

# شرح المفصل

- ✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽
- ✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽
- ✽ على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية ✽

## الجزء السابع

✽ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ✽

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

ادارة الطباعة المتيرية

✽ لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي ✽

(مصححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور)

حقوق الطبع على هذا الشكل : التعليق والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة المتيرية بمصر بشارع الكحكيين رقم ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### القسم الثاني في الافعال

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الفعل مادل على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول قد وحر في الاستقبال والجوازم ولحق المتصل البارز من الضامر وتاء التأنيث سا كنة نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلت وفعلت ، ﴾

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على القسم الاول في الاسماء وجب ان ينتقل الى الكلام على القسم الثاني في الافعال وهذا الفصل يشتمل منه على شيئين ماهو في نفسه وما علاماته ( فأما ) الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان وقد يضيف قوم الى هذا الحد زيادة قيد فيقولون بزمان محصل ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر وذلك ان المصدر يدل على زمان اذ الحدث لا يكون الا في زمان لكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل والحق انه لا يحتاج الى هذا القيد وذلك من قبل ان الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافيا فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة وقولنا مقترن بزمان اشارة الى ان اللفظ وضع بازاءهما دفعة واحدة وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارج لان المصدر تمثل حقيقته بدون الزمان وانما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ فلا اعتماد بها فلذلك لا يحتاج الى الاحتراز عنه ، وقول

صاحب الكتاب في حده « ما دل على اقتران حدث بزمان ردى من وجهين (أحدهما) ان الحد ينبغي ان يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الداني وقوله ما دل من أفاظ العموم فهو جنس بعيد والجيد ان يقال كلمة أولفظة أونحوهما لانهما أقرب الى الفعل من ما « فان قلت « ما ههنا وان كان عاما فالمراد به الخصوص ووضع العام موضع الخاص جائز قبيل حاصل ما ذكرتم المجاز والحد المطلوب به اثبات حقيقة الشئ فلا يستعمل فيه مجاز ولا استمارة (والآخر) قوله « على اقتران حدث بزمان » لان الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه وانما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعا فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم ثم هذا يبطل بقولهم القتال اليوم فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلا فوجب ان يؤخذ في الحد كلمة حتي يندفع هذا الاشكال « (وأما) « خصائصه » فجمع خصيصة وهي لوازمه المختصة به دون غيره فهي لذلك من علاماته والفرق بين العلامة والحد ان العلامة تكون بالامور اللازمة والحد بالذاتية والفرق بين الذاتي واللازم ان الذاتي لا نفهم حقيقة الشئ بدونها ولو قدرنا انعدامه في ذهن بطات حقيقة ذلك الشئ وليس اللازم كذلك ألا ترى اننا لو قدرنا انفاء الحدث أو الزمان ابطات حقيقة الفعل وليس كذلك للعلامات من نحو قد والسين وسوف فان عدم صحة جواز دخول هذه الاشياء عليها لا يتدح في فعليتها ألا ترى ان فعل الامر والنهي لا يحسن دخول شئ مما ذكرنا عليهما وهما مع ذلك أفعال « فن خصائص الفعل صحة دخول قد عليه « نحو قد قام وقد قدم وقد يقوم وقد يقعد « وحرفي الاستقبال « وهما السين وسوف نحو سيقيم وسوف يقوم وانما اختلفت هذه الاشياء بالافعال لان معانيها في الافعال قند لتقريب الماضي من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهي في الافعال بمنزلة الالف واللام في الاسماء وكذلك حروف الجزاء نحو ان تقوم أقم لان معنى تعليق الشئ علي شرط انما هو وقوف دخوله في الوجود علي دخول غيره في الوجود والاماء ثابتة موجودة فلا يصح هذا المعني فيها لانها موجودة ولذلك لا يكون الشرط الا بالمستقبل من الافعال ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لانهما موجودان ، وقوله « ولحوق المتصل البارز من الضمائر » انما قيد بالبارز تحرزا من الصفات نحو ضارب ومضروب وحسن وشديد فان هذه الاسماء تتحمل الضمائر كتحمل الافعال الا ان الضمير لا تبرز له صورة كايكون في الافعال نحو ضربت فالتاء فاعلة وهو ضمير المتكلم ويفعلن ضمير جماعة المؤنث وفعلي ضمير المؤنثة المخاطبة وهو بارز غير مستتر كما يكون في ضارب من قولك زيد ضارب ألا ترى ان في ضارب ضميرا يرجع الى زيد الا انه ليس له صورة بارزة وذلك لقوة الافعال في اتصالها بالفاعلين وكونها الاصل في تحمل الضمير وهذه الاسماء انما تحملت الضمير بحكم جر ياتها على الافعال وكونها من لفظها وأما « تاء التأنيث » فنحو قامت وضربت وانما قيد ذلك بكونها سكة للفرق بين التاء اللاحقة للافعال وبين التاء اللاحقة للاسماء وذلك ان التاء اذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهي في حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبناء الفعل قبلها علي ما كان والتاء اللاحقة للاسماء لتأنيثها في نفسها فهي كحرف من حروف الاسم فلذلك امتزجت بها وصارت حرف اعراب الاسم تتحرك بحركات الاعراب فلذلك جعلها اذا كانت ساكنة من خصائص الافعال ، « فان قيل « ولم لقب هذا النوع فعلا وقد علمنا ان الاشياء كلها افعال الله تعالى قيل انما لقب هذا القبيل

من الكلّم بالفعل للفعل بينه وبين الاسم والحرف وخص بهذا اللفظ لانه دال على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقي فلقب بمادل عليه « فان قيل » فانه يدل على الزمان أيضا فهلا لقب به قيل الفعل مشتق من لفظ المصدر وليس مشتقا من لفظ الزمان فلما اجتمع فيه الدلالة على المصدر وأنه من لفظه كان أخص به من الزمان ،

### ومن أصناف الفعل الماضي

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبنى على الفتح الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالسكون عند الاهلال ولحوق بعض الضمائر والضم مع واو الضمير ﴿

قال الشارح : لما كانت الافعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الافعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل وذلك من قبل ان الازمنة حركات الفلك فمما حركه مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الافعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر فالماضى ماعدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قيل زمانك اى قبل زمان اخبارك ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحد فاسدا والمستقبل مالم يكن له وجود بعد بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده واما الحاضر فهو الذى يصل اليه المستقبل ويسرى منه الماضى فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده. وقد انكر بعض المتكلمين فعل الحال وقال ان كان قد وجد فيكون ماضيا والا فهو مستقبل وليس ثم ثالث والحق ما ذكرناه وان لطف زمان الحال لما ذكرناه ، وقال وهو مبني على الفتح والسائل أن يسأل فيقول ثم لم يبي الفعل الماضى على الفتح فالجواب أن أصل الافعال كلها أن تكون ساكنة الآخر وذلك من قبل أن العلة التى من اجلها وجب اعراب الاسماء غير موجودة فيها لان العلة الموجبة لاعراب الاسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها وليس ذلك فى الافعال الا أن الافعال انقسمت ثلاثة اقسام قسم ضارع الاسماء مضارعة تامة فاستحق به أن يكون معربا وهو الفعل المضارع الذى فى اوله الزوائد الاربعة وسيوضح امر ذلك : والضرب الثانى من الافعال مضارع الاسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضى : والضرب الثالث مالم يضارع الاسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الامر فاذا قد ترتبت الافعال ثلاث مراتب (اولها) الفعل المضارع وحقه أن يكون معربا (وآخرها) فعل الامر الذى ليس فى اوله حرف المضارعة الذى لم يضارع الاسم البتة فبقى على اصله ومقتضى القياس فيه السكون وتوسط حال الماضى فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الامر لان فيه بعض ما فى المضارع وذلك انه يقع موقع الاسم فيكون خبرا نحو قولك زيد قام فيقع موقع قائم ويكون صفة نحو مررت برجل قام فيقع موقع مررت برجل قائم وقد وقع ايضا موضع الفعل المضارع فى الجزاء نحو قولك ان قمت قمت والمراد ان تقم اقم فلما كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للاسم والافعال المضارعة ميز بالحركة

على فعل الامر لفضله عليه اذ كان المتحرك امكن من الساكن ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الامر «فان قيل» ولم كانت الحركة فتحة فالجواب أن الفرض بتحركه أن يجعل له مزية على فعل الامر وبالفتح تصل الى هذا الفرض كما تصل بالضم والكسر والفتح اخف فوجب استعماله ووجه ثان وهو أن الجر لما منع من الفعل وهو كسر عارض فالكسر اللازم أولى أن يمنع فلهذا لم يجوز أن يبنى على الكسر ولم يجوز أن يبنى على الضم لان بعض العرب يجتزى بالضمعة عن الواو فيقول في قاموا قام كاقال

فلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ (١)

فلو بني على الضم لالتبس بالجم في بعض اللغات فعدل عن الضم مخافة الالباس والكسر لما ذكرناه فلم يبق الا الفتح فبنى عليه وقوله الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالسكون عند الاعلال او الحرق بعض الضمائر اما عند الاعلال فنحو غزا ورمي ونحوهما مما اعتلت لامة من الافعال الماضية والاصل غزا ورمي فتحركت الواو والياء وقبلهما مفتوح قلبتا الفين الالف لانكرن الاساكة فهذا معنى قوله عند الاعلال واما «لحوق بعض الضمائر» فيريد ضمير الفاعل البارز نحو ضربت وضربنا وضربت وضربنا وضربتم فان لام الفعل تسكن عند اتصاله به وذلك ان لا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات وان لم تحرقوا

(١) هذا البيت لم يعزه احد الى قائل . وقد رواه جماعة هكذا .

فلو ان اطببا كان حولي وكان مع الاطباء الشفاة

وذكروا له بيتا ثانيا وهو

اذن ما اذهبوا ألما بقلي وان قيل الشفاة هم الاساءة

والطب بالكسر - الحذق والطبيب في اللغة الحاذق والاساءة جمع آس كقضاء وغزاة في جمع قاض وغاز وكذلك الشفاة جمع شاف وقوله «اذن ما اذهبوا الخ» جواب لو اتى في البيت الاول . والاستشهاد في البيت عند قوله «كان» بضم النون حيث استغنى بهذه الضمة عن واو الضمير والاصل كانوا حولى فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها . قال الفراء «ليست العرب تهاب حذف الياء من آخر الكلام اذا كان ما قبلها مكسورا من ذلك قوله تعالى (اكرم من . أهانن) في سورة الفجر وقوله (اتمدونن بمال) وقوله (النادع) وهو كثير يكتفى من الياء بكسر ما قبلها ومن واو بضمه ما قبلها ومثل قوله (سندع الزبانية . ويدع الانسان) وما أشبهه وقد تسقط العرب الواو وهي واو جمع اكتفاء بالضمه قبلها فقلوا في ضربوا قد ضرب وفي قالوا قد قال بضم الياء واللام وهي في هو ازن وعلياء قيس انشدني بعضهم هذا ما شاء ضر وامن أرادوا \* وأنشدني بعضهم \* فلوان اطببا كان حولي \* وتفعل ذلك في ياء التأنيث من تحت كم قول عشرة \*

إن العدو لهم اليك وسيلة إن يأخذوك تكحلي وتخصب

يجذفون الياء وهي دليل على الانتى اكتفاء بالكسرة \* أه وكلام الشارح هنا والفراء يدل على ان هذا الحذف لغة للعرب وليس من قبيل الضرورة لكن الرضى صرح بأن هذا من ضرورة الشعر . هنا وفي البيت شاهد آخر عند قوله «الاطببا» وهو قصر المدود فانه جاء في اول البيت مقصورا وفي آخره ممدودا وأصله المدلان الاصل في طبيب أن يجمع على طبيا به كشرىف وشرفاء الا أنه اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فاستقلوا اجتماعهما فقلوه من قملأ الى أفعلاء فصار أطبباء فاستقلوا ايضا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فقلوا كسرة الباء الى الطاء وأدغموا

ضربت لولم تسكن وقولنا لوازم تخرز من ضمير المفعول نحو ضربك وضربه لان ضمير المفعول يقع كالمفصل من الفعل وقد تقدم الكلام على ذلك وعلة اختصاص السكون بالآخر: واما ضمه فمند اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكرين نحو ضربوا وكتبوا لان الواو هنا حرف مدلا يكون ما قبلها الا مضموما «فان قيل» وقد يقال ربوا وغزوا فيكون ما قبلها مفتوحا قيل الاصل رمبوا وغزوا ففتح اليا وواو افتتح ما قبلها قلبا الفين ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف المحذوفة فافتتح في الافعال الماضية هو الاصل والاسكان والمضمر عارض فيها لما ذكرنا فاعرفه،

### ومن اصناف الفعل المضارع

**(فصل)** قال صاحب الكتاب وهو ما يعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللقائبة يفعل وللمتكلم أفعل وله اذا كان معه غيره واحدا او جماعة تفعل وتسمى الزوائد الاربعة ويشترك في الحاضر والمستقبل واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخصصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال وبدخولهما عليه قد ضارح الاسم فاعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر

قال الشارح: هذا القبيل من الافعال يسميه النحويون المضارع ومعنى المضارع المشابه يقال ضارحته وشابته وشاكلته وحالته اذا صرت مثله واصل المضارعة تقابل السخاين على ضرب من الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان فاشتقاقه اذا من للضرع لامن الرضوع والمراد انه ضارع الاسماء اى شابهها بما في اوله من الزوائد الاربعة وهي الهمزة والنون والتاء والياء نحو اقوم وتقوم ويقوم فاعرب لذلك وليست الزوائد هي التي اوجبت له الاعراب وانما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهة للاسم والمشاوية اوجبت له الاعراب «فان قيل» فمن اين اشبه الاسم فالجواب من جهات (احدها) انا اذا قلنا زيدا يقوم فهو يصلح لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما كما انك اذا قلت رأيت رجلا فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم ثم يدخل على الفعل ما يخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحو قولك زيد يصيقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا لا غير بدخول السين وسوف كما انك اذا قلت رأيت الرجل فأدخلت على الواحد المبهم من الاسماء الالف واللام قصره على واحد بعينه فاشتبه بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما اولاً مبهمين (ومنها) انه يقع في مواقع الاسماء ويؤدى معانيها نحو قولك زيد يضرب كما تقول زيد يضارب وتقول هذا رجل يضرب كما تقول هذا رجل ضارب فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيها واحد (والثالث) انها تدخل عليه لام التأكيذ التي هي في الاصل للاسم لانها في الحقيقة لام الابتداء نحو قولك ان زيدا ليقوم كما تقول ان زيدا لاقام ولا يجوز دخوله على الماضي لبعدهما بين الاسم فلا يقال ان زيدا لاقام على معنى هذه اللام فلما ضارع الاسم من هذه الالوجه اعرب لمضارعة العرب واعرابه بالرفع والنصب والجزم ولا جر فيه كما لا جزم في الاسماء وهذا معنى قوله «والجزم مكان الجر» وسنذكر ههنا ذلك بعد فاعرفه،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب وهو إذا كان فاعله ضميراثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد اختيها كقولك هما يفعلان وأنتما تفعلان وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنت تفعلين وجعل في حال النصب كغير المتحرك قليل لن يفعلوا ولن يفعلوا كما قيل لم يفعلوا ولم يفعلوا ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذه الامثلة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلين ليست ثنية للفعل ولا جمعا له في الحقيقة لان الافعال لا تثنى ولا تجمع لان الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة الى التثنية والجمع وذلك نحو قواك قام زيد وضرب زيد عمرا فيجوز أن يكون قد قام مرة ويجوز أن يكون قد قام مرارا وكذلك الضرب ولو وجبت ثنية الفعل أو جمعه إذا أسند الى فاعلين أو جماعة لجازت ثنيته إذا أسند الى واحد وتكرر الفعل منه فكان يقال قاما زيد وقاما زيد وذلك فاسد فإذا كان الفعل نفسه لا يثنى ولا يجمع فالتثنية في قولك يفعلان والجمع في قولك يفعلون إنما هي للفاعل لا للفعل والألف في قولك يضربان اسم وهي ضمير الفاعل وليست كالألف في الزيدان لان الألف في الزيدان حرف وهي في يضربان اسم وكذلك الواو في يضربون ونحوه إنما هي ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون لان الواو في الزيدون حرف وهي في يضربون اسم وكذلك الياء في تضربين وكان سببها يذهب الى ان هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها اسما وذلك اذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالألف في قاما اسم وهو ضمير والواو في قاموا اسم وهو ضمير واذا قلت قاما الزيدان فالألف في قاما علامة مؤذنة بان الفعل لاثنين وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بان الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم اكاوني البراغيث ومنه قوله

يلوموني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل (١)

ونظير ذلك نون جماعة المؤنث اذا قلت الهندات قن فالنون ضمير فاذا قلت قن الهندات فالنون حرف مؤذن بان الفعل للمؤنث بمنزلة التاء في قامت هند ومنه قول الفرزدق

ولكن دياقي أبوه وأمه بجوران يعصرن السليط أقارب (٢)

وكان ابو عثمان المازني وجماعة من النحويين يذهبون الى أن أألف في قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين والواو في قاموا ويقومون حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وانك اذا قلت الزيدان قاما وللزيدون قاموا فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو زيد قام الا ان مع الواحد لا يحتاج الى علامة اذ قد علم ان الفعل لا يتخلو من فاعل فاما اذا كان لاثنين أو جماعة افتقر الى علامة اذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لا أكثر من واحد والصحيح المذهب الاول وهو رأى سيبويه لانك اذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الألف محل غلامها اذا قلت الزيدان قام غلامها

(١) شرحنا هذا البيت شرحا مستفيضا في باب الضمائر فانظره (ج ٣ ص ٨٧)

(٢) قدمضي قولنا في هذا البيت (ج ٣ ص ٨٩) وافضنا في شرحه ذكرنا كل ما يتعلق به فانظره هناك

فلما حلت محل ما لا يكون الا اسما قضى بأنها اسم فأما الياء في اضربي واخرجني ونحو ذلك فأنها اسم ايضا وهو ضمير فاعل مؤنث وكثير من النحويين يذهبون الى انها حرف علامة تأنيث والفاعل مستكن كما كان في المذكر كذلك نحو قم واذهب والصحيح المذهب الاول لانها تسقط في حال التثنية نحو واضربا واخرجوا ولو كانت علامة لم تسقط بضمير التثنية كما لم تسقط في أقاتا وضربتا والذون لحقت علامة الرفع في هذه الامثلة الخمسة وجعلوا سقوطها علامة للجزم والنصب محمول عليه كما حمل النصب على الجر في تثنية الاسماء وجمعها لان الجر والجزم نظيران وهذا معنى قوله وجعل في حال النصب كثير المتحرك يريد بغير المتحرك المجزوم فان قيل ولم كان اعراب هذه الافعال بالحروف قيل المقتضى لاعراب هذه الافعال قبل اتصال هذه الضمائر بها وجود قائم فوجب اعرابها لذلك وكان حرف الاعراب من هذه الافعال قد تمذر تحمله حركات الاعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضيها ما بعده الا ترى أن الالف في نحو يضربان لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فلا يمكن اعرابه لانك لو اعربته وبن جملة الاعراب الجزم الذي هو سكن فكان يلتقي ما كنان فكان يؤدي الى حذف الالف التي هي ضمير الفاعل فكانت الالف ايضا تنقلب واوا في حال الرفع لانضمام ما قبلها وكذلك الواو كان يلزم أن تسقط في الجزم فلما بنا حرف الاعراب عن تحمل حركات الاعراب ولم يمكن أن تكون في هذه الحروف التي هي ضمائر لانها اجنبية في الحقيقة من الفعل فجعل ما بعدها وهو النون اذ كان الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل واذا كان ضميرا متصلا اشتد اتصاله بالفاعل وامتزاجه به فلم يعتد به فصلا وانما خصت النون بذلك لانها اقرب الحروف الى حروف المد واللين وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين نحو يضربان وتضربان وذلك لانتفاء الساكتين كما كان كذلك في تثنية الاسماء لافرق بينها وكانت مع الواو والياء في مثل يضربون وتضربين مفتوحة لثقل الكسرة بعد الياء والواو كما كان كذلك في الجمع نحو الزيدون والعمرين فإذا قلت يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين كان مرفوها لا محالة ولا تحذف هذه النون الا للجزم ونصب ولا تثبت الا لرفع فاما ما أنشده ابو الحسن من قول الشاعر

لولا فوارس من نعم وأسرهم يوم الصليعاء لم يؤفون بالجار (١)

(١) هذا البيت أنشده الاخفش والفارسي وابن عصفور وغيرهم ولم يعزه احد الى قائل وقد انشدا بن عصفور مع هذا الشاهد شاهدا آخر هو قول الشاعر .

وأمسوا به ليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع

يرفع «تطلع» وقال. حكم لهم بدلا من حكمها بحكم ما لا كانت نافية مثلها فرفع المضارع بعدها كيرفع بعدها اه وقال التبريزي تبعا لابن جني. «وقد لا تجزم لم حلا على لا» وقال ابن مالك ان رفع المضارع بعد لم لانه لا ضرورة ذكره صاحب مغني اللبيب. هذا ورواية البيت كافي الفصح تخالف روايته في كثير من السكتب فقد رويوه هكذا.

لولا فوارس من ذهل واسرهم يوم الصليفاء لم يؤفون بالجار

وقوله «فوارس» هو جمع فارس شاذ وذهل - بضم الذال المعجمة - اسم لقبيلتين احدهما ذهل بن شيان بن ثعلبة بن عكاية والآخر ذهل بن ثعلبة بن عكاية وهما من ربيعة وروى «من جرم» وهو بفتح الجيم قبيلة ايضا. ونعم في رواية الفصح



فشاذ فسيبيله عندنا على تشبيهه لم بلا ومثله قول الآخر

أَنْ تَهْطِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَوْنَ مِنَ الطَّلَاحِ (١)

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين فأما البصريون فيحملونه واشباهه على أنها المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديث والمراد أنه تهبطين فاعرفه ،  
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنيا فلم تعمل فيه العوامل لفظا ولم تنسقط كالانسقاط والاف والواو والياء التي هي ضمائر لانها منها وذلك قولك لم يضر بن ولن يضر بن ويبنى أيضا مع

تحريف من ذهل. وقوله «واسرتم» يروى مرفوعا بالمطع على فوارس ومجرورا بابا مطع على ذهل وقوله «الصليفاء» فان الذي رواه الشارح بالعين المهملة وهو اسم موضع كانت به وقعة لم ذكره ياقوت. وروى غير الشارح بالقاء الموحدة ويوم الصليفاء لموازن على فزارة وعيس واشجع ولم يذكر ياقوت الصليفاء ولا الصليفاء فتدبر والله يرشدك (١) هذا البيت انشده الفراء عن القاسم بن معن قاضى الكوفة. وقوله :

انى زعيم يانوب قتان سلمت من الرزاح

والاستشهاد في قوله «ان تهبطين» حيث لم يحذف النون للنصب وهذا محمول على تشبيهه ان المصدرية بما المصدرية أو بان المخففة من الثقيلة على خلاف في هذا بين الكوفيين والبصريين وقد اشار اليه الشارح. ومثل البيت المستشهد به قول الشاعر :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا وحشما كنتما لا فتيما رشدا

ان تحمل الحاجة الى خف حملها وتصنعانعمة عندى بها ويدا

ان تقرأن على اسماء ويحكما منى السلام والاتشمر احدا

ومثله ايضا قول ابن الدمينه :

ولى كبد مقروحة من يبيعنى بها كبد ليس بذات قروح

انى الناس وبيع الناس ان يشترونها ومن يشتري ذاعلة بصحيح

ومثلها ايضا قول الآخر .

اذا كان امر الناس عند عجوزهم فلا يد ان يلقون كل يباب

فقول الاول « أن تقرأن » وقول ابن الدمينه « أن يشترونها » وقول الثالث « أن يلقون » كل هذا كقوله في بيت الشاهد « أن تهبطين » قال ابن جني ، « سألت أبا علي رحمه الله عن قول الشاعر \* أن تقرأن على أسماء ويحكما » فقال هي مخففة من الثقيلة كانه قال أسكبا تقرأن إلا أنه خفف من غير تمويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد ابن يحيى قال . شبه أن بما فعملها كالأبعل ما وهذا مذهب البغداديين . وفي هذا بعد . وذلك أن أن لا تقع اذا وصلت حالا أبدا . أتأما هي للمعنى أو للاستقبال نحو سرت أن أقامو يسرن أن يقوموا لا تقول يسرن أن يقوم وهو في حال القيام . وما اذا وصلت بالفعل وكانت مصدرا فهو للحال أبدا نحو قولك ما تقول حسن . فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبها . قال أبو علي . وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الضعف . أسهل مما أرتبكه الكوفيون « أهو قال في موضع آخر . « سألت أبا علي عن أثبات النون في تقرأن بعد ان فقال : ان مخففة من الثقيلة أو لاها بالفعل بلا فصل ضرورة فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا إلا أن الاستعمال اذا ورد بشئ مأخذ به وترك القياس لان السماع يطول القياس . قال أبو علي : لان الفرض فيما ندونه من هذه الدواوين وثقنته من هذه القوانين انما هو لياحق من ليس من اهل اللغة بأعمالها ويستوى من ليس بفتصيح ومن هو فتصيح : فاذا ورد السماع بشئ لم يبق عرض مطلوب وعدل عن القياس الى السماع اهـ

النون المؤكدة كقولك لا تضربن ولا تضربن ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذه النون تلحق آخر الفعل علامة للجمع والضمير في نحو قولك المهندات قمن ويقمن وعلامة للجمع مجردة من الضمير في نحو قمن المهندات على ماتقدم شرحه فاذا تقدم الظاهر كانت النون اسما وضميرا واذا تقدم الفعل كانت حرفا مؤذنا بانه لجماعة مؤنثة الا انها « اذا اتصلت بفعل مضارع أعادته مبنيا على حاله الاول من البناء على السكون » وان كانت العلة الموجبة الاعراب وهي المضارعة قائمة موجودة حملا له على الفعل الماضي من نحو جلست وضربت فكما أسكن ما قبل الضمير وهو لام الفعل كذلك أسكن في المضارع تشبيها له به لانه فعل كما انه فعل وآخره متحرك كما ان آخر فعل متحرك قال سيديويه وليس ذلك فيها بأبعد اذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل اذ جاز فيها الاعراب حين ضارعت الاسماء وليست باسماء يعنى انه ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية بأبعد من حمل الافعال المضارعة على الاسماء في الاعراب وهما حقيقتان مختلفتان وتفتح هذه النون لانها نون جمع كما تفتح نون الجمع في قولك الزيدون والعمرسون فاذا قلت من يضربن كان الفعل في محل رفع واذا قلت لن يضربن كان في موضع نصب واذا قلت لم يضربن كان في محل مجزوم وذلك لان موجب الاعراب موجود وذلك لان المضارعة قائمة وانما وجد مانع منه فحكم على محله بالاعراب « ولا تسقط هذه النون للجزم ولا لنصب كما سقطت تلك النون لانها ضمير كالواو في يضربون والالف في يضربان » فكما لا تسقط الواو والالف هناك كذلك لا تسقط ههنا قال الله تعالى (الأن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) فأثبت النون لانها ضمير وليست علامة رفع كالتى في لم يضربوا ولن يضربوا ونظير هذه النون في بناء الفعل عند اتصالها بنون التأكد الخفيفة والثقيلة في نحو « والله ليقومن وليضربن وليقومن وليضربن » وذلك من قبل ان الاصل في الافعال ان تكون مبنية وانما أعرب منها ما أعرب للشبه بالاسم فاذا دخلت عليها نون التأكد أكدت معنى الفعلية ومكنته فغلب جانب الفعل وبعد من الاسم فعاد الى أصله ونحوه ما لا ينصرف انما منع من الصرف لشبه الفعل فاذا دخلت عليه الالف واللام أو أضيف بعد من الفعل وتمكنت فيه الاسمية فعاد الى أصله من دخول الجر والتنوين اللذين كانا له في الاصل هذا مع ما في التركيب من الخروج عن التمكن وسيوضح أمر ذلك في الحروف ان شاء الله ،

ذكر وجوه اعراب المضارع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي الرفع والنصب والجزم وليست هذه الوجوه بأعلام على ما كان كوجوه اعراب الاسم لان الفعل في الاعراب غير أصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الاعراب وهذا بيان ذلك ﴾ قال الشارح : لماوجب للافعال المضارعة ان تكون معرفة بالحل على الاسماء والشبه لها وكان الاعراب جنسا تحتها أنواع كان القياس ان يدخلها جميع أنواعه من الرفع والنصب والجر كما كان في الاسم كذلك الا ان الجر امتنع من الافعال لامر ين (احدهما) ان الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل وهي حروف

الجر والاضافة فحروف الجر لها معان من التبعية والغاية والملك وغير ذلك مما لا معنى له في الافعال وأما  
الاضافة فالنرض بها التعريف أو التخصيص والافعال في غاية الابهام والتشكيك فلا يحصل بالاضافة اليها تعريف  
ولا تخصيص فلم يكن في الاضافة اليها فائدة (الامر الثاني) ان الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه والمضاف اليه داخل  
في المضاف ومن تمامه وواقع موقع التنوين منه ولا يبلغ من قوة التنوين ان يقوم مقامه شيئا كقويان « فان  
قيل « على الوجه الاول كان الجر لا يكون الا بأدوات يستحيل دخولها على الافعال فكذلك الرفع والنصب  
في الاسماء انما هما للفاعل والمفعول ولا يكونان الا بالافعال وحروف يستحيل دخولها على الافعال ومع ذلك  
قد دخلت الافعال على غير ذينك الحدين بأدوات غير أدواتهما في الاسماء فهلا كان الجر كذلك يدخل الافعال  
على غير منهاجها في الاسماء وبأدوات غير ادواتها في الاسماء فالجواب ان الرفع والنصب في الاسماء الاصل فيهما  
ان يكونا للفاعلين والمفعولين وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشبه بهما ويكون لهما أدوات مجازية ولا يصير  
المرفوع بها فاعلا حقيقة ولا المنصوب مفعولا حقيقة وذلك في نحو كان زيد قائما ألا ترى ان زيدا ههنا ليس  
بفاعل وقع منه فعل ولا قائما مفعول وقع به فعل وانما ذلك على سبيل التشبيه اللفظي وكذلك ان زيدا قائم  
مشبهان بالفاعل والمفعول وكذلك المبتدأ والخبر يرفعان على التشبيه بالفاعل وعاملهما معنى غير لفظ وليس  
كذلك الجر فانه لا يكون الا بحروف الجر أو بالاضافة فلما كان الرفع والنصب قد توسع فيهما في الاسماء وجاء  
على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبيه جازان يكونان في الافعال المشابهة للاسماء وجعل لهما أدوات  
غير أدوات الاسماء ولم يكن الجر كذلك لان أدواته في الاسماء على منهاج واحد لا تختلف فلما لم يتسعوا فيه  
اتساعهم في الرفع والنصب امتنع دخوله في الافعال ولم يجعل له أدوات غير تلك الادوات فجعل الجزم فيها  
مكانه وساغ دخوله عليها اذ كان حذفا وتخفيفا في الافعال ثقيلة فلذلك صار اعراب الافعال ثلاثة رفعوا نصبا  
وجزما وقوله « وليست هذه الوجوه باعلام على معان كوجوه اعراب الاسم » يعني ان الاعراب في الاسم انما  
كان للفصل بين المعاني فكل واحد من أنواعه أمانة على معنى فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر  
علم الاضافة وليس في الافعال كذلك وانما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضاربة الاسم ولم يبدل الرفع  
فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الاسماء كذلك وقوله « بل هو فيه من الاسم  
بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف » يعني ان منزلة دخول الاعراب في الافعال المضارعة  
بمنزلة الالف والنون في سكران وعطشان لان الالف والنون انما منعنا الصرف لشبههما بألفي التأنيث  
في نحو بيضاء وحراء وان كان منع الصرف في النى التأنيث انما هو للتأنيث ولزومه وليس منع الصرف في  
نحو سكران وعطشان كذلك بل بالحل على النى التأنيث كما كان دخول الاعراب في الاسماء الحاجة الاسماء  
اليه في الفصل بين المعاني وفي الافعال على غير هذا المنهاج وقوله « وما ارتفع به الفعل وانصب وانجزم غير  
ما استوجب به الاعراب » يريد ان الرفع فيه بعامل وهو وقوعه مع الاسم والنصب بالنواصب والجزم بالجوامز  
فلما الاعراب فيه وهو استحقيقه لدخول هذه الانواع عليه فبالمضارعة فاعرف الفرق بين موجب الرفع وغيره  
من أنواع الاعراب وبين موجب الاعراب نفسه ولا تفلط وسيوضح أمر العوامل بعد ان شاء الله تعالى ،

## المرفوع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب رفته لان ما بعد المبتدأ من مظان صحوقوع الاسماء وكذلك اذا قلت يضرب الزيدان لان من ابتداء كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون أول كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبدءا لكلامه موضع خيرة في أى قبيل شاء ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع انما هو وقوعه موقع الاسم وموجب الاعراب مضارعة الاسم فيها غير ان والمعنى بوقوعه موقع الاسم انه يقع حيث يصح وقوع الاسم الا ترى انه يجوز ان تقول يضرب زيد فترفع الفعل لا يجوز ان تقول اخوك زيد لا نه موضع ابتداء كلام وليس من شرط من اراد كلاما ان يكون اول ما ينطق به فعلا أو اسما بل يجوز ان يأتي فيه بغير ما شاء ولذلك قال ﴿ هو موضع خيرة ﴾ اى كان المتكلم بالخيار ان شاء أى بالاسم وان شاء اتى بالفعل هذا مذهب سيبويه وقد توهّم ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب ان مذهب سيبويه ان ارتفاعه بمضارعة الاسم ولم يعرف حقيقة مذهبه وتبعه على ذلك جماعة من اصحابه والصحيح من مذهبه ان اعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا وذهب جماعة من البصريين الى ان العامل في الفعل المضارع الرفع انما هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وذلك ضعيف لان التعري عدم العامل والعامل ينبغي ان يكون له اختصاص بالمعول والعدم نسبته الى الاشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشئ دون شئ فلا يصح ان يكون عاملا وزعم الفراء من الكوفيين ان العامل في الرفع انما هو تجرده من النواصب والجوازم خاصة وهو ايضا ضعيف لامرين (احدهما) انه تعليل بالعدم المحض وقد افسدناه (والثاني) أن ما قاله يقضى بان اول احوال الفعل المضارع النصب والجزم والامر بعكسه وذهب الكسائي منهم ايضا الى ان العامل فيه الرفع ما في اوله من الزوائد الاربع قال لانه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا فاضيف العمل اليها ضرورة اذ لاحداث سواها وهو قول واه ايضا لان حرف المضارعة اذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه وجزءه الشئ لا يعمل في باقيه لانه يكون عاملا في نفسه ووجه ثانيا ان الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يجزمه وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز ان يدخل عليها عامل آخر كما يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب « فان قيل » فانت قد تقول ان لم يفعل فلان كذا وكذا فعلت كذا وكذا فتدخل حرف الشرط على لم وهي جازمة مثله وغلب احدهما على الآخر فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل فاذا دخل عليه ناصب او جازم غلب فصار العمل له فالجواب ان الفرق بينهما ان الشرطية بطل عملها بعامل بعدها لقرنه من المعول وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله وكلاهما لفظي فبان الفرق بينهما « فان قيل » فاذا قلتم انه يرتفع بوقوعه موقع الاسم فما بالكُم ترتفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض في قولك زيد يضرب وظننت زيدا يضرب ومررت بزيدا يضرب وهلا اختلف اعراب الفعل بحسب اختلاف اعراب الاسم الواقع موقعه فالجواب ان عامل الرفع في الفعل انما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم وذلك شئ واحد لا يختلف واما اختلاف اعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله وعوامل الاسم لا تأثر لها في الفعل فلا يختلف اعراب الفعل باختلافها « فان قيل » ولم كان وقوعه موقع الاسم

يوجب له الرفع دون غيره من نصب او جزم قيل من قبل ان وقوعه موقع الاسم ليس عاملا لفظيا فأشبهه الابتداء الذي ليس يعامل لفظي فعمل مثل عمله فاعرفه ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الاصل فيه ان يقال قائما وضاربا وآكلا ولكن عدل عن الاسم الى الفعل لفرض وقد استعمل الاصل فيمن روى بيت الحامسة ﴾ فأبت الى فهم وما كدت آتبا ﴾

قال الشارح : كان صاحب الكتاب لما قرر ان الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم اعترض على نفسه بقولهم « كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل » فان هذه الافعال مرتفعة في هذه المواضع ولا يستعمل الاسم فيها فلا يقال كاد زيد قائما وطفق آكلا ولا جعل ضاربا ثم اجاب عن ذلك بان قال « الاصل في كاد زيد يقوم ان يقال قائما وفي جعل يضرب ضاربا وفي طفق يأكل آكلا وانما عدل عن الاسم الى لفظ الفعل لفرض » وذلك لفرض ارادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به فاذا قلت كدت افعل كأنك قلت مقاربا لفعله اخذا في أسباب الوقوع فيه ولست بمنزلة من لم يتعاطه بل قربت من زمنه حتي لم يبق بينك وبينه شيء الا موافقته وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم والذي يدل على صحة ذلك انك تحكم علي موضع هذه الافعال بالاعراب فتقول هي في محل نصب والمراد انها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوبا ونظير ذلك عسى نحو قولك عسى زيد أن يقوم والتقدير عسى زيد القيام وان كان المصدر غير مستعمل ونظائر ذلك كثيرة فأما بيت الحامسة

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آتِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفَرُ (١)

(١) البيت من أبيات لنأبط شرا . وكان بنو لحيان من هذيل قد أخذوا عليه طريقه وقد وجدوه عند جيل يشتر عسلا فقالوا له . استأسرفكره أن يفعل ثم صب مامعه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتي انتهى إلى الارض من غير طريق فنجامهم . وأول هذه الايات

إذا المرء لم يحتل وقد جدجده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر  
ولكن أحوالهم الذي ليس نازلا به الخطب الا وهو اللقصد مبصر  
فذلك قريع الدهر ماعاش حول اذا سد منه منخر جاش منخر

ثم يقول :

أقول للحيان وقد صفرت لهم وطاب ويومى ضيق الحجر معور  
هما خطتا اما اسار ومنة وامامد والقتل بالحر أجدد  
وأخرى أصادى النفس عنها وأنها لمورد حزم ان فعلت ومصدر  
فرشت لها صدرى فزل عن الصفا به جوجو عبل ومتن مخصر  
مخاطب - هل الارض لم يكبح الصفا به كدحة والموت خزيان ينظر

فأبت الى فهم (البيت)

والاستشهاد في قوله « وما كدت آتبا » فان الاصل في خبر كاد الاسم المفرد ولكنه رفض في الاستعمال . قال ابن جني : واستعمل الاسم الذي هو الاصل المرفوض في الاستعمال موضع الفعل الذي هو مرفوع وذلك ان قولك كدت اقوم اصله كدت

قالبيت لتأبط شرا ويروى ولم أك آتبا فمن قال ولم أك آتبا لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ والمراد ولم  
 اك آتبا في نظرهم لانهم كانوا قد احاطوا به ومن روى وما كدت آتبا وهي الرواية للصحيحة المختارة فالشاهد  
 انه استعمل الاسم الذي هو الاصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع وذلك أن قولك كدت  
 اقوم اصله كدت قائما والمعنى وما كدت أؤوب الى اهل وهم بنو فهم لانه احيط بي وأسفيت على التلف  
 وقاربت أن لأرجع اليهم ومثله في مراجعة الاصل المرفوض قوله

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدَلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ لِي نِيَّ عَصَيْتُ صَائِمًا (١)

ومن ذلك عسى النور ايوسا فاستعمل الاسم موضع الفعل ووجه ثان في ارتفاع الفعل بعد كاد أن  
 الاصل في كاد زيد يقوم زيد يقوم فانرفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ ثم دخلت كاد لمقاربة الفعل  
 ولم يكن لها عمل في الفعل فبقى على حاله من الرفع،

قائما ولذلك ارتفع المضارع فاخرجه الشاعر على اصله المرفوض كما يضطر الشاعر الى مراجعة الاصول عن مستعمل  
 الفروع نحو صرف ما لا ينصرف واظهار التضعيف وتصحيح المثل وما جرى مجرى ذلك وهذه الرواية الصحيحة في  
 البيت والمعنى عليها البتة ألا ترى أن معناه فابت وما كدت ادوب كقولك سلمت وما كدت اسلم وكذلك كل ما يلي  
 هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ما قلناه واكثر الناس يروى « ولم أك آتبا » ومنهم من يروى « وما  
 كنت آتبا » والصواب الرواية الاولى اذ لا معنى هنا لقولك وما كنت ولا لقولك ولم أك . وهذا واضح اه

(١) نسب قوم هذا البيت الى رؤبة بن العجاج وقال البندادي « ولم اجده في ديوان رجزه » والشاهد فيه قوله  
 « صائما » حيث راجع الاصل المرفوض في الاستعمال وجاء بخبر عسى اسم مفردا قال ابن هشام « طمن في هذا البيت  
 عبد الواحد الطراح في كتابه بغية الآمل ومنية السائل فقال هو بيت مجهول ولم ينسب الشراح الى احد فسقط الاحتجاج  
 به . ولوصح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فان فيه الف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا  
 مجهولة القائلين . والشاهد في قوله صائما فانه اسم مفرد جيء به خبرا لمسى كذا قالوا والحق خلافه وان عسى هنا  
 فعل تام خبري لا فعل ناقص انشائي يدل على انه خبري وقوعه خبرا لان ولا يجوز بالاتفاق ان زيدا هل قام وان  
 هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب وعلى هذا فالعنى انى رجوت ان اكون صائما وصائما خيرا لكان وان الفعل  
 مفعول لمسى وسيبويه يحذف حذف ان والفعل اذا قويت الدلالة على المحذوف الا ترى انه قدر في قوله « من لدشولا » من  
 لدان كانت شولا . ومن وقوع عسى فعلا خبريا قوله تعالى (هل عسى من ان كتب عليكم القتال الاتقاتلوا) الا ترى ان الاستفهام  
 طلب فلا يدخل على الجملة الانشائية وان المعنى قد طمعت ان لا تقاتلوا ان كتب عليكم القتال . ومما يحتاج الى النظر قول  
 القائل عسى زيدان يقوم فانك ان قدرت عسى فيه فعلا انشائيا كما قاله التصويوث اشكل اذ لا يسند فعل الانشاء  
 الا الى منشئه وهو المتكلم كمت واشترت واقسمت وقبلت وايضا فن المعلوم ان زيدا لم يترج وانما المرجى المتكلم  
 وان قدرته خبرا كما في البيت والآية فليس المعنى على الاخبار ولهذا لا يصح تصديق قائله ولا تكذيبه فان قلت يخلص  
 من هذا الاشكال انهم نصبوا على ان كان وما شبهها افعال جارية مجرى الادوات فلا يلزم فيها حكم سائر الافعال . قلت  
 قد اعترفوا مع ذلك بانها مسندة اذ لا ينفك الفعل المركب عن الاسناد الا ان كان زائدا او مؤكدا على خلاف في هذين  
 ايضا وقالوا ان كان مسندة الى مضمون الجملة وقد بينا ان الفعل الانشائي لا يمكن اسناده لمفعول المتكلم . وانما الذي يخلص  
 من الاشكال ان يدعى انها هنا حرف بمنزلة لعل كما قال سيبويه والسيرافي بحرفيتها في نحو عساي وعساك وعساه  
 وقد ذهب ابو بكر وجماعة الى انها حرف دائما واذا حملناها على الحرفية زال الاشكال اذ الجملة الانشائية حينئذ اسمية  
 لافلية كما تقول لعل زيدا يقوم فاعرف الحق ودع التقليد اه

## المنصوب

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ انتصابه بأن واخواته كقولك أرجو أن يغفر الله لي ولن ابرح الارض وجئت كي تعطيني واذن اكرمك ﴾

قال الشارح : قد تقدم الكلام في اعراب الفعل وأنه يدخله الرفع والنصب والجزم وقد استوفيت الكلام على رفعه فأما النصب فيه فبوامل لفظية وهي أن وإن وكى واذن هذه الاربعة تنصب الفعل بأنفسها وما عداها فباضمار أن معها على ماسياتي بيانه والاصل من هذه الاربعة أن وصائر النواصب محمولة هائيا وإنما عملت لاختصاصها بالافعال كما عملت حروف الجر في الاسماء لاختصاصها بها وأما عمل النصب خاصة فلشبهه أن الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم ووجه المشابهة من وجهين من جهة اللفظ والمعنى فأما اللفظ فهما مثلان وإن كان لفظ هذه اقصى من تلك ولذلك يستقيحون الجمع بينهما كما يستقيحون الجمع بين الثقيلتين فلا يحسن عندهم إن أن تقوم خير لك كما يستقيحون إن أن زيدا قائم بمعنى في معنى إن قيام زيد يعجبني وأما المعنى فمن قبل أن أن وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر كما أن أن المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل «فان قيل» فهلا ينصبون بما المصدرية في قولك يعجبني ما تصنع وهي مع ما بعدها مصدر كما كانت أن كذلك فالجواب أن الفرق بينهما من وجهين (أحدهما) أن أن إنما نصبت لمشابهة أن الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص فأما لم تستحق به العمل لانه لا اختصاص لها بالفعل لا ترى انه يقع بعدها الفعل والاسم فكما يقال يعجبني ما تصنع بمعنى صنيعك فكذلك يقال يعجبني ما انت صانعة في معنى صنيعك ايضا فلما لم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل لم يؤثر فيها شبهه أن (والوجه الثاني) أن أن المخففة أشبهت أن الثقيلة من وجهين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى على ما تقدم وأما ما قلناه أشبهت من جهة واحدة وهي كونها مع ما بعدها مصدرا كما أن تلك كذلك فلم تستحق العمل من جهة واحدة على أن من العرب من يافى عمل أن تشبيها بما وعلى هذا قرأ بعضهم أن يتم الرضاعة بالرفع ومنه قوله

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مَنَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (١)

والذي يلني أن عن العمل لمشابهة ما فانه لا يعمل ما لمشابهة ان لعدم اختصاصها فاعرفه ، واما « لن » فخر ف ناصب عند سيبويه وهو تقيض سوف وذلك أن القائل إذا قال سوف يقوم زيد فنفي هذا لن يقوم زيد ويجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه من الفعل المنصوب نحو قولك زيدا لن اضرب بخلاف أن لأن أن وما بعدها مصدر فلا يتقدم عليه ما كان في حيزه وليس كذلك لن لانها إنما تنصب لشبهها بأن ووجه الشبه بينهما اختصاصها بالافعال وتلقاها إياها إلى المستقبل كما كانت أن كذلك وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الاصل في لن لأن ثم خففت لكثرة الاستعمال كما قالوا أيش والاصل اي شيء تخففت

(١) قد سبق شرح هذا البيت في اثناة تعليقاتنا أول هذا الباب فانظره (ص ٩) من هذا الجزء

وبما قلوا كينونة والاصل كينونة وهو قول بضعف اذ لا دليل يدل عليه والحرف اذا كان مجموعه يدل على معنى فاذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الافراد اذ التركيب على خلاف الاصل ورد سيبويه هذه المقالة لجواز تقدم معموله عليه ولو كانت مركبة من لأن لكان ذلك مستنعا كما تنوع زيدا لأن اضرب وللخليل أن يقول انهما لما ركبا زال حكمهما عن حال الافراد وكان الغراء يذهب إلى أن الاصل في لن ولم لا وانما ابدل بن الف لا النون في لن والميم في لم ولا ادري كيف اطلع على ذلك اذ ذلك شيء لا يطلع عليه الا بهن من الواضع، واما اذ غرغ ناصب أيضا لاختصاصه ونقله الفعل الى الاستقبال كان وهي جواب وجزاء فيقول القائل انا ازورك فتقول اذن أكرمك فانما اردت اكراما توقعه في المستقبل وهو جواب لكلامه وجزاء زيارته ولها ثلاثة احوال (احدها) أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب فهذه يجب اعمالها لا غير نحو قولك اذن اكرمك في جواب انا ازورك قال الشاعر وهو عبد الله بن محمد الضبي

أَرْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَمُ بَرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعِمْرِ مَكْرُوبُ (١)

(والثاني) ان يكون ما قبلها واوا او فاء فيجوز اعمالها والثالثا وذلك قولك زيد يقوم واذن يذهب فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفت واذن يذهب على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن من العمل وصار بمنزلة الخبر لان ما عطف على شيء صار واقعا موقعه فكأنك قلت زيد اذن يذهب فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدأ وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمتأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فأعمل لذلك ونصب به قال الله تعالى (واذا لا يلبثون خلافا لك الا قليلا) وفي قراءة ابن مسعود واذا لا يلبثوا بالنصب على ما ذكرنا وقال تعالى (فاذا لا يؤتون الناس نفيرا) (واما الحالة الثالثة) فان رفع متوسطة لاهلة معتمدا ما بعدها على ما قبلها او كان الفعل فعل حال غير مستقبل وذلك في جواب من قال انا ازورك انا اذن اكرمك فترفع هنا لان الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو أنا وكذلك لو قلت إن تكرمني اذن اكرمك فتجزم لان الفعل بعد اذن معتمد على حرف الشرط وإنما التبت في هذه الاحوال لان ما بعد

(١) هذا البيت من ابيات رواها أبو تمام والمفضل لعبد الله بن عمة الضبي وهي:

ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم كما تراه بنو كوز ومركب  
ان تسألوا الحق نمطى الحق سائله والدرع محقة والسيف مقروب  
وان أيتيم فأنا معشر أئف لا نطمع الحسف ان السم مشروب  
فازجر حمارك (البيت) وبمده  
ان تدع زيد بنى ذهل لمنضبة نفضب لوزعة ان الفضل محسوب  
ولا يكون كجوى داحس لسم في غطفان غداة الشعب عرقوب

والشاهد في البيت قوله «اذن يرد» حيث نصب الفعل المضارع لوقوع اذن في ابتداء الجواب وقوله «لا يرتع» بروضتنا يجوز عند الكسائي ان يكون مجزوما على اعتبار لافيه ناهية وليس الجزم لوقوعه في جواب الامر وعندنا ان يرد مجزوم لامنصوب كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعلى ما قررناه اولا اذن منقطع عما قبله مصدر كأن المخاطب قال لا أزجر، فاجاب بقوله اذن يرد



أذن معتمد على ما قبلها وما قبلها محتاج إلى ما بعدها وهي لا تعمل إلا مبتدأة ولا يصح إفقدها مبتدأة لاعتداد ما بعدها على ما قبلها وكانت مما قد يلغى في حال فأنتيت هنا فاما قول الشاعر

لا تترُ كُنِّيَ فيهمُ شطيروا إِنِّي إِذَا أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا (١)

فانه شاذ وان صحت الرواية فهو محمول على ان يكون الخبر محذوفاً وابتدأ اذن بعد تمام الاول بخبره وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه كأنه قل لا تتركني فيهم غريباً بعيداً إِنِّي أَذِلُّ إِذَا أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرُ أو يكون شبه اذن هنا بلن فلم يلحقها لانها جميعاً من نواصب الافعال المستقبلية ويشبهه اذن من عوامل الافعال بافعال الشك واليقين لانها أيضاً تعمل وتلغى الا ان افعال الشك اذا تأخرت أو توسطت يجوز ان تعمل واذن اذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج الى الآخر لم يجوز ان تعمل لانها حرف والحروف أضعف في العمل من الافعال فلذلك جاز في أفعال اليقين والشك الاعمال اذا توسطت أو تأخرت ولم يجوز إعمال اذن في الموضع الذي ذكرناه ، وأما « كئى » فللمرب فيها مذهبان (أحدهما) ان تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن تكون مع ما بعدها بمنزلة اسم كما كانت أن كذلك (والآخر) ان تكون حرف جر بمنزلة اللام فينصب الفعل بعدها بضمير أن كما ينصب بعد اللام فاذا كانت بمنزلة أن جاز دخول اللام عليها قال الله تعالى (لكيلا تأمروا على ما قلتم) ولكيلا يعلم بعد علم شيئاً) وقياس كئى هذه ان تكون بمنزلة أن ولولا ذلك لم يجوز دخول اللام عليها لان حرف الجر لا يدخل على مثله فاما قول الشاعر

فلا والله لا يُلْقَى يَسَابِي ولا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَالَا (٢)

(١) هذا البيت أحد الشواهد التي لم ينسبها أحد إلى قائله والاستشهاد به في قوله « اذن اهلك » حيث جاء بالفعل منصوباً باذن مع كونه خبراً أعما قبله بتأويل ان الخبر هو مجموع اذن اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدرية . هكذا قرره العلامة الرضى وهو كما لا يخفى عليك تخلص آخر غير الذي تخلص به الشارح هنا وكلام الشارح هو الذي ذهب اليه السيرافي في شرح الكتاب حيث قال ، « هذا البيت شاذ ولا يحتاج به لان قائله مجهول لا يحتاج بقوله فان صح فاما ان يقال انه لغة حمل فيها اذن على لن وهي لا تلغى بحال او نقول خبران مقدراى انى لا اقدر على ذلك وجلة اذن اهلك مستأنفة واذن فيها مصدرية » اه وقال الاندلسي . « يجوز ان يكون خبران محذوفان انى لا احتمل ذلك ثم ابتداء فقال اذن اهلك . والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا » اه وقد رد العلامة البدر الدماميني ما ذهب اليه الرضى ونقلناه لك في صدر الكلام بان مقتضاء جواز ان تقول زيدا اذن يقوم بنصب يقوم على ان يكون زيدا مبتدأ وخبره هو المجموع من اذن يقوم وصرح كلامهم بإياه واجابوا بان توجيه الرضى انما هو لبيان وجه ارتكاب الشذوذ في هذا المسموع فلا يمكن بحال ان يكون مقتضاء جواز النصب في كل ما سواه محال بتحقيق فيه شذوذ عن القياس ، وقال القرطبي . « اذا وقت اذاعلى يفعل وقبلها اسم بطلت فلم تنصب فقلت انا اذا اضربك . واذا كانت في اول الكلام ان نصبت يفعل ورفعت فقلت انا اذا وذاك والرفع جائز أنشدني بعض العرب \* لا تتركني فيهم شطيروا البيت . . . . . وانما جاز في ان ولم يجوز في المبتدأ بغير ان لان الفعل لا يكون مقدماً في ان وقد يكون مقدماً لو انما أسقطت » اه والشطير القريب \*

(٢) هذا البيت من قصيدة سلم بن عبد الوالي . وكان من امره انه كان غائباً فكتب إليه للصدق اى لعامل الزكاة وكان رقيب - وهو عبارة بن عبيد الوالي - عريفاً . فظن مسلم ان رقيباً أغراء وكان مسلم بن اخت رقيب وابن عمه فقال .

فشاذ لا يحمل عليه غيره مما كثر وفشا وإذا كانت حرف جر جاز دخولها على الاسماء كدخول حرف الجر من ذلك قول بعض العرب كيه فأدخل كي على مافي الاستفهام كما يدخل عليها حروف الجر نحو لم وبم وعم فحذف الالف كما يحذفها مع حروف الجر وأدخل عليها هاء السكت في الوقت فقال كيه كما يقال فيه وعمه فإذا قلت جئت لكي تكرمني لم تكن الا الناصبة بنفسها لدخول اللام عليها وإذا قلت جئت كي تكرمني من نحو قوله تعالى ( كيلا يكون دولة ) جاز فيه الامر ان جيماً على انه قد حكى عن الخليل انه لا ينتصب بشيء إلا بأن اما ان تكون ظاهرة أو مقصورة وهذا يقتضي ان يكون النصب بعد كي واذن باضمار أن فاعله ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وينتصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي حتى واللام وأو بمعنى الى وواو الجمع والفاء في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتعني والعرض وذلك قولك

ببكت ابنى وحق لها البكاء وفرقها المظالم والعداء  
اذا ذكرت عرافة آل بشر وعيشا مالاولة انشاء  
ودهرا قد مضى ورجال صدق سموا قد كان بعدهم الشقاء  
اذا ذكر العريف لها اقشعرت ومس جلودها منه ازواء  
وقبل البيت الشاهد .

اذا مولى رهبت الله فيه وارحاما لها قبلى رعاء  
رأى ما قد فعلت به موال فقد غمرت صدورهم وداءوا  
فكيف بهم ؟ فان احسنت قالوا . أسأت ، وان غفرت لهم اسأوا  
فلا وأبيك لا يلقي لما بي ولا لما بهم (البيت)

والمظالم جمع مظلمة - بكسر اللام - وهو ما اخذه الظالم وكذلك الظلامة والظليمة . والعداء - بفتح العين - الظلم وتجاوز الحد وهو مصدر عد عليه . وقوله « اذا ذكرت » فاذا ظرف لقوله ببكت وفاعل ذكرت ضمير الابل وانشاء أى انك كفاف يقال ثناء اذا كفه وقوله « ورجال صدق » هو منصوب بالعطف على عرافة آل بشر وسموا معناه تعايطوا اخذ الزكاة والساعى من ولى شيئا على قوموا كثر ما يقال في ولاية الصدقة . والا نزواء التقبض وتقادى من كذا اذا تحاماه ونزوى عنه . وقوله « اذا مولى رهبت الله فيه الخ » فان رهبت الله معناه خفت الله في جانبه . وقبلى هو بفتح القاف وسكون الباء الموحدة . والرعاء جمع راع من الرعاية وهي تفقد الشيء وتحفظه . وقوله « رأى ما قد فعلت به الخ » ماموولة او نكرة موصوفة فقول اول لرأى والمفعول الثانى محذوف أى رآه شر او سوءا أو نحو ذلك . وموال فاعل رأى وهو جمع مولى . وغمرت من الغمر - بكسر الغين المعجمة - وهو الحق والقل يقال غمر صدره على وبابه فرح ونسكن العين في المصدر ايضا . وداءوا أى مرضوا وهو فعل ماض من الداء . وقوله « فكيف بهم الخ » معناه كيف اصنع بهم وهم جماعة لا يعترفون لى بفضل ما صنع . وقوله « فلا وأبيك » هكذا رواء في ضالة الاديب ابو محمد الاسود الاعرابي وجملة لا يلقي جواب القسم أى لا يوجد شفاه لمساى من الكدر ولا المساهم من داء الحسد واللام الثانية في « الها » مؤ كدة الاولى . ورواه صاحب منتهى الطلب من اشعار العرب هكذا :

فلا والله لا يلقي لما بي وشأنهم من البلوى دواء

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت

سرت حتى أدخلها وجنتك لتكرمني ولا لزمك أو تعطيني حتى ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وإيتني  
فأكرمك ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وماتأيتنا فتحدتنا وهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا وبإيتني  
كنت معهم فأفوز والآنزل فتصيب خيرا ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان « الفعل ينتصب بعد هذه الاحرف التي ذكرها وهي خمسة » منها اثنان من  
حروف الجر وثلاثة من حروف العطف « وهما حتى واللام وذلك قولك سرت حتى أدخلها وجنتك لتكرمني »  
فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب باضمار أن لا بها نفسها « فان قيل » ولم قلتم إن أن مقدرة بعد هذه الحروف  
ولم تكن مقدرة بعد اذن وان وكى قيل ان اذن ولن وكى في أحد وجبها تلزم الافعال وتحدث فيها معاني  
فصارت كأن في لزومها الفعل فعملت عليها وعملت عملها لمشاركتها اياها على ما وصفنا فأما اللام وحتى  
فهما حرفا جروا وامل الاسماء لا تعمل في الافعال فاذا وجد الفعل بهما منصوبا كان بغيرهما فاذا قدرت أن  
صارت اللام وحتى عاملتين في اسم على أصلهما لان أن والفعل في تأويل الاسم وانما سماع حذفان والنصب  
بهما لان حتى واللام صارتا عوضين منها فكانت كالموجودة لوجود العوض منها وقال الكوفيون النصب  
في قولك جئت لاكرمك وسرت حتى أدخل المدينة انما هو باللام وحتى فاللام هي الناصبة لاكرمك وهي  
بنزلة أن وليست هي لام الخفض التي في الاسماء ولكنها لام تفيده الشرط وتستعمل على معنى كي واذا  
أنت اللام مع كي فالنصب باللام وكى مؤكدة لها واذا انفردت كي فالعمل بها وان جاءت أن مظهرة بعد كي  
فهو جائز عندهم وصحيح ان يقال جئت لكى ان تكرمني ولا موضع لان لانها مؤكدة لكى كما كدتها في قوله

أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تُطَيِّرَ بِقِرْبَتِي وَتَرْكُهَا شَتًّا بِيَدَاءِ بَلْقَمِ (١)

(١) هذا البيت قلما خلا من كتاب نحوي ومع هذا قام يعرف قائله . والشاهد فيه بجى . ان المصدرية بمدى مؤكدة  
لها والنصب انما هو بكى هكذا قرره الشارح . وقال الاخفش ان كي حرف جرد انما نصب الفعل بهما بان مضمرة على  
حد نصبه بعد اللام وقد تظهر ان في الكلام كما في البيت ونقل قوم عن جار الله . مؤلف هذا الكتاب انه لما دخل حرف الجر على  
كى في نحو لكى تقوم تمين انها حرف ناصب للفعل فاذا جاء تكى ومعهما ان كان ذلك شاذا للجميع بين المنوب والنائب وذلك  
كالجمع بين العوض والمعوض . وابن عصفور عدها من الضرائر واعتبر ان في البيت زائدة قال . ومنها زيادة ان كقوله  
\* اردت لكيمان تطير \* ان فيه زائدة غير عاملة لان لكيمان تنصب الفعل بنفسها ولا يجوز ادخال ناصب على  
ناصب واما قول حسان .

فقلت . اكل الناس اصبحت ما نحا لسانك كيمان تنرو وتحدعا

فان فيه ناصبة لازائدة اظهرت للضرورة لان كيمان اذا لم تدخل عليها اللام كان الفعل بهما منصبا باضماران ولا يجوز  
اظهارها في فصيح الكلام . وقال ابن الانباري في كتابه الانصاف ذهب الكوفيون الى انه يجوز اظهار ان بعدى  
توكيد لكى وذبح بعضهم الى ان العامل في نحو جئت لكى ان اكرمك اللام فاما كى وان فتو كيدان لها وقالوا يدل على  
جواز اظهارها النقل كقوله \* اردت لكيمان تطير \* والقياس على تأكيد بعض الكلمات لبعض فقد قالوا الامان رايت مثل  
ز يدغموا بين ثلاثة من احرف الجحد للبالغة . وقال البصريون . لا يخلو اظهار ان بعدى اما لانها كانت مقدرة فظهرت  
واما لانها زائدة . والاول باطل لان كى عاملة بنفسها ولو كانت تعمل بتقدير ان لكان ينبغي اذا ظهرت ان يكون العمل  
لان فلما اضيف العمل الى كى دل على انها العامل . وكذا الثاني باطل لان زيادتها ابتداء ليس بمقيس فوجب ان لا يجوز اظهار

ولذلك أجازوا ظهورها بعد حتى كظهورها بعد كي والنصب عندهم بحكى كالنصب بان فاذا قلت لاسيرن حتى ان أصبح القادسية فهو جازر والنصب بحكى وأن تو كيد حتى كما كانت تو كيدا لكى وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين وذلك انه قال في جئت لا كرمك وسرت حتى أدخل المدينة ان المستقبل منصوب باللام وحتى لقيامها مقام أن تخالف أصحابه لانهم يقولون ان النصب بهما بطريق الاصلة ولم يوافق البصريين لانه يقول ان النصب بهما لا بمضمر بعدها وما احتج به الكوفيون انهم قالوا لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة لجاز ان تقول أمرت بشركم على معنى أمرت بأن تشركم والجواب ان حروف الجر لا تتساوى في ذلك لان اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم وهي شاملة يجوز ان يسأل بها عن كل فعل فيقال لم فعلت فيقال لكذا لان اسكل فاعل غرضاً في فعله وباللام يخبر عن جميع ذلك وكى وحتى في معناها فكأنها دخلت على أن والفعل لانها مصدر لافادة أن ذلك الغرض من ايقاع الفعل المتقدم ثم حذفت أن تخفيفاً فصارت هذه الحروف كالغوض منها ولذلك لا يجوز ظهورها وليس ذلك بأول ما حذف لكثرة الاستعمال «فان قيل» ولم كانت أن أولى بالاضمار من سائر الحروف قيل لاسيرن (أحدهما) ان أن هي الاصل في العمل لما ذكرناه من شبهها بأن المشددة فوجب ان يكون المضمر أن لقوتها في بابها وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعا واحدا ولا يتصرف (والامر الآخر) ان لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها ألا ترى ان أن يلها الماغي والمستقبل بخلاف أخوانها فانها لا يلها الا المستقبل فلما كان لها من التصرف ما ذكر جهات لها مزية على أخواتها بالاضمار فاعرفه ، وأما «حتى» فاذا نصبت الفعل بعدها فهي فيه حرف جر على ما ذكرنا فاذا قلت سرت حتى أدخلها فالفعل منصوب بأن مضمورة وان والفعل في تأويل مصدر والمصدر في محل مخفوض بحكى وحتى وما بعدها من المصدر في موضع نصب بالفعل كما ان الجار والمجرور كذلك في قولك مررت بزيد وزات على عمره ولها في النصب معنيان (أحدهما) ان تكون غاية بمعنى الى أن والمراد بالغاية ان يكون ما قبلها من الفعل متصلا بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه كقولك سرت حتى أدخلها فيكون السير والدخول جميعاً قد وقعا كأنك قلت سرت الى دخولها فالدخول غاية لسيرك والسير هو الذي يؤدي الى الدخول ومنه قوله تعالى (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالنصب أى زلزلوا الى ان قال الرسول (والثاني) ان تكون بمعنى كى فيكون الفعل الاول في زمان

ان بحال ومنهم من قال ان لم يجز اظهار ان بعد كي وحتى لانها صارتا بدلا من اللفظ بأن كما صارت ما بدلا عن الفعل في قولهم اما انت منطلقا انطلقت ملك والتقدير ان كنت منطلقا الخ حذف الفعل وجعل ما عوض عنه ، واما قوله \* اردت لكينا ان تطير بقرتي \* فلاحجة فيه لان قائله مجهول ، وان علم فاعطاه ان بعد كي لضرورة الشعر اولان ان يدل من كى لانها بمعنى واحداه . وقال ابن هشام ، ولا تظهر ان بعد كي بل باللام الا في الضرورة . وعن الاخفش ان كى جارة داتها وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمورة ويرد نحو ليكلاتا سوا فان زعم ان كى تأ كيد للام كقوله \* ولا لما بهم ابداءوا \* وروى الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ . واعلم ان قول ابن عصفور فيما نقلناه ذلك عنه . « واما قول حسان بن قيس في فقلت ا كل الناس اصبحت ما نحا الخ » ، ما استدركه عليه الرواة التفات فان البيت من قصيدة لجليل العذري صاحب بئنة ومطلعا ؛

عرفت مصيف الحى والمترى  
كما خطت الكف الكتاب المرجما

والثاني في زمان آخر غير متصل بالاول وذلك نحو قولك كاتمه حتى بأمرلى بشئ، والمراد كاتمه كي بأمرلى بشئ وكذلك أسلمت حتى أدخل الجنة ولحقني مواضع أخر قد ذكر بعضها في العطف وسيدكر الباقي في موضعه ان شاء الله ، « وأما اللام » فهي من حروف الجر ومعناها النقص وأن ما قبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها كما كانت كي كذلك وقد تقدم الكلام عليها ، « وأما حروف العطف » فأو والواو والفاء فهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها باضمار أن وليست هي الناصبة عند سيديوه وذلك من قبل انها حروف عطف وحروف العطف تدخل على الاسماء والافعال وكل حرف يدخل على الاسماء والافعال فلا يـعمل في أحدهما فلذلك وجب ان يقدر أن بعدها ليصبح نصب الفعل اذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز أن يـعمل في الافعال وذهب الجرمي الى انها هي الناصبة بانفسها وذهب الفراء من الكوفيين الى ان النصب في هذه الافعال لانه الحروف بل هي منتصبة على الخلاف لانها عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه قال لا تظلمني فتندم دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم لو تركت والاسم لا كذلك قال وذلك من قبل ان الافعال فروع الاسماء فاذا كان الخلاف في الاصل ناصبا وجب ان يكون في الفرع كذلك والخلاف الموجب للنصب في الاسماء عندهم في أشياء منها نصب الظروف بهـد الاسماء نحو زيد عندك وزيد خلفك لما خافت هـذه الظروف ما قبلها نصبت على الخلاف والمذهب الاول فاما قول الجرمي انها هي الناصبة فقد أبطله المبرد بانها لو كانت ناصبة بانفسها لكانت كأن وكان يجوز ان تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أن فكان يلزم ان يجوز هـذه أن يقال ما أنت بصاحبي فأحدثك وفأكرمك لان الفاء هي الناصبة وكان يجوز ان يقال لا تأكل السمك وتشرب اللبن لان الواو هي الناصبة لأنزى ان الواو في القسم لما كانت هي العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها وجاز ان يقال والله والله ولما كانت واو رب أصلها المعطف لم يجز دخول حرف العطف عليها فلا يقال في مثل

• وبلدة ليس لها أنيس • (١) وو بلدة كذلك هـنا لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها كإجاز دخوله على واو القسم ولما امتنع منها ذلك دل على أن أصلها المعطف كواو رب وبذلك احتج سيديوه في دفع هذه المقالة فاما أو فاصلها المعطف حيث كانت وتستعمل في النصب على وجهين (أحدهما) ان يتقدم فعل منصوب بنصب من الحروف ثم يعطف عليه بأو كما يعطف بسائر الحروف وذلك نحو مدحت الأمير كي يجب لي ديناراً أو يحملني على دابة ومعناها أحد الشئتين وهذا الوجه يقيم فيه المرفوع والمجزوم اذا تقدم مرفوع أو مجزوم وليس يجتم أن يقيم فيه منصوب فتقول في المرفوع انا أكرمك وأخرج وتقول في المجزوم ليخرج زيد الى البصرة أو يقيم في مكانه (والوجه الآخر) ما نحن بصدده وهو ان يخالف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها إلا أن والفرق بين هذا الوجه والاول ان الاول لا يتعلق فيه

بين أو بين ما بعدها وأما هي لاحد الامر بن وليس بينهما ملازمة أنما هو إخبار بوجود أحدهما  
الآتري انه لا ملازمة بين قوله تقائلونهم وبين يسلمون فهو كعطف الاسم على الاسم أو نحو قولك جاءني  
زيد أو عمرو (والوجه الثاني) أن يكون الفعل الاول كالعلم في كل زمان والثاني كالخروج له عن عمومته الآتري  
انك اذا قلت لألزمك ان ذلك عام في كل الازمنة فاذا قلت أو تقضي حتى فقد أخرجت بعض الازمنة  
المستقبل من ذلك وجعلته ممتدا في جميع الاوقات سوى وقت القضاء ففي الاول كان مطلقا والثاني صار  
مقيدا وهو في الوجه الاول عطف ظاهر وفي الثاني عطف متأول لانك في الاول تعطف ما بعدها على  
ما قبلها وتشركه في اعرابه وظاهر معناه والنصب بعد أو هذه ليس باضمار أن أنما هو بالنصب الذي نصب  
ما قبلها ثم عطف عليه بحرف العطف المشترك بينهما في العامل وأما العطف المتأول فنحو لألزمك أو تعطيني  
حتى فهذا لا يريد فيه العطف الظاهر لانه لم يرد لإيجاب أحدهما أنما يرد بإيجاب اللزوم ممتدا الى وقت  
الاعطاء فلما لم يرد فيه العطف الظاهر تأولوه بأن وتوهموا المصدر في الاول لان الفعل يدل على المصدر  
ونصبوا الثاني باضمار أن لان أن والفعل مصدر وصارت أو تد عطف مصدرا في التأويل على مصدر  
في التأويل ولذلك لا يجوز اظهار أن ثلاثا يصير المصدر ملفوظا به فيؤدى الى عطف اسم على فعل وذلك لا يجوز  
ومما يؤكد عندك الفرق بينهما انك اذا قلت ستكلم زيدا أو يقضى حاجتك فتنصب يقضى على معنى  
الأن يقضى فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه واذا عطفت فأما تخبر بأنه سيقم أحد الامر بن من  
غير أن يدخله هذا المعنى ويوضح ذلك ان الفعلين اللذين في العطف نظيران أيهما شئت قدمته فيصح  
به المعنى فتقول سيقضى حاجتك زيد أو تسكلمه اذا عطفت فأيهما قدمت كان المعنى واحدا واذا نصبت  
اختلف المعنى فدل على السبب كما بينت لك ولا يصح على هذا سيقضى حاجتك زيد أو تسكلمه الا ان  
تريد أن تجعل الكلام سببا لابطال قضاء حاجته فيجوز حينئذ كأنه يكره كلامه فهو يقضى حاجته إن سكت  
وان كلمه لم يقضها فان قيل وأي مناسبة بين أو والأأن حتى كانت في معناها قيل بينهما مناسبة ظاهرة وهو  
العدول عن ما أوجبه اللفظ الاول وذلك انا اذا قلنا جاءني القوم الا زيدا فاللفظ الاول قد أوجب دخول  
زيد فيما دخل فيه القوم لانه منهم فاذا قلت الا فقد أبطلت ما أوجبه الاول واذا قلت جاءني زيد أو عمرو  
فقد أوجبت المحيى لزيد في اللفظ قبل دخول أو فلما دخلت بطل ذلك الوجوب ولاجل هذه الخالفة احتجج  
الى تقدير الفعل الاول مصدرا وعطف الثاني عليه على التقدير الذي مضى ومن النحويين من يقدر أو  
هذه بالي ويجعل ما بعد أو غاية لما قبلها وإياه اختار صاحب هذا الكتاب والوجه الاول وهو اختيار  
سيبويه لان قوله لألزمك يقضى التأييد في جميع الاوقات فوجب ان يستثني الوقت الذي يقع فيه انتهائه فلذلك  
قدروه بالا فيكون المعنى ان الفعل الاول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد أو فيكون سببا لارتفاعه  
وعلى قياهم يكون ممتدا الى غاية وقوع الثاني فمن ذلك قول امرئ القيس

فقلت له لا تبك حينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا (١)

(١) هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي يقولها عند ذهابه الى قصر ملك الروم  
يستجير به . واولها .

والقوافي منصوبة والتقدير فيه ما قدمناه ولورفع لجاز على تقدير ين (أحدهما) على الوجه الاول وهوان يكون معطوفاً على نحاول (أو) يكون مستأنفاً كأنه قال أو نحن نموت فنموت ومن ذلك قوله تعالى (ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) بالرفع على الاشتراك بين الثاني والاول وأعلى الاستئناف كأنه قال أو هم يسلمون وقد وجد في بعض المصاحف أو يسلموا بحذف النون للنصب على الوجه الثاني والفرق بينهما ان من رفع كان المراد ان الواقع أحد الأمرين إما القتال وإما الاسلام وعلى الوجه الثاني يجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام ، وأما الواو فننصب الأفعال المستقبلية إذا كانت بمعنى الجمع نحو قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا تجمع بينهما ومنه قول الاخطل

سمالك شوق بعد ما كان أقصر  
فدعها وسل لهم عنها بحسرة  
عليها فتى لم تحمل الارض مثله  
إذا قلت هذا صاحب قدر ضيقه  
كذلك جدى لا أصحاب صاحباً  
من الناس الا خائف وتغيراً  
تذكرت أهلى الصالحين وقد أتت  
وقبل البيت المستشهد به .  
بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه  
فقلت له لا تبك عينك  
فانى اذن ان رجعت مملوكاً  
على ظهر عادى تحاربه القطا  
وحلت سليمى بطن ظى فمرعرا  
ذمول اذا صام النهار وهجرا  
أبر بميتاق وأوفى وأصبرا  
وقرت به العينان بدلت آخرها  
على جبل بنا الركاب وأعفرا  
وايقن انا لاحقاف بقيصرا  
(البيت) وبعده ،  
بسير ترى منه الفرائق ازورا  
إذا ساقه العود الديا فى جرجرا

والشاهد في البيت قوله «أو نموت فنموت» حيث نصب الفعل المضارع بعد الواو وليس منهاها الى لانها لو كانت كذلك لكان ما بعدها دخلاً فيما قبلها وليس ذلك بمقول فتحت ان تكون بمعنى الا ويكون ما بعدها كأنه استثنى مما قبلها وحصل المعنى انا نبقى المالك فيجب ان نسعى اليه لنذكره الا ان يدها الموت فنكون بذلك قد أسلفنا العذر لأنفسنا . هذا مختصر ما قررنا الشارح مع بعض ايضاح واعلم ان سيويوه قد جوز الرفع في قوله «نموت» اما بالمعطف على قوله «نحاول» واما على الاستئناف اى نحن نموت . قال «واعلم ان معنى ما انتصب بعد الواو على الا ان كان معنى ما انتصب بعد الفاء تقول لاؤمك او تقضىنى حتى ولا ضرر بك او تسبقنى فالمنى لاؤمك الا ان تقضىنى ولا ضرر بك الا ان تسبقنى هذا معنى النصب قال امرؤ القيس «فقلت له لا تبك عينك» البيت . والقوافي منصوبة فالتمثيل على ما ذكرته والمعنى على الا ان نموت فنموت . ولورفعت لكن عرياً جيداً على وجهين على ان تشارك بين الاول والآخر وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعاً عن الاول يعنى أو نحن ممن يموت وقال تعالى «ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون» ان شئت كان على الاشتراك وان شئت كان على أو هم يسلمون اه واما نصب قوله فنموت فبالمعطف على نموت فيمن نصبه . واما على من رفعه فقد وجه الكرماني النصب في «فنموت» بان الفاء للسببية وبعدها ان مضمره في جواب التثنية الضمى يتأويل نموت بلا نبقى . ولنافيه وقفة ، وقوله فنموت وهو بضم النون وذالاه تروى مفتوحة فالفعل حينئذ مبنى للمجهول . والمعنى اذا امتنا عذرتنا الناس وتروى ذالاه مكسورة فهو مبنى للفاعل من اعذر الرجل اذا بلغ العذر . . وسأيتى هذا المعاهد في كلام المؤلف قريباً \*

لَا تَنَنَّ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتَى مِثْلَهُ هَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ (١)

فالمراد لا نجتمع بين كل السمك وشرب اللبن ولا نجتمع بين نهيك عن شيء وإتيانك مثله والنصب في ذلك كله بإضمار أن بعد الواو عندنا كما كان بعد أو وحمله على الفعل الاول لأن ترى أنهم لم يريدوا بقولهم لا تأكل كل السمك وتشرب اللبن النهي عن أكل السمك منفردا وشرب اللبن منفردا وإنما المراد أن بينهما عن الجمع بينهما لما في ذلك من الفساد والضرر ولوجزه باله تلف على ما تقدم ليكون داخلا في حكم الاول وكان التقدير لانتنه عن خلق ولا تأت مثله ولو كان ذلك لكان قد نهى عن شيء ونهاه أن يأتي شيئا من الأشياء وهو محال فلما استحال حمل الثاني على الاول كأنه تخيل مصدر الاول اذ كان الفعل دالا عليه مع موافقة المعنى المراد فصار كأنه قل لا يكن منك نهى ثم أضمر أن مع الثاني فصار مصدرا في الحكم ثم هطف مصدره متأولا على مصدر متأول ولذلك لا يجوز إظهار أن فيه اثلا بهير المصدر مصرحا به

(١) نسب الشارح هذا البيت للأخطل تبعاً لسيبويه ونسبه الرخيمري المتوكل الكنانى ونسبه الخاقاني سابق البربرى ونقل السيبوطى عن تاريخ ابن عساکر أنه لا عزم من حكيمة والشهور أنه من تصيدة لاني الاسود الاولى فأنصح أن هذا البيت مروي في كلمة للمتوكل الكنانى كما قال الرخيمري فمأخذ البيت من أبي الاسود والشعراء كثير اما ففعل ذلك وأول كلمة أبي الاسود .

حسدوا الفقى اذ لم ينالوا سعيه فاحل أعداءه وخصومه  
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه للميم  
وقبل البيت المستشهد به .

واذا جريت مع السفينة كما جرى فكلما كما في جريه مذموم  
واذا عثبت على السفينة ولمته في مثل ما تأتى فانت ظلم  
لأنته عن خلق وتأتى مثله (البيت) وبعده  
أبدأ بنفسك فانها عن غيبها فإذا انتهت عنه فانت حكيم  
ومن نسب البيت الى المتوكل الكنانى كما ذكره روى قبله .

للنانيات بذي الحجاز رسوم فبطن مكة عهدن قديم  
فبمنحدر البدن المقلد من منى حلل تلوح كأنهن نجوم  
لأنته عن خلق (البيت) وبعده  
والهم ان لم تمضه لسيله داء تضمنه الضلوع قديم

وتأمل في اتساق الابيات وارتباطها يتبين لك صدق القول والشاهد في البيت قوله «وتأتى مثله» حيث نصب تأتى بان مضمرة بعد واو الجمية الواقعة بعد النهي فمعنى النهي انه لا يسوغ لك الجمع بين الامرين فان فعلت واحدا منهما او فعلتهما لكن من غير ان تجمع بينهما لم تكن خالفت المطلوب منك . قال سيبويه «واعلم ان الواو وان جرت هذا المجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان الا ترى الاخطل قال \* لأنته عن خلق \* البيت فلودخلت الفاء هنا لافسدت المعنى وانما اراد لا نجتمع النهي والاثبات فصار تأتى على اضرار» اه ويجوز رفع تأتى على ان جملة خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام وانت تأتى مثله وهذه الواو الحالية لبيان المعنى الذى قصدت اليه حين النصب فان كان الرفع على الخبرية بتقدير الجملة مستأنفة تغير المعنى وضاع ما كنا ذهبنا اليه وهذا واضح بمشيئة الله وعونه ..



ثم تعطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل صريح فلو كان الاول مصدرا صريحا لجاز لك ان تظهر أن في الثاني نحو قوله

لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ (١)

ولو قال وأن تقر عيني لجاز لأن الاول مصدر فلبس عبادة مبتدأ وتقر عيني في موضع رفع بالعطف عليه وأحب الى الخبر عنهما والمعنى ان لبس الخشن من الثياب مع قرة الدين أحب الى من لبس الشفوف وهو الرقيق من الملابس فالنفضيل لهما مجتهدين على لبس الشفوف ولو انفرد أحدهما بطل المعنى الذي أرادته اذ لم يكن مراده ان لبس عبادة أحب اليه من لبس الشفوف فلما كان المعنى يعود الى ضم تقر عيني الى لبس عبادة اضطر الى اظهار أن والنصب وقد حكى عن الاصمعي انه قال لم أسمعه الا وتأتى مثله باسكان الياء يجعله مرفوعا على الاستثنا أو يجعله حالا أى لانه عن خلق وأنت أنت مثله أى في حال اتيانك مثله وهذا قريب من معنى النصب فلما قوله تعالى «يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين» فقد قرئت على وجهين برفع الفاعلين الآخرين وهما لا نكذب ونكون وبنصبهما وأما الرفع فكان عيسى بن عمر يجعلهما متمنيين موقوفين على نرد ويقول ان الله تعالى أ كذبهم في تمنيهما على قول من يرى التنى خيرا

(١) هذا البيت من ابيات ليسونة بنت بحدل الكلبية ، قال النخعي . وهي زوج معاوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد وكانت بدوية فضادت نفسها لما تسرى عليها فمذللها على ذلك وقال لها : انت في ملك عظيم وما تدرين قدره و كنت قبل اليوم في العباداة فذلك حيث تقول .

ليت تخفق الارواح فيه	احب الى من قصر منيف
وبكر يتبع الاظعان سقبا	احب الى من بغل زفوف
وكلب ينبع الطراق غنى	احب الى من قط ألوف
ولبس عبادة وتقر عيني	احب الى من لبس الشفوف
واكل كسيرة في كسر بيتي	احب الى من اكل الرغيف
واصوات الرياح بكل فج	احب الى من نقر الدفوف
وخرق من بنى عى نحيف	احب الى من عالج عذيف
خشو نة عيشتي في البدو أشهى	الى نفسى من العيش الطريف
فما ابغى سوى وطنى بديلا	لخصي ذاك من وطن شريف

والخفق الاضطراب وباب فعله ضرب . والارواح جمع ريح كالرياح والرياح ، والبكر الفتى من الابل . والانظامان جمع طعينة وهي امرأة مادامت في الهودج ، والسقب الذك من ولد الناقة وهو حالم وكدة . والزفوف المسرع وهو بزاي وفاهين ، والطراق جمع طارق وهو الذى يأتي ليلا . والشفوف جمع شف بكسر الشين وفتحها وهو الثوب الرقيق سمي بذلك لانه يستشف ما وراءه . والكسيرة - بالتصغير - القطعة من الخبز . والكسر - بكسر الكاف - طرف الحياه من الارض . والخرق - بكسر الخاء المعجمة - الكريم . والمالج - بالكسر - الصلب الشديد والعليف المسمن بالعاف . روى انه لما سمعها قال . ما رضيت يا ابنة بحدل حتى جعلتني علجا عليفا فالخقي باهلك وقال لها كنت فينت ، قالت والله ما سررنا اذ كنا ولا اسقنا اذ بنا

وكان أبو عمرو بن الصلاء يرفعهما لأعلى هذا الوجه بل على سبيل الاستئناف وتأويل ونحن لانكذب  
بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ان رددنا فالعلان الاخير ان خبر ان غير متعين ولذلك كذبهم الله  
ولم يكن يرى التمني خبرا فلما نصب وهو قراءة حرة وابن عامر وحفص فلي معنى الجمل والتقدير ياليتنا  
يجمع لنا الرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين ويكون المعنى كالوجه الاول في دخولهما في التمني  
ويكون التكذيب على رأي من يرى التمني خبرا فاعرفه ، فاما الغاء فينتصب الفعل بمدها على تقدير أن أيضا  
وذلك اذا وقعت جوابا للاشياء التي ذكرناها « وهي الامر والنهي والتفي والاستفهام والتمني والعرض »  
ومنها من يضيف اليها الدعاء ويجعلها سبعة ومنها من يجتزئ عن كل ذلك بالامر وحده لان اللفظ واحد  
فالامر نحو قوله ايتني فأكرمك ومنه

ياناق ميري عَنَقًا فَسِيحا الى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحا (١)

ومثال النهي لآتات زيدا فيبينك قال الله تعالى (ولا تطفوا فيه فيحل عليكم غضي) وقال تعالى (لا تقروا  
على الله كذبا فيسحقكم بمذاب) ومثال التفي مائة تيني فتحدثني قال زياد  
وما أصحاب من قومٍ فأذْ كَرَهُمُ الا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ (٢)

(١) البيت لابي النجم المعلى ، والعنق - بفتح العين المهملة والتون وبالقف - ضرب من السيرة والفسيح معناه الواسع  
وسليمان اراد به سليمان بن عبد الملك بن رواف والشهيد فيه قوله « فتستريحا » حيث جاء منصوبا لانه جواب  
الامر بالغاء ولا خلاف في نصب الفعل جوابا للامر الاما نقل عن الصلاء بن سياة وهو معلم القراء من انه كان لا يميز ذلك  
وهو محجوج بثبوته عن العرب كافي البيت المذكور  
(٢) هذا البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث ، ويوقال زياد بن نفذ وكان قد اتى اليمن فغن الى بلاده وهو  
من بلاد بني تميم فذلك حيث يقول .

لاحبذا أنت يا صنماء من بلد ولا شعوب هوى منى ولا تغم  
ولن اجد بلاداً قد رايت بها عساً ولا بلداً حلت به قدم  
اذا سقى الله ارضا صوب غادية فلا سقاها النار تضطرم  
وحبذا حين تسمى الريح باردة واذا أشى وفتيان به هضم  
الحاملون اذا ماجر غيرهم على العشيرة والكافون ماجروا  
والمطمعون اذا هبت شامية وبأكرالحى من مرادها صرم  
وقبل البيت الشاهد .

هم البهور عطاء حين تسألهم وفي اللقاء اذا تلقى بهم بهم  
وهم اذا الخيل جالوا في كوائنها فوارس الخيل لامل ولا قزم  
لم اتى بعدهم حيا فاخبرهم الا يزيدهم حبا الى هم  
كم فيهم من فقى حلوا شمائله جم الرماد اذا ما اخذ البرم

وهي قصيدة طويلة جيدة وفيها شواهد كثيرة ومحل الشاهد في البيت قوله « فأخبرهم » حيث نصب الفعل  
المضارع بعد الغاء الواقعة في جواب التفي وحرف التفي هو ما في رواية الشارح ولم في الرواية التي سقناها لك  
تنبه والله يرشدك به

وأما الاستفهام فنحو قولك أين بيتك فأزورك قال الله تعالى (فهل لنامن شفعاً فيشفعونا) وقال الشاعر

هل من سبيلٍ إلى تحريمٍ فشرّبنا أم هل سبيلٌ إلى نصيرٍ بن حجاج (١)

« والتعني » ليت لي مالا فأنتفه قال الله تعالى (باليثني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما) « والعرض » ألا تنزل فتحدث فهذه الافعال تنصب بعد هذه الفاء باضمار أن اذا كانت جوابا وانما أضمرت أن ههنا ونصب بها من قبل انهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر فاذا قال زنى فأزورك فكأنه قال لتكن منك زيارة فلما كان الفعل الاول في تقدير المصدر والمصدر اسم لم يسبق عطف الفعل الذي بعده عليه لان الفعل لا يعطف على الاسم فاذا أضمرنا ان قبل الفعل صار مصدرا فجاز لذلك عطفه على ما قبله وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم وانما تخيلوا في الاول مصدرا لخالطة الفعل الثاني الفعل الاول في المعنى ولذلك اذا قلت ماتزورني فتحدثني لم ترد ان تنفيهما جميعا إذ لو أردت ذلك لرفعت الاعدلين معا ولكنك تريد ماتزورني محدثا أي قد تزورني ولا حديث فأثبت له الزيارة ونفيت الحديث فلما اختلفت الفعلان ولم يحز العطف على ظاهر الفعل الاول عدلوا عن الظاهر وأضمرنا مصدره اذ الفعل يدل على المصدر فاضطررنا لذلك الى اظهار أن لما ذكرت لك وأما يجيئه بعد غير الفعل فهو أسهل في اعتقاد المصدر لانه ليس هناك فعل يجوز عطف هذا الفعل المتأخر عليه ألا ترى انك اذا قلت أين بيتك ليس هناك فعل يعطف عليه أزورك فحمل على المعنى لان معناه ليكن تعرف بيتك منك فزيارة مني لان معنى أين بيتك عرفي واعلم ان هذه الفاء التي يجاب بها تعقد الجملة الاخيرة بالاولى فتجعلها جملة واحدة كما يفعل حرف الشرط ولو قلت ماتزورني فتحدثني فرفعت تحدثني لم يكن الكلام جملة واحدة بل جملتين لان التقدير ماتزورني وما تحدثني قولاك ماتزورني جملة على حيالها وما تحدثني جملة ثانية كذلك والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه انه منصوب على الصرف وهذا الكلام ان كان المراد به انه لم يرد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الاول صرف عن الفعلية الى معنى الاسمية بأن أضمرنا أن ونصبوا بها فهو كلام صحيح وان كان المراد ان نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فهو باطل لان المعاني لا تعمل في الافعال النصب انما المعنى يعمل فيها الرفع وهو وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملا في الاسم فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقولك ماأتينا فتحدثنا معنيان (أحدهما) ماأتينا فكيف تحدثنا أي لوأتيتنا لحدثنا (والآخر) ماأتينا أبدا الالم تحدثنا أي منك اتيان كثير ولا حديث منك وهذا تفسير سيويه ﴾

قال الشارح : اذا قلت « ماأتينا فتحدثنا » فيجوز في الفعل الثاني النصب والرفع « فالنصب يشتمل

(١) الاستمهاد في هذا البيت لقولها « فاشربها » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو اشرب بان مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام . ولهذا البيت قصة يطول بنا ذكرها وشرحها ونصر بن حجاج رجل كان في عهد أمير المؤمنين ابي حفص عمر بن الخطاب وكان جميلا صبيح الوجه له طرة تنحسر عن مثل فلة القمر وكان النساء يمتننه ويتلفن عليه . وقد نفاه عمر رضى الله تعالى عنه من اجل ذلك خشية الفتنة وصنا بمدينة الرسول ان يقع فيها ما يشين

على معنيين « يجمعهما أن الثاني مخالف للاول » فأحد المعنيين ما تأتينا محدثا أى ما تأتينا الالام محدثنا « أى قد يكون منك اثنيان ولا يكون منك حديث » والوجه الآخر ما تأتينا فكيف محدثنا « فهذا معنى غير المعنى الاول لان معناه لو زدتنا محدثنا فأنت الآن ناف للزيارة ومعلم ان الزيارة لو كانت لكان الحديث وأما الرفع فلى وجهين أيضا (أحدهما) ان يكون الفعل الآخر شر بكا للاول داخلا معه فى النفى كأنك قلت ما تأتينا وما محدثنا فهما جملتان منفيتان (والوجه الثانى) ان يكون معنى ما تأتينا فتحدثنا أى ما تأتينا فأنت محدثنا كقولك ماتمطينى فأشكرك أى ماتمطينى فأنا أشكرك على كل حال ومثله فى الجزم لم تعطنى فأشكرك أراد لم تعطنى فيكون شكر فان أراد المطف على الاول قال لم أعطك فتشكرنى بالجزم فلما قوله تعالى ( لا يقضى عليهم فيموتوا ) فهو على قولك لا تأتيني فأعطيك على ان تكون لنافية أى لو أتيتنى لأعطيتك فلما قوله تعالى ( فاما يقول له كن فيكون ) فالرفع لا غير لانه لم يحفل فيكون جوابا من هذا الباب لانه ليس مهنا شرط ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويمتنع إظهار أن مع هذه الاحرف الالام اذا كانت لام كي فان الاظهار جائز معها وواجب ان كان الفعل الذى تدخل عليه داخلة عليه لا كقولك لا تعطيتنى وأما المؤكدة فليس معها الالتزام الاضمار ،

قال الشارح : قد تقدم الكلام على هذه الحروف وانما ليست الناصبة بانفسها وانما النصب باضمار أن بعدها وأتينا على العلة فى امتناع ظهور أن بعدها فلما اللام فان الفعل ينتصب بعدها باضمار أن كقوله تعالى ( ليعلم أن قد أبلغوا رسالات. ربهم وانى كلما دعوتهم لتغفر لهم ) ويجوز ظهور أن بعدها فتقول جئتك لان تكرمنى وقصدتك لان تزودنى ولا خلاف بين أصحابنا فى صحة استعمال ذلك ولأعلمه جاء فى التنزيل وانما جاز ظهور أن بعد اللام فى الموجب لان أن والفعل مصدر واللام تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين وهى قابلة أن يسأل بها عن كل فعل فيقال لم فعلت فتقول لكذا لان لكل فاعل غرضا فى فعله وباللام يتوصل الى ذلك ولذلك كنت مخيرا بين حذفها وإظهارها « فلما مع لالنافية فيجب ظهور أن » ولا يحسن حذفها كقوله تعالى ( لا يعلم أهل الكتاب ) والعلة فى ذلك ان هذه اللام هى اللام فى قوله ( ايعلم أى لم أخسنه بالنيب ) لكنها فى الموجب باشرت لفظ الفعل وأصلها ان تدخل على الاسم اذا كانت حرف جر وحروف الجر مختصة بالاسم فباشروا باللام هنا لفظ الفعل لان أن حاجز مقدر بينهما مع ان الفعل مشابه للاسم وخصوصا المضارع وقال له فى المرتبة فلم يميزوا دخوله على الحرف لبعده من الاسم بخلاف لفظ الفعل ووجه ثان وهو انهم كرهوا ان يباشروا باللام لفظا لا فيتوالى لاما وذلك مستثقل فأظهروا أن يزول ذلك الثقل لان حذف أن انما كان لضرب من التخفيف فلما أدى الى ثقل من جهة أخرى عادوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الاصل بخذف أن الناصبة « وأما المؤكدة » وهى لام الجحود فهى تكون مع النفى فى باب كان الناقصة كقوله تعالى ( ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه ) وهذه اللام هى اللام فى قولك جئت اتمطينى وهى التى أجازوا معها إظهار أن فلما اعترض الكلام النفى وطال شيئا لزم الاضمار مع النفى لانه جواب ونفى لا يجاب فيه حرف

غير عامل في الفعل فوجب أن يكون بازائه حرف غير عامل فقولاك سيفعل زيد أو سوف يفعل فإن نفيه ما كان زيد ليفعل ومنه قوله تعالى ( ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ) فيبداشرف الفعل في حال النفي حرف غير عامل فيه كما كان كذلك في حال الإيجاب ووجه ثان وهو أنه إنما قبح ظهور أن بعد لام الجحد لانه تقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم وذلك أنا إذا قلنا ما كان زيد ليخرج فهو قبل الجحد كان زيد سيخرج وسوف يخرج فلو قلنا ما كان زيد لأن يخرج باظهار أن لكننا قد جعلنا مقابل سوف يخرج وسيخرج أصما فكرهوا اظهار أن لذلك لان النفي يكون على حسب الاتبات وقال الكوفيين لام الجحد هي العاملة بنفسها وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام نحو قولك ما كنت زيدا لأضرب وأنشدوا

لقد وعدتني أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لاسمها (١)

ولادليل في ذلك لانا نقول انه منصوب بضمار فعل كأنه قال ولم أكن لاسمع مقالتها ثم بين ما أضمر بقوله لاسمع كافي قوله \* أبت للأعادي أن تذلقها \* (٢) التقدير أبت أن تذلقها رقبها للأعادي ثم كرر الفعل بيانا لأضمر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب \* وليس يحتم أن ينصب الفعل في هذه المواضع بل للمبدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ فله بعد حتى حائتان هو في أحديهما مستقبل أوفى حكم المستقبل فينصب وفي الأخرى حال أوفى حكم الحال فيرفع وذلك قولك سرت حتى أدخلها وحتى أدخلها تنصب

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت . وهو من شواهد الكوفيين على أن اللام هي الناصبة بنفسها وليس الناصبان مضمرة بعدها . قولا وكان الناصبان لما جازان يتقدم معمول الفعل على اللام لانه قد علم أن الحروف المصدرية لا يتقدم معمول أفعالها عليها . فلما تقدم في هذا البيت قوله « مقالتها » وهو مفعول لقوله « لاسمها » علم أن الناصب هو اللام لان المصدرية .. وقال البصريون . أن محل هذا الكلام أن لو كنا نقول أن « مقالتها » مفعول تقدم على فعله الذي هو « لاسمها » كاندعون لكننا لنقول ذلك ولا ندعيه بل أن قوله مقالتها مفعول محذوف موقعه في الكلام قبل هذا المفعول فاما هذا الفعل المذكور في الكلام فليس عاملا إنما هو مفسر لهذا الفعل المحذوف وتقدير الكلام حينئذ لم أكن لاسمع مقالتها ما كنت حيا لاسمها وهذا التقدير يشهد بصحته تقديم معمول الفعل المنصوب في اللفظ بأن عليه كما في نحو قوله \* أبت للأعادي أن تذلقها وتخضما \* فان قوله « للأعادي » لا يجوز أن يكون معمولا لقوله في البيت « أن تذلق » لانه يلزم على هذا تقديم معمول الفعل المعمول لأن عليه فوجب أن يكون متعلقا بفعل محذوف يفسره هذا المذكور ويكون موقعه قبل هذا المعمول فتقدير الكلام على هذا أبت أن تذلق للأعادي أن تذلق رقبها .... هذا تقرير الكلام على ما ذكره الشارح وغيره من النحويين . ولى فيه وقفة . فانت تعلم انه يقتضي في الجار والمجرور وأخيه الظرف مالا يقتضي في غيرهم من المعمولات وذلك لكثرة دوران الظرف في الكلام فلا يكون قوله للأعادي لازم التعلق بمحذوف لجواز أن يكون متعلقا بهذا الفعل المذكور على الاتساع . وإذا كان الأمر هكذا لم يكن في هذا البيت شاهد فيبقى ادعاء البصريين أن نصب « مقالتها » بفعل آخر غير المذكور من غير دليل . وهذا واضح أن شاء الله تعالى والله يرشدك

(٢) قد علمت ما في هذا البيت مما أسلفناه لك في الشاهد المتقدم

إذا كان دخولك متوقفا لما يوجد كأنك قلت سرت كي أدخلها ومنه قولهم أسلمت حتى أدخل الجنة وكلمته حتى يأمر لي بشئ أو كان متفضياً إلا أنه في حكم المستقبل من حيث أنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان متوقفاً ، ✽

قال الشارح : ليس النصب لازماً في هذه الأشياء بحيث لا يجوز غيره بل يجوز فيها العطف على ظاهر الفعل المتقدم فيشاركه في اعرابه ان رضاء وان جزماً ألا ترى أنك إذا قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن يجزم الثاني كنت قد عطفت الثاني على الاول ويكون المعنى أنك نهيتهم عن كل واحد علي الانفراد حتى لو أكل السمك وحده كان عاصياً ولو شرب اللبن وحده كان عاصياً فإذا أريد النهي عن الجمع لاعتن كل واحد منهما عدل الى النصب فهذا معنى قوله « بل للعدل به الي غير ذلك من معنى وجهه من الاعراب مساغ » أي إذا أريد غير معنى العطف الصريح وكان له مساغ عدلوا اليه فن ذلك « حتى » وقد تقدم الكلام عليها واختلاف فيها وهي إذا دخلت على الفعل كانت على مذهبين (أحدهما) ان يقع الفعل بعدها منصوباً (والآخر) ان يكون مرفوعاً وذلك على تقديرين فإذا نصبت الفعل بعدها كان باضمار أن وكانت حتى هي الجارة للاسم من نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) كان اللام كذلك وظاهر أمرها الغاية وأصل معنى الغاية لآلى وحتى محمولة في ذلك عليها فهي حرف جر مثلها ولذلك جرت كما جرت تلك في قوله تعالى (ثم أنمو الصيام الى الليل) وكلاهما غاية كما ترى إلا ان حتى تدخل الثاني فيها دخل فيه الاول من المعنى فعنها إذا خففت كعناها إذا نسق بها فلذلك خافت الى فإذا قلت أ كات السمكة حتى رأسها بانخفاض كان المعنى اني لم أبق منها شيئاً كالكو كانت العاطفة وإذا كانت الجارة على ماقرنا فجار الاسم ليس بناصب للفعل فإذا انتصب الفعل بعدها فيكون باضمار أن وأن والفعل مصدر مجرور بحتى وحتى وماعملت فيه في موضع نصب بالفعل المتقدم أو ما هو في حكم الفعل مما يتعلق به حتى ويكون النصب بمعنى هذه على وجهين (ضرب) يكون الفعل الاول سبباً للثاني فتكون حتى بمنزلة كي وذلك قولك أظم (الله حتى يدخل الجنة) وكلمته حتى يأمر لي بشئ فالصلاة والكلام سببان لدخول الجنة والامر له بالشئ ولا يلزم امتداد السبب الى وجود السبب (والثاني) ان لا يكون سبباً للثاني فيكون التقدير الى أن وذلك قولك سرت حتى تطلم الشمس فهذه لا تكون إلا بمعنى الى ان لان طلوع الشمس لا يؤديه فطلك ومثله لا تنظره حتى يقدم فلا تنظار متصل بالقدم لان المعنى الى ان يقدم فشكل ما اعتوره هذان المعنيان فانتصب له لازم وقول صاحب الكتاب « هو في احدهما مستقبل أو في حكم المستقبل فينصب ير يد أن العوامل الظاهرة لا تعمل في فعل الحال لانه يشبه الاسماء للمواهم فلم تعمل فيه عوامل الافعال الظاهرة كالم تعمل في الاسماء ولا تعمل الا في المستقبل فإذا رأيت الفعل منصوباً كان مستقبلاً أو في حكم المستقبل مثال الاول أطمع الله حتى يدخل الجنة فالسبب والسبب معاً مستقبليان لان الطاعة لم توجد بعد ودخول الجنة لم يتحقق بعد وانما هو منظر متروك وقوله « كلمته حتى يأمر لي بشئ » فالسبب قد وجد والسبب لم يتحقق بعد اذ قد تحقق منه الكلام والامر بشئ متروك ومثال الثاني سرت حتى أدخلها فالسبب والسبب جميعاً وان كانا قد وجدا إلا ان الاول هو المفعول من أجل وجود الثاني وهو السبب وكان متوقفاً منتظراً فهو في حكم

المستقبل الآن فالسبب في كلا الوجهين مستقبل إباحية وإباحية،

قال صاحب الكتاب ﴿وترفع إذا كان الدخول بوجد في الحال كأنك قلت حتى أنا أدخلها الآن ومنه قولهم مرض حتى لا يرجونه وشربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه أو تقضي الا انك تحكي الحال الماضية وقرئ قوله عز وجل (وزلزلوا حتى يقول الرسول) منصوبا ومرفوعا﴾

قال الشارح : اعلم ان حتى يرتفع الفعل بعدها وهي التي تكون حرف ابتداء فيرفع الاسم بعدها على الابتداء واظهر من نحو قوله • وحتى الجياد ما يقدن بأرسان • (١) فهي فيه بمنزلة أما وإنما واذا وليست الخافضة كما كانت اذا انتصب الفعل بعدها فالرفع بعدها على وجهين يرجعان الى وجه واحد وإن اختلفت مواضعها وذلك أن يكون ما قبلها موجبا لما بعدها ولكن ما يوجبها قد يجوز أن يكون عقيبه ومتصلا به وقد يجوز أن لا يكون متصلا به ولكن يكون موطأ مسهلا بالفعل الاول وذلك نحو «سرت حتى أدخلها» أي كان مني سير فدخل فليس في هذا معنى كي ولا معنى الى أن وإنما أخبرت بان هذا كذا وقع منك فالسبب والسبب جميعا قدمضيا والوجه الآخر أن يكون السير متقدما غير متصل بما تخبر عنه ثم يكون مؤديا الى هذا كقولك «مرض حتى لا يرجونه» أي هو الآن كذلك وقولوا «شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه» أي وجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجر بطنه فهو منقطع من الاول ووجوده انما هو في الحال كما ذكرت لك بانهما يرجعان الى شيء واحد «فان قيل» وكيف يرجعان الى شيء واحد والفعل الواقع بعد حتى في الوجه الاول ماض وفي الثاني حال قيل وان كان ماضيا متقدما الا انك تحكي الحال التي كان عليها فصار وإن كان قد تقضى في حكم الحال وقولنا إنها يرجعان الى شيء واحد نعني به ان الفعل الذي قبل حتى موجب ما بعدها والفعل الذي بعدها حال أو في حكم الحال على ما بينا فاذا نصبت كانت بمعنى الغاية أو بمعنى كي واذا رفعت كان ما قبلها موجبا لما بعدها فاما قوله تعالى «وزلزلوا حتى يقول الرسول» فقد قرئ برفع الفعل الذي هو يقول ونصبه فالنصب على وجهين وهو أن يكون القول غاية للزالزال والمعنى وزلزلوا

(١) هذا مجزئ لامرئ القيس بن حجر الكندي وصدرة.

\* مطوت بهم حتى تكمل مطيهم \* وهو من قصيدته التي مطلعها .

فما نك من ذكرى حبيب وعرفان      وربع عفت آياته من ازمان  
أنت حجيج بدمي عليه فاصبحت      كخط زبور في مصاحف رهبان

وقبل البيت المستشهد به :

وخرق كجوف المير قفر مضلة      فطمت بسام سام الوجه حسان  
يدافع ار كان المطايا بركنه      كما مال غصن ناعم بين أعصان  
ومجر كملان الانعم بالغ      ديار المدودي زهاء واركان  
مطوت بهم حتى تكمل مطيهم      ( البيت ) ويمده  
وحى ترى الجون الذي كان بادنا      عليه عواف من نسور وعقان

وقد تقدم شرح البيت المستشهد به هنا فانظره فيها سبق

فاذا الرسول في حال قول (والآخر) أن تكون حتى بمعنى كي فتكون الزلزلة علة للقول كأنه لما آل الى ذلك صار كأنه علة له والرفع على وجهين أيضا (أحدهما) أن يكون الزلزال اتصل بالقول بلاملة بينهما لان القول انما كان عن الزلزلة غير منقطع (والآخر) أن يكون الزلزال قد مضى والقول واقم الآن وقد انقطع الزلزال ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول كان سيري حتى أدخلها بالنصب ليس الا فان زدت أمس وعلقته بكان أو قلت سيرا متعبا أو أردت كان التامة جاز فيه الوجهان وتقول أسرت حتى تدخلها بالنصب وأيهم سار حتى يدخلها بالنصب والرفع ، ﴾

قال الشارح : اذا قلت « كان سيري حتى أدخلها » لم يحسن فيه الا النصب ولا يسوغ الرفع لانك اذا رفعت ما بعد حتى كانت حرف ابتداء كالذا وأما يقع بعدها الجملة والجملة اذا لم يكن فيها عائدا الى الاولى وقمت منقطعة منها أجنبية فلا يسوغ أن يكون خبرا كذا قلت كان سيري فاذا انا أدخلها لم يجوز لانك لم تأت لكان بخبر واذا نصبت كانت حرف جر في موضع الخبر كما تقول كان زيد من الكرام « فان زدت أمس » وقلت كان سيري أمس حتى أدخلها « جاز النصب والرفع » وذلك على تقديرين إن جعلت أمس خبرا جاز الرفع لحصول الخبر وهذا معنى قوله « وعلقته بكان » أي جعلته خبرا وانما حقيقة تعليقه بمحذوف اذا وقع خبرا وان علقته بالمصدر الذي هو السير وجب النصب ولم يجوز الرفع لانك لم تأت بخبر وكذلك لو قلت « كان سيري سيرا متعبا » حتى أدخلها جاز الرفع لانك جئت لكان بخبر وهو قولك سيرا متعبا وكذلك « إن جعلت كان التامة » جاز الرفع والنصب لانها لا تنفقر الى خبر اذا كانت المكثفة بفاعلها وأما قولهم « أسرت حتى تدخلها » فلا يجوز فيه الا النصب لانه قد تقدم من قولنا ان الرفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها وموجبا له فلا بد أن يكون واجبا وأنت اذا استغفمت كنت غير موجب فلا يصلح أن يكون سببا فبطل الرفع وتعين النصب لان النصب قد يكون الثاني فيه غاية للاول غير مسبب عنه وان كان السبب والغاية يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدها فلماذا قلت أيهم سار حتى يدخلها فانه يجوز معه الامر ان السؤال انما وقع عن فاعل السير وتعيينه فلما السير مفتتح فجاز أن يكون سببا وموجبا فينشد يجوز الرفع لانه سبب والنصب على الغاية أو معنى كي ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقرئ قوله تعالى (تقاتلونهم أو يسلمون) بالنصب على اضمار أن والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم أو على الابتداء كأنه قيل أو هم يسلمون ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان أصل أو العطف ومعناها أحد الامرين وهي تكون على ضربين (أحدهما) أن تجري على مقتضى العطف فان كان ما قبلها مرفوعا رفعت ما بعدها نحو قولك انا أكرمك أو أخرجك منك أي يكون مني أحد الامرين وكذلك ان كان ما قبلها فعلا منصوبا أو مجزوما فثال النصب قولك أريد أن تعطيني دينارا أو عشرة دراهم وتقول في الجزم ليخرج زيد أو يقيم عندنا (والثاني) أن يخالف ما قبلها ما بعدها ويكون معناها الا أن والفروق بين الوجه الاول والثاني ان الاول لا يلقى بين ما قبل أو وبين ما بعدها وانما هو دلالة على أحد الامرين كعطف الاسم على الاسم أو نحو قولك جاءني زيد أو عمرو



وعلى الثاني الفعل الاول كالعلم في كل زمان والثاني كالخرج له عن عومه ولذلك صار معناه إلا أن فاعوله تعالى «ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون» فالثاني فيه عطف على الاول والذى يقع من ذلك أحد الامرين إما القتال واما الاسلام فهو خير بوجود أحدهما من غير تعيين وقال الزجاج هو استئناف أى هو خير مبتدأ محذوف تقديره أو هم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وحكى سيبويه انه رأى في بعض المصاحف أو يسلموا وقيل هي قراءة لأبى فيسلموا هذا ينتصب على معنى إلا أن فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام وقال الكسائي معناه حتى يسلموا وعلى هذا يكون خبرا بوقوع القتال والاسلام ويكون القتال سببا لالاسلام أو يكون الاسلام غاية ينتهى القتال عند وجوده ،  
قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول هو قاتلى أو أقتدى منه وإن شئت ابتدأته على أو أنا أقتدى وقال سيبويه في قول امرئ القيس

قلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحْوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرًا

ولورفت لكان عربيا جائزا على وجهين على أن تشرك بين الاول والاخر كأنك قلت إنما نحاول أو إنما نموت وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الاول بمعنى اوتنحن ممن يموت ﴿ قال الشارح : اعلم ان هذه المسئلة على مناهج الالية يجوز فيها النصب والرفع فالنصب على معنى إلا أن والمعنى يقتضى أو أقتدى والمراد ان القتل قد يكون ويرتفع بالفدية ولورفت جاز على معنى أو أنا ممن يقتدى ومثله بيت امرئ القيس « \* قلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ الْخ \* (١) يجوز فيه الوجهان النصب على معنى الا ان نموت فنعذرا ويجوز ان يكون أو ههنا بمعنى حتى كأنه قال حتى نموت فنعذرا ويكون المراد بالمحاولة على هذا طلبه قبل الظفر بهوسياسته بعد بلوغه فيكون المعنى اثنان يجدا في الطلب حتى اذا امتناعا على طلب معالى الامور كنا معذورين والرفع على الاشتراك بين الثانى والاول قال سيبويه هو عربى جيد والمراد لا تبك عينك فانه لا بد من أحد هذين الامرين ويجوز ان يكون على القطع والاستئناف بمعنى اوتنحن ممن يموت فنعذر إلا أن القوافى منصوبة ويروى فنعذرا بكسر الدال أى نبليغ العذر يقال أعذر الرجل اذا أتى بعذر قال هذا العمرو بن قسمة (٢) الشكري حين استصحبه في سيره الى قيصر ،  
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز في قوله تعالى (ولا تبلسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) أن يكون تكتموا منصوبا ويجزوما كقوله • ولانشتم المولى وتبلغ أذاته • وتقول زرنى وأزورك بالنصب تعنى لتجتمع الزيارتان كقول ربيعة بن جشم

قلْتُ ادْعِ وَأَدْعُو إِنِّي أَتَدْعِي لَصَوْتِ أَنْ ينادى داهيان

و بالرفع تعنى زيارتك على كل حال فلتكن منك زيارة كقولهم دعنى ولا أعود وإن أردت الامر أدخلت اللام قلت ولازرك والا فلا محمل لان تقول زرنى وأزرك لان الاول موقوف ﴿

(١) سبق قريبا شرح هذا البيت وذكرنا فيه الوجهين اللذين اشار لهما الشارح هنا نقلا عن سيبويه فارجع اليه (٢) من هذا الجزء (٢) المعروف في ضبط هذا الاسم «قيمة» بزة سفينة (٢٢ ص)

قال الشارح : أما قوله تعالى « لا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق » فيجوز ان يكون تكتموا مجزوما بالعطف على لفظ لا تلبسوا فيشاركه في اعرابه ويكون النهى عن كل واحد منهما وتقديره ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق ويجوز ان يكون منصوبا وحذف النون من تكتموا علامة النصب ويكون النهى عن الجمع بينهما على حد لائاً كل السمك وتشرب اللبن أى لا تجمع بينهما وجرت هذه المسئلة يوما في مجلس قاضي القضاة بجلب فقال أبو الجرم الموصلى لا يجوز للنصب في الآية لانه لو كان منصوبا لكان من قبيل لائاً كل السمك وتشرب اللبن وكان مثله في الحكم يجوز تناول كل واحد منهما كما يجوز ذلك في لائاً كل السمك وتشرب اللبن فقلت يجوز ان يكون منصوبا ويكون النهى عن الجمع بينهما ويكون كل واحد منهما منهيًا عنه بدليل آخر ونحن انما قلنا في قولهم لائاً كل السمك وتشرب اللبن انه يجوز تناول كل واحد منهما لانه لا دليل الا هذا ولو قدرنا ثم دليلا آخر لانهى عن كل واحد منهما منفردا لكان كالأية فانقطع الكلام عند ذلك وأما قول الشاعر

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته  
فإنك إن فعلت نسمةً وتجهل (١)

البيت لجبر والشارح فيه جزم تبلغ لدخوله في النهى والمعنى لا تشتمه ولا تبلغ أذاته والمولى هنا ابن أعم وتقول « زرنى وأزورك » بالنصب ولا يجوز الجزم لانه لم يتقدم ما يحمله عليه لان الذي تقدم فعل أمر مبنى على السكون فلا يصح عطف المضارع المرب عليه لان حرف العطف يشرك في المامل والاول بلاعامل فلم يمكن محله عليه ولا يصح ارادة الامر في الثانى لان المتكلم اذا أمر نفسه لم يمكن ذلك الا باللام لان أمر المتكلم نفسه كأمر الغائب لا يكون الا باللام ولوجاز ان يكون معطوفا على الامر بنفسير لام لجاز ان نقول مبتدئا أزرك وتريد الامر وذلك مما لا يجوز الا في ضرورة الشعر كقوله

(١) البيت لجبر كما ذكر الشارح وهو من شواهد سيويه . قال . « واعلم ان الواو معناها ومعنى الفاء مختلفان الا ترى الاخطل قال .

لانه عن خلق وتأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم  
فلو دخلت الفاء ههنا لافسد المعنى وانما أراد لا يجتمع النهى والائتان فصارتأتى على اضمحار ان . ومما يدل على ايضاعلى أن الفاء ليست كلواو قولك مررت بزيد وعمرو ومردت بزيد فعمرو وتريد ان تعلم بالفاء ان الآخر مر به بعد الاول . وتقول لائاً كل السمك وتشرب اللبن فلو ادخلت الفاء ههنا فسد المعنى وان شئت جزمت على النهى في غير هذا الوضع قال جبرير :

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فانك إن فعلت تسفه وتجهل  
وممكن ان تجزم في الاول لانه انما اراد ان يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك ولا ينهاه ان يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة فاذا جزم فكأنه نهاه ان يأكل السمك على كل حال او يشرب اللبن على كل حال ومثل النصب في هذا الباب قول الخطيبه .

المأك جارم ويكون بينى وبينكم المودة والاخاء

كأنه قال المأك هكذا وتكون بينى وبينكم وقد دريد بن الصمة .

فقلت بعبد الله خير لداته ذؤابا فلم أغفر بذاك وأجزعا

محمَّدٌ تَنَدَّى نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ من أمرٍ قَبَّالاً (١)

وإذا امتنع الجزم نصب على تقدير أن ويكون المراد الجمع أي لتجتمع الزيارتان زيارة منك وزيارة مني فيصح المعنى واللفظ ويجوز الرفع فيكون المعنى إن زيارتك على واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة ولم يرد معنى الجمع وأما قوله «قلت ادعى الخ» (٢) فالبيت أنشده صاحب الكتاب وهزاه الى ربيعة بن جشم وقيل هو للأعشى وقيل للحطيئة والشاهد فيه انه كالمسئلة المتقدمة لما امتنع عطف الثاني الى الاول لما ذكرناه نصبه باضمار أن والمعنى ليكن مناً أن تدعى وأدعو ويروى وأدع على الامر بجذف اللام وأندى أبعد صوتاً وأندى بعد الصوت ، قال صاحب الكتاب ﴿وذ كرسيوبه في قول كعب الغنوى .

وتقول لا يسمي شئ . ويمجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء الا ان الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاعل فتقول اثني وآتيك اذا أردت ليكن اثيان منك وان آتيك تعني اثيان منك واثيان مني وان أردت الامر ادخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت اثني فلاحذتك فتقول اثني ولأنك اه ولا تنقل عما ذكرناه لك قريباً في شرح قول الشاعر \* لانه عن خلق وتأتى متله .. البيت \* من انه ليس للاختلاف كما قال رحمه الله ولا المتوكل الكنانى كما زعم الزمخشري ولكنه لا يبنى الاسود الدؤلى

(١) هذا البيت قال عنه ابو العباس . مجهول . ونسبه الرضى لحسان بن ثابت وليس موجوداً في ديوانه . وقال ابن هشام في شرح الشذور . قاله ابو طالب عم النبي ﷺ . وقال جماعة هو للأعشى ولم ينسبه سيديويه ولا الاعلم . قال سيديويه «واعلم ان اللام ولا في الدعاء بمنزلة ما في الامر وذلك قولك لا يقطع الله يمينك وليجزك الله خيراً . واعلم ان هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بان اذا علمت مضمرة وقال الشاعر بمحمد فقد نفستك . البيت ههنا وما اراد تفدو قال متمم بن نويرة :

على مثل اصحاب البعوضة فاختشى لك الويل حر الوجه او يبك من بكى  
أراد ليك ، وقال احبيحة بن الجلاح ،

فن نال الغنى فليصطنعه صنيعة ويجهد كل جهد

وقال الاعلم . الشاهد فيه اخبار لام الامر في قوله «تفد» والمعنى لتفد نفسك وهذا من أقيح الضرورة لان الجازم أضف من الجار وحرف الجر لا يضمره . وقد قيل هو مرفوع حذفته لانه ضرورة واكتفى بالكسرة منها وهذا أسهل في الضرورة .. والتبالي سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال فكان التاء بدل من الواو اي اذا خفت وبال أمر أعدت له \*

(٢) نسب سيديويه هذا البيت للأعشى . وقال الاعلم . «هو للأعشى ويرى للحطيئة» ولم نعر على منشأ نسبة مؤلف الكتاب هذا البيت الى ربيعة بن جشم . قال سيديويه : وتقول زرنى وأزورك أى أنا من قد أوجب على نفسه زيارة ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وان أزورك تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ولكنه أراد ان يقول زيارتك واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة قال الأعشى \* قلت ادعى وأدعو .. البيت \* اه وقال الاعلم . الشاهد في نصب وادعو باضمار ان حمل على معنى ليكن منان تدعى وادعو . ويروى «وأدع فان اندى» على معنى لتدعى ولادع على الامر . وأندى أبعد صوتاً . وأندى بعد الصوت اه

وما أنا للشيء الذي ليس نافعى ويتنصب منه صاحبي بقول

النصب والرفع وقال الله تعالى (لنبين لكم وقر في الارحام ما نشاء) أى ونحن نقر

قال الشارح : روى سيبويه هذا البيت منصوباً ومرفوعاً فالنصب باضمار أن عطفاً على قوله للشيء الذي ليس نافعى وتقديره وما أنا بقول للشيء غير النافعى ولا لفض صاحبى بقول والمراد بقول لما يكون سبباً لفضبه لانه لا يقول النصب وأما الرفع فبالعطف على موضع ليس لانها من صلة الذى والذى توصل بالجل الابتدائية ولا يكون لها موضع من الاعراب فاذا عطفت عليها فعلاً مضارعاً كان في حكم المبتدأ به فلا يكون الامر مرفوعاً والرفع هنا أوجه الوجهين لانه ظاهر الاعراب صحيح المعنى والنصب على ظاهره غير صحيح لانك تعطفه على الشيء وليس بمصدر فيسهل عطفه عليه واذا عطفته عليه كان في حكم المنفوض باللام لانه معطوف على ما خفض باللام فيصير التقدير وما أنا لفض صاحبى بقول والغضب ليس مقولاً فيفتقر الى التأويل الذى قدرناه وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع هنا وسيبويه لم يقدم النصب لانه أحسن من الرفع وانما قدمه لما بي عليه الباب من النصب باضمار أن ، وقوله تعالى « لنبين لكم وقر في الارحام ما نشاء » لم يأت وقر الامر مرفوعاً على الابتداء والاستئناف كأنه قال ونحن نقر في الارحام ولونصب لاختل المعنى اذ كان بعد اذ ذلك لنبين لكم القدرة على البعث لانه اذا كان قادراً على ابتداء هذه الاشياء بعد ان لم تكن كان أقدر على اعادتها الى ما كانت عليه من الحياة لان الاعادة أسهل من الابتداء ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز في ما تأتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك كأنك قلت ما تأتينا فما تحدثنا ونظيره قوله تعالى « ولا يؤذن لهم فيعتدون » وعلى الابتداء كأنك قلت ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا ومثله قول المعنبري

غير أنا لم يأتنا بيقين فرجى ونكثير التأملاً

أى فنحن نرجى وقال

ألم تسأل الوئع القواء فينطق وهل بخير نك اليوم بيداه سملق

قال سيبويه لم يجمل الاول سبب الآخر واسكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال فهو مما ينطق كما تقول أيفني فأحدثك أى فأنما نحن يحدثك على كل حال وتقول ود لتأنيه فتحدثه والرفع جيد كقوله تعالى ( ودوا لوتدهن فيدهنون ) وفى بعض المصاحف فيدهنوا وقال ابن أحر

بما لج عاقراً أعيت عليه ليُلقيها فينزعها حواراً

كأنه قال يعالج فينزعها وان شئت على الابتداء ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول في نحو « ما تأتينا فتحدثنا » انه يجوز في الثانى النصب والرفع فالنصب من وجهين وقد تقدم الكلام عليهما والرفع أيضاً من وجهين « أحدهما » ان تريد بالثانى ما أردت بالاول وتشارك بينهما فتمطفت تحدثنى على ما تأتيني ويكون النفي قد شملهما كأنه قال ما تأتينا وما تحدثنا

فهو عطف فعل على فعل ومثله قوله تعالى « هذا يوم لا ينطقون » « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » أى فلا يعتذرون والوجه « الثانى » ان يكون الاتيان منفياً والحديث موجبا ويكون فيه عطف جملة على جملة كأنه قال ما تأتيني فأنت تحدثنى على كل حال وليس أحدهما متعلقا بالآخر ولا هو شرط فيه ومثله قول الشاعر « • غير أنالم الخ • • » (١) البيت لبعض الحارثيين والشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعها ولو أمكنه للنصب على الجواب لكان أحسن فهذا لا يكون الاعلى الوجه الثانى كأنه قال فنحن نرجى ولكنك التأميلا فهو خير مبتدا ولم يجز الوجه الاول لان الاول مجزوم ومنه قول الآخر وهو جميل بن معمر « • ألم تسأل الرب الخ • • » (٢) فالشاهد فيه قطع ينطق مما بعده ورفعها على الاستئناف أى

(١) لم أجدمن زاد في نسبة هذا البيت عن كونه لبعض الحارثيين كما قال الشارح رحمه الله . وقد انشده شاهدا على أن ما بعد الفاء هنا على القطع والاستئناف أى فنحن نرجى . قال سيبويه عند توجيه النصب فيما تأتينا فتحدثنا . وان شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت فانت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين « غير أنا لم يأتنا بيقين ... البيت » كانه قال : فنحن نرجى فهذا في موضع مبنى على المبتدأ . اهـ فالاتيان منفى والرجاء مثبت وهو المراد ولا يجوز نصب نرجى لانه يقتضى نفيه امامه نفي الاتيان وامامه أثباته كما هو مقتضى النصب وكلاهما عكس المراد . قال ابو على . هو بالرفع وكذلك الوجه لانهم انما رجوا واولوا ما لم يأتهم بيقين ولو اتاهم بيقين لآل الى الترجى والتأميل بيقينه . وقال ابن هشام . المعنى انه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولو جزمه وانصبه فسد معناه لانه يصير متنفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته . اهـ وانما اراد بقوله « ومنفيا على الجمع اذا نصب » نفي الاتيان والرجاء كليهما ولم يذكر الشق الثانى من النصب لانه لم ينصو رنفي الرجاء مع ثبوت الاتيان باليقين ... وقد أخطأ الاعلم في قوله « ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن » خطأ فاحشا : وتبعه في هذا الخطأ الشارح كعادته حيث ينقل دائما في شواهد كتاب سيبويه . وأنت بعد الذى قررناه لك في قول أبى على وابن هشام تدرك وجه الخطأ ... واعلم ان البيت من شواهد سيبويه المحسنين التى ما عرف قائلها ولا تمتها ...

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة لجليل بن معمر العذرى وبعدة :

بمختلف الارواح بين سويقة وأحذب . كادت بعد عهدك تخلق  
أضرت بها التكباء كل عشية ونفخ الصبا والوايل المتعق  
وقفت بها حتى تجلت عمايق ومل الوقوف الارحى المنوق  
وقال صديقى إن ذا لصبابة الا زجر القلب للجوج فيلحق  
تمز وإن كانت عليك كريمة لملك من أسباب بشة تمتق  
فعلت له ان البعاد يشوقنى وبمض بعاد البين والتأى أشوق

وقد أنشد سيبويه البيت المستشهد به وقال . لم يحمل الاول سبب الآخر ولكنه جملة ينطق على كل حال كأنه قال : وهو مما ينطق . كما يقال اتيت واحدتك فجعل نفسه بمن يحدثه على كل حال . وزعم يونس انه سمع هذا البيت وانما كتبت ذلك لثلاثا يقول انسان فلعل الشاعر قال ألا اه قال ابن النحاس . تقرير معناه انك سألته فيقيح النصب لان المعنى يكون انك ان تسأله ينطق . ويمنع سيبويه أن يروى « الاتسأل الرب » لانه لو رواه كذا حسن النصب لان معناه فأنك ان سألته ينطق . وقال الاعلم . الشاهد فيه رفع يتنطق على الاستئناف والقطع على معنى فهو ينطق ويحاجب ذلك . ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن . والربيع المنزل . والقواء القفر . وجملة ناطقا للاعتبار بدروسه

فهو ينطق على كل حال ولا يجوز الوجه الاول لان الفعل الاول مجزوم ولو أمكنه النصب لكان أحسن لكن القوافي مرفوعة والقواء القفر وجمله ناطقا للاعتبار أى يجيب اعتبارا لاحوارا لدروسه وتغيره ثم يراجع كالمنكر على نفسه بأن الرفع لا يجيب حقيقة فقال وهل يخبرك اليوم بيداء سملق والبيداء الفقر والسملق التى لاشئ فيها قال سيديوه لم يجعل الاول سببا للآخر أى لو أراد ذلك لنصب قال «ولكنه جملة ينطق على كل حال» على ما ذكرنا ومثله «إيتني فأحدثك» برفع قال الخليل لم ترد ان تجعل الاثني سببا للحديث ولكنك أردت إيتني فأني من يحدثك البتة جئت أولم تجيء وتقول «ودلوأثينا وتحدثنا» بالنصب والرفع فالنصب على معنى التمني لان معناه ليتك تأثينا فتحدثنا فتنصب مع وددت كأنه نصب مع ليت لانها في معناها والرفع جيد أيضا بالعطف على لفظ تأثينا لانه مرفوع ويكون التقدير وددت لو تأثينا ووددت لو تحدثنا ومثله «قوله تعالى ودوا لوتدهن فيدهنون» الثاني مرفوع بالعطف على لفظ الاول لانه شريكه في معناه وحكي سيديوه انها في بعض المصاحف فيدهنوا بالنصب على معنى التمني وأنشد

«يما لج عاقرا الخ» (١) البيت لابن أحر والشاهد فيه رفعه فينتجها إما بالعطف على يما لج كأنه قال يما لج فينتج أو على القطع عما قبله والابتداء به كذا للرواية ولو نصبت لجاز بالعطف على المنصوب قبله وهو أجد لانه اذا رفع فقد أوجب وجوده وتاج العاقر والمعنى ان هذا يحاول مضرته ولا يقدر على ذلك فهو بمنزلة من يحاول نتاج ما لا يلقح والحوار ولد الناقة،

فصل قال صاحب الكتاب «وتقول أريد ان تآثني ثم تحدثني ويجوز الرفع وخير الخليل في قول عروة العذرى،

وما هو إلا أن أراها فجأةً فآبَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أَجِيبُ

بين النصب والرفع في آبَتْ وما جاء منقطعاً قول أبى اللحمان التغلبي

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورُ وَيَقْصِدُ

أى عليه غير الجور وهو يقصد كما تقول عليه أن لا يجوز وينبئ له كذا قال سيديوه ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التى تشرك على هذا المثال

وتغيره ثم حقق انه لا يجيب ولا يخبر سائله لعدم القاطنين به والبيداء الفقر والسملق التى لاشئ بها اه . وقال الفراء اى قدسأته فنطق ولو جعلته استفهاما وجملت الفاء شرطاً للنصب كما قال الآخر .

ألم تسأل فتخبرك الديارا عن الحى المضلل حيث سارا  
والجزم في هذا البيت جائز كما قال .

فقلت له صوب ولا تجهده فيدرك من أخرى القطاة فتزلق  
فجعل الجواب بالفاء كالنسوق على ما قبله . اه

(١) الشاهد فيه رفع ينتجها بالعطف على يما لج او بالابتداء . والماقر التى لا تله . واعتبت من الاعياء تقول اعياها الامر اذا تذر عليه . وبلقهما من اللقاح وهو الضراب . وينتجها يولدها . والحوار ولد الناقة والمعنى ان هذه الناقة عاقر لا تله فالجمل بطرقها مرة بعد أخرى لتحمل فتله

قال الشارح : اعلم ان هذه الحروف من حروف العطف أعني الواو والفاء ونم اذا عطفت أدخلت  
 للثاني في حكم الاول وأشركته في معناه فاذا قلت « أريد ان تأتيني ثم تحدثني » جاز النصب بالعطف  
 على (الاول) ويكون (الثاني) داخلا في الارادة كالاول كأنك قلت أريد ان تأتيني ثم أريد أن تحدثني  
 ويجوز الرفع على القطع والاستئناف كأنك قلت أريد ان تأتيني ثم أنت تحدثني قال سيويه وسأت  
 الخليل عن قول الشاعر « وما هو الا ان أراها الخ \* » (١) فقال أنت في فأبنت بالخيار ان شئت  
 حملتها على أن وان شئت لم تحملها عليها فرفعت .. البيت لمروة المزدري وقيل هو لبعض الحارثيين والشاهد  
 فيه جواز الرفع والنصب فالنصب بالعطف على ان المراد المصدر والتقدير فها هو الا الرؤية فأبنت على  
 نحو قوله \* فان المزدري رحلة فركوب \* (٢) والرفع على للقطع والاستئناف والمعنى فاذا أنا مبهوت  
 وأما قول الآخر :

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتَى يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَبَقَعِيدُ (٣)

(١) البيت لمروة بن حزام المزدري أحد عشاق العرب المشهورين بذلك وقوله :

واني لتعروني لذكراك روعة لهاين جلدي والعظام ديب  
 وما هو الا ان أراها فجأة (البيت) وبعده .  
 وأصرف عن رأي الذي كنت ارتئي وأنسى الذي أعددت حين تغيب  
 ويضمر قلبي عذرها ويعينها عليه قال في القواد نصيب  
 وقد عدت نفسي مكان شفاها قريبا وهل مالا ينال قريب  
 حلفت برب الراكمين لربهم خشوعا وفوق الراكمين رقيب  
 لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انها الحبيب

وبعض الرواة يذكر بعض هذه الايات لقيس بن ذريح وقوم ينسبونها الى كثير عزة والصحيح انها لمروة وان  
 ما هو منها في شعر غيره دخيل . وانشد المؤلف هذا البيت على ان الخليل كان يخبر فيه بين الرفع على القطع  
 والنصب على العطف . قال سيويه . وسألت الخليل رحمه الله عن قول الشاعر \* وما هو الا ان أراها فجأة ...  
 البيت فقال . انت في «أبنت» بالخيار ان شئت حملتها على ان وان شئت لم تحملها عليه فرفعت كأنك قلت ما هو الا  
 الرأي فأبنت : اهـ .

(٢) قدمي شرح هذا البيت في باب المصدر فارجم اليه (ص ٥٤ ج ٩)

(٣) البيت لابي اللعالم التلمذي وهو بفتح اللام وتشديد الحاء المهملة واسمه حريث - تصغير حرث - وقد اورد  
 ابو عمرو الشيباني قصيدة ابي اللعالم التي منها البيت الشاهد في اشعار تغلب واختار منها ابو تمام خمسة آيات في مختار اشعار  
 القبائل . ومن هذه القصيدة

وليس الفتى كما يقول لسانه اذا لم يكن فعل مع القول يوجد  
 عسى سائل ذو حاجة ان سأله من اليوم سؤالا ان يكون له غد  
 وانك لا تدري بأعطاء سائل أنت بما تعطيه أم هو أسعد

وقد انشد المؤلف بيت الشاهد على ان قوله «وبقصد» قد جاء مقطوعا عما قبله . فان القوافي كما هم فوعة كما رأيت  
 فيماروينا وروا الشارح من آيات القصيدة . قال سيويه . ومما جاء منقطعا قول الشاعر \* على الحكم الماتى

البيت لعبد الرحمن بن أم الحكم وقيل هو لابي اللحام التغلبي وقبله  
عمرتُ وأكثرتُ التفكرَ خالياً وصاءتُ حتى كادَ عُمريَ ينفدُ  
فأضحتُ أمورُ الناسِ يَشِينُ عالماً بما يُتَّقَى منها وما يُتعمدُ  
جديرٌ بأن لا أَسْتَكِينَ ولا أُرِي إذا حلَّ أمرٌ ساقى أتبأدُ

والشاهد فيه رفع يقصد وقطعه عما قبله فهنا لا يصح النصب بالعطف على الاول لانه يفسد المعنى لانه يصير عليه غير الجور وغير القصد وذلك فاسد والوجه الرفع على الابتداء والمراد عليه غير الجور وهو يقصد والقصد العدل فهو خبر ومعناه الامر على حد قوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » أي ينبغي لمن ذلك فليفعلن ذلك ومثله أريد ان تأتي فتشتمني لا يجوز النصب ههنا لانه لم ترد الشتمية ولكن المراد كما أردت اتيانك تشتمني فهو منقطع من أن ونحوه قول الراجز  
● يريد ان يمر به فيعجمه ● فانه رفع على الاستئناف وإرادة فهو يعجمه لانه لو نصبه لكان داخلا في الارادة وليس المعنى عليه « قال سيبويه و يجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال » والمراد ان الرفع جائز في كل ما يجوز ان يشركه الاول من نصب أو جزم اذا تقسم ناصب أو جازم على القطع والاستئناف ويكون واجبا فيها لا يجوز جملة على الاول نحو ما ذكرناه ،

### المجزوم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ تعمل فيه حروف وأسماء نحو قولك لم يخرج ولما يحضر ولا يضرب ولا نفعل وان تكرمي أكرمك وما تصنع أصنع وأيا تضرب أضرب ومن تمرر أمرره ﴾ قال الشارح : اعلم ان عوامل الجزم على ضربين حروف وأسماء كما ذكر فلحروف خمسة وهي ان ولم ولما ولام الامر ولا في النهي فهذه الاصول في عمل الجزم وانما عملت لاختصاصها بالافعال دون الاسماء والحرف اذا اختص عمل فيما يختص به وهذه الحروف قد أثرت في الافعال تأثير بن وذلك أن ان

يوما اذا قضى... ( البيت ) ● كانه قال عليه غير الجور ولكنه يقصد اوهو يقصد اوهو قاصدا مبتدأ ولم يعمل الكلام على ان كما تقول عليه ان لا يجوز وينبغي له كذا وكذا فالابتداء في هذا أسبق وأعرف فن ثم لا يكون يحملون على ان اه ، وقال النحاس ، سألت عنه ابا الحسن فقال ويقصد مقطوع من الاول وهو في معنى الامر وان كان مضارفا كما تقول يقوم زيد فهو خبر وفيه معنى الامر اه وقال الاعلم قطعه لان المعنى وينبغي له ان يقصد ولم يحمله على اول الكلام لان فيه معنى الامر كانه قال وليقصد في حكمه ونظيره مجاه على لفظ الخبر ومعناه امر قوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » أي ليرضعن أولادهن وينبغي لمن ان يرضعهم ، وقال الاخفش اراد وينبغي ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موضع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع . واليه ذهب ابن جني وهذا توجيه لانقطاعه واستثاقه وليس المراد ان يقصد كان منصوبا بان فارتفع لما حذف كما ذهب اليه الدماميني حيث قال . و يمكن ان يكون يقصد منصوبا في الاصل باضمار ان والمعنى عليه ان لا يجوز وعليه ان يقصد ثم حذف ان وارتفع الفعل كما في « تسمع بالميدى خير من ان تراه » والذي يمنع من توجيه الدماميني ان حذف ان غير مقيس فلا يخرج عليه هذا مع الاعتراف بسداد المعنى الذي ذهب في تقريره اليه



قلت الفعل الى الاستقبال والشرط ولم نقلته الى الماضي والنفي ولما كذلك الان لما نفي فعل معه قدوم لنفي فعل ليس معه قد فاذا قال القائل قام زيد قلت في نفيه لم يقم واذا قال قد قام قلت في نفيه لما يقيم ولا امر قلته الى الاستقبال والامر والنهاي كذلك «فان قيل» ولم كان عمل بعض الحروف المختصة بالافعال الجزم وبعضها النصب فالجواب عن ذلك ان ما نقله الى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه اعرابا لا يكون في الاسم ولما كان الشرط والامر والنهاي لا يكون الا في الافعال عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون الا في الافعال واما لم ولما فانهما ينقلان الفعل الحاضر الى الماضي على حد لا يكون في الاسم لان الحد الذي يكون في الاسم انما يكون بقرينة الوقت كقولك زيد ضارب آمن ولا يجوز زيد يضرب أمس فتنتقل الفعل المضارع الى المعنى بقرينة كإفادات في الاسم ويجوز لم يضرب أمس فلما نقلته على حد لا يجوز في الاسم عملت فيه اعرابا لا يكون في الاسم فلذلك كانت جازمة فان قيل فالحروف الناصبة نحو أن وإن وإذن وكى قد أحدثت في الفعل مالا يكون في الامماء فهلا كانت جازمة قيسل لعمرى لقد كان القياس فيها ما ذكرته غير انه عرض فيها شبهة من أن النقيلة عملت عملها على ماسبق فلذلك تقول لم يخرج زيد فتدخلها على لفظ المضارع والمعنى معني الماضي ألا ترى انك تقول لم يقم زيد أمس ولو كان المعنى كاللفظ لم يجوز هذا كالم يجوز يقوم زيد أمس وكذلك لما بنزلة لم في الجزم قال الله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) فجزمت كالجزم لم الا ان الفرق بينهما ان لم لا تكفي بها في الجواب لو قال قائل قام زيد لم يجوز ان تقول في جوابه لم حتى تقول لم يقم واذا قال قد قام جاز أن تقول لما لانها بزيادة ما عليها والتركيب قد خرجت الى شبه الامماء فجاز ان تكفي بها في الجواب كما تكفي بالامماء ولذلك وقع بعدها مثال الماضي في قولك لما جئت جئت واما لام الامر فنحو قولك ليضرب زيد عمرا اذا كان للأنف قال الله تعالى (ثم ليقتضوا نفسهم) واما اذا كان الأمور حاضرا لم يمتنع الى اللام من قبل ان المواجهة تغني عنها وربما جاءت اللام مع فعل الخطاب نحو قوله تعالى في قراءة أبي (فبذلك فلتفرحوا) وقد جاء في بعض كلام النبي ﷺ في غزاة لتأخذوا مصانكم وتقول في النهي لا تضرب فهذه الحروف هي الجازمة لما بعدها بلا خلاف واما ان الشرطية فتجزم ما بعدها وهي أم حروف الشرط ولها من التنصرف ما ليس غيرها الا تراها تستعمل ظاهرة ومضمرة مقدرة ويحذف بعدها الشرط ويقوم غيره مقامه وتليها الامماء على الأضمار فاما عملها ظاهرة فنحو قولك إن تكرمني أكرمك قال الله تعالى (إن تنصروا الله ينصركم) واما عملها مقدرة فبعد خمسة أشياء الامر والنهاي والاستفهام والعرض والتثني وهو كالجواب بالفاء الا الجحد فانه لا يجاب بالجزم وسيوضح ذلك ان شاء الله تعالى.. واعلم انك اذا قلت في الشرط إن تكرمني أكرمك مثلا فالفعل الاول مجزوم بان بلا خلاف فيما اعلم وهو الشرط ومعنى الشرط العلامة والامارة فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه ومنه أشراط الساعة أي علاماتها قال الله تعالى (فقد جاء أشراطها) وأما الجزاء فيختلف فيه فذهب أبو العباس المبرد الى ان الجازم للشرط إن وإن وفعل الشرط جميعا عملا في الجزاء فهو عنده كالمتبدي والخبر فالعامل في المتبدي الراجع له الابتداء والابتداء والمبتدأ جميعا عملا في الخبر وكذلك إن هي العاملة فيما بعدها من فعل الشرط وفعل الشرط وحرف الشرط جميعا عملا في الجزاء لان الجزاء يفتقر الى

تقدمهما افتقارا واحدا وهما المقتضيان لوجود الجواب فليس نسبة العمل الى أحدهما بأولى من نسبته الى الآخر وهذا القول وإن كان عليه جماعة من حذاق أصحابنا فإنه لا ينفك من ضعف وذلك لأن ان عاملة في الشرط لاحالة وقد ظهر أثر عملها فيه وأما الشرط فليس بمامل هنا لانه فعل والجزاء فعل وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس وإذا ثبت انه لا أثر له في العمل فاضافة مالاثر له الى ماله أثر لا أثر له ويمكن ان يقال ان الشيء قد يؤثر بالفرد أو إذا انضاف الى غيره وركب معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن له قبل والذي عليه الاكثر أن إن هي العاملة في الشرط وجوابه لانه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء الا ان عملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط فكان فعل الشرط شرطاً في العمل لاجزءه من العامل وكذلك تقول في المبتدا والخبر ان الابتداء عامل في المبتدا بلا واسطة وفي الخبر بواسطة المبتدا وقد شبه بعض النحويين ذلك بالماء والنار فقال اذا وضعت الماء في قدر وسخنه بالنار فالنار هي المؤثرة في القدر والماء الاسخان الا ان تأثيرها في القدر بلا واسطة وفي الماء بواسطة القدر وبمجيء عن أبي عثمان انه كان يقول ان فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معر بين وانما هما مبنيان لانهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعا لا يصلح فيه الاسماء فبعدا من شبهها فعادا الى البناء الذي كان يجب للانفعال وهذا القول ظاهر الفساد وبأدنى تأمل يضح ذلك لانه لو وجب له البناء بدخول إن عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم لان الاسماء لا تقع فيها قاعوفه «وأما الاسماء» فأحد عشر اسما فيها معنى إن ولذلك بنيت وقد تقدم الكلام على بنائها في المبنيات من فصل الاسم وهي على ضربين أسماء وظروف فالأسماء من وما ومهما وأي والظروف أي وأين ومنى وحيشا واذما واذاما فجميعها تميز ما بعدها من الافعال المستقبلة كما تميز ان وانما عملت من أجل تضمنها معنى ان ألا ترى انها اذا خرجت عن معنى ان الى الاستفهام أو معنى الذي لم تميز نحو قواك في الاستفهام من يقوم وأعجبنى من شكره اذا أردت معنى الذي شكره «فأما من» فهو لمن يعقل من الثقلين والملائكة نحو قوله تعالى «ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا» «وأما ما» فلما لا يعقل قال الله تعالى «ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها» وإذا كان الجواب بالفاء فما بعده جملة مستقلة والفاء ربطتها بالاول وأما «مهما» فمن أدوات الشرط تستعمل فيه استعمال ما تقول مهما تفعل أفعل مثله قال الله «وقالوا مهما تانا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين» وقد اختلفوا فيها فذهب قوم الى انها اسم بكها مجازي به قالوا لان التركيب على خلاف الاصل فلا يقدم عليه الا بدليل فلو وزنت لكانت فعلى وقد أفادت معنى الشرط فيما بعدها والغالب في إفادة المعاني انما هي الحروف فكانت متضمنة لمعنى الحرف وعود الضمير اليها يدل على اسميتها وقال الخليل هي مركبة كان الاصل ما الشرطية التي في قوله تعالى «وما تفعلوا من خير يلمه الله» زيدت عليها ما أخرى توكيدا وما تزداد كثيرا مع أدوات الشرط ألا ترى انها قد زيدت مع ان وأدغمت النون في الميم لسكونها لان النون الساكنة تدغم في الميم فقالوا إما تأتني آتلك قال الله تعالى «فما ترون من البشر أحدا» وزادوها ايضا مع متى وأين فقالوا متى ما تأتني آتلك وأينا تكرر أكن فصار اللفظ بها ماما وكرهوا توالى لفظين حروفهما واحدة فأبدلوا من الف ما الاولى هاء لقرب الهاء من الالف في الخرج وكانت الف

ما الاولى أجدر بالتنكير من الثانية لانها اسم والاسماء أقبل للتنكير والتصرف من الحروف لقربها من الافعال وقال قوم هي مركبة من مه بمعنى اكفف وما فاللفظ على هذا لم يدخله تنكير لكنه مركب من كلمتين بقيتا على افظهما وحكي الكوفيون في أدوات الشرط مهمن وهذا يقوى القول الثالث لان هذه مه ضمت الي من كما ان تلك مه ضمت الي ما فاعرفه والوجه قول الخليل لانه به يلزم ان يكون كل موضع جاء فيه مهما أريد فيه معنى الكف وما أظن القائل \* وانك مهما تأمرى القلب يفعل \* (١) أراد وانك اكفى ما تأمرى القلب يفعل ولذلك تكتب بالالف ولو كانت كلمة واحدة لكتبت بالياء لان الالف اذا وقعت رابعة كتبت ياء والدليل على ان مهما فيها معنى ما انه يجوز ان يعود اليه الضمير والضمير لا يعود الا الى الاسم كقولك مهما تعمل من صالح تجاز عليه فالهاء في عليه يعود الى مهما وقال الشاعر

اذا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاةٌ وَمَهْمَا وَكَتَّ إِلَيْهِ كَفَاهُ (٢)

فالهاء في كفاه تعود الى مهما كما تعود الى ما ومما يؤيد قول الخليل انه قد استفهم بهما كما يستفهم بما نحو قول الشاعر أنشده أبو زيد في نواذره

(١) هذا عجز بيت لامرى القيس وصدره

\* اغرك منى ان حيك قاتلى \* وهذا بيت من معلقته وقبله \*

أفظم مهلا بعض هذا التبادل وان كنت قد ازمت صرمت فأجلى

وان نك قدساءك منى خلية فسل ثيابى من ثيابك تسلى

اغرك منى ان حيك (البيت) وبعده

وما ذرفت عينك إلا لتضربى بسهميك فى اعشار قلب مقتل

قال التبريزى فى شرح المعلقة اغرك أى اهلك على الغرة وهو فعل من لم يجرب الامور وان حيك فى موضع رفع كأنك قلت اغرك منى حيك وتأمرى فى موضع جزم بهما قال الخليل الاصل فى مهما ماما فسا الاولى تدخل للشرط فى قولك ما تفعل افعل وما الثانية زائدة للتوكيد وقال الفراء كان فى مهما ما فخذفت العرب الالف منها وجعلت الهاء خلفا منها ثم وصلت بما فدخلت على المعنى وصارت هى كأنها صلة لما وهى فى الاصل اسم وكذلك مهمن قال الشاعر

اماوى مهمن يستمع فى صديقه اقاويل هذا الناس اماوى يندم

وقيل معنى مه أى كف كما تقول للرجل إذا فعل فعلا لا ترضاه منه مه أى كف والمعنى فانك مهما تأمرى قلبك يفعل لانك مالكة له وانا لأمالك قلبى وقال قوم المعنى مهما تأمرى قلبى بفعل لانه مطيع لك انتهى

(٢) هذا البيت من ابيات الغنت دخل الهذلى يرثى بها اباها وأولها

لعمرك ما إن ابو مالك بوان ولا بضعيف قواء

ولا بألد له نازع يفارى اخاء إذا ماتها

ولكنسه هين لين كماله الرمح عرد نساء

إذا سدت سدت (البيت) وبعده ،

الامن ينادى ابا مالك أفى امرنا هو ام فى سواه

ابو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه

مَهْمَا إِلَى الْإِيلَةِ مَهْمَا لِيَهْ أَوْ دَى بِنَمَلَى وَ مِرْمَا لِيَهْ (١)

يريد مالى واما أى فانها اسم مبهم منكور وهى بعض مانضاف اليه إن أضفتها الى الزمان فهى زمان وان أضفتها الى المكان فهى مكان الى أى شئ أضفتها كانت منه ويجازى بها كاخواتها مضافة ومفردة تقول أبهم بأننى آته وأبهم يحسن الى أحسن اليه ترفع أيا بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبر لان أيا هنا الفاعل فى المعنى لان المبتدأ اذا تقدم امتنع أن يكون فاعلا صناعيا وارتفع بالابتداء وأسند فعل الشرط الى ضميره وتقول أبهم تضرب تضرب أيا تضرب لانه واقع عليه فى المعنى والمفعول

وقد اشد الشارح بيت الشاهد على ان م ما اسم بدليل رجوع الضمير اليه وهو الهاء فى كفاء وقد علم ان الضمير لا يعود الى الاعلى الاسماء واما الضمير فى اليه فراجع الى ابى مالك وزعم السهيلي ان مهما تكون حرفا بدليل قول زهير فى المعلقة ومهما تكن عند امرى من خليفة وان خالها تخفى على الناس تعلم

قال هى هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله

قد اوتيت كل شئ فى صارية مهما نصب افعان من بارق تشم

قال اذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرهما نعين انها لا موضع لها قال ابن هشام والجواب انها فى البيت الاول إما خبر تكن وخليفة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابى على وإما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانها ضميرها لانها الخليفة فى المعنى ومن خليفة تفسير للضمير وفى البيت الثانى هى مفعول نصب وافق ظرف ومن بارق تفسير لما او متعلق بت نصب فضاءها التبعية والمعنى اى شئ نصب فى افاق من البوارق تشم

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لعمر بن ملقط الطائي رواها ابو زيد بن نادره وبعده

إنك قد يكفيك بغي الفتى ودراء ان ترض العاليه

بطانة يجرى لها عائد كالماء من غائلة الجايه

يا أوس لو نالتك ارماحنا كنت كن تهوى به الهاويه

الفتيا عيناك عند الفقا اولى فاولى لك ذاواقيه

ذاك سنان محلب نصره كالجمل الاوطف بالراويه

يا أيها الناصر اخواله أأنت خير ام بنو جاريه

ام اختكم افضل ام اختنا ام اختنا عن نصرنا وانيه

وقد اشد العلامة الشارح بيت الشاهد على ان مهما فيه معنى الاستفهام ، وقال ابو على هذا عندى مثل قول الخليل فى مهماتى الجزاء انه ماما فقلب الالف هاء وذلك لانه يريد مالى الالية وما تستعمل فى الاستفهام على حد استعملها فى الجزاء اى غير موصولة فيهما وانما غير كراهية التقاء الامثال فى اللفظ الا ترى ان قوله تعالى «فى ما ان مكناكم فيه» ولم يقل فى مامكنكم فيه فعدل الى ان ثلاثتى الامثال فى اللفظ ومن قال مهما هى مه غير مغيرة فان كان يريد أنها مه التى الامر فليس بخلو من ان يحزم بها ولا يحزم فان كان يحزم فانما قال مه ثم استأنف فقال ما تفعل افعل لم يحزم الا ترى ان قوله

و انك مهما تأمرى القلب بفعل \* ليس يريد به وانك كفى ما تأمرى القلب بفعل وان كان لا يحزم الفعل بها كانه قال كفف افعل لم يكن لذك فعل الشرط وجه وان كان لا يريد الامر بها ولكنها حرف يوافق التى للامر فى اللفظ ويخالفه فى المعنى فيكون حرفا للشرط يحزم بمنزلة ان — جاز ذلك اه

يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل والفعل في باب الجزاء ليس بصلة لما قبله كأن ما بعد الاستفهام ليس بصلة لما قبله فجاز ان يتقدم معموله والفعل اذا كان مجزوما يعمل عمله غير مجزوم قال الله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الالهة الحسنى) فأيا منصوب بتدعوا وكذلك حكم من وما في السمل « واما الظرف فنها أنى » وأصلها الاستفهام تأتي تارة بمعنى من أين وتارة بمعنى كيف قال الله تعالى (أنى لك هذا) أي من أين لك هذا وقال تعالى (أنى يكون لى غلام) وقال (أنى يكون لى ولد) وقال (أنى يوفىكون) ويجازي بها فيقال انى تكن اكنى قال الشاعر

فَصَبَحَتْ أَنَّى ثَائِمًا تَلْتَبَسُ بِهَا كِلَا مَرَّ كَبِيَّهَا تَحْتَ وَجَلِيكَ شَاجِرُ (١)

جزمت تأتي بأنى وهو شرط وتلتبس لانه جزاء والمعنى انه يخاطب رجلا قد وقع في معضلة وقضية صعبة فقال كيف اتيت هذه المعضلة من قدام اومن خاف وشاجر داخل تحت الرجل ويروى رحاك بالحاء ورحلك بالجيم وكل شى دخل بين شيئين ففرجهما فقد شجرهما ومركبها بمعنى المعضلة واما اين فاسم من اسماء الامكنة مبهم يقع على الجهات الست وكل مكان يستفهم بها عنه فيقال اين بيتك اين زيد وتنقل الى الجزاء فيقال اين تكن اكن والمراد ان تكن في مكان كذا اكن فيه والا كثر في استعمالها ان تكون مضمومة اليها ما نحو قوله تعالى (اينا نكونوا يدرككم الموت) وليس ذلك فيها بل لازم بل انت مخير فيها قال الشاعر

أَيْنَ تَضَرِّفُ بِهَا الْعُدَاةُ تَجِدُنَا نَضَرِّفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَافِي (٢)

واما متى فاسم من اسماء الزمان يستفهم به عن جميعها نحو قولك متى تقوم متى تخرج قال الله تعالى (ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين) فهى فى الزمان بمنزلة أين فى المكان وتنقل الى الجزاء كأين قال الشاعر

مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَرْءٍ نَارِي تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ (٣)

(١) البيت للبيد . والشاهد فيه جزم تائها بأنى لان معناها معنى اين ومتى وكلاهما للجزاء وتلتبس جزم على جوابها وصف داهية شنيعة معضلة وقضية عويصة دقيقة من انا ما ورام ركوبها التلبس بها ونشب واستعارها مركبين وانما يريدنا حيثها اللتين ترام منهما والشاجر من شجرت بين الشيتين اذا فرقت بينهما وشجر بين القوم اى اختلف وتفرق اى من ركبها شجرت بين رجله فهو مت به وتقدم شرح هذا البيت فانظره (ج ٤ ص ١١٠) \*

(٢) (البيت) لابن همام السلولى والشاهد فيه مجازاته بين وحزم ما بعدها لان معناها ان تضرب بنا العداة فى موضع من الارض نصرف العيس نحوها للقاء والعيس البيض من الابل وكانوا يرحلون على الابل فاذا لقوا المدوقا قتلوا على الخيل ولم يردأتهم يلقون العدو على العيس وقد تقدم شرح هذا البيت فانظره (ج ٤ ص ١٠٠)

(٣) البيت من قصيدة طويلة للحطيطه مدح بها بفيض بن طامر بن شناس بن لاي بن أنف الناقة . وقبله .

فأزالت الوجناء تجرى ضفورها اليك ابن شناس تروح وتفتدى

تزور امرأ يرنى على الحد ماله ومن يطم أثمان المحامد يحمده

يرى البخل لا يبق على المرء ماله ويعلم ان الشح غير مخلص

وقال طرفة

مَتَى تَأْتِيْنَا أَصْبَحَكَ كَأَسَا رَوِيَّةٌ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاعْنِ وَازْدَدِ (١)

ولك استعمالها في الجزاء مضموما اليها ما وغير مضموم اليها ان شئت قلت متى تذهب اذهب ومتى ماتذهب اذهب ، واما « حيث واذا » فظروف أيضا فحيث ظرف من ظروف الامكنة مبهم يقع على الجهات الست واذا ظرفا زمان فاذا لما مضى واذا لما يستقبل وكل الظروف التي يجازي بها يجوز أن يجازي بها من غير أن يضم اليها ما ما خلا حينما واختيها وذلك لانها مبهمة تهتمر الى جملة بعدها توضيحها وتبينها فتتوزلت الجملة منها منزلة الصلة من الموصول فكانت في موضع جر باضافتها اليها منزلة منها منزلة الجزء من الكلمة فلما أرادوا المجازاة بها ألزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها فألزموها ما كما ألزموا إنما وكأنا وربما وجعلوا لزوم ما دلالة على إبطال مذهبها الاول فجعلوا حينما بمنزلة أين في الجزاء ولم تنزل عن معناها الاول فتقول حينما تكن أكن كاقول أين تكن أكن وحينما تقيم بحبيك أهلها قال الله تعالى (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) فككنتم في موضع مجزوم ولذلك أجابه بالغاء وجعلوا اذا ما واذا ما بمنزلة متى فقالوا اذا ما تأتني آتلك واذا ما نحسن الى أشركك قال العباس بن مرداس

اِذَا مَا تَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ قُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ (٢)

وقال عبد الله السلولى

كسوب ومتلاف اذا مأسأته تهلك واهتز اهتزاز المهند

متى تاته نتمشو ( البيت ) وبعده :

تزور امرا إن يعطك اليوم نائلا بكفيه لا يمتنع من نائل القند

هو الواهب الكوم الصفايا لجاره يروحها العبدان في طارب ند

وقد سبق شرح ايات كثيرة من هذه القصيدة والشاهد هنا جزم تأته وتجدد على ان الاول فعل الشرط والثانى جوابه واداة الشرط هي متى .

(١) البيت من معاقبة طرفة بن العبد البكرى . قال التبريزى : وروى « وان تأتى أصبحك كاسا الخ » أصبحك من الصبوح . والصبوح شرب العداة . والكأس مؤنثة . قال الفراء . الكأس الاناء الذى فيه لبن او ماء او خمر او غير ذلك وان كان فارغاً لم يقل له كاس كما ان الهدى الطبق الذى يكون للهدية . فاذا اخذت منه الهدية قيل له طبق ولم يقل له مهدى . واكثر اهل اللغة يقول لا يقال للاناء كاس حتى يكون فيها الخمر . وقال بعضهم . قد يقال للزجاجة كاس وللخمر كاس كقوله تعالى . « بطاف عليهم بكاس من معين يبيض لذة للشاربين » فاللذة هنا الخمر . وان كنت غانيا اى غنيا . والمعنى . متى تأتني تجددنى قد اخذت خمرا كثيرا مروية ان يحضرنى . ومعنى فاعن وازدد فاعن بما عندك وازدد . ا هـ والاستشهاد بهذا البيت للجزاء بمتى وجزم تأتينا على انه فعل الشرط واصبحك على انه جوابه وقد قررنا ذلك في البيت الذى قبله

(٢) البيت من قصيدة للعباس بن مرداس وقد تقدمت ( ج ٤ ص ٩٨ ) فانظرها هناك

اذ مَاتَرَيْتِي الْيَوْمَ أَزْجِي مَطِيَّتِي أُصْعِدُ صَيْرًا فِي الْبَلَادِ فَأُفْرِغُ (١)  
فَأَنْتِ فِي مَوْضِعِ جِزْمٍ بَازٍ مَا لَا أَنَا مَبْنِي إِذَا كَانَ مَاضِيًا فَلَا يَظْهَرُ فِيهِ الْأَعْرَابُ وَتَقُولُ فِي إِذَا مَا إِذَا مَا  
تَأْتِي أَحْسَنَ إِلَيْكَ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ  
تُصْنِي إِذَا شَدَّهَا لِلرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا صَوَّرْتِي فِي غَرْزِهَا تَنْبُ (٢)  
وَرَبَّمَا جَوْزِي بِذَا مِنْ غَيْرِ مَا وَهُوَ قَلِيلٌ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ قَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ  
إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتَضَارِبُ (٣)  
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ

يَرْفَعُ لِي خَنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَدَّتْ نِيرَانُهُمْ تَقِيدُ (٤)  
فَإِنْ قِيلَ إِذْ ظَرَفَ زَمَانَ مَاضٍ وَالشَّرْطُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمَسْـتَقْبَلِ فَكَيْفَ تَصِحُّ الْمَجَازَةُ بِهَا فَالْجَوَابُ  
مِنْ وَجْهِينَ (أَحَدُهُمَا) أَنْ إِذَا هَذِهِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ فِي الْجِزْمِ مَعَ مَا لَيْسَتْ الظَّرْفِيَّةُ وَأَمَّا هِيَ حَرْفٌ غَيْرُهَا  
ضُمْتُ إِلَيْهَا مَا فَرَكِبَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَأَمَّا (وَالثَّانِي) أَنَّهَا الظَّرْفُ لِأَنَّهَا بِالْمَقْدَمِ وَالتَّرْكِبِ غَيْرَتِ  
وَقُلْتُ عَنْ مَعْنَاهَا يَلْزُمُ مَا يَأْتِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ وَخَرَجَتْ بِذَلِكَ إِلَى حِزْزِ الْحُرُوفِ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيَبَوِيه  
وَلَا يَكُونُ الْجِزْمُ فِي حَيْثُ وَلَا فِي إِذَا حَتَّى يَضُمَّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا مُنْصَرِّجٌ إِذَا مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ أَمَّا وَكَأَمَّا  
وَلَيْسَتْ مَا فِيهِمَا بِلَفْظٍ وَلَكِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَلَمَّا إِذَا مَا فَانْ سَيَبَوِيه لَمْ يَنْدِ كَرَهَا  
فِي الْحُرُوفِ وَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا كَذَا وَمِنْ ذَلِكَ لَا يَمُودُ إِلَيْهَا ضَمِيرٌ مَابِعْدَهَا كَمَا يَمُودُ إِلَى غَيْرِهَا بِمَا يَجَازِي  
بِهِ مِنْ نَحْوِ مَنْ وَمَا وَمَهْمَا فَاعْرِفْ ذَلِكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ،

فصل ١٠ قال صاحب الكتاب ١٠ ويجزم بأن مضمرة إذا وقع جوابا لأمر أو نهى أو استفهام أو نهي  
أو عرض فهو قولك أكرمني أكرمك ولا تفعل يكن خيرا لك والآن أتيني أحذرك وأين بيتك أزورك  
والأما أثر به وليته عندنا يحدثنا والآن نزل تصب خيرا وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها قال

(١) البيت لعبد الله بن همام السلوي . وبعده

فأني من قوم سواكم وأما رجالي فهم بالحجاز وأشجع  
والشاهد في قوله «أما» والفاء في أول البيت الثاني الذي رويناه جوابها والمزجي من أزجته إذا سقته برفق .  
والظنية كافي رواية سيبويه المرأة في المردج . والمفرع هنا المنحدر وهو من الأضداد، وانتمى في النسب إلى فهم وأشجع  
وهو من سلول بن عامر لأنهم كلهم من قيس عيلان بن مضر

(٢) تقدم شرح هذا البيت شرحا وافيا (ج ٤ ص ٩٧) فانظره هناك

(٣) سبق استشهاد الشارح بهذا البيت (ج ٤ ص ٩٧) وشرحناه هناك شرحا وافيا فلانعمود إليه

(٤) البيت للفردق كما قال الشارح . والشاهد فيه جزم «تقد» على جواب إذا لانه قدرها طاملة عمل إن ضرورة قال سيبويه  
وقد جازوا بأذا مضطربين شبهوها بأن حيث رأوها لما يستقبل وإنه لا بد لها من جواب . اهـ . وقول الفردق «ترفع لي قبيلتي  
من أشرف ما هوى الشهرة كأننا التورقة إذا قدمت بغيري قبيلته» وخندف أم مدركة وطابحة ابني الياس بن مضر وتقيم من ولد  
طابحة بن الياس فلذلك غر بخندف على قيس عيلان بن مضر :

الخليل إن هذه الاوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب ، قال الشارح : اعلم ان « الامر والتمنى والاستفهام والتعنى والعرض يكون جوابها مجزوما وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة وأن جواب الامر والاشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة لان هذه الاشياء غير مفتقرة الى الجواب والكلام بها تم ألا ترى انك اذا أمرت قائما تطلب من المأمور فعلا وكذلك التمنى وهذا لا يقتضى جوابا لانك لا تريد وقوف غيره على جرده ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق فإذا قلت في الامر إيتني أكرمك وأحسن الي أشرك فقدبره بعد قولك إيتني إن أتني أكرمك كانك ضمنيت الا كرام عند وجود الايتان ووعدت بإيجاد الا كرام عند وجود الايتان وليس ذلك ضمنا مطلقا ولا وعدا واجبا انما معناه إن لم يوجد لم يجب وهذه طريقة الشرط والجزاء والتمنى قولك لا تزر زيدا يهتك دلي تقدير إن لا تزره يهتك ولذلك قل النحويون انه لا يجوز ان تقول لا تندن من الاسد بأكثر لان التقدير لا تندن من الاسد إن لا تندن من الاسد بأكثر وهذا محال لان تبعده لا يكون سببا لأكثره لانه يعاد لفظ الامر والتمنى ويجعل شرطا وجوابه ماذكر بعد الامر والتمنى واذا قلنا أكرم زيدا يكرمك فالذي تضمنه من الشرط إن تكرم زيدا ولو قلت لا تندن من الاسد بأكثر بالرفع جاز لان معناه بأكثر إن تندن منه وكذلك لو قلت لا تندن من الاسد فإياك بالفاء والنصب لانه يكون تقديره لا يكون ذوو فاعل « والاستفهام أين بينك أزرك » كانه قال أين بينك إن أعلم مكان بينك أزرك وتقول أأتيتنا أمس لفظك اليوم معناه أأتيتنا أمس ان كنت أتيتنا أمس أعطيتناك اليوم وان كان قولك أأتيتنا أمس تقريرا ولم يكن استفهاما لم يجز الجزم لانه اذا كان تقريرا فقد وقع الايتان وانما الجزاء في غير الواجب قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) ولما اتفقوا ذكرها قال (يفرلكنم ذنوبكم) جزم لانه جواب هل وقال الزجاج يفرلكنم جواب قوله تؤمنون بالله ورسوله الآية فهو أمر بلفظ الخبر وليس جواب هل لان المغفرة لا تحصل بالدلالة على الايمان انما تحصل بنفس الايمان والجهاد ويؤيد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود آمنوا بالله مكان تؤمنون والاظهر الوجه الاول وهو أن يكون جواب هل لان تؤمنون انما هو تفسير للتجارة على معناها لاعلى لفظه ولو فسرهما على لفظها لقال أن تؤمنوا لان أن تؤمنوا اسم وتجارة اسم والاسم يبدل من الاسم ويقع موقعه وقوله تؤمنون كلام تام قائم بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد فمن حيث كان تفسيرها للتجارة فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بهل والاعتقاد في الجواب على هل وهل في معنى الامر لانه لم يقصد الى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدلون أولا يدلون عليها وانما المراد الامر والدعاء والحث على ما ينجيهم ومثله قوله تعالى (فهل أتم منهن) فان المراد انتهوا لانفس الاستفهام « وأما التمنى فتقولك ليت زيدا عندنا يحدثنا » فيحدثنا جزم لانه جواب والتقدير ان يكن عندنا ومنه قولهم ألا ما أشربه فهذا أيضا معناه التمنى وهي لا النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وقد علمت في التكررة فأحدث دخولها معنى التمنى فلامع ما بعدها في موضع نصب بما دل عليه ألا من معنى التمنى وقال



أبو العباس المبرد هو على ما كان ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء ونمرة الخلاف تظهر في الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماء باردا ينصب الصفة لان موضعها نصب وأبو العباس يرفع الثمت ويقول الاماء بارد واذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمني جاز ان يجاب بالجزم فيقال أشربه كما لو صرحت بالتمنى وقلت ليت لى ماء أشربه « وأما المرض فتقولك ألا تنزل عندنا تصب خيرا » فتقولك ألا تنزل هو العرض يقول الرجل للآخر ألا تفعل كذا وكذا يعرضه عليه وتصب خيرا جوابه وهو داخل في جواب الاستفهام الا انه لما كان القصد فيه الى العرض وان كان لفظه استفهاما مائة عرضا وتقديره ان أنزل عندنا تصب خيرا وهذه الاشياء انما أضمر حرف الشرط بعدها لانها تنفي عن ذكره وتمكني بذكرها عن ذكره اذ كانت غير واجبة وصار الثاني مضمون الوجود اذا وجد الاول فلذلك قال الخليل هذه الاوائل كلها فيها معنى ان ولذلك انجزم الجواب ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه معنى الامر والنهي بمنزلة ما في ذلك تقول اتق الله أمرؤ وفعل خيرا ينب عليه معناه ليتق الله وليفعل خيرا وحسبك ينم الناس ﴾ قال الشارح : قد تقدم من كلامنا ان الامر والنهي قد يجابان بالجزم على تقدير اضرار حرف الشرط بهما لما بينهما من المشاكسة « فكذلك ما كان في معنى الامر والنهي اذا أجيب يكون مجزوما » لان العلة في جزم جواب الامر انما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ واذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الامر فن ذلك قولهم « اتق الله أمرؤ وفعل خيرا ينب عليه » لان المعنى ليتق الله وليفعل خيرا وليس المراد الاخبار بأن انسانا قد اتقى الله وانما يقوله مثلا الواعظ حائنا على التقى والعمل الصالح ويقدر بعده حرف الشرط كما كان يقدر بعد الامر الصريح والخبر قد يستعمل بمعنى الامر نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين أى يرضعن ومن ذلك قولهم في الدعاء رحمة الله لفظه لفظ الخبر ومعناه الامر ومن ذلك قولهم « حسبك ينم الناس » معنى حسبك هنا الامر أى اكتف واكظم ومثله كيفك وشرعك كلها بمعنى واحد وكذلك قدك وقطك كله بمعنى حسب وقولهم حسبك ينم الناس كأن انسانا قد كان يكثر الكلام ليلا ويصبح بحيث يقلق من يسمعه فقل له ذلك أى اكتف واقطع من هذا الحديث فان فعل ينم الناس ولا يسهر وا وحسبك هنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعلم المخاطب به وذلك انه لا يقال شئ من ذلك الا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغا فيه كفاية فيقال له هذا ليكيف ويكتفى بما قد علمه المخاطب وتقدير الخبر حسبك هذا أو حسبك ما قد علمته ونحو ذلك فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحق المضر أن يكون من جنس المظهر فلا يجوز أن تقول لاتدن من الاسد يا كلك بالجزم لان التنى لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع الاضمار في التنى فلم يقل ما تأتينا نحدثنا ولكنتك ترفع علي القطم كأنك قلت لاتدن منه فانه يا كك وإن أدخلت الفاء ونصبت لحسن ﴾

قال الشارح : اعلم ان المعنى اذا كان مرادا لم يجز حذف اللفظ الدال عليه لانه يكون اخلافا بالمقصود اللهم الا أن يكون ثم ما يدل على المعنى أو على اللفظ الموضوع بازاء ذلك المعنى فيحصل العلم

بالمعنى ضرورة العلم بافظه وههنا انما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدم ما يدل عليه من الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فيلزم أن يكون المضر من جنس الظاهر اذ لو خالفه لمادل عليه فاذا كان الظاهر موجبا كان المضر موجبا واذا كان نفيا كان المضر مثله والامر كالواجب من حيث كان طلب ايجاب والنهي كالنفي من حيث كان طلب نفي فلذلك كان حكم الامر حكما الموجب فكما يكون الموجب بأداة وبغير اداة فهو ان زيدا قائم وزيد قائم كذلك يكون الامر بأداة وبغير اداة نحو ليقم زيد وقم يا زيد وكلا لا يكون النفي الابداءة كان النهي كذلك نحو لا تقم فاذا كان الظاهر أمرا كان المضر فعلا موجبا وذلك اذا قلت أكرمني أكرمك كان التقدير إن تكرمني أكرمك واذا قلت لاتمض الله يدخلك الجنة كان المعنى ان لاتمض يدخلك الجنة قال النحويون « انه لا يجوز ان تقول لاتدن من الاسد يأكلك » بالجزم لان التقدير ههنا ان يعاد لفظ الامر والنهي فيجعل شرطا جوابه ما ذكر بعد الامر والنهي فيصير التقدير ان لاتدن من الاسد يأكلك وهذا محال « قال ولذلك امتنع ماتأينا تحذنا » بالجزم يشير الى ان المانع من جواز الجزم مع النفي من حيث امتنع مع النهي لانه يصير التقدير ماتأينا ان لاتأينا تحذنا وذلك محال وليس الامر على ما ظن لان النهي يجوز في موضع ويمتنع في آخر الأتري انك اذا قلت لاتمض الله يدخلك الجنة كان صحيحا لان التقدير ان لاتمض وهذا كلام سديد ولوقلت لاتمض الله يدخلك النار كان محالا لان عدم المصيبة لا يوجب النار وأنت في طرف النفي لا تجوز الجواب بالجزم محال فعلم ان العلة المانعة في طرف النفي غير العلة المانعة في طرف النهي وانما لم يجز الجواب مع النفي بالجزم لانه ليس فيه معنى الشرط اذ كان النفي فيه يقع على القطع نحو قولك ما يقوم زيد فقد قطع بانه ليس يقوم فلامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فليس فيه قطع بوقوع الفعل فمن هنا تضمن معنى الشرط قال « ولكنك ترفع على القطع » يريد اذ ارفعت الفعل في جواب النهي جاز على الاستئناف لانه جواب « كأنك قلت لاتدن من الاسد انه مائا كلك فاحذره » ومثله لاتذهب به تغلب عليه الجزم فاصد والرفع جيد « فان جئت بالغاء ونصبت كان حسنا » لان الجواب بالغاء مع النصب تقديره تقدير العطف فيمكنه قال لا يكن منك دنو فأكل وكذلك الرفع فاهره ،

**فصل** قال صاحب الكتاب « وان لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه إما صفة كقوله عز وجل (فهبلى من لدنك وليا يرتني) أو حالا كقوله (فذرهم في طغيانهم يعمهون) أو قطعا واستئنافا كقولك لاتذهب به تغلب عليه وقم يدعوك ومنه بيت الكتاب « وقال رائدكم أرضوا نراولها » ومما يحتمل الامر بن الحال والقطع قولهم ذره يقول ذاك ومره بخفوها وقول الاخطل « كروا الى حربكم تعمرونها » وقوله عز وجل (فاضرب لهم طريقا في البحر ييسا لاتخاف دركا ولا تخشى) »

قال الشارح : يريد ان هذه الاشياء التي تجزم على الجواب في الامر والنهي وأخواتها « اذ لم تقصد الجواب والجزاء رفعت والرفع على أحد ثلاثة أشياء إما الصفة « ان كان قبله ما يصح وصفه به » وإما حالا « ان كان قبله معرفة » وإما على القطع والاستئناف « مثال الاول قولك أعطني درهما أنفق اذ لم تقصد الجزاء

رفعت على الصفة ومنه قوله تعالى « فهب لي من لدنك وليا يرثني » فقرأ بالجزم والرفع فالجزم على الجواب والرفع على الصفة أي هب لي من لدنك وليا وارثا والرفع هنا أحسن من الجزم وذلك من جهة المعنى والاعراب أما المعنى فلأنه إذا رفع قد سأل وليا وارثا لأن من الأولياء من لا يرث وإذا جزم كان المعنى أن وهبته لي ورثتي فكيف يخبر الله سبحانه بما هو أعلم به منه ومثله قوله تعالى (ردءاً بصدقتي) بالرفع والجزم « ومثال الثاني » خل زيدا عجز أي مازحا لأنه لا يصلح أن يكون وصفا لما قبله لكونه معرفة والفعل نكرة ومثله قوله تعالى (ذرم في خوضهم يلعبون) فهو حال من المفعول في ذرم ولا يكون حالا من المضمر في خوضهم لأنه مضاف والحال لا يكون من المضاف إليه (والثالث) أن يكون مقطوعا عما قبله مستأنفا كقولك « لا تذهب به تغلب عليه » وذلك أن الجزم هنا على الجواب لا يصح لفساد المعنى إذ يصير التقدير إن لا تذهب به تغلب عليه فيصير عدم الذهاب به سبب التغلب عليه وليس المعنى عليه فكان مستأنفا كأنك أخبرت أنه ممن تغلب عليه علي كل حال وكذلك « قم يدعوك » أي أنه يدعوك فأمرته بالقيام وأخبرته أنه يدعوه البتة ولم ترد الجواب على أنه أن قم دعاه وأما بيت الكتاب وهو

وقال رائدُهُم أرْسوْا زُراوِلْهُما فَكُلُّ حَتْفٍ امرئٍ يُقْضَى بِمَقْدَارٍ (١)

البيت للاختلال والشاهد فيه رفع زراولها على القطع والاستئناف ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز يصف

(١) نسب الشارح هذا البيت للاختلال تبع الشراح كتاب سيوبه . قال البغدادي . وراجعت ديوان الاختلال مرارا فلم أظفر به فيه . والاستشهاد به على أن زراولها استئناف ولذلك وجب رفعه قال سيوبه . وتقول اثنتي أنك فتجزم على ما وصفتنا وأن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالاول ولكنك تبندئه وتجعل الاول مستغنيا عنه كأنه يقول اثنتي أنا آتيك ومثل ذلك قول الاختلال \* وقال رائدُهُم أرْسوْا زُراوِلْهُما . . . . . ( البيت ) \* وأجاز العلامة الرضی أن يكون زراولها حالا . فان قلت الحال قيد لعاملها فكيف يكون الارساء في حال المزاولة والمزاولة تكون بعد الارساء . قلنا اول المزاولة مقارن للارساء وان كانت لا تتم الا بعده . . . . . واعلم انه يجب في هذا البيت ترك العطف لما بين جملي ارسوا وزراولها من كمال الانقطاع فان الاولى انشائية لفظا ومعنى والثانية خبرية لفظا ومعنى ولهذا يستشهد به علماء المعاني وكما لا يجوز العطف فكذلك لا يجوز أن يجزم زراولها في جواب الامر وهو ارسوا لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة . والامر في الجزم على عكس هذا المعنى فانه يصير الارساء علة للمزاولة كما في قولك أسلم تدخل الجنة . ومن هذا تدرك خطأ الشارح في تقريره تبعاً للأعلم . والرائد الذي يتقدم ليطالب الكلام والماء واصله من الورد وهو التردد في طلب الشيء برفق . وارسوا — بفتح الهمزة — امر من الارساء أي اقيموا ماخوذ من ارسيت السفينة ارساء أي حبستها بالرساة . وزراولها مضارع زاول الشيء أي حاوله وعالجه . والخف الهلاك . والضمير في زراولها للحرب كإقراره العلامة سعد الدين التفتازاني . أي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجي ولا الاقدام يرديه . ويدل لصحة هذا المعنى بيت يذكرون أنه بعد البيت الشاهد وهو .

اما نموت كراما أو نفوز بها لنسلم الدهر من كدوا سفار  
ومن هذا التقرير نفهم خطأ الشارح في تقريره أن هذا البيت في وصف شرب . وقد انساخ اليه هذا الخطأ من كونه تابعا للأعلم حيث حط أو ترحل . فتأمل هذا والله يصمك ويرشدك

شربا ذهب رائد هم في طلب الخمر فظفر بها فقال لهم أرسوا أي أنزلوا نشر بها فزاولها أي نخاتل صاحبها عنها فكل حتف أمرئ يقضى بمقدار أي الموت لا بد منه فلنحصل على لذة النفس قبل الموت قال « وما يحتمل الأمرين الحال والقطع ذره يقول ذاك » يجوز الرفع في بقول على الحال أي ذره قائلا ويجوز أن يكون مستأنفا كأنه قال ذره فانه ممن يقول ذاك وأما قولهم « مره يحفرها » فيجوز فيه الجزم والرفع فالجزم من وجه واحد وهو الجواب كأنه قال أن أمرته يحفرها وأما الرفع فعلى ثلاثة أوجه (أحدها) أن يكون يحفرها على معنى فانه ممن يحفرها كما كان في لادن من الأسد يأكل (والثاني) أن يكون على الحال كأنه قال مره في حال حفرها ولو كان اسما لظهر النصب فيه فكنت تقول مره حافرا لها (والثالث) أقلها وذلك أن تدمره أن يحفرها فتعذف أن وترفع الفعل لأن عامله لا يضر وقد أجاز بعض الكوفيين النصب على تقدير أن وعليه قوله ألا أي هذا الزاجرى أحضر الوقي وأن أشهدك الذات هل أنت محليدي (١)

والجزم أظهر ومنه قول الاخطل

كروا الى حرّيتكم تعمرونها كما تكرر الى أوطانها البقر (٢)

الشاهد فيه رفع تعمرونها إما على الاستئناف وقطعه عما قبله وإما على الحال كأنه قال عامرين أي مقمرين ذلك وصائرهن اليه ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز . الحرة أرض ذات حجارة سود وكأنه يعبرهم بنزولهم في الحرة لحصانتها وهي حرة بني سليم وثناها لحرة أخرى تجاورها وأما قوله تعالى « فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تختشى » فيجوز أن يكون رفع لا تخاف ولا تختشى على الحال من الفاعل في اضرب لهم طريقا في البحر غير خائف دركا ولا خاشيا ويقوى رفع لا تخاف اجماع القراء على رفع ولا تختشى وهو معطوف على الاول ويجوز أن يكون رفعه على القطع والاستئناف أي أنت لا تخاف

(١) البيت لطرفة بن العبد من معلقته . وبعبده :

فان كنت لاتطيع دفع مني قدغنى ابادرها بما ملكت يدي

والاستشهاد به على أن أحضر منصوب بان مضرة بدليل قوله وأن أشهد وهذه رواية الكوفيين . والبصريون يروونه برفع احضرو ويقولون ان عوامل الافعال ضعيفة لانممل مع الحذف واذ حذف ارتفع الفعل ومن هذا عند سيبويه قوله تعالى (قل أفغير الله تأمروني أعبد) وقد اختلف البصريون في أصل روايتهم بعد اتفاقهم على الرفع في أحضر فقال سيبويه أصل الكلام أن أحضر فلما حذف أن ارتفع الفعل وأن أحضر مجرور بن محذوف وأن أشهد معطوف عليه . وقيل المبرد جملة احضر حال من الباء وان أشهد معطوف على المعنى لانه لما قال احضر دل على الحضور كما تقول من كذب كان شره أي كان الكذب شره . وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت مرارا

(٢) البيت للاخطل . والاستشهاد به في قوله « تعمرونها » لوقوعه موقع الحال ، والتقدير كروا عامرين أي مقمرين لهذه الحال صائرين اليها قال سيبويه : وأما قول الاخطل \* كروا الى حرّيتكم . . . . ( البيت ) \* فعلى قوله كروا عامرين وان شئت رفعت على الابتداء \* اه وقال الاغام : ولوامكنه الجزم على جواب الأمر لجاز وحمله على القطع جائز ايضا . يقول هذا لبني سليم في هجائه لقيس ، وبنو سليم منهم . وحرة بني سليم معروفة وثناها بحرة أخرى تجاورها . والحرة الارض ذات الحجارة السود واشتقاقها من حر النار كأنها احترقت لسوادها وعبرهم بالنزول في الحرة لحصانتها ولا متاع الذليل بها . اه

دركا ويجوز ان يكون صفة لطريق والتقدير لا تخاف فيه دركا ثم حذف حرف الجر فوصل الفعل فنصب  
الضمير الذي كان مجرورا ثم حذف المفعول اتساعا كقوله تعالى « واخشوا يوما لا يجزي والد عن ولده »  
والتقدير لا يجزي فيه ومن جزم لا تخاف جملة جوابا لقوله واضرب لهم على تقدير ان تضرب لا تخف  
دركا من خلفك ويرفع تخشى على القطع أى وأنت غير خاش فاعرفه ،  
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول ان تأتى تسألنى أعطك وان تأتنى تمشى أمش معك  
ترفع المتوسط ومنه قول الخطيب﴾

مَنْ تَأْتِي تَمْشُو إِلَى ضَرْءِ نَارِهِ تَعِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ  
وقال عبيد الله بن الحر

مَنْ تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَعِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا

فجرمه على البديل ﴿

قال الشارح : اعلم انه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء ويكون على ضربين ( أحدهما )  
مرفوع لا غير ( والاخر ) يدخل بين الجزومين وتكون أنت مخيرا بين الجزم على البديل من الاول وبين  
الرفع على الحال فأما مايكون رفعا لا غير فان يكون الفعل الداخل بين الجزومين ليس في معنى الفعل فلا  
يكون بدلا منه وذلك « ان تأتينا تسألنا نعطك » وان يأتني زيد يضحك أكرمه لا يحسن في ذلك غير  
الرفع لان يضحك و تسأل ليس من الاثيان في شيء فهو في موضع الحال كأنه قال ان يأتني زيد ضاحكا  
وان تأتنى سائلا فان أبدلته منه على انه بدل غلط لم يمتنع كأنك أردت الثاني فسبق لسانك الى  
الاول فبدلته منه وجعلت الاول كاللغو على حد مررت برجل حمار ولا يكون في الفعل من البديل الا  
بدل الكل وبدل الفاعل ولا يكون فيه بدل بعض ولا اشتغال ولو قلت ان تأتنى تمشى أمش معك جاز ان  
ترفع تمشى فيكون معناه ان تأتنى ماشيا أمش معك وجاز ان تجزم على البديل من الاول لان تأتنى  
في معنى تمشى لان المشى ضرب من الاثيان والضحك والسؤال ليسا من جنس الاثيان فأما قوله  
« \* متى تأته تمشوا الخ » ( ١ ) الشاهد فيه رفع تمشوا على انه حال والمراد متى تأته عاشيا أى  
قاصدا في الظلام يقال عشوته أى قصده ايلانم اتسع قليل لكل قاصد عاش وعشوت النار أعشوا اليها  
اذا استدلت عليها ببهر ضعيف تجد خير نارأي نجدها معدة للضيف الطارق . وأما قول الآخر  
« \* متى تأتنا تلم الخ » ( ٢ ) فالشاهد فيه الجزم لانه بدل من قوله تأتنا لان الالمام ضرب

( ١ ) سبق شرح هذا البيت قريبا فانظره

( ٢ ) هذا البيت من قصيدة تروى على ثلاثين بيتا لعبد الله بن الحر قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة  
وكان ابن الحر لشهامته لا يطيع احدا فقال الناس لمصعب . إن عبيد الله بن الحر كان قد أتى على المختار غير مرة وخافه  
وقاته وفعل مثل ذلك بعبيد الله بن زياد من قبل فليس عليه طاعة لاحد ونحن نتخوف ان يشور في السواد فيكسر  
عليك الخراج كما كان يفعل وقد اظهر طرفه من الخلاف فالطف له حتى تجبسه . فلم يزل مصعب يتلطف به ويعدده  
ويمنه الاماني حتى اتاه . فلما اتاه امر به فحبس وكان معه في الحبس عطية بن عمرو البكري وكان عطية شديد الجزع .

من الآتيان فهو على حد قولك في الاسماء مروت برجل عبد الله فسر الاتيان بالاسم كإفسر الاسم الاول بالاسم الثاني ولو رفع على الحال لجاز في العربية لولا انكسار وزن البيت وقوله تأججا يجوز ان يكون تشنية على الصفة للحطب والنار وذكر الراجع لان الحطب مذكر فطلب جانبه ويجوز ان يكون مفردا من صفة الحطب لانه أم اذ النار به تكون ويجوز ان يكون من صفة النار وذكر على معنى شهاب أو على ارادة النون الخفيفة وأبدل منها ألفا في الوقف يمدح في هذا البيت بنفيضا وهو من بنى سعد بن زيد مناة وبعد هذا البيت

إذا خرجوا من غمرَةٍ رَجَواها بأسيافهم والطن حِينَ تَفرجا  
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول ان تأتي آتلك فأحدثك بالجزم ويجوز الرفع على الابتداء

ومطلع هذه القصيدة .

أقول له صبرا عطى فانما هو السجن حتى يجعل الله مخرجا

وقبل البيت المستشهد به .

ومنزلة — يابن الزبير — كربة شددت لها من آخر الليل اسرجا  
لفتان صدق فوق جرد كانها قداح براها الما سخى وسحجا  
إذا خرجوا من غمرة رجعوا لها بأسيا فهم والطن حتى تفرجا  
مى تأتتا تلمم بنا في ديارنا ( البيت )

ومن هذا الذى ذكرنا لك تعلم خلط العلامة الشارح حيث يقول « يمدح في هذا البيت بنفيضا الخ » فان البيت الذى يقال فيه مديح بنفيض هو الشاهد الذى قبل هذا وهو قول الخطيئة \* متى تأتته تشو الى ضوء ناره . . . البيت \* والحمد لله الذى يلهم الصواب من شاء من عباده . . . وقوله « عطى » هو منادى مرخم عطية . والواو في قوله « ومنزلة » واو رب وابن الزبير هو مصعب . واسرج جمع سرج . والجرد جمع اجرود وهو القصير الشعر من الخيل . والقداح جمع قدح — بكسر القاف فيهما — وهو عود السهم قبل ان يحمل له نصل . والماسخى — بالحاء المعجمة — الذى يصنع السهام . وسحجا — بتشديد الحاء المهملة وقبلها سين مهملة — اى نحته وملسه . والغمرة — بفتح الغين المعجمة — الشدة والطن معطوف على الاسياف . وتفرجا اصله تتفرجن بنون التوكيد خفيفة فقلبت ألفا وحذفت التاء من اوله ومعناه تتكشف والفرجة التلعة وفاعله ضمير الغمرة وقوله « متى تأتتا الخ » فان تلمم فيه بدل من تأتتا لان التانى من جنس الاول فانه يقال الم الرجل بالقوم الماما اتاهم فنزل بهم ومنه قيل الم بالمعنى اذا عرفه والم بالذنب اذا فعله . وتشو كذلك في البيت السابق من جنس الاتيان فلولا انه في شعر لجاز جزمه . قال الهمصى . ولو كان تشو في موضع يقوم بالجزم فيه وزن الفعل لجاز ان يبدل من تاته لان معناها واحد لانه كثر في كلامهم حتى صار كل قاصدا عاشيا . اهـ . والحطب الجزل — بفتح الجيم — الغليظ منه يريد انهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر اليها الضيوف على بمدوية صدوها والتأجج توقد النار . وتأججا في البيت فعل ماض والالف فيه للإطلاق وفاعله ضمير النار وانما رد الضمير مذكرا لانه اراد بها الشهاب وهو مذكرو قيل لان تأبئت النار غير حقيقي فيكون على حد قول عامر بن جوبن الطائي \* ولا ارض اقبل ابقاها \* وقيل ليست الالف للإطلاق وانما هي ضمير الاثنين وهما الحطب والنار وانما ذكر الضمير لتعليب الحطب على النار . وقال قوم تأججا فعل مضارع حذفت منه ناه والقه متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة

وكذلك الواو وثم قال الله تعالى « من يضل الله فلا هادي له ويذرهم » وقرئ « ويذرهم » وقال « وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم » وقال « وان يقاتلوك بولوكم الاديبار ثم لا ينصرون » ، \*  
قال الشارح : اعلم انك اذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزم بالمطف على المجزوم على اشراك (الثاني) مع (الاول) في الجواب والرفع على القطع والاستثناف وذلك قولك « ان تأتني آتاك فأحدثك » كأنه وعده ان آتاه فانه يأتيه فيحدثه عقيبهِ ويجوز الرفع بالقطع واستثناف ما بعده كما قال  
\* يريد ان يعر به فيعجمه \* (١) أي فهو يعجمه على كل حال ومثله قوله تعالى « ان تبدوا ما في أنفسكم أوتخنوه بحسابكم به الله فينفر لمن يشاء ويمذب من يشاء » قرئ فينفر جزما ورفعا على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين الفاء والواو وثم من حروف المطف حكم الجميع واحد في ذلك وأما قوله تعالى « من يضل الله فلا هادي له ويذرهم » فقد قرئ « ويذرهم جزما ورفعا قلزم بالمطف على الجزاء وهو « فلا هادي له » لان موضعه جزم والمراد بالموضع انه لو كان الجواب فعلا لكان مجزوما والرفع على القطع والاستثناف على معني وهو يذرهم في طغيانهم فمطف هنا بالواو كما عطف في الآية قبلها بالفاء وأما قوله تعالى « وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم » وقوله « وان يقاتلوك بولوكم الاديبار ثم لا ينصرون » ففيهما شاهد على المطف ثم كما عطف بالفاء الا انه جزم في الاولى ورفع في الثانية وكل جائز صحيح وحكم الجميع واحد الالف فانه قد أجاز بعضهم فيه النصب وقرأ الزعفراني « بحاسبكم به الله فينفر لمن يشاء ويمذب من يشاء » وقد استضعفه سيبويه لانه موجب فصار من قبيل \* وألحق بالحجاز فأستر بها \* (٢) والذي حسنه قليلا كونه معطوفا على الجزاء والجزاء لا يجب الا بوجوب الشرط وقد يتحقق وقد لا يتحقق فاعرفه ،  
\* فصل \* قال صاحب الكتاب \* وسأل سيبويه الخليل عن قوله عز وجل « لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين » فقال هذا كقول عمرو بن معد يكرب

(١) هذا البيت من الرجز للحطيطه يقوله وهو يحو د بنفسه وقد قال له قومه . اوص فقال .

الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلت به الى الخفيض قدمه يريد ان يعر به فيعجمه

ومعنى الايات ووجه الاستشهاد فيها ظاهر

(٢) هذا عجز بيت وصدره \* سأترك منزلى لبنى تميم \* ولم يعزه احد ممن شرح كتاب سيبويه الى احد ، وعزه العيني والسيوطي الى الغيرة بن حنيناه . ويستشهد بهذا البيت على ان استرجع جاء منصوبا بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا . قال سيبويه . وقد يجوز النصب في الواجب في ضرورة الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لانك تجعل ان العامة .. فما نصب في الشعر اضطرارا قوله \* سأترك منزلى ... ( البيت ) \* وهو ضعيف في الكلام .. وقال الاعلم : ويرى لاسترخا ولا ضرورة فيه على هذا . اهـ وقال ابن عصفور : ولقائنا ان يقول لانسلم ان استرجع منصوب بل هو مرفوع مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف وتأكيد مثل ذلك جائز في الضرورة قال سيبويه . يجوز للمضطر انت تفعلن ولا شك ان التخرج على هذا منتهى بخلاف التخرج على النصب مع فقد شرطه . قال البغدادي . وكلام ابن عصفور من قبيل غسل الدم بالدم لانه تقصى من ضرورة ولجأ الى ضرورة وشرط كل من النصب والتأكيده مفقود

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبًا بَوْمًا وَأَكْفَكَ جَانِبًا

وكقوله

بَدَأَ لِي أَتَى اسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَعْنَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا

أي كما جروا الثاني لان الاول قد تدخله الباء فكأنها ثابتة فيه فكذلك جزموا الثاني لان الاول يكون مجزوما ولافاء فيه فكأنه مجزوم، ﴿١﴾

قال الشارح : لولا معناه الطلب والتحضيض فاذا قلت لولا تعطيني فعنائه أعطى فاذا أتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الامر اذا كان في معناه وكان مجزوما بتقدير حرف الشرط على ما تقدم واذا جئت بالفاء كان منصوبا بتقدير أن فاذا عطفت عليه فعلا آخر جاز فيه وجهان النصب بالعطف على ما بعد الفاء والجزم على موضع الفاء لولا تدخل وتقدير سقوطها ونظير ذلك في الاسم ان زيدا قائم وعمر و عمرو ان نصبت فباالعطف على ما بعد ان وان رفعت فبالعطف على موضع ان قبل دخولها وهو الابتداء فأما قول عمرو بن معد يكوب • دعني فأذهب الخ • ﴿١﴾ فالشاهد فيه انه عطف على جواب الامر واعتقد سقوط الفاء فجزم على المعنى لانه لو لم تدخل الفاء لكان مجزوما وقد شبهه الخليل بقول الآخر • بدالي أني الخ • ﴿٢﴾ البيت امرمة الانصارى وقيل لزهير والشاهد فيه انه خفض سابق

(١) نسب مؤلف الكتاب هذا البيت الى عمرو بن معد يكرب وفي كلامه ما يشعر بان البيت مذكور في كتاب سيبويه فاما عن نسبته الى عمرو فقال البغدادي . وهذا البيت لم أجده في ديوان عمرو بن معد يكرب فاني تصفحت ديوانه مرارا فلم أراه فيه كان غيري تصفح ديوانه فلم يجده فيه . واما عن كونه في كتاب سيبويه فقال البغدادي ايضا . اقول بيت معد يكرب لم يورد سيبويه في كتابه البتة لانه لا في موضع آخره ونحن نقول انا كذلك لم نجد هذا البيت في كتاب سيبويه مع أننا خدنا ابياته ومساائله خدمة جليلة ورتبنا له فهرس دقيقة والله الحد والمثلة . والاشهاد في هذا البيت على انه عطف ا كففك مجزوما على جواب الامر المنصوب بان بعد الفاء السببية وهو فاذهب على توهم سقوط الفاء وجزم اذهب في جواب الامر وهذا معنى تشبيهه بقوله بدالي أني لست مدرك ما مضى البيت وسند كرفيه كلاما طويلا يتضح به المقام كل الوضوح ان شاء الله

(٢) هذا البيت ينسبه سيبويه تارة الى زهير بن ابى سلمى وتارة الى صرمة الانصارى . وينسبه قوم لابن رواحة الانصارى . ونسبته الى زهير هي الصحيحة وهو من قصيدة له اولها .

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الامر او يبدو لهم ما بدا لي  
بدالي ان الناس تفنى نفوسهم واما لهم ولا ارى الدهر فانيا  
وانى متى اهبط من الارض تلع أجد اثرا قبلى جديدا وطافيا

وقبل البيت المستشهد به

بدالي ان الله حق فزادنى من الحق تقوى الله ما قد بدا لي  
بدالي أني لست مدرك ... ( البيت ) وبعده .  
اراني اذا ماشئت لا قيت آية تذكرنى بعض الذى كنت ناسيا  
وما ان ارى نفسى نقيا كرى وما ان تقى نفسى كريمة ما لي



بالمطوف علي خبر ليس على توهم الباء لان الباء تدخل في خبر ليس كثيرا فلما كان خبرها مظنة الباء اعتقد وجودها تخفيض المطوف عليه وهو قوله ولا سابق ومثله

مَشَارِئُمْ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (١)

بجر ناعب على توهم الباء في الظاهر الذي هو مصلحين وقريب من ذلك قوله

أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةً تَرْضَى مِنَ الْأَحْمَرِ بِعَظَمِ الرَّقَبَةِ (٢)

فانه توهم ان فادخل اللام في الظاهر حتى كأنه قال إن أم الحليس اذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا وعكس قوله ذلك تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم قد حذف إن عند سيويه ثم أدخل الفاء في خبر الذين وحاصله انه غلط فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول والله ان أتيتني لأفعل بالرفع وأنا والله ان تأتني لآئك بالجزم لان «الاول» ليسين «والثاني» للشرط،﴾

قال الشارح : اعلم ان اليمينين لا بد لهما من جواب لان القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى فاذا أقسمت على المجازة فالقسم انما يقع على الجواب لان جواب المجازة خبر يقع فيه التصديق والتكذيب والقسم انما يؤكد الاخبار ألا ترى انك لا تقول والله هل تقوم ولا والله قم لان ذلك ليس بخبر فلما كان القسم متعلما به الجواب بطل الجزم وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازة فنقول «والله ان أتيتني لأفعل»

والاستشهاد في البيت على ان قوله «سابق» بالجر معطوف على مدرك على انه توهم ان فيه الباء فان الباء تراد بكثرة في خبر ليس قال الله تعالى «اليس الله بكاف عبده» اليس ذلك بقادر قال سيويه «وسالت الخليل عن قول الله عز وجل «فصدقوا كن» فقال هو كقول زهير «بدلى انى» «البيت» فأنما جر وهذا لان الاول تدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الاول الباء وكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثنائي وكأنهم قد جزموا قبله فعلى ذلك توهموا هذا «هـ» وانكر البردرواية الجرفي «ولاسابق» وقال «حروف الخفض لا تنضم وتعمل والرواية عنده «ولاسابقا» بالنصب «ولاسابقى» بالاضافة الى ياء المتكلم «ولاسابق شيئا» بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام ولا اناسابق شيئا

(١) هذا البيت للاحوص الرايحى «والشاهد فيه قوله «ولاناعب» بالجر على توهم الباء في قوله «مصلحين» وقد فصلنا القول في الشاهد الذى قبله ورواه سيويه مرة «ولاناعبا» بالنصب... بهجوقوما وينسبهم الى الشؤم وقلة الصلاح والخير فيقول لا يصالحون امر العشييرة اذا سدم ما بينهم ولا ياتمرون لخير فغراهم لا ينعب الا بالثقيت والغراق وهذا مثل للتطير منهم والتشاؤم بهم . والتعيب صوت الغراب ومد غنقه عند ذلك . ومنه ناقة نعوب ومنعب اذا مدت عنقها في السير

(٢) قدمضى شرح هذا البيت . والشاهد فيه دخول اللام على قوله «لعجوز» وهو خبر عن قوله «أم الحليس» وهذه اللام انما تدخل على المبتدأ . والذى ذكره الشارح احد تخرجات هذا البيت . ومنها ان هذه اللام داخلة في الاصل على المبتدأ فان اصل الكلام ام الحليس لى عجوز ولكنه لما حذف المبتدأ اتصلت بالجر وارجع الى شرحنا فيما مضى لهذا البيت

بالرفع لانه جواب القسم والشرط ملغى كأنك قلت والله لأفعل ان أتيتني وصار الشرط معلقا على جواب اليمين كما كان معلقا عليه الظرف من نحو اذا قلت والله لأفعل يوم الجمعة ونقول والله ان أتيتني آتيتك والمراد لا آتيتك فلا تخذف من القسم في الجحد للعلم بموضعها اذ لو كان إيجابا لزمته اللام والنون نحو والله لا آتيتك ومنه قوله تعالى (ثاقه فتدؤ تذكر يوسف) أي لا تفنؤ ولوجزمت الشرط وقلت والله ان تأتني لا آتيتك لم يحسن لان حرف الشرط لا يجوز ما لا جواب له والجواب هنا للقسم فان تقدم القسم شيء ثم أتى بعده المجازاة اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء وألغى القسم نحو قولك «أنا والله ان تأتني لا آتيتك» اعتمد الشرط والجزاء على أنا وصار القسم حشوا ملغى كأنه ليس في اللفظ ألا نري انك تقول زيد والله منطلق ولو قدمت القسم لزمك ان تأتي باللام فتقول والله لزيد منطلق فبان الفرق أن القسم اذا وقع حشوا أغنى وكان من قبيل الجمل المعترضة في الكلام فأنا مبتدأ والشرط وجوابه خير المبتدأ والقسم اعترض بين المبتدأ وخبره لاحكم له فاعرفه ،

### ومن أصناف الفعل مثال الامر

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته الا ان نزع الزائدة فنقول في تضع ضم وفي تضارب ضارب وفي تدرج دحرج ونحوها مما أوله متحرك فان سكن زدت لثلاثا تبدي بالساكن همزة وصل فنقول في تضرب اضرب وفي تطلق وتستخرج انطلق واستخرج والاصل في تكرم نوكرم كندحرج فعلى ذلك خرج أكرم﴾  
قال الشارح : اعلم ان الامر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله واصيغته أساء بحسب اضافاته فان كان من الاعلى الى من دونه قيل له أمر وان كان من النظير الى النظير قيل له طلب وان كان من الأدنى الى الأعلى قيل له دعاء وأما قول عمرو بن العاص لمعاوية \* أمرك أمر اجاز ما فعصيتني \* (١) فيحتمل ان يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأي والاصابة في المشورة مع ان الشمر موضع ضرورة فجاز ان يستعير فيه لفظ الامر في موضع الطلب والدعاء... وأما صيغته فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا بقيته على حركته نحو قولك في تدرج دحرج وفي تسرف سرف وفي ترد رد وفي تقوم قم وان كان ساكنا أتيت بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين الا ان يكون الثالث منه مضموما فانه يضم اتباعا لضمته وكراهية الخروج من كسر الى ضم والحاجز بينهما ساكن غير حصين فهو كالحاجز والكوفيون يذهبون الى ان همزة الوصل في الامر تابعة لثالث المستقبل ان كان مضموما ضمنتها وان كان مكسورا كسرتها ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لثلاثا يلبس الامر باخبار المتكلم عن نفسه نحو اعلم وأعلم «فان قيل»

(١) استشهد بهذا الشطر على انه قد يقول الصغير للكبير «امرتك» ورد هذا وخرجه على ان تسمية عمرو ماصدر عنه لمعاوية امرا مراعى فيه ايضا أنه يرى نفسه فوق معاوية ثم قال ان الشمر مظنة الضرورة وهذا توجيه آخر فتأمل والله يرشدك

ولم حذف حرف المضارعة من أمر الحاضر قيل لكثرة في كلامهم فأقروا بتحقيقه لان الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على ان المأمور هو المخاطب ولانه ربما التبس الامر بالخبر لوزك حرف الخطاب على حاله « فان قيل » ولم كان لفظ الامر من المضارع دون غيره قيل لما كان زمن الامر المستقبل أخذ من اللفظ الذي يدل عليه وهو المضارع وقوله « والاصل في تكرم تؤكرم كتمدحرج » كانه جواب دخل مقدر كانه قيل لم قالوا في الامر من تكرم ونخرج ونظائرهما أكرم وأخرج بهزمة مفتوحة مقطوعة وهلا جاءوا فيه بهزمة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة كما فعلوا في تضرب ونخرج حين سكن ما بعد حرف المضارعة فالجواب ان الاصل تؤكرم بهزمة مفتوحة بعد حرف المضارعة وذلك ان الماضي أكرم وأخرج بهزمة التعمدية على وزان دحرج فلهزمة بازاء الدال فاذا رددته الى المضارع زدت في أوله حرف المضارعة وكان القياس تؤكرم نحو تدمحرج لان حرف المضارعة انما تزداد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه الا انهم حذفوا الهزمة من أوله كراهية اجتماع همزتين في فعل الخبر عن نفسه نحو أكرم ثم حلوا عليه سائر المضارعة ليجرى الباب على منهاج واحد في الحذف ولا يختلف كما فعلوا ذلك في يمد وتعد وتعد وأعد وان لم يعم الواو بين ياء وكسرة واذا أمرت منه حذف حرف المضارعة واذا زال حرف المضارعة عادت الهزمة فقلت أكرم وأخرج وذلك لامرين (أحدهما) ان الموجب لحذفها قسزال وهو حرف المضارعة (والآخر) انه لما حذف حرف المضارعة وكان ما بعده سا كذا احتيج الى همزة الوصل وكان رد ما حذف منه أولى فاعرفه ،

فصل قال صاحب الكتاب « وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول لاوام كقولك لتضرب أنت وليضرب زيد ولاضرب أنا وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك ليضرب زيد ولاضرب أنا ، »

قال الشارح : الاصل في الامر ان يدخل عليه اللام وتلزمه لافادة معنى الامر اذا الحروف هي الموضوعه لافادة المعاني كلا في النهى ولم في النفي الا انهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغنية عنه بدلالة الحال وتخفيفا لكثرة الاستعمال ولما حذفوه لم يأتوا بلام الامر لانها عاملة والفعل يزوال حرف المضارعة منه خرج عن ان يكون معربا فلم يدخل عليه العامل « وما عدا المخاطب من الافعال المأمور بها تلزمها اللام » لانه لم يجر حذف حرف المضارعة منه لثلا يلبس ولعدم الدليل عليه « فن ذلك ما ليس للفاعل » وهو فعل مالم بسم فاعله اذا أمرت به لزمته اللام نحو لئن لم يجاني وتوضع في تجارتك ولتزه علينا يارجل فهذا القبيل لا بد فيه من اللام وان كان مخاطبا حاضرا لان هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيير بنيته فلم تحذف منه اللام أيضا وحرف المضارعة لثلا يكون اجحافا به واذا لم يجر الحذف مع المخاطب فان لا يجوز مع الغائب أولى فلذلك تقول « لتضرب يازيد وليضرب هو » وكذلك لو كان الامر لغائب أو متكلم لم يكن بد من اللام نحو ليقم وليخرج بكر ولا أقم ولا أخرج وذلك من قبل ان حرف المضارعة يلزمنا للدلالة على المقصود منه واذا لزم حرف المضارعة وجب الاتيان بلام الامر لافادة معنى الامر وكان المحل قابلا من حيث كان معربا لما فيه من حروف المضارعة وربما حذفوا هذه اللام في الشعر وجزموها بها أنشد أبو زيد

فَتَضَحَّى صَرِيحاً لَا تَقُومُ حَاجَةً وَلَا تَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمِعُكَ مِنْ دَعَا (١)  
وَأَنشُدْ سِيَبِيهَ

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاحْمُشِي  
وَأَنشُدْ أَيْضاً

مَحْمُودٌ تَمَدَّدَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ  
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا (٣)

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت . والشاهد فيه قوله « ويسمعك » حيث جزم الفعل على تقدير لام الأمر فإنه أراد وليسمعك الخ قال سيبويه وأعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا عملوها مضمرة . وقد قال الشاعر \* محمد فقد نفستك . . . البيت \* وإنما أراد لقد وقال متمم بن نويرة \* على مثل أصحاب البعوضة . . . البيت \* أراد ليك اهـ . وقال أبو اسحق الزجاج احتجاجاً لسيبويه في هذا البيت حذف اللام أي لتفند . وإنما جاء اضماراً لأنه بمنزلة وأما قوله « أوبيك من بيكي » فهذا البيت لفصيح وليس هذا مثل الأول وإن كان سيبويه قد جمع بينهما وذلك أن المعطوف يعطف على اللفظ وعلى المعنى فمعطى الشاعر على المعنى لأن الأصل في الأمر أن يكون باللام حذفاً تخفيفاً والأصل « فلتخمشي » فلما اضطر الشاعر عطف على المعنى فكانه قال فلتخمشي وبيك فيكون الثاني معطوفاً على معنى الأول . أهو المبرد لا يرضى هذا التأويل ويأباه كل الأبناء وقال ابن هشام . وهذا الذي منعه المبرد إجازة الكسائي في الكلام بشرط تقدم قل وجعل منه قوله تعالى « قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلاة » أي ليقموا ورافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري كقوله .

قلت لبواب لديه دارها تبتذني فأنى حوها وجارها  
أي لتبتذني فخذ اللام وكسر حرف المضارعة اهـ .

(٢) هذا البيت متمم بن نويرة . ومحل الاستشهاد فيه قوله « أوبيك » حيث جزم بيكي على اضمار لام الأمر ويجوز أن يكون محو لا على معنى قوله « فاحمشي » لأنه في معنى لتخمشي وهذا خير من الأول والبعوضة هنا موضع بعينه قل فيه رجال من قومه خفض على البكاء عليهم ومعنى اخمشي اخدشي . قال ياقوت . البعوضة — بالفتح بلفظ الواحدة من البعوض بالضاد المعجمة — هامة لبني أسد بن نجد قرية القفر . قال الأزهري البعوضة هامة معروفة بالبادية قال ابن مقبل .

أبجدى بنى عبس ذكرت ودونها سنيح ومن رمل البعوضة منكب  
وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة . . . . . فقال أخوه متمم بن نويرة .

لممرى وماعرى بتأبين هالك ولا جزع والدهر يشتر بالفتى  
لئن مالك خلى على مكانه فى أسوة إن كان ينفعنى الأسى  
كهول ومرد من بنى عم مالك وإفباع صدق قد تمليتهم رضى  
على مثل أصحاب . . . . . ( البيت ) وبعده .

على بشر منهم أسود وذادة إذا ارتدفت الشر الحوادث والردى  
رجال أراهم من ملوك وسوقة جنوا بعد ما نالوا السلامة والغنى

(٣) قد مر قريباً شرح هذا البيت فانظروا ( ص ٣٥ ) من هذا الجزء

أى لتفد وهو قليل « فان قيل » ولم زعمنا ان أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب حتى دعت الحال الى تخفيفه قيل لان الغائب لبعده عنك إذا أردت ان تأمره أمرت الحاضر ان يؤدي اليه انك تأمره نحو قولك يازيد قل لعمر وقل ولا تحتاج في أمر الحاضر الى مثل ذلك فكان أكثر لانك تحتاج في أمر الغائب الى أمر الحاضر ولا يلزم من أمر الحاضر أمر الغائب وما يؤكد عنك قوة الحاضر وغلبته الغائب انك لا تأمر الغائب بالاسماء المسمى بها الفعل في الامر نحو صه ومه وابه وإيها ودونك وعندك لا تقول دونه زيدا ولا عليه بكرا ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضمير الغائب فتقول أنت وهو فعلها ولا تقول فعلا وإذا صاغوا لها اسما كالتثنية صار على لفظ الحضور نحو قولك أنتا فعلها ولا تقول هما فعلا فأعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد جاء قليلا أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ (فبذلك فلتفرحوا) ، ﴿

قال للشارح : قد تقدم القول ان أصل الامر أن يكون بحرف الامر وهو اللام فإذا قلت اضرب فأصله لتضرب وقم أصله لتقم كما تقول للغائب ليضرب زيد ولتذهب هند غير أنها حذفت منه تخفيفا وللدلالة الحال عليه وقد جاءت على أصلها شاذة فمن ذلك القراءة المعزوة الى النبي ﷺ وهي قوله تعالى ( فبذلك فلتفرحوا ) وقرأ بها أيضا عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك وروى عنه في بعض غزواته « لتأخذوا مصافكم » أي خذوا مصافكم وإنما أدخل اللام مراعاة للاصل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمره وهذا خلف من القول ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان فعل الامر على ضربين مبني ومعرب فإذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيًا عندنا خلافا للكوفيين وإنما قلنا ذلك لان أصل الافعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكنونته هي صيغة ضارع بها الاسماء فإذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله قلنا اضرب اذهب فتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد الى أصله من البناء استصحابا للحال الاولى « وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام محذوفة » وهي لام الامر فإذا قلت اذهب فأصله لتذهب وإنما حذفت اللام تخفيفا وما حذفت للتخفيف فهو في حكم الملقوظ به فكان معربا مجزوما بذلك الحرف المقدر ويؤيد عندك انه مجزوم انك إذا أمرت من الافعال المعتلة نحو برمي ويفرز ويخشي حذفت لاماتها كما فعل في المجزوم من نحو ليغز وليرم وليخش والبناء لا يوجب حذف الجواب عن كلام الكوفيين أما قولهم انه معرب فقد تقدم القول ان أصل الافعال البناء وسبب اعراب المضارع ما في أوله من الزوائد وقد فقدت هنا وقولهم انه مجزوم بلام محذوفة فاسد لان عوامل الافعال ضعيفة فلا يجوز حذفها واعمالها كالمجزوم ذلك في علم ولن ونظائرهما وذلك لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء لان الافعال محمولة على الاسماء في الاعراب فكانت الاسماء أمكن وعوامل الاصل أقوى من عوامل الفرع وعوامل الاسماء على ضربين أفعال وحروف فما كان من الافعال فقد يجوز حذفه وتبقى عمله نحو لولا زيد وهلا عمرو ويجوز زيدا ضربته

وأشبه ذلك وما كان من الحروف نحو أن وأخواتها وحروف الجر فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقيّة عمله فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع مع أنا نقول لو كان فعل الامر مجزوما بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة كما بقي في قوله • محمد فقد نفسك كل نفس • وكما قال • اوبيك من بكى • فلما حذف حرف المضارعة وتغيرت بنية الفعل دل على ما قلناه . واما حذف حرف العلة من نحو ارم واغز واخش فلانه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح نحو لم يذهب واذهب أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل فحذفوا آخره في البناء ليوافق آخره آخر المجزوم فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • فالمتعدي على ثلاثة أضرب متعدي الى مفعول به والى اثنين وإلى ثلاثة فالاول نحو قولك ضربت زيدا والثاني نحو كسوت زيدا جبة وعلمت زيدا فاضلا والثالث نحو أعلمت زيدا عرا فاضلا وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كذهب يد ومكث وخرج ونحو ذلك • قال الشارح : اعلم ان الافعال على ضربين متعدي وغير متعدي فالمتعدي ما يقتدر وجوده الى محل غير الفاعل والمتعدي المتجاوز يقال عدا طوره أي تجاوز حده أي ان الفعل تجاوز الفاعل الى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت فيقال فمات بفلان فيكمل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعدي نحو ضرب وقتل ألا ترى ان الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدي نحو قام وذهب ألا ترى ان القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب ولذلك لا يقال هذا الذهاب بمن وقع وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فإنه لا يكون ضربا حتى يوقعه فاعله بشخص • والمتعدي على ثلاثة أضرب متعدي الى مفعول واحد • يكون عللا وغير علاج فالعلاج ما يقتدر في ايجاده الى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضربت زيدا وقتلت بكرا وغير العلاج ما لم يقتدر الى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت الحديث وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو أكرمت زيدا وشربت الماء وأروى أخاك الماء ومن المتعدي الى مفعول واحد أفعال الحواس كلها يتعدي الى مفعول واحد نحو أبصرته وشممته وذقته ولستمه وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة فالبصر يقتضي مبصرا والشم يقتضي مشموما والسمع يقتضي مسموعا فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدي الى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة تقول أبصرت زيدا لانه مما يبصر ولو قلت أبصرت الحديث أو القيام لم يجز لان ذلك مما ليس يدرك بحاسة وكذلك سائرهما وذهب أبو علي الفارسي الى أن سمعت خاصة يتعدي الى مفعولين ولا يكون الثاني الا مما يسمع كقولك سمعت زيدا يقول ذاك ولو قلت سمعت زيدا يضرب لم يجز لان الضرب ليس مما يسمع فان اقتصر على أحد المفعولين لم يكن الا مما يسمع نحو سمعت الحديث والكلام ولا أراه صحيحا لان الثاني من قولنا سمعت زيدا يقول جملة والجملة لا تقع مفعولة الا في الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو ظننت وعلمت وأخواتها وسمعت ليس منها والحق انه يتعدي الى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول الا مما يسمع فان عديته الى غير مسموع فلا بد من قرينة بعده من حال

أو غيره يدل على ان المراد ما يسمع منه فاذا قلت سمعت زيدا يقول فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد ويقول في موضع الحال و به علم ان المراد قوله ومن ذلك قوله تعالى (هل يسمعونكم اذ تدعون) فالمراد الضمير المتصل به وهو ضمير مخاطبين وحسن ذلك بقوله (اذ تدعون) لان به علم ان المراد دعائهم فاما قوله تعالى (ان تدعوه لاسمعوا دعاءكم) فلا اشكال فيه لان الدعاء ما يسمع فلما دخلت البيت فقد اختلف العلماء فيه هل هو من قبيل ما يتعدي الى مفعول واحد أو من اللازم وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر وتارة بغيره نحو دخلت البيت ودخلت الى البيت والصواب عندي انه من قبيل الافعال اللازمة وانما يتعدي بحرف الجر نحو دخلت الى البيت وانما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال والذى يدل على ذلك ان مصدره يأتي على فعول نحو الدخول وفعول في الغالب انما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس وأن مثله وخلافه غير متعد فدخلت مثل غيرت فكما ان غيرت غير متعد فكذلك دخلت وخلافه خرجت وهو لازم أيضا وقل مانجد متعديا الا وخلافه ومضاده كذلك ألا ترى ان تحرك لازم وضده سكن وهو كذلك واسود واييض كذلك ومثل دخلت البيت ذهب الشأم أمرهما واحد ولا يقاس عليهما غيرهما لقلة ما جاء من ذلك... واعلم انه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه نحو قولك ضرب زيد عمرو وعمرا ضرب زيد كل ذلك عربي جيد وذلك اذا لم يلبس لان الاعراب يفصل بين الفاعل والمفعول فان ازم من ذلك لبس بأن يكون الامان مبنيين أولا يظهر فيهما الاعراب لاعتلال لاميهما نحو ضرب هذا ذاك وأكرم عيسى موسى فينشد يلزم حفظ المرتبة يعرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره « واما ما يتعدي الى مفعولين » فهو على ضربين (أحدهما) ما يتعدي الى مفعولين ويكون المفعول الاول منهما غير الثاني (والآخر) ان يتعدي الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى فاما الضرب الاول فهى أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل الى المفعول وتؤثر فيه نحو قولك أعطى زيد عبد الله درهما وكسا محمد جعفر ارجية فهذه الافعال قد أثرت اعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة ارجية في جعفر ولا بد أن يكون المفعول الاول فاعلا لثاني ألا ترى انك اذا قلت أعطيت زيدا درهما فزيد فاعل في المعنى لانه آخذ الدرهم وكذلك كسوت زيدا جبة فزيد هو اللابس للجبة ومن هذا الباب ما كان يتعدي الى مفعولين الا انه يتعدي الى الاول بنفسه من غير واسطة والى الثاني بواسطة حرف الجر ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان وذلك نحو قولك اخترت الرجال بكرا وأصله من الرجال قال الله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) أى من قومه ومنه استغفرت الله ذنبا أي من ذنب قال الشاعر \* أستغفر الله ذنبا است محصيه \* (١) ومن ذلك

(١) هذا صدر بيت وعجزه \* رب العباد اليه الوجه والعمل به وهو من آيات سيوبه التحسين التي لا يعرف قائلها ويستشهد به على ان الاصل استغفر الله من ذنب فحذف من لان استغفر يتعدي الى المفعول الثاني بمن ومعناه طلب المغفرة أى الستر على ذنوبه واراد بالذنب جميع ذنوبه فان النكرة قدتم في الالباب ويدل على ذلك قوله « لست احصيه » أى انالاحصى على ذنوبى التي أذنبتها وانا استغفر الله من جميعها ورب البادصة للامم الكريم قال الاعلم . والوجه هنا القصد والمراد وهو بمعنى التوجه الى اليه التوجه في الدعاء والطلب والمسألة والعبادة والعمل له يريد هو المستحق للطاعة

سميته يزيد وكنيته بآبي بكر فانه يجوز التوسع فيه بحذف حرف الجر بـ «ك» سميته زيدا وكنيته أبابكر وكل ما كان من ذلك فانه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا وزيدا أعطيت درهما كل ذلك جائز لانه لا بلس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا فان كان الثاني مما يصح منه الاخذ نحو أعطيت زيدا عمرا وجب حفظ المرتبة لان كل واحد منهما يصح منه الاخذ وأما الثاني وهو ما يتعمد الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى وهذا المصنف من الافعال لا يكون من الافعال التي تنفذ منك الى غيرك ولا يكون من الافعال المؤثرة انما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكاً وتلك سبعة أفعال وهي حسبت وظننت وخلت وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت فحسبت وظننت وخلت متواخية لانها بمعنى واحد وهو الظن وعلمت ورأيت ووجدت متواخية لانها بمعنى واحد وهو اليقين وزعمت مفرد لانه يكون عن علم وظن وذلك قولك حسبت زيدا أخاك وظن زيدا محمداً علماً وخلت بكراً إذا مال وعلمت جعفرًا إذا حفظا ووجدت الله غالباً وزعمت الأمير عادلاً فهذه الافعال المفعول الثاني من مفعولها هو الاول في المعنى ألا ترى ان زيدا هو الاخ في قولك حسبت زيدا أخاك وكذلك سائرهما وإنما كان كذلك لانها داخلة على المبتدأ والخبر وخبر المبتدأ اذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى والذي يدل انها داخلة على المبتدأ والخبر انك لو أسقطت الفعل والفاعل أعاد الكلام الى المبتدأ والخبر نحو قولك زيد أخوك ومحمد عالم بخلاف أعطيت زيدا درهما لان المفعول الثاني في أعطيت غير الاول فلا يكون خبراً ولكونها داخلة على المبتدأ والخبر لم يجز الاتصاف على أحدهما دون الآخر وذلك انك اذا قلت ظننت زيدا منطلقاً قائماً شككت في انطلاق زيد لانيه لان المخاطب يعرف زيدا كما يعرفه المخاطب فالمخاطب والمخاطب في المفعول الاول سواء وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر ولذلك من المعنى لم يجز الاتصاف على أحد المفعولين دون الآخر فلا تقول زيداً حتى تقول قائماً ولا تقول قائماً حتى تقول زيداً لان الظن يتعلق بالقيام ونحوه إلا انك لو اقتصرت عليه لم يعلم القيام لمن هو فاحتجت الى ذكر الخبر عنه ليعلم ان القيام له فصار بمنزلة قولك قائم في انه لا فائدة فيه الا بعد تقديم المبتدأ وبان بما ذكرنا تعلق هذه الافعال بالمبتدأ والخبر « وأما ما يتعمد الى ثلاثة » فهو أفعال منقولة مما كان يتعمد الى مفعولين نحو أعلمت زيدا عمراً فاضلاً وأربرت محمداً خالداً إذا حفظاً فأعلم منقول من علم وقد كان مما يتعمد الى مفعولين الثاني منها هو الاول وصار بعد نقله بالهمزة يتعمد الى ثلاثة وكذلك أرى وسيأتى الكلام على هذا الفصل بأوضح من هذا بعد ان شاء الله ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وللتعمدية أسباب ثلاثة وهي المهمة وتثقيب الحشو وحرف الجر تتصل ثلاثها بخبر المتعمد فتصير مفعولاً بالمتعمد الى مفعول واحد فتصيرها ذا مفعولين نحو قولك أذهبته وفرحته وخرجت به وأحفرته بئراً وعلمته القرآن وغصبت عليه الضيعة وتتصل الهمزة بالمتعمد الى اثنين فتنتقل الى ثلاثة نحو أعلمت »

قال الشارح : قد ذكرنا ان الافعال على ضربين (منها) ما هو لازم للفاعل غير متجاوز له الى المفعول ويقال



له غير متعد ومنها ما يتجاوز الفاعل الى مفعول به ويقال له المتعدى فإذا أردت ان تعدى ما كان لازما غير متعد الى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الاشياء الثلاثة وهى الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر « فأما الاول وهو زيادة الهمزة فى أوله » فنحو ذهب وأذهبته وخرج وأخرجته قال الله تعالى (أذهبتم طيبتكم) وقال (كما أخرج أبويكم من الجنة) ألا ترى انه حدث بدخول الهمزة تعد لم يكن قبل ولهذا البناء معان أخر تذكر بعد الان الغالب عليه التعدية « وأما التضعيف » فنحو قولك فرح زيد وفرحته وغرم وغرمته ونبل ونباته ونزل ونزلاته والمراد حملته على ذلك وجعلته يفعل له ولذلك صار متعديا بعد ان لم يكن كذلك وهذا البناء يشارك أفعال فى أكثر معانيها الان (أحدهما) قديكثير فى معنى ويقل فى معنى آخر على ما سنذكر « وأما حروف الجر » فنحو قولك مرتت يزيد ونزات على عمرو فهذه الحروف انما دخلت الاسم للتعدية وايصال معنى الفعل الى الاسم لان الفعل قبلها لا يصل الى الاسم بنفسه لانها أفعال ضمت عرفوا استعمالها فوجب تقويتها بالحروف الجارة فيكون لفظه مجرورا وموضعه نصبا بانه مفعول ولذلك يجوز فيها عطف عليه وجهان الجر والنصب نحو قولك مرتت يزيد وعمرو ووعمرنا فالجر على اللفظ والنصب على الموضع وذلك من قبل ان الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل من جهة انه به وصل الى الاسم فكان كالمهمزة فى أذهبته والتضعيف فى فرحته وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز ان يعطف عليهما بالنصب فالجر على الاسم وحده والنصب على موضع الحرف والاسم معا وكما تعدى هذه الاشياء الثلاثة غير المتعدى الى مفعول نحو قولك أذهب زيدا فكذلك تزيد فى تعدية ما كان متعديا منها فإذا كان يتعدى الى مفعول واحد وأثبت بالهمزة أو أختبها صار يتعدى الى مفعولين نحو أضربت زيدا عمرا أى حملته على الضرب فصار الفاعل مفعولا وان كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى الى ثلاثة نحو قولك فعلت زيدا قائما ورأيت عمرا طالبا أعطيتي بكر زيدا قائما وأرأى عبد الله عمرا طالبا كان المتكلم قبيل النقل فاعلا فصار بعد النقل بالهمزة مفعولا وليس وراء الثلاثة متعد الىه واعلم انه متى عديت الفعل بالهمزة أو بالتضعيف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر لان الغرض تعدية الفعل فى أى شئ حصل أغنى عن الآخر ولا حاجة الى الجمع بينهما فتقول أدخلت زيدا الدار وأذهبته خالدا ودخلت يزيد الدار وذهبته به قال الله تعالى (يكاد سنا بركة يذهب بالابصار) ولا يجوز أدخلت يزيد الدار ولا أذهبته به فتجمع بين الهمزة والباء لما ذكرت لك فأعتره ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والافعال المتعدية الى ثلاثة هل ثلاثة أضرب ضرب منقول بالهمزة عن المتعدى الى مفعولين وهو فعلا ن أعلمت وأريت وقد أجاز الاخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت ، وضرب متعد الى مفعول واحد قد أجرى مجرى أعلمت لموافقته له فى معناه فمضى متعديه وهو خمسة أفعال أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت قال الحرث بن حنظلة

• فن حدثتوه له علينا الملاء • وضرب متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه كقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم وضرب زيد عبد الله الثوب الليلة ومن النحويين من أبى الاتساع فى الافعال ذات المفعولين ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذا الباب منقول من باب ظننت وأخواتها نحو « أعلم » ورأى فهذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت وهما من الافعال المتمدية الى فعلولين لا يجوز الاختصار على أحدهما كان الاصل قبل النقل علم زيد عمرا قائما ورأى بكر محمدا ذا مال فلما نقلته من فعل الى أفعل صار الفاعل مفعولا فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل نحو قولك أعلمت زيدا عمرا قائما وأريت بكرا محمدا ذامال فالمفعول الاول هنا كان فاعلا قبل النقل وذلك انك اذا قلت علم زيد عمرا قائما جاز ان يكون ذلك العلم يعلم فاذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان معلما وزيد الذي كان فاعلا عالما مفعول من حيث كان معلما وهذا النقل متصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهو المسموع من العرب فبعضهم يقف عند المسموع ولا يتجاوز الى غيره « وكان أبو الحسن الاخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما » فيجوز أظن زيد عمرا أخاك قائما وأزعم بكر محمدا جعفرنا منطلقا والمذهب الاول لقلة ذلك « وأما الضرب الثاني فما كان في معنى العلم وهي خمسة أفعال أخبر وأنبأ وخبر ونبا وحدث « فهذه الافعال الخمسة معناها الاخبار والحديث والاخبار إعلام فلما كانت في معنى الاعلام تعدت الى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم فنقول أخبرت زيدا عمرا ذامال وأنبت محمدا جعفرنا مقيا ونبت أبك أخاك منطلقا وخبرت زيدا الأمير كريما وحدثت محمدا أخاه عالما فأما قول الحرث بن حنظلة البشكري

لن منعمت ما تسألون فمن حُددتُموه له علينا الملاء (١)

(١) هذا هو البيت الحادي والثلاثون من معلقة الحرث بن حنظلة التي مطلعها .

آذنتنا ببينها أسماء رب ثاويل منه التواء

وقبل البيت المستشهد به .

ان نبشتم ما بين ملحمة فالصا قب فيه الاموات والاحياء

او نقشتم فالتقش يحشمه التا س وفيه الصاح والاراء

او سكتتم عنا فكنا كن أغـ حمض عينا في جفنها أقذاء

أو منعمت ما تسألون ... ( البيت ) وبعده :

هل علمتم أيام ينتهب التا س غوارا لكل حي عواء

اذ رفعتنا الجمل من سعف البحر سرين سير احق نهاها الحساء

قال العلامة التبريزي في شرح هذه القصيدة . آذنتناى اعلمتنا . والبين الفراق ، والثاوى المقيم . ويعمل من اللال والتواء الإقامة . . . وقوله « ان نبشتم الخ » مائة مكان . والصاب جبل ، وان نبشتم معناه ان اثرتمها كان بيننا وبينكم من القتل والامر في الوقعات التي كانت بين ملحمة فالصاقب أي بين اهل ملحمة واهل الصاقب ظهر عليكم ما تكرهون من قتلى قتلنا تدر كوا بئارهم . وقبل هذا مثل ومعناه ان ذكرتم ما قد كففتنا عنه فلم نذكره ونبشتموه فلما الفضل في ذلك . وقيل معناه انكم تمتدون علينا بذنوب الاموات وما فعلوا كما تمتدون علينا بذنوب الاحياء وجواب الشرط يجوز ان يكون محذوفا علم السامع ويكون المعنى ان فعلتم هذا فلما الفضل فيه ويجوز ان يكون حذف الفاء ويكون المعنى ففيه الاموات والاحياء ويجوز ان يكون جواب الشرط فيما بعده . . . وقوله « او نقشتم الخ » فنقشتم استعصيتم يقال نقشت فلانا ناقشته اذا استعصيت عليه وفي الحديث « من نقش الحساب عذب » ويحشمه الناس اى

فأنشده شاهدا على صحة الاستعمال وأنه متعدي الى ثلاثة مفعولين فالتاء والميم المفعول الاول وقد أقيم مقام الفاعل والمهاء المفعول الثاني وله علينا العلاء جملة في موضع المفعول الثالث والمعنى ان منعهم ماتسألون من الانصاف فمن حددتم عنه انه قهرنا وحقيقة تعدي هذه الافعال بتقدير حرف الجر فاذا قلت أنبت زيدا خالدا مقما فان تقدير عن خالد لان أنبت في معنى أخبرت والخبر يقتضى عن في المعنى فهو بمنزلة أمرتك الخير والمراد بالخبر لان الفعل في كل واحد منهما لا يتعدي إلا بحرف جر فاذا ظهر حرف الجر كان الاصل واذا لم يذكر كان على تقدير وجوده والفظ به لان المعنى عليه واللفظ محوج اليه وليس ذلك كالباء ولا كن في قولك ليس زيد بقاتم وما جاء من أحد لان اللفظ مستغن عنهما فأدخلوهما زائدين لضرب من التأكيد فاذا لم يذكر لم يكونا في نية الثبوت وليس كذلك عن في قولك أخبرت زيدا عن عمرو لان حرف الجر هنا دخل لان اللفظ محوج اليه فاذا حذفته كان في تقدير الثبوت اذ لا يصح اللفظ الا به مع ان عن لم ترد قط الا بمعنى يحوج الكلام اليه فاذا وجدناها في شيء ثم فقدناها منه علمنا انها مقدرة (واعلم) ان هذه الافعال لا يجوز إلزاقها كما جاز فيما نقلت عنه لانك اذا قلت علمت أرظنت ونحوها فهي أفعال ليست واصلة ولا مؤثرة انما ذلك شيء وقع في نفسك لاشئ فعملته واذا قلت أعلمت فقد أثرت أثرا أو قعته في نفس غيرك ومع ذلك فان علمت وظننت من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر فاذا الغيت عاد الكلام الى أصله من المبتدأ والخبر لان الملقى نظير المحذوف فلا يجوز ان يلحق من الكلام ما اذا حذفته بقى الكلام غير تام وأنت اذا قلت زيد ظننت منطلقا بالغاء ظننت كان التقدير زيد منطلق فدخل الظن والكلام تام ولو أخذت تلحق أعلمت وأريت ونحوهما في قولك أعلمت بشرا خالدا خيرا الناس لبقى بشرا خالدا خيرا

يتكفون على مشقة وفيه الصراح والابراء اى فى الاستقصاء صلاح اى انكشاف الامر يقول ان استقصيتهم صرحتم من ذلك الى ما تكررهم نومن روى «فيه السقام» اراد فى الناس سقام وبراه اى لا تأمنوا ان استقصيتهم ان يكون السقام فيكم وسقمهم ان يكونوا قتلوا وقهروا فلم ينأر بهم وعسى ان يكون الابراء منافسين ذلك للناس ويصير عارهم عليكم فى الاستقصاء وقوله «او سكت الخ» يقول ان سكتهم فلم تستقصوا كتمانهم وانتم عند الناس فى علمهم يناسوا ما كان اسلم لنا ولكم على انا نسكت ونمض اعيننا على ما فيها منكم والقذى الشئ الذى يسقط فى العين ويروى «فكننا جميعا مثل عين فى جفنها اقذاء» وقوله «او منعت الخ» معناه او منعتهم ماتسألون فيها بيننا وبينكم فلا شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا ثم قال «من حشدتموه له علينا العلاء» يقول من بلغكم انه اعتلانا فى قديم الدهر قطعتمون فى ذلك منا والعلاء من العلو والرفعة بالعين غير معجزة . وروى «الفلاء» بالعين معجزة وهو الارتفاع ايضا من قوله عز وجل «لا تغلوا في دينكم غير الحق» وقوله «هل علمتم ايام الخ» يريد الايام التى هزم فيها كسرى وضعف أمره وكان بعض العرب يغير على بعض وكانت العرب في نزارة ملكهم الاكاسرة وهم ملوك فارس وتلك عليهم من شامت وكانت غسان تملكهم ملوك الروم فلما غلب كسرى على بعض ما فى يديه وكان الذين غلبوه بنى حنيفة غز ابن نفسه قيصر فضضعف امر كسرى .. وغز بعض العرب بعضا وغوارا منصوب على المصدر وماقبله بدل من الفعل والمعنى يغاورون غوارا كما تقول هو بدعة تركا والعواء الصباح مما ينزل بهم من الاغارة وقوله «اذرفنا الجمال الخ» رفعنا الجمال فى السير أى سرنا سيرنا رفيعا . وسير منصوب على المصدر وماقبله بدل من سرنا ويعنى بالسف النخل لانه منه بسوحتى نهاها الحساء معناه انها انتهت اليها ثم لم يكن لها مخلص والحساء جمع حسي

الناس وهو كلام غير تام ولا منتظم لان زيدا يبقى بغير خبر واعلم انه يجوز الاختصار في هذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفعولين على المفعول الاول وأن لا يذكر الثاني ولا الثالث لان المفعول الاول كان فاعلا في باب علمت قبل النقل فكما يجوز الاختصار على الفاعل في باب علمت كذلك يجوز الاختصار على المفعول الاول في باب أعلمت ولا يجوز على الثاني ولا الثالث كما لا يجوز الاختصار على المفعول الاول دون الثاني وعلى الثاني في باب علمت ورأيت وهذا لاختلاف فيه والظاهر من كلام سيبويه ان لا يجوز الاختصار على المفعول الاول والصواب ما ذكرناه ويحمل كلام سيبويه على القبح لاهل عدم الجواز « وأما الضرب الثالث فما كان من الافعال متعدية الى مفعولين ثم تعدى الى الظرف » ويجعل للظرف مفعولا على سعة الكلام وقولك أعطيت عبده الله ثوبا اليوم وسرق زيد عبدا الله الثوب الليلية فأعطيت فعل وفاعل وعبده الله مفعول أول وثوبا مفعول ثان واليوم مفعول ثالث لا تجمله ظرفا كان الفعل وقم به لافيه وأما مرق زيد عبدا الله الثوب الليلية فأصله ان يتعدى الى مفعول واحد وهو الثوب مثلا وعبده الله منصوب على تقدير حرف الجر والاصل من عبده الله واليلية ظرف جعل مفعولا على الاتساع وأما قوله « ومن النحويين من يأبى الاتساع في الظروف في الافعال ذات المفعولين » فذلك من قبل ان الفعل اذا كان لازما وعديته الى الظرف نحو قمت اليوم فتنصب اليوم على انه مفعول به اتساعا وتشبیه من الافعال بما يتعدى الى مفعول واذا كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به على السعة صار كالافعال المتعدية الى مفعولين واذا كان الفعل يتعدى الى مفعولين وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به صار كالافعال المتعدية الى ثلاثة فاذا كان الفعل يتعدى الى ثلاثة مفعولين ثم جئت بالظرف فن النحويين من يأبى الاتساع في الظرف حيث نذر لان الثلاثة نهاية التعدى وليس وراءها ما يلحق به ومنهم من أجاز ذلك لانه لا يخرج عن حكم الظرفية بدليل جواز تعدى الفعل اللازم والمتنهى في التعدى اليه فأعرف ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمتعدى وغير المتعدى بيان في نصب ماعدا المفعول به من المفاعيل الاربعة وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن كما تنصب ذلك بنحو ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب ، ﴾

قال الشارح : يريدان الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعا يشتركان في التعدى الى المفاعيل الاربعة وهى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال نحو قولك في اللازم قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا وتقول في المتعدى أكرم زيد عمرا اليوم خلفك مستبشرا وانما اشتركا في التعدى الى هذه الاربعة لان المتعدى اذا انتهى في التعدى واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة ما لا يتعدى وكل ما لا يتعدى يعمل في هذه الاشياء لدلالته عليها واقتضائه إياها وما يدل عليه صيغة الفعل أقوى مما لا يدل عليه الصيغة فتعديه الى المصدر أقوى من ظرف الزمان لان الفاعل قد فعله وأحدثه ولم يفعل الزمان انما فعل فيه والزمان أقوى من المكان لان دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالته عليه تضمنين ودلالته على المكان ليست من اللفظ وانما هى من

خارج فهي التزام ودلالة التضمين أقوى فأنت اذا قلت ذهب فهذا اللفظ بني ليدل على حصول الذهاب في زمن ماض واذا قلت يذهب فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض وليس كذلك المكان فان لفظ الفعل لا يدل عليه ولا يحصل لك مكانا دون مكان ولذلك يعمل الفعل في كل شيء من الزمان عمله ولا يعمل في كل شيء من المكان هذا العمل ثم المكان أقوى من الحال لانهما وان كانت دلالة الفعل عليهما من خارج الا ان الحال محمول على المكان وفي تأويله ألا ترى أنك إذا قلت جاء زيد ضاحكا معناه في هذه الحال ولتقاربهما في المعنى جاز عطف أحدهما على الآخر في قوله تعالى ( وأنكم لتمرون عليهم بمسيحين وبالليل فطف وبالليل على الحال لان المعنى في الصباح وفي الليل وقوله « وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن » يريد الملحق بهذه الاشياء الاربعة من نحو المفعول معه والمفعول له وانما قلنا ان المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الاشياء الاربعة وليس منها وان كان أكثر النحويين لا يفصلهما عن هذه الاربعة لان الفعل قد يتخلو من المفعول له والمفعول معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال ألا ترى ان انسانا قد يتكلم بكلام مفيد وربما فعل أفعالا منتظمة وهو نائم أو ساه فلم يكن له فيه غرض فلم يكن في فعله دلالة على مفعول له وكذلك قد يفعل فعلا لم يشاركه فيه غيره فلم يكن فيه مفعول معه والمفعول له أقوى من المفعول معه لان الفعل أدل عليه اذ الغالب من العاقل ان لا يفعل فعلا الا لغرض مالم يكن ساهيا أو ناسيا وليس كذلك المفعول معه لانه ليس من الغالب ان يكون للفاعل مشارك في الفعل ولما ذكرنا من قوة المفعول له تعدى الى المفعول له تارة بحرف الجر وتارة بفير حرف جر ولم يتعد الى المفعول معه الا بواسطة حرف لا غير فاعرفه ،

### ومن أصناف الفعل المبني للمفعول

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند اليه معدولا عن صيغة فعل الى فعل ويسمى فعل مالم يسم فاعله والمفاعيل سواء في صحة بناءه لها الا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه تقول ضرب زيد وسير سير شديد وسير يوم الجمعة وسير فرسخان ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل في انه بني على فعل صيغ له على طريقة فعل كايبنى الفاعل على فعل صيغ له على طريقة فعل ويجعل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل في انه يصح به وبفعله الفائدة ويحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل ويصاغ لمن وقع منه ويقال له فعل مالم يسم فاعله فاهمنا موصولة بمعنى الذي والتقدير فعل المفعول الذي لم يسم فاعله لان الذي صيغ له قد كان مفعولا وكان له فاعل منذ كور فيشكل فعل يبنى للمالم يسم فاعله فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مقامه ، وتغيير الفعل الى صيغة فعل ، أما حذف الفاعل فلا موزعها الخوف عليه نحو قولك قتل زيد ولم تذكر فاعله خوفا من أن يؤخذ قولك شهادة عليه أو لجلالته نحو قولك قطع الاصل وقتل القاتل ولم تقل قطع الامير ولا قتل السلطان ونحو ذلك ترك ذكره لجلالته قال الله تعالى ( قتل الخراصون ) والمراد قتل الله الخراصين وقد لا يذكر الفاعل لدناءته نحو قولك عمل الكنيف وكس

السوق وقد يكون للجملة به وقد يترك الفاعل إيجازاً واختصاراً لأن يكون غرض المتكلم الاخبار عن المفعول لا غير قترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقام الفاعل وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة فإذا حذف فاعله من اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل فلماذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع ألا ترى أنهم قالوا مات زيد وسقط الحائط فرفعوا هذين الاسمين وإن لم يكونا فاعلين في الحقيقة، وشئ آخر وهو أن المفعول إذا لم يذكر من فعل صار الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل ألا ترى أنك إذا قلت ضرب زيد فالحديث عنه هو المفعول كما أنك إذا قلت قام زيد فالحديث عنه هو الفاعل لا كتماء الفعل بهما عن غيرهما فلما شارك هذا المفعول الفاعل في الحديث عنه رفع كما رفع ولا يلزم إذا حذف المفعول أن يقام غيره مقامه لأنه فضلة لا يوجب انقضاء الكلام اليه، وأما تنغيره فنقله من فعل الى فعل وجلة الامر أن الفعل إذا بني للمالم يسم فاعله فلا يخلو من أن يكون ماضياً أو مضارعاً فإن كان ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره ثلاثياً كان أو زائداً عليه نحو قولك ضرب زيد ودرج الحجر واستخرج المال وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو قولك يضرب زيد ويدرج الحجر ويستخرج المال هذا إذا كان الفعل صحيحاً فإن كان معطلاً نحو قال وباع فما كان من ذلك من ذوات الواو فإن واوه تصير ياء في أعلى اللغات فتقول قيل القول وصيغ الخاتم وكان الاصل قول يضم القاف وكسر الواو على قياس الصحيح فأرادوا إعلاله حملاً على ماسى فاعله فنقلوا كسرة الواو الى القاف بعد إسكانها ثم قلبوا الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ياء فصار اللفظ بها قبل بكسرة خالصة وياء خالصة فاستوي فيه ذوات الواو والياء وتقول في اللغة الثانية قيل بأشام القاف شيئاً من الضمة حرصاً على بيان الاصل وتقول في اللغة الثالثة قول القول فتبقى ضمة القاف حرصاً على بناء الكلمة فلي هذا تكون قد حذفت كسرة الواو حذفاً من غير نقل وما كان من ذوات الياء ففيه ثلاثة أوجه أيضاً (أحدها) بيع المتاع والاصل بيع يضم الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة من الياء الى الباء من غير قلب وتقول في الوجه الثاني بيع بأشام الباء شيئاً من الضمة وقرأ الكسائي وغيض الماء بالأشام وقرأ غيره من القراء بأخلاص الكسرة على الوجه الاول وفي الوجه الثالث بوع المتاع كأنك أبقيت ضمة القاف اشعاراً بالاصل ومحافظة على البناء وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا في الواو فصار اللفظ بوع المتاع فتنسوى ذوات الياء والواو وأنشد ابن الأعرابي

ليت وما ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت (١)

(١) هذا البيت أنشده الكسائي ولم يعز إلى أحد وقد أنشد قبله،

مالي إذا اجنبها صأيت أكبر قدعاني أم بيت

ونسبه العيني إلى روية بن العجاج . ورواية البيت المستشهد به في أكثر كتب النحاة تهاليت وهل ينفع شيئاً ليت . وقوله اجنبها فإن الضمير البارز المنصوب عائداً على الدلو ويروى في مكانه «أزعمها» وقوله «صأيت» هو بصاد مهيمة فهزلة أي هجت وقوله «أكبر قدعاني» يروى في مكانه «أكبر غيرني» وقوله «أم بيت» أراد المرأة . يتعجب لما آل إليه حاله ويستنكر ما وصل اليه من أنه كلما اجتذب الدلو من البئر احس بصعوبة واستشعر مشقة فصاح ثم أقبل على نفسه بسألها

« فان قيل » ولم يجب تغيير الفعل اذا لم يسم فاعله قيل لان المفعول يصح ان يكون فاعلا للفعل فلو لم  
يغير الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقى أو مفعول أقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره « فان قيل » ولم  
وجب التغيير الى هذا البناء المضوم الاول المكسور ما قبل الآخر قيل لان الفعل لما حذف فاعله الذى  
لا يتخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الاسماء والافعال التى قدسمى فاعلوها  
خوف الاشكال وقيل انما ضم أوله لان الضم من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالا على فاعله  
فوجب ان يحرك بحركة ما يبدل عليه « فان قيل » على الوجه الاول فلا عدل الى فعل بكسر الاول وضم  
الثانى لانه أيضا بناء لا نظير له قيل كلا البنائين وان كان لا نظير له الا ان الاول أولى لانه أخف عندهم  
لان الخروج من ضم الى كسر أخف من الخروج من الكسر الى الضم لانه اذا بدئ بالاعف وفتي بالانقل  
كانت الكلفة فيه أقل من الابتداء بالانقل ثم يؤتى بالاعف فلذلك بنى على هذه الصيغة ألا ترى انه لو فتح  
ثانيه أو سكن أو ضم لم يخرج عن الامثلة التى تقع فى الاستعمال وأما قوله « معدولا عن صيغة فعل الى فعل »  
اشارة الى ان هذه الصيغة منشأة وركبة من باب الفاعل وعليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول  
ان هذا الباب أصل قائم بنفسه وليس معدولا من غيره واحتج بان ثم أضفالا لم ينطق بفاعلها مثل جن  
ز يدومح بكر والمذهب الاول لقولهم بوجع زيد وسو يرخلد وموضع الدليل انه قد علم انه متى اجتمعت  
الواو والياء وقد سبق الاول منهما بالسكون فان الواو تقلب ياء ويدغم الاول فى الثانى نحو طويته طياً  
وشويته شياً وههنا قد اجتمعتا على ما ترى ومع ذلك لم تقلب وتدغم لان الواو مدة منقلبة من الف ساير  
وباع فكم لا يصح الادغام فى ساير وباع فكذلك لا يصح فى فوعل منه مراعاة للاصل وايداناً بانه منه وأما  
إقامة المفعول مقام الفاعل فى هذا الباب فلان لا يبقى الفعل حديثاً عن غير حدث عنه فاذا كان الفعل  
يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا حذف الفاعل وأقت المفعول مقامه فقلت ضرب عمرو  
فصار المفعول يقوم مقام الفاعل اذ كان الكلام يتم وبقى بلا منصوب لان الذى كان منصوباً قد ارتفع وان  
كان الفعل يتعدى الى مفعولين نحو أعطيت زيدا درهما فردته الى مالم يسم فاعله قلت أعطى زيد  
درهما فقام أحد المفعولين مقام الفاعل وبقى منصوب واحد تعدي اليه هذا الفعل لان الفعل اذا رفع فاعلا  
فى اللفظ لجميع ما يتعلق بالفعل سواء يكون منصوباً فلذلك نصبت الدرهم هنا وصار منصوباً بفعل المفعول

سبب ذلك التأم واستفسر ما عن غلة هذا العناء هو الكبر والتقدم فى السن ام هو المرأة . وقوله ليت كلمة للتعنى ولو كان فى  
المستحيل وليت الثالث تأكيده وقوله شبابا سمة وقوله بوع جملة فى محل رفع خبره وقوله « وهل ينفع شيئا ليت » جملة  
معتزلة بين ليت الاول الذى هو الماؤ كدو بين ليت الثالث الذى هو الماؤ كد . وقوله هل هو حرف دال على الاستفهام ويجوز  
ان يراد به هنا التنى كافى قوله تعالى « هل جزاء الاحسان الا الاحسان » ويدل لذلك رواية الشارح والكسائى « وما ينفع  
شيئا الخ » والاستمهاد فى البيت فى قوله « بوع » فان القياس فيه بيع لانه مجهول باع لكن من العرب من يخفف هذا النوع  
بحذف حركة عينه فان كانت واو اسلمت كافى قوله « حوكت على نير بن اذ تحاك » والقياس حيكت . وان كانت ياء قبلت  
واو اسكونها وانضم ما قبلها كافى قوله هنا « بوع » فان اصله بيع بضم الباء وكسر الياء وحذفت حركة الياء لا تخفيف فصار  
بيع بضم الباء وسكون الياء قبلت الياء واو اسكونها وانضم الذى قبلها .

كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل وكذلك ان كان يتمدى الى ثلاثة مفعولين نحو أعلم الله زيدا عمرا خير الناس فان لم يسم الفاعل قلت أعلم زيدا عمرا خير الناس فقام أحد المفاعيل مقام الفاعل وبقي معك مفعولان فهذا حكم الباب ان كان الفعل يتمدى الى مفعول واحد وردته الى مالم يسم فاعله صار من قبيل الافعال اللازمة وان كان يتمدى الى مفعولين وردته الى مالم يسم فاعله صار من قبيل ما يتمدى الى مفعول واحد وكذلك ان كان يتمدى الى ثلاثة وبنيته لما لم يسم فاعله صار يتمدى الى مفعولين فهذا عكس ما تقدم من نقل فعل الى أفعل لانك في ذلك تزيد واحدا واحدا وفي هذا الباب تنقص واحدا واحدا وقوله «والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها» يريد ان المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لمالم يسم فاعله واقامة أى المفاعيل شئت مقام الفاعل سواء كان مفعولا به من نحو ضرب زيد وأعطى عمرو درهما وأعطى درهم عمرا واعلم زيد عمرا خير الناس أو مدرا من نحو سير بزيد سير شديدا اذا لم يكن معه مفعول به أو ظرف زمان أو ظرف مكان من نحو سير به يوم الجمعة وسيره فرسخان الا ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب دلت والثالث في باب أعلمت لان المفعول الثاني في باب علمت قد يكون جملة من حيث كان في الاصل خبر المبتدأ لان هذه الافعال داخلية على المبتدأ والخبر فالمفعول الاول كان مبتدأ والمفعول الثاني كان خبرا للمبتدأ فلذلك كل ما جاز ان يكون خبرا جاز ان يكون مفعولا ثانيا من نحو المفرد والجملة والظرف فالمفرد نحو ظننت زيدا قائما والجملة نحو ظننت زيدا قائما وظننت زيدا أبوه قائم والظرف ظننت زيدا في الدار والفاعل لا يكون كذلك واقعه موقعه لان موقعه موقع الفاعل يجرى مجرا في جواز اضماره وتعريفه والجميل لا تكون الانكرات ولذلك لا يصح اضمارها مع انه ربما تغير المعنى باقامة الثاني مقام الفاعل ألا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا أخاك فالتك انما وقع في الاخوة لانني زيد كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالتك انما وقع في قيام زيد فلو قدمت الاخ وأخرت زيدا اصبحت الاخوة معلومة والتك واقعه في التسمية فاذا كان الفعل يتغير بالتقديم فباستناد الفعل اليه أولى لانه يكون في الحكم مقدما وكذلك المفعول الثالث لا يبيى الفعل له لانه المفعول الثاني في باب علمت وقد تقدم القول في المنع من إقامته مقام الفاعل وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه لا يقام شيء منها مقام الفاعل فأما الحال والتمييز فلا يجوز ان يجعل شيء منهما في موضع الفاعل فاذا قلت سير بزيد قائما وتصيب بدن عمرو عرقا فلا يجوز ان تقيم قائما أو عرقا مقام الفاعل لانهما لا يكونان الانكرتين والفاعل وما قام مقامه يضرر كما يظهر والضرر لا يكون الا معرفة وكذلك المفعول له لا يجوز ان ترده الى مالم يسم فاعله لا يجوز خفر لزيد ادخاره على معنى لادخاره لانك لما حذفت اللام على الاتساع لم يجز ان تنقله الى مفعول به فتصير في الجواز تصرفا بعد تصرف لانه يبطال المعنى باتباعه عن الاصل وأما المفعول معه فلا يجوز أيضا أن يقوم مقام الفاعل في مالم يسم فاعله لانهم قد توهوا فيه وأقنوا واوالمطف فيه مقامهم ولو توسعوا فيه وأقنوه مقام الفاعل لبعد عن الاصل وبطلت الدلالة على المصاحبة ويكون تراجعا مما اعترضوه ونقصا للغرض الذي قصدوه (فان كان الفعل غير متعد الى مفعول به نحو قام وصار لم يجز رده الى مالم يسم فاعله لانه اذا حذف الفاعل يصاغ الفعل للمفعول وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل



فأى شئ يقوم مقام الفاعل في المالم يسم فاعله فإن كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل أو ظرف من الظروف المتمكنة زمانا كان أو مكانا أو مصدر مخصوص فحينئذ يجوز أن تبنى له المالم يسم فاعله لأن ملك ما يقوم مقام الفاعل فتقول سرت يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فإن بنيت له المالم يسم فاعله جاز أن تقيم أى هذه المقاميل شئت مقام الفاعل وهى مستوية في ذلك فتقول سير يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل لانه في تقدير المفعول به لأن الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة فتقولك قام زيد وأقمته بمنزلة قمت به وذهب زيد وأذهبته بمنزلة ذهبته به قال الله تعالى (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم) والمعنى لاذهب بسمعهم وأبصارهم فلما كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدية الفعل تعدي الى ما تعلق به الباء فيجوز على هذا تقيم بز يد وذهب بعرو كما تقول أذهب زيد وأقيم عمرو ولا يجوز على هذا أن تقدم يزيد على سير لانه فاعل ويجوز أن تقول سير يزيد فرسخان يومين سيرا شديدا فتقيم الفرسخين مقام الفاعل ولذلك رفعتهم فان أقت اليومين مقام الفاعل جاز أيضا ورفعتهم فتقول سير يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فان أقت المصدر مقام الفاعل قلت سير يزيد فرسخين يومين سير شديدا ترفع الذى تقيمه مقام الفاعل وتنصب سائر أخواته: واعلم ان المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجمل شئ منها مرفوعا في هذا الباب حتى تقدر فيه انه اذا كان الفاعل معه انه مفعول صحيح كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل اذ لم يذكر الفاعل فاذا كان كذلك فالمصادر تجيء على ضربين منها ما يراد به تأكيد الفعل من غير زيادة فائدة ومنها ما يراد به ابانة فائدة فما أريد به تأكيد الفعل فقط لم يجمله مفعولا على سعة الكلام ولا يقام مقام الفاعل وما كان فيه فائدة جاز أن يجمله مفعولا على السعة وأن تقيمه مقام الفاعل فتقول قمت القيام وقيم القيام الا ان لا يكون متمكنا فاذا لم يكن متمكنا لم يقيم مقام الفاعل نحو سبحان الله فتقول سبح في هذه الدار تسبيح كثير لله ولا يجوز أن تقول سبح في هذه الدار سبحان الله وان كان معناه معنى التسبيح وكذلك لا يجوز أن تقيم من الظروف مقام الفاعل الا ما يجوز أن يجمله مفعولا على السعة نحو اليوم والليلة والمكان والفرسخ وما أشبهها من المتمكنة فأما غير المتمكنة نحو اذا واذا وهند ومنذ فلا يجوز التوسع فيها وجعلها مفعولا على السعة فلا يجوز اقامتها مقام الفاعل فاعرفه،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كان للفعل غير مفعول فبنى لواحد بقى ما بقى على انتصابه كقولك أعطى زيد درهما وعلم أخوك منطلقا وأعلم زيد عمرا خير الناس ﴾ قال الشارح : يريد أن الفعل اذا كان يتعدى الى مفعولين أو أكثر ثم رددته الى المالم يسم فاعله أقت المفعول الاول مقام الفاعل ورفعتهم وتركت ما بقى منها منصوبا على حد انتصابه قبل البناء للمالم يسم فاعله وذلك أن الفعل اذا ارتفع به فاعل ظاهر فجميع ما يتعلق به بعد سوى ذلك الفاعل منصوب وكذلك اذا صغته للمفعول فرفعتهم به فجميع ما يتعلق به سواء منصوب فلذلك وجب في قولك « أعطى عبد الله المال وعلم أخوك منطلقا » نصب المال ومنطلقا لان عبد الله وأخاك قد ارتفعا بالفعلين وصيغته وتعلق المال والانطلاق بالفعلين فوجب نصبهما فصار فعل المفعول يتعدى الى مفعول واحد كما كان فعل

الفاعل فيهما يتعدى الى مفعولين وكذلك لو كان الفعل يتعدى الى ثلاثة ونقلته للمال يسم فاعله صار فعل المفعول يتعدى الى اثنين كقولك « أعلم زيد عمرا خير الناس » وقد كان أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ومن النحويين من يقول ان هذا مبنى على الخلاف الذى ذكرناه فن قال ان فعل مال يسم فاعله مفعول من الفعل المبني للفاعل قال ان الدرهم فى قولك أعطى زيد درهما منصوب بذلك الفعل ببق على حاله ومن قال انه باب قائم بنفسه غير منقول من غيره كان منصوبا بهذا الفعل نفسه فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمفعول به المتعدى اليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بنى له انه متى ظفر به فى الكلام فنتم أن يسند الى غيره تقول دفع المال الى زيد وبلغ بعطائك خمس مائة برفع المال وخمس المائة ولو ذهبت تنصبهما مسندا الى زيد وبعطائك قائلا دفع الى زيد المال وبلغ بعطائك خمس مائة كما تقول منح زيد المال وبلغ عطائك خمس مائة خرجت عن كلام العرب ، ﴾

قال الشارح : الفعل المتعدى انما جىء به للحديث عن الفاعل والمفعول فهو حديث عن الفاعل بان الفعل صدر عنه وعن المفعول بان الفعل وقع به الا انه حديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستثناء عنه وعن المفعول على سبيل الفضلة فاذا اريد الاقتصار على الفاعل منه حذف المفعول لانه فضلة فلم يحتاج الى اقامة شئ مقامه ومتى اريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقى الفعل حديثا عن المفعول به لا غير فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل لئلا يتخلو الفعل من لفظ فاعل على ما تقدم « فلكون الفعل حديثا عن المفعول به فى الاصل متى ظفر به وكان موجودا فى الكلام لم يبق مقام الفاعل سواء » مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان لان الفعل صيغ له وما تقيسه مقام الفاعل غيره فانما ذلك على جملة مفعولا به على السمة على ما تقدم وقوله « المتعدى اليه بغير حرف جر » تجوز به مما يتعدى اليه بحرف الجر نحو سرت بزيد فان الجار والمجرور هنا متعلق بالفعل تعلق المفعول به بالفعل فاذا انفرد أقيم مقام الفاعل على ما ذكرنا فان اجتمع معه مفعول صحيح لم يبق مقام الفاعل سواء لان الفعل وصل اليه بغير واسطة فكان تعدى الفعل اليه أقوى فاذا قلت دفعت المال الى زيد فالمال مفعول به صحيح والجار والمجرور فى موضع المفعول به أيضا فلذلك تلزم اقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل فتقول « دفع المال الى زيد » وترفع المال لا قامتك اياه مقام الفاعل والجار والمجرور فى موضع نصب فبقى على حاله وكذلك تقول بلغ الامير بعطائك خمس مائة تخمس مائة مفعول صحيح والجار والمجرور متأول فاذا بنيت له مال يسم فاعله لم يبق مقام الفاعل الا المفعول الصحيح فتقول « بلغ بعطائك خمس مائة » برفع خمس مائة لا غير ولو عكست وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ونصبت المفعول الصحيح فقلت دفع الى زيد المال بنصب المال وإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل لم يجز وكنت قد خرجت عن كلام العرب والنرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب وسبيل ما يجيى من ذلك ان يتأول ويحمل على الشنوذ فن ذلك قوله تعالى فى قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع (ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا) فليس على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على انه مفعول به وانما الذى أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمرة فى الفعل يعود على الطائر فى قوله وكل انسان أئزمنه طائر فى عنقه وكتاب

منصوب على الحال والتقدير و يخرج له يوم القيامة طائرهُ أي عمله كتاباً أي مكتوباً وهو محذوف في قراءة الجماعة ونخرج له يوم القيامة كتاباً أي ونخرج له طائرهُ أي عمله كتاباً ويؤيد ذلك قراءة يعقوب ويخرج أي يخرج عمله كتاباً فأما قوله تعالى (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) ففيه اشكال وذلك انه أقام المصدر مقام الفاعل للدلالة الفعل عليه وتقديره (ليجزى الجزاء قوماً بما كان يكسبون) وهو شاذ قليل فأما قوله تعالى (وكذلك نجزي المؤمنين) فقال قوم انه كناية المتقدمة والتقدير نجى النجاء المؤمنين والصواب ان يكون نجى فعلاً مضارعاً والاصل نجي بنونين فأخفيت النون الثانية عند الجيم فظنها قوم إدغاماً وليس بهو يؤيد ذلك اسكان الياء وأما قول الشاعر

فلو ولدتُ فقيرةً جِرَوُ كَلْبٍ لَسَبُّ بِذَلِكَ الجِرَوِ السَّكِلَابَا (١)

(١) هذا البيت من قصيدة لجريريهجو بها الفرزدق . ومطلعها .

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولى - أن اصب - لقد أصابا

وقبل البيت المستشهد به .

وهل أم تكون اشد رعيًا وصرا من فقيرة واحتلابا

وقفيرة — بقاف مضمومة فقاء مفتوحة وبعد الياءاء مهمله — مصفرا اسم ام الفرزدق ويروى بدله «فكبية» على وزانه وهو تحريف . والجرو — مثلث الجيم — ولد السباع ومنها السكلب . ذم الشاعر فقيرة بانها لو ولدت جروا لسب جميع السكلاب بسبب ذلك الجرو واسوء خلقه ورداءة شكله . والبيت يستشهد به الكوفيون وبعض المتأخرين — وهو على بن سليمان الاخفش تلميذ المبرد — على انه تجوز انابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح . وقال ابن جني في الخصائص . هذا من اقبح الضرورة ومثله لا يعتد به اصلا بل لا يثبت الاحتقار شاذاً . وقال القالى في شرح اللباب : وقيل السكلاب ليس مفعولا لسب بل مفعول ولدت ، وجرو نصب على النداء او على الذم . وقيل السكلاب نصب على الذم وجمع لان فقيرة وجرواوا كلبا ثلاثة . وقال ابن الحاجب في اماليه . معنى قوله لسب لحصل السب بسبب ذلك الجرو . . وقال صاحب التصريح ، ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب . واجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا اي من غير شرط سواء تاخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابى جعفر «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون» فبنى يجزى للمفعول واناب المجرور بالياء عن الفاعل مع وجود المفعول به — وهو قوماً — مقدما على النائب . والثاني كضرب فى الدار زيدوا جازء الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثانى وكقوله :

وانما يرضى المنيب ربه مادام معنيا بذكر قلبه

فمنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك . . ونائب الفاعل هو المجرور بالياء وهو ذكرا مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو قلبه ونحو قول رؤبة ،

لم يمن بالعلياء الاسيدا ولا شفى ذا القى الا ذو هدى

فيعين مضارع مبني للمفعول من عنى بكذا وبالياء نائب الفاعل وسيدام مفعول به مؤخر . . واختاره ابن مالك فى التسهيل . اه وقال ابن هشام فى شرح الشواهد : اما قراءة ابى جعفر فلا دليل لهم فيها الجواز ان يكون الاصل ليجزى الله الففران قوماً بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به واضمر الففران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى «يفغروا

قد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب وقد تأوله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوبا بولدت ونصب جرو كاب على النداء وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير فلو ولدت فقيرة الكلاب يجر و كاب لسب السب بذلك ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ولكن ان قصدت الاختصار على ذكر المدفوع اليه والمبلوغ به قلت دفع الى زيد وبلغ بعطائك وكذلك لا تقول ضرب زيدا ضرب شديد ولا يوم الجمعة ولا أمام الأمير بل ترفعه وتصبها ، ﴾

قال للشارح : يريد ان الفعل المتعمد الى مفعول أو أكثر اذا كان معه جار ومجرور جاز ان تقتصر على المجرور ولا تذكر المفعول الصحيح نحو قولك دفع عمرو الى زيد فاذا بنيت لمسا لم يسم فاعله جاز ان تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل نحو قولك « دفع الى زيد وبلغ بعطائك » وكذلك لو كان معك ظرف أو مصدر جاز ان تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل نحو ضرب اليوم وضرب الضرب الشديد لانك اذا لم تذكر المفعول كان بمنزلة الفعل اللازم ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما سائر المفاعيل فمستوية الافدام لا تفاضل بينها اذا اجتمعت في الكلام في أن البناء لا يها شئت صحيح غير ممتنع تقول استخف يزيد استخفا شديدا يوم الجمعة امام الأمير ان أسندت الى الجار مع المجرور ولك ان تسند الى يوم الجمعة أو الى غير مو تترك ما عداه منصوبا ﴾

قال الشارح : يريدان ما عدا المفعول به مما ذكرنا من الجار والمجرور والمصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان متساوية في جواز إقامة أيها شئت مقام الفاعل اذا بنيت الفعل لمسا لم يسم فاعله لا يمتنع إقامة شيء منها مقام الفاعل كما كان ذلك مع المفعول به فهذا ما لا خلاف فيه لان فيه فائدة انما الخلاف في الاولى منها فذهب قوم الى ان الاختيار إقامة الجار والمجرور لانه في مذهب المفعول به فاذا قلت سرت يزيد فالسير وقع به وقال قوم الظرف أولى لظهور الاعراب فيه « فان قيل » فالاعراب أيضا بظرف المصدر كما يظهر في الظرف قيل ذاك صحيح الا ان الظرف فيه زيادة فائدة لان الفعل دال على المصدر وليس ببدال على الظرف وقولنا « مستوية الافدام » يحمل على التساوي في الجواز فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند الى أيها شئت تقول أعطى زيد درهما وكسى عمرو جبة وأعطى درهم زيدا وكسيت جبة عمرا الا ان الاسناد الى ما هو في المعنى فاعل أحسن وهو زيد لانه عاط وعمرو لانه مكس ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان الفعل الذي يتعمد الى مفعولين على ضربين (أحدهما) ما كان داخلا على المبتدأ والخبر بمد استيفاء فاعله فنصهما جميعا واعتبار ذلك بأن يكون المفعول (الثاني) هو (الاول) في المعنى نحو

الذين لا يرجون أيام الله « فارتفع واستتر في الفعل وانما النائب المفعول به لالجار والمجرور وانا بة الثاني في باب كسا جائزة عندنا من اللبس وهذا منها » اه كلامه بایضاح

ظننت وأخواتها - تقول ظننت زيدا قائما فتجد القائم هو زيد وزيد هو القائم (والثاني) ما كان المفعول (الثاني) فيه غير (الاول) فهو أعطيت زيدا درهما وكسوت بكرا جبة « فما كان من الضرب الثاني وبني للمالم يسم فاعله كان لك ان تقيم أيهما شئت مقام الفاعل فتقول أعطى زيد درهما « اذا أقمت الاول مقام الفاعل « فان شئت قلت أعطى درهم زيدا « فتقيم (الثاني) مقام الفاعل لان تعلقهما بالفعل تعلق واحد فكان حكمهما واحدا الا ان « الاولى إقامة الاول منهما مقام الفاعل « من حيث كان فاعلا في المعنى لانه هو الآخذ الدرهم فلما اضطررنا الى إقامة (أحدهما) مقام الناعل كان إقامة ما هو فاعل مقام الفاعل أولى وهذا معنى قوله « لانه عا ط « أي آخذ من عطا يعطو اذا تناول واعلم ان صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد والصواب ان يقال مالم يكن هناك ابس أو اشكال فان عرض الكلام لبس أو اشكال استنع إقامة (الثاني) مقام الفاعل وذلك اذا قلت أعطى زيد محمدا عبده أو نحوه مما يصح أخذه فان هذا ونحوه مما يصح منه الاخذ اذا بنيت له لم يسم فاعله لم تقيم مقام الفاعل الا المفعول (الاول) فتقول أعطى محمد عبدا ولا يجوز إقامة العبد مقام الفاعل فتقول أعطى عبد محمدا لان العبد يجوز ان يأخذ محمدا كما يجوز لمحمد ان يأخذ العبد فيصير الآخذ مأخوذا فأما أعطى درهم زيدا فحسن لان الدرهم لا يأخذ زيدا فان رفع فلا تنوهم فيه انه آخذ لزيد وما كان من الضرب الاول وهو ما كان داخلا على المبتدأ والخبر نحو ظننت وأخواتها فانك اذا بنيت من ذلك فعل مالم يسم فاعله لم تقيم مقام الفاعل الا المفعول الاول نحو ظن زيدا قائما ولا تقيم المفعول (الثاني) مقام الفاعل لان المفعول هنا قد يكون جملة من حيث كان في الاصل خبرا لمبتدأ نحو قولك علمت زيدا أبوه قائم والفاعل لا يكون جملة فكذلك ما يقع موقعه ولانه قد يتغير المعنى بإقامة (الثاني) مقام للفاعل ألا ترى أنك اذا قلت ظننت زيدا أخاك فالتشكك واقع في الاخوة لاني زيدا كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالتشكك انما وقع في قيام زيد فلو قدمت الاخ وأخرت زيدا لصارت الاخوة معلومة والتشكك واقع في التسمية فلذلك لا يجوز إقامة المفعول (الثاني) مقام الفاعل لتغير المعنى وقد أجاز ابن درستويه ظن خارج زيدا فيقيم المفعول (الثاني) من مفعولي ظننت مقام الفاعل اذا كان نكرة مفردا وذلك لزوال الاشكال قال لان هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر والمبتدأ لا يكون نكرة وكذلك المفعول الاول لا يكون نكرة ، وأما ما يمتدئ الى ثلاثة مفعولين فيلزم إقامة المفعول الاول مقام الفاعل اذا بنى للمالم يسم فاعله لانه فاعل في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت علم زيدا عمرا خير الناس ان زيدا هو العالم بحال عمرو ثم قلت أعلم الله زيدا عمرا خير الناس فيصير زيد مفعولا فإذا لم يسم الفاعل وجب ان يقام من هو فاعل في المعنى مقام الفاعل وهو المفعول الاول ولو أقمت (الثاني) لتغير ولم يعلم انه الفاعل في الاصل أو المفعول فلذلك لم تكن بالخيار ولا يجوز إقامة المفعول « الثالث « مقام الفاعل لما تقدم ذكره من انه قد يكون جملة وربما أشكل على ما وصفنا في باب ظننت فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل أفعال القلوب ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهي سبعة ظننت وحسبت وعلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك علمت أخاك كرىما ورأيت جوادا ووجدت زيدا

ذا الحفاظ تدخل على الجملة من المبتدا والخبر اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين فتنصب الجزئين على  
المفعولية وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما ،

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك الى غيرك وانما هي أمور تقع  
في النفس وتلك الأمور علم وظن وشك فالعلم هو القطع على شيء بنى أو إيجاب وهذا القطع يكون  
ضرورياً وعقلياً فالضروري كالمدرك بالحواس الخمس نحو علمنا بان السماء فوقنا والارض تحتنا وإن الاثنين  
أكثر من واحد وأقل من الثلاثة ويقرب من ذلك الأمور الوجدانية كالعلم بالالام والاذة ونحوها وأما  
العقلي فما كان عن دليل من غير معارض فإن وجد معارض من دليل آخر وتردد النظر بينهما على سواء فهو  
شك وإن رجح أحدهما فالراجح ظن والمرجوح وهم « والافعال الدالة على هذه الأمور سبعة علمت  
ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت » فالثلاثة الاولى متواخية لانها بمعنى العلم والثلاثة  
التي تليها متواخية لانها بمعنى الظن وزعمت مفردة لانه يكون هن غير علم وظن والغالب عليه القول  
عن اعتقاد والاعتماد بهذه الافعال على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمبتدأ وذلك انك اذا قلت علمت  
زيداً منطلقاً فانما وقع علمك بانطلاقه اذ كنت عالماً به من قبل فالتخاطب والمخاطب في المفعول الاول  
سواء وانما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لافي المبتدأ وهذا معني قوله  
« اذا كن بمعنى معرفة شيء على صفة » يعني أن المخاطب قد كان يعرفه لامتصفاً بهذه الصفة وفائدة الاخبار  
الآن اتصافه بصفة كان يجملها وذلك متعلق بالخبر والضمير في قوله اذا كن يعود الى الثلاثة الاواخر وهي  
رأيت وعلمت ووجدت لانها بمعنى العلم والمعرفة وسائر أخواتها شك وظن ولما كانت هذه الافعال داخلة  
على المبتدأ والخبر ومعناها متعلق بهما جميعاً لا بأحدهما أما تعلقها بالخبر فلانه موضع الفائدة وبالمبتدأ  
فللان ان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة وجب أن تنصبهما جميعاً لان الفعل اذا اشتغل بفاعل  
ورفعه فجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوباً لانه يصير فضلة وقوله « اذا قصد امضاؤها على الشك  
واليقين تحرزهما اذا قصد انفاؤها فانها لا تعمل شيئاً وقوله « وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما »  
يعني شرائط المبتدأ والخبر وأحواله لا تتغير ذلك بدخول هذه الافعال عليهما ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويستعمل أريت استعمال ظننت فيقال أريت زيدا منطلقاً  
وأرى عمراً ذاهباً وأين ترى بشراً جالساً ويقولون في الاستثناء خاصة متى تقول زيدا منطلقاً وأقول عمراً  
ذاهباً وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً بمعنى تظن قال

أَجْمَلًا قَوْلُ بَنِي لُؤَيٍّ لَمَعَرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

وقال عمر بن أبي ربيعة

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَهَتَى قَوْلُ الدَّارِ تَجْمَعُنَا

وبنو سليم يجمعون باب قلت أجمع مثل ظننت ،

قال الشارح : قد تقدم القول ان أري مما يتعدي الى ثلاثة مفعولين وهو منقول من رأيت وأرى اذا

كان من رؤية القاب له معنيان أحدهما العلم والاخر الحسبان والظن فاذا بني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول الاول مقام الفاعل ونصب ما بقى من المقامات فتقول «أريت عمرا منطلقا» أى ظننت عمرا منطلقا فاذا أظنه غيره فقد ظن فلذلك تقول أرى زيدا منطلقا بمعنى ظننت «وأين ترى بشرا جالسا» والمراد أين تظن لانه ظان اذا أظنه غيره وأكثر ما يستعمل ذلك مع المتكلم «وقد يجرون القول مجرى الظن» فيعملونه عمله فاذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما لان القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب وترجح عنده وذلك هو الظن والاعتقاد والعبارة باللسان عنه هو القول وأجروا العبارة على حسب المعبر عنه ألا ترى انه يقال هذا قول فلان ومذهب فلان وما تقول فى مسألة كذا ومعناه ما ظنك وما اعتقادك ففهم من يعمل عمل الظن مطلقا نحو قال زيد عمرا منطلقا ويقول زيد عمرا منطلقا من غير اشتراط شيء كما ان الظن كذلك وهى لغة بنى سليم ومنهم من يشترط أن يكون معه استفهام وأن يكون القول فعلا المخاطب وأن لا يفصل بين اداة الاستفهام والفعل بنير الظرف فلما اشترط الاستفهام فلان بابه أن يقع محكما ولا يدخل فى باب الظن الامع الاستفهام لان الغالب أن الانسان لا يسأل عن قوله اذ ذاك ظاهر أما يسأل عن ما يجنيه ويعتقده خلفائه وأما اشتراط الخطاب فلان الانسان لا يسأل عن ظن غيره أما يسأل عن ظن نفسه فلذلك تقول «متى قلت زيدا منطلقا» وأقول زيدا قائما «ولا يجوز بقاء النية فلا تقول متى يقول زيدا قائما ولا يفصل بينه وبين اداة الاستفهام بنير الظرف فلا يجوز أن أنت تقول زيدا قائما لانك تفصل بالاسم المبتدأ بين اداة الاستفهام والفعل فخرجت تقول عن الاستفهام وعادت الى حكمها من الحكاية كما تقول أنت زيد مرت به ففرغ والاختيار النصب لان الاستفهام لم يقع على الفعل فلما قوله «أجهلا تقول» الخ (١) فان البيت للكيت والشاهد فيه لإعمال تقول عمل تظن لانها بمعناها ولم يرد

(١) البيت للكيت . وقال ابن المستوفى انشده سيوبه للكيت ولم أره في ديوانه والذى في ديوان شعرة .

أنوما تقول بنى لؤى امر أيك أم متنا ومينا

عن الرامى الكنانة لم يرد لها ولكن كاد غير مكابدينا

يقول اتظن ان قريبا تفعل عن هجاء شعراء نزار لانهم ان هجوا مضروا القبائل التى منها هؤلاء الشعراء فقد تعرضوا لسب قريش فيهم بمنزلة من رمى رجلا ف قيل لمريمته فقال انما رميت كنانته ولم ارمه وكان غرضه ان يعيب الرجل . فيقول من هجا بنى كنانة وبنى اسد ومن قرب نسبة من قريش فقد تعرض لسب قريش . يجرى الخلفاء عليهم والسلطان تاه ويستشهد بهذا البيت لاستعمال القول كالمثل كانهما . واستشهد به الرضى على انه فصل بالمفعول الثانى بين الهزمة وبين تقول، وقال سيوبه : واعلم ان قلت انما وقعت فى كلام العرب على ان يحكى بها وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً نحو قلت زيد منطلق لانه يحسن ان تقول زيد منطلق وتقول قال زيد ان عمر اخير الناس وكذلك ما تصرف من فعله إلا «تقول» فى الاستفهام شبهوها بتظن ولم يحلوها كيف ظن واظن فى الاستفهام لانه لا يكاد يستفهم عن ظن غيره ولا يستفهم هو الا عن ظنه فانما جعلت كتظن كما انما تليس فى لغة اهل الحجاز مادامت فى معناها فاذا تفرقت عن ذلك اقدم الخبر رجعت الى القياس وصارت اللغات فيها كلمة بنى تميم، ولم تجل قلت كظننت لانها انما اصلها عندهم ان يكون ما بعدها محكما فلم تدخل فى باب ظننت باكثر من هذا وذلك قولك . متى تقول زيدا منطلقا وتقول عمر اذا هبوا كل يوم تقول

قول الانسان وإنما أراد اعتقاد القلب ولم يفصل الاسم هناك لأنه مفعول مؤخر في الحكم والتقدير اتقول بني لوى جهالا أى أنظهم كذلك وأراد بينى لوى قريشا لأنها تنتمى الى لوى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة والنضر أبو قريش وهذا البيت من قصيدة يا خربها على اليمن ويدكر فضل مضر عليهم فيقول أنظن قريشا جاهلين أو متجاهلين حين استعملوا اليمانيين علي ولا ينهم وآثروهم على المضر بين مع فضلهم عليهم والمتجاهل الذى يستعمل الجهل وإن لم يكن من أهله ألا ترى الى قول الآخر • إذا تخاذرت ومابى من خزر • وأما قول الآخر • أما الرحيل الخ • (١) فابيت لعمر بن أبى ربيعة

عرام نطائنا لا نفضل بها كالم نفضل فيا كل يوم زيدا تغربه . وتقول أأنت تقول زيدا نطابق رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل في قولك أأنت زيدا مررت به فصارت بمنزلة اخواتها وأقرت على الأصل قال الحكيم • اجها لا تقول بنى لوى . البيت وقال عمر بن أبى ربيعة • أما الرحيل فدون بعد غد . البيت • وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . وزعم أبو الخطاب وسأله عنه غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعريتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت • • وقول سيوبه رحمه الله « وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية » قال المازني • غلط سيوبه فيه لأن الرفع بالحكاية والنصب بأعمال الفعل . واجيب أن مراده وإن شئت رفعت في الموضع الذى نصبت أو ان الباء زائدة في المفعول ..

(١) هذا البيت لعمر بن أبى ربيعة من كلمة له يقولها عند ما شبع فاطمة بنت محمد بن الاشعث •

وقبله وهو المطلع •

قال التخليط غدا تصدعنا	أوشيعه . أفلا تشيعنا ؟
أما الرحيل فدون بعد غد	(البيت) وبعده •
لنشوقنا هند وقد قتلت	علما بان الين فاجعنا
عجبا لموقفنا وموقفنا	وبسمع تربيتها تراجعنا
ومقالها سر ليلة معنا	نهد فان الين شائعنا
قلت العيون كثيرة معكم	واظن ان السير مانعنا
لا بل زوركم بارضكم	فيطاع قائلكم وشافعنا
قالت اشئ . انت فاعله	مما لعمرك أم تخادعنا
بالله حدثنا نؤمله	وأصدق فان الصدق واسمعنا
أضرب لنا أجلا نعدله	أخلاف موعده تقاطعنا

والشاهد في قوله « فتنى تقول الدار نجمعنا » قال صاحب التصريح أنشد سيوبه بنصب الدار على أنه مفعول أول ونجمعنا مفعول ثان . قال أبو حيان . وفيه رد على من اشترط الحال لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال إن الدار نجمعنا واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لأن ظنه في الحال . اهـ . وهذا مبنى على أن قى ظرف لتقول قال ابن هشام . والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول . اهـ . وفيه نظر لأن نقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون علما لمدام اعتماد على استفهام الاعلى قول من لا يشترط عليه وقال الدمامي في شرح التسهيل ولقائل أن يقول لأن لم يتفق متى يقول بل هي متعلقة بقوله نجمعنا فاستبعد هو الجمع والظن حال وليس المراد متى فظن في المستقبل إن الدار نجمعنا . فان قيل المستثول عنه هو ما بلى أداة الاستفهام •



الجزومي والشاهد فيه نصب الدار بقول لما ذكرناه من خروجها الى معنى الظن كما تقدم يقول قد حان رحيلنا عن نحب ومفارقتنا في غد وسير عنه بقوله «دون بعد غد» فتي تجمعنا الدار بعد هذا الافتراق فيما تظن وتنتهده ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ولها ما خلا حسبت وخلت وزعت معان آخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا وذلك قولك ظننته من الظنة وهي التهمة ومنه قوله تعالى (وما هو على النيب بظنين) وعلمته بمعنى عرفته ،﴾

قال الشارح : اعلم انه قد «توجه بعض هذه الافعال الى معان آخر» فلا تقتصر الى مفعولين وتكتفي بمفعول واحد فمن ذلك «ظننت» وهي تستعمل على ثلاثة أضرب ضرب على بابها وهو بازاء توجع أحد الدليلين المتعارضين على الآخر وذلك هو الظن وهي اذا كانت كذلك تدخل على المبتدأ والخبر ومعناها متعلق بالجملة على ما تقدم وقد يقوى الراجح في نظر المتكلم فيذهب بهامذهب اليقين فتجري مجرى علمت فتقتضى مفعولين أيضا من ذلك قوله تعالى (ورأى المجرمون النار فظنوا انهم مواقعوها) فالظن ههنا يقين لان ذلك الحين ليس حين شك ومنه قوله الشاعر

فقلت لهم ظنوا بالفتى مدجج  
مرأتهم في الفارسي المسرد

والمراد اعدوا ذلك وتيقنوه لانه أخرجه مخرج الوعيد ولا يحصل ذلك الا مع اليقين وقد يقوى الشك بالنظر الى المروجح فنصير بمعنى الوهم فنقول ظننت زيدا في معنى اتهامه أي اتهمته مكانا لوهي فهي لذلك تكتفي بمفعول واحد ومنه قوله تعالى «وما هو على النيب بظنين» أي بتم وظنين هنا بمعنى مظنون وفيه ضمير رفوع كان مفعولا فاقم مقام الفاعل وأما من قرأ بضنين فانه أراد بخيل ونميل ههنا بمعنى فاعل أي باخل لانه لازم لا يعني منه مفعول فلذلك لا يصح ان يقدر ضنين به ومن ذلك «علمت» اذا أريد به معرفة ذات الاسم ولم يكن عارفا به قبل ولا بد فيه من شيء من ادراك الحاسة فنقول علمت زيدا أي عرفته شخصه ولم تكن عرفته قبل وليس بنزلة قولك علمت زيدا عالما اذا أخبرتك انك علمته متصفا بهذه الصفة ولم تكن عرفته قبل بذلك وان كنت عارفا بذاته مجردة من هذه الصفة ،

قال صاحب الكتاب ﴿ورأيتني بمعنى أبصرته ووجدت الضالة اذا أصبتها وكذلك رأيت الشيء بمعنى بصرته أو عرفته ومنه قوله تعالى (وأرنا مناصكنا) وأقول ان زيدا منطلق أي أنفوه بذلك﴾

قال الشارح : رأيت نجى على ضربين (أحدهما) بمعنى إدراك الحاسة تقول رأيت زيدا أي أبصرته فتتمدي الى مفعول واحد ولا يكون ذلك المفعول الا مما يبصر قال الله تعالى (وتراهم ينظرون اليك وهم لا يبصرون) فتري ههنا بمعنى بصر العين والهواء والميم مفعول به وينظرون اليك في موضع الحال (والثاني) أن تكون من رؤية القلب فتتمدي الى مفعولين وله معنيان الحسبان والعلم قال الله تعالى (إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) أي يحسبونه بعيدا ونراه قريبا أي نعلمه لان القديم سبحانه عالم بالاشياء من غير شك

فالجواب ان ذلك في الهمزة وهل على ما فيه

ولاحسبان ومن ذلك وجدت فلها أيضا معنيان (أحدهما) وجود القلب بمعنى العلم فتعدي الى مفعولين  
كما يتعدي العلم اليهما فتقول وجدت زيدا عالما أى علمت ذلك منه (وتكون) بمعنى الإصابة فتكتفى بمفعول  
واحد كقولك وجد زيد ضالته أى أصابها وأما أريت فقد تقدم من قولنا أنها تستعمل على ضربين (أحدهما)  
أن تكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين (والثاني) أن تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد  
فعلى هذا الثاني اذا قللتها بالهمزة صارت تنعدي الى مفعولين نحو قولك أريت زيدا عمرا أى جعلته يراه  
« قال الله تعالى وأرنا مناسكنا » نعمادها الى مفعولين فإذا بنيتها للمالم يسم فاعله فقلت أريت الشئ أقمت  
المفعول الاول مقام الفاعل فرفعته وهو التاء وتركت الثاني على حاله منصوبا وقد صارت أريت لها معنيان  
(أحدهما) أن تكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين وأصلها قبل بنائها للمالم يسم فاعله أن تعدي الى ثلاثة  
مفاعيل (والثاني) أن تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد وأصلها قبل بنائها للمالم يسم فاعله أن  
تتعدي الى مفعولين ولذلك ذكرها هنا لأنها على معنيين وأما « أقول أن زيدا منطلق » فانه يجوز في  
أن الكسر والفتح لكن على تقديرين أن جعلت القول على باب من الحكاية كانت أن بعد الفعل مكسورة  
نحو قولك قال زيد أن عمرا منطلق لانك انما تحكي قوله ولفظه مبتدئا بكسر أن ولذلك قال « أتفوه بذلك »  
يريد انه من عمل اللسان لا من فعل القلب وإن اعتقدت انه بمعنى الظن فتحت أن وقلت أقول أن زيدا  
منطلق كما تقول أنظن أن زيدا منطلق ويكون من فعل القلب ليس للسان فيه حظ وتكون أن واسمها  
وخبرها قد سدت مسد مفعوليها وأما على رأي نبي سليم فيجوز فتح أن بعد جسيم أفعال القول لانهم يجرون  
باب القول أجمع مجري الظن « قلنا خال وحسب وزعم » فليس لها الا قسم واحد وهو معنى الشك  
ولذلك استثنائها في أول الفصل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن خصائصها ان الاختصار على أحد المفعولين في نحو كسوت  
وأعطيت مما تغاير مفعولاه غير متمم تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وأعطيت زيدا ولا تذكر  
ما أعطيته وليس لك أن تقول حسبت زيدا ولا منطلقا وتسكت لفقد ما عقيت عليه حديثك ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الافعال المتعدي الى مفعولين على ضربين ضرب لا يكون الفعل فيها  
من أفعال الشك واليقين ولا تدخل على مبتدأ وخبر نحو أعطيت وكسوت تقول كسوت زيدا ثوبا  
وأعطيته درهما فالفعل الاول مغاير المفعول الثاني من طريق المعنى وهو فاعل الآتري أن زيدا يكتسى  
الثوب وانه أخذ للدرهم وليس الدرهم يزيد ولا زيد بالثوب الآتري أنك لو أسقطت الفعل والفاعل لم يجز  
أن تقول زيد ثوب ولا زيد درهم لان الثاني ليس الاول فذلك قال « مما تغاير فيه المفعولان » واذا كان  
ذلك كذلك جاز في هذه المسئلة ثلاثة أوجه (منها) الاكتفاء بالفاعل مع الفعل فتقول أعطيت وكسوت لان  
الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها ويحصل بها فائدة للمخاطب وذكر المفعول فائدة أخرى يزيد  
على افادة الجملة فان ذكرت المفعولين كان تناهيا في البيان والفائدة بذكر المعطى وهو الفاعل ومن أعطى  
وهو المفعول الاول وما أعطى وهو المفعول الثاني « ولك أن تقتصر على أحد المفعولين » ويكون توسطا  
في البيان والفائدة « فتقول أعطيت درهما » فأدلت المخاطب جنس ما أعطيت « من غير تعيين من

أعطيت ، وأما الضرب الآخر فانه يتمدى الى مفعولين وهو من أفعال الشك واليقين وتدخل على المبتدأ والخبر نحو ظننت زيدا قائما وحسبت بكرًا منطلقا وقد تقدم ذكرها قبل « فما كان من هذه الافعال فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين فيها دون الآخر » وذلك لانها تدخل على المبتدأ والخبر ولا بد لكل واحد منهما من صاحبه لان مجموعهما تم الفائدة للمخاطب فالمفعول الثاني معتمد الفائدة والمفعول الاول معتمد البيان ألا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالثبوت انما وقع في قيام زيد لا في ذاته وانما ذكرت المفعول الاول لبيان من أسند اليه هذا الخبر فلما كانت الفائدة مرتبطة بهما جميعا لم يميز الا ان تذكرا معا فلو قلت ظننت زيدا وسكت أو ظننت قائما لم يميز كإجاز في أعطيت لماذا ذكرناه وهذا معنى قوله « لقد ما عقدت عليه حديثك » فأعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ فلما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين قال الله تعالى (وظننتم ظن السوء) وفي أمثالهم من يسمع بخل وأما قول العرب ظننت ذاك فذاك إشارة الى الظن كأنهم قالوا ظننت فافتصروا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك كما تقول ظننت في الدار فان جعلت الباء زائدة بمنزاتها في ألقي بيده لم يميز السكوت عليه ، ﴿

قال الشارح : أماباب أعطى وكسا فقد تقدم الكلام عليه في جواز السكوت على الفاعل لانها جملة من فعل وفاعل يحصل للمخاطب منها فائدة وهو وجود الاعطاء والكسوة اذ قد يجوز أن يوجد منه ذاك وأما أفعال القلوب وهي باب ظننت وأخواتها فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل فامتنع قوم من جواز ذلك وقالوا لانه لا فائدة فيه لانه قد علم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم فاذا قلت ظننت أو علمت لم يميز لانك أخبرته بما هو معلوم عنده والوجه جوازه لانك اذا قلت ظننت فقد أفدت المخاطب انه ليس عندك يقين واذا قلت علمت فقد أخبرته انه ليس عندك شك وكذلك سائرهما وهذا فيه من الفائدة مالا يخفى فيه وعليه أكثر النحويين قال الله تعالى « وظننتم ظن السوء » فأتى بالمصدر المؤكد وكأنه قال وظننتم لان التأكيذ كالتكرير « ومن أمثال العرب من يسمع بخل » ففي بخل ضمير فاعل ولم يبحى بالمفعولين فعلى هذا تقول ظننت ظنا وظننت يوم الجمعة وظننت خلفك كل ذلك جائز وإن لم تذكر المفعولين وأما « قول العرب ظننت ذاك » فأنما يعنون ذلك الظن فيكون ذا إشارة الى المصدر لدلالة الفعل عليه وقد جاز أن تقول ظننت من غير مفعولين واذا جئت بذلك وأنت تعنى المصدر فأنما أكدت الفعل ولم تأت بمفعول يحوج الى مفعول آخر فظننت ههنا يعمل في ذاك عمله في الظن كما يعمل ذهب في الذهب وتقول « ظننت به » اذا جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به ونزلت عليه مجراه ههنا مجري الظرف فلا يحوج الى ذكر مفعول آخر فان جعلت الباء زائدة كان الضمير مفعولا ولم يكن بد من ذكر المفعول الثاني لانك ذكرت المفعول الاول وصار التقدير ظننت زيدا كما كان التقدير في أتى بيده ألقي يده والباء تزداد مع المفعول كثيرا قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) وألم يعلم بأن الله يرى.. ولو لم تكن الباء زائدة لما جاز أن يكون الاسم معها فاعلا في نحو قوله تعالى (وكفى بالله شهيدا) والتقدير كفى الله والذي يدل على زيادتها انها اذا حذفت يرتفع الاسم بفعل نحو قول

الشاعر \* كفى الشيب والاسلام للرء ناهيا \* (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب \* ومنها أنها اذا تقدمت أعملت ويجوز فيها الاعمال والالقاء متوسطة ومتأخرة قال

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعديني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

ويلقي المصدر الغاء الفعل (٢) فيقال متي زيد ظنك ذاهب وزيد ظني مقيم وزيد أخوك ظني وليس ذلك في سائر الافعال \*

قال الشارح : قد تقدم القول عن ضعف أعمال هذه الافعال في المفعولين لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك الى غيرك وانما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شك من غير تأثير فيها تعلق بها وانما أعملت لان فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم كما أن قولك ذكرت زيدا يتعدى الى زيد لان الذكر اختص به وان لم يكن مؤثرا فيه فلذلك تعدت هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة لتعلقها بما ذكرنا واختصاصها به ولاجل كونها ضعيفة في العمل جاز أن تلتفي عن العمل وهذه الافعال لها أحوال ثلاثة تكون متقدمة

(١) هذا عجز بيت لسحيم عبد بنى الحساس وصدره \* عميرة ودع ان تجبرت غادبا \* وهذا البيت مطلع القصيدة وبمده .

جنونا بها فيما اعترتنا علاقة      علاقة حب مستسرا وباديا  
ليالى تصطاد الرجال بفاحم      نداه اثينا ناعم البيت طافيا  
وحيد كجيد الريم ليس بماطل      من الدر والياقوت اصبح حاليا  
كان الثريا علقت فوق نحرها      وحجر غضا هبت له الريح ذاكيا

والشاهد في البيت قوله « كفى الشيب » حيث ارتفع الاسم الظاهر وهو الشيب بالفعل الذى قبله وهو كفى فدل ذلك على ان الباء التى تكون في الاسم الذى ياتى بعد كفى في نحو قوله تعالى « كفى بالله شهيدا » ليست الا زائدة والاسم الذى بعدها فاعل لكفى مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة هذا الحرف الزائد فتأمل .

(٢) قال سيديويه . واعلم ان المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل وذلك قولك متي زيد ظنك ذاهب وزيد ظني أخوك وزيد ذاهب ظني فان ابتدأت فقلت ظني زيد ذاهب كان ضعيفا لا يجوز البتة كما ضعف اظن زيد ذاهب وهو في متي وأبن احسن اذا قلت متي ظنك زيد ذاهب ومتي تظن عمر ومنطلق لان قبله كلاما وانما يضاف هذا في الابتداء كما يضاف غير شك زيد ذاهب وحقا وعمر ومنطلق . وان شئت قلت متي ظنك زيد اميرا كقولك متي ضربك زيد او قد يجوز ان تقول عبد الله أظنه منطلق تجمل هذه الهاء على ذاك كذا قلت زيد منطلق اظن ذاك لا تجمل الهاء لعبد الله ولكنك تجملها ذاك المصدر كانه قال أظن ذاك الظان او اظن ظني وانما يضاف هذا اذا التفت لان الظن يلغى في مواضع اظن حتى يكون بدلا من اللفظ به فكمرة اظهار المصدر ههنا كما قبح ان يظهر ما انتصب عليه سقيا . وهو ذاك احسن لانه ليس بمصدر وانما هو اسم مبهم يقع على كل شيء الا ترى انك لو قلت زيد ظني منطلق لم يجز ان تضع ذاك مكانها وترك ذاك في اظن اذا كان لغوا اقوى منه اذا وقع على المصدر لان ذاك اذا كان مصدرا فانك لا تجمى به لان المصدر يقبح ان تجمى به ههنا فاذا قبح المصدر فجببك بذلك اقبح لانه مصدر . واطن بغير الهاء احسن لثلاثا يلبس بالاسم وليكون ايبين في انه ليس بعمل \* اه

على المبتدأ والخبر وتكون متوسطة بينهما وتكون متأخرة عنهما «فاذا تقدمت لم يكن بد من اعمالها» لان المقتضى لاعمالها قائم لم يوجد ما يوهى الفعل ويسوغ إبطال عمله فورد الاسم وقد تقدم الشك في خبره فتعنه ذلك التقدم من ان يجري على لفظه قبل دخول الشك «فاما اذا توسطت أو تأخرت فانه يجوز الفاؤها» لانها دخلت على جملة قائمة بنفسها فاذا تقدمت الجملة أو شئ منها جرت على منهاجها ولغظها قبل دخول الشك وصير الفعل في تقدير ظرف له كالك قلت زيد منطلق في ظني مع أن الفعل يضعف عمله اذا تقدمه معموله بإبعاده عن الصدر ألا ترى أن قولك ضربت زيدا أقوى في العمل من قولك زيدا ضربت ولذلك يجوز تقوية الفعل بحرف الجر اذا تقدم معموله عليه فتقول لزيد ضربت ولا يحسن ذلك مع تأخره فكذلك اذا قلت زيدا اظن منطلق يجوز الاعمال والالغاء نحو قولك زيد حسبت منطلق وزيدا حسبت منطلقا وزيدا منطلق حسبت فاذا الغيت كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر كأنك قلت زيد منطلق في حسابي وظني واذا أعلمت كان الفعل في حكم الافعال المؤنزة نحو أبصرت وضربت واطعيت وأعلم انه كلما تبعاد الفعل عن الصدر ضعف عمله فاذا قولك زيدا حسبت قائما أقوى من قولك زيدا قائما حسبت وزيدا قائما حسبت أقوى من قولك زيدا قائما اليوم حسبت كلما طال الكلام ضعف الاعمال مع التأخر فاما قوله \* «بالاراجيز» \* (١) «البيت للعين المنقري يهجو المعجاج والشاهد

(١) هذا البيت من كفة للعين المنقري واسمه منازل بن زمة من بني منقر بن عبيد بن الحرث بن تميم يهجو بها رؤبة بن المعجاج . وقال النحاس يهجو بها المعجاج (وقد وقع في نسخة الشرح المطبوعة في أوربا يهجو بالحجاج « وهو خطأ . قال ابو الحجاج ) وبيت للعين من كفة رويها الام وقبلة

اني انا ابن جلال كنت تعرفني يارؤب والحية الصماء في الجبل

ما في الدواو بن في رجل من عقل عند الرهان ولا كوى من الغفل

بالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت اللؤم والفشل

هكذا رواء الجاحظ في كتاب الحيوان على ان في البيت الثالث الاقواء وهو اختلاف حركة الروى . ورواه جماعة \* وفي الاراجيز رأس القول والفشل \* وليس في هذه الرواية اقواء ولكنها الاشاهد فيها وقوله «يارؤب» فان اصله يارؤبة فرخم بحذف التاء وهذا يؤيد ما ذهب اليه جماعة من ان اللعين يهجو بهذه الكلمة رؤبة لا اباء المعجاج وقوله « لا كوى من الغفل» فانه ترميز برؤبة لانه من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم وهم يدعون بني الغفلاء لخبر مشهور وقوله «ابا لاراجيز» فانه يعني القصائد المرحزة الجارية على بحر الرجز والاستشهاد فيه في قوله «خلت» حيث التي عملها بن وسطها بن مفعولها قال سيدييه . «هذا باب الافعال التي تستعمل وتغنى ، فهي ظننت وحسبت وملت وأريت ورأيت وزعمت وما ينصرف من افعالهن . فاذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الاعمال والبناء على الاول وفي الخبر والاستهزاء وكل شئ : وذلك قولك اظن زيدا منطلقا ، واطن عمر اذاهبا . وزيدا اظن أبوك . وعمر اذعت اخاك . وتقول زيد اظنه ذاهبا ومن قال عبدالله ضربته نصب فقال عبدالله اظنه ذاهبا . وتقول اظن عمر اظنه ذاهبا وبكرا اظنه خارجا كما قلت ضربت زيدا وعمر اكلته . وان شئت رفعت على الرفع في هذا . فان الغيت قلت عبدالله اظن ذاهبا وهذا إخال أخوك وفيها أرى أبوك . وكلما أردت الالغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد قال اللعين \* أبا الاراجيز يا ابن اللؤم . . . البيت \* أنشدناه يونس مرفوعا عنهم» . اه . قال الاعلم . «الشاهد

فيه الغاء خلل حين قدم الخبر وهو الجار والمجرور وتوسط الفعل فاللزم مبتدأ والخبر معطوف عليه وفي الارجيز الخبر وخلت ملغى لتوسطه والمعنى أتهددني بالهجوم والارجيز ذلك من افعال التأنيب والنوكة ومن لا قدرة له « وكذلك المصدر » حكاه حكم الفعل « فيجوز الغاؤه حيث جاز الغاء الفعل » ومعنى الغاء ابطال عمله لا ابطال اعرابه فتقول « منى زيد ظنك ذاهب وزيد ذاهب ظني » فزيد مرتفع بالابتداء وخبره ذاهب ومنى ظرف للذهاب وظنك مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى كانت قلت منى زيد تظن ظنك منطلق وهذا تمثيل لانه قبيح أن يؤكد الفعل الملغى وانما جاز مع المصدر اذا كان منفردا لانه قد صار كالمبدل من الفعل فلما كان في تقدير الفعل جاز الغاؤه كما يلغى الفعل اذا توسط بين المبتدأ والخبر وكذلك اذا تأخر نحو قولك زيد ذاهب ظني أوفى ظني أو ظنا مني والالغاء هنا أحسن اذ كان متأخرا كما كان الفعل كذلك فان بدأت بالمصدر وقلت ظني زيد ذاهب اليوم كان الالغاء قبيحا ممتنعا كما كان في الفعل كذلك اذا قلت أظن زيد ذاهب لان تقديره تقدير الفعل فان تقدمه ظرف أو نحوه من الكلام نحو قولك منى ظني زيد ذاهب وأين ظني زيد ذاهب جاز الالغاء لان قبله كلاما فصار الفعل كأنه حشو فان نصبت الاسمين وقات منى ظنك زيدا ذاهبا رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره لان ظروف الزمان تقع اخبارا عن الاحداث وقد عملت المصدر افعال فعله وهو أحسن هنا من الالغاء وقوله « وليس ذلك بسائر الافعال » يريد في باقي أخوات ظننت لا يجوز زيد حسباني ذاهب وذلك لسكون استعمال ظننت فاعرفه،

**فصل** قال صاحب الكتاب « ومنها أنها تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي كقولك ظننت لزيد منطلق وعلمت أزيد عندك أم عمرو وأبهم في الدار وعلمت ما زيد بمنطلق ولا يكون التعليل في غيرها ، »

قال الشارح : اعلم ان التعليل ضرب من الالغاء والفرق بينهما ان الالغاء ابطال عمل العامل لفظا وتقديرا والتعليل ابطال عمله لفظا لا تقديرا فكل تعليل الغاء وليس كل الغاء تعليل ولما كان التعليل نوعا من الالغاء لم يجز ان يعلق من الافعال الا ما جاز الغاؤه وهي أفعال القلب وهي علمت وأخواته وانما تعلق اذا وليها حروف الابتداء نحو الاستفهام وجوابات القسم فيبطل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع فتقول قد علمت أزيد في الدار أم عمرو وعلمت ان زيدا قائم وإخلاء لعمرو وأخوك وأحسب ليقوم زيد قال الله تعالى (نعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا) وقال تعالى (اذا جاءك المنافقون قلوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) ومن النحويين من يجعل ما ولا كان واللام فيقول أظن ما زيد منطلق وأحسب لا يقوم زيد فلا يعمل في اللفظ شيئا بل يحكم على الموضع بالنصب لان ما ولا يجاب بهما في القسم فتقول والله ما زيد منطلق وتالله لا يقوم زيد وانما هلكت هذه الاشياء العامل لان لها صدر الكلام فلو عمل ما قبلها فيها أوفى بعدها فخرجت عن ان يكون لها صدر الكلام وأما

في رفع اللزم والخبر بعد دخلت لما تقدم عليها من الخبر وينوي فيها من التأخير. والتقدير وفي الارجيز اللزم والخبر خلعت ذلك . وصف انه راجز لا يحسن القصيد والتصرف في انواع الشعر فجعل ذلك دلالة على اؤم طبعته وخور نفسه والخبر الضمف . اهـ

حروف الجر فيجوز ان تعمل فيها نحو قولك بن مررت والى أيهم ذهبت وذلك من قبل ان الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد فلما قوله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأى هنا منصوب بالفعل بعده وهو ينقلبون لا بيسعلم وقوله « ولا يكون التعليق في غيرها » أي لا يكون الا في الافعال التي تلحق نحو ظننت وعلمت لان التعليق نوع من الالتئام على ما ذكرنا فلذلك لا تقول لا ضربين أيهم قلم لانه فعل مؤثر لا يجوز الغاؤه فلا يجوز تمليقه وأما قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) فان الخليل كان يجعل ذلك على الحكاية وإضمار قول تقديره لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد فأيهما هنا عنده استفهام مرفوع بالابتداء ورفع اعراب وأشد على الرحمن عتيا الخبر على حد قوله فأبيت لأخرج ولا محروم • أي بالذي يقال فيه ذلك وأما سيبويه فكان يذهب الى انه اسم موصول بمعنى الذي وقد حذف المائد من صلته وأصله أيهم هو أشد فحذف هو المائد المرفوع ومثله قراءة من قرأ (تماما على الذي أحسن) والمراد الذي هو أحسن وحين حذف المائد من صلته أشبه الغايات من نحو قبل وبعد فانه لما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم كذلك أيهم لما حذف من صلته المائد الذي هو من تمامها وبه إيضاحا صار كحذف المضاف اليه فبنيت على الضم لذلك وموضعها نصب بالفعل الذي هو لننزعن ومثله اضرب أيهم أفضل أنشد للخليل

إذا ما أتيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل (١)

والكوفيون لا يعرفون هذا الاصل ويجرون أيا مجرى من وما في الاستفهام والمجزاء فاذا وقع الفعل عليها وهى بمعنى الذى نصبوها لاحتالة فيقولون اضرب أيهم أفضل ولا فرق عندهم بين أيهم هو أفضل وبين أيهم أفضل وحكى هرون عنهم انهم قرأوا الآية بالنصب ويؤيد ذلك ما حكاه الجرمي قال خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل أي كلهم ينصب ولم يذكر الكوفيون أيهم أفضل وحكاه البصريون فأما الآية ورفعا فلمهم فيها أقوال (أحدها) وهو قول الكسائي والفراء ان الفعل اكتفى بالجار والمجرور عن مفعول صريح كما يقال قتلنا من كل قبيل وأكلت من كل طعام فكذلك وقعت الكفاية بقوله « لننزعن من كل شيعة » وأبدأ بقوله « أيهم أشد على الرحمن عتيا » (الثاني) وهوان العامل في الجملة فعل دل عليه شيعة لان الشيعة الاعوان والمعنى ثم لننزعن من كل قوم تشابهوا لينظر وا أيهم أشد والنظر والعلم من أفعال القلب يجوز تمليقها وإسقاط عملها اذا وليها استفهام وكان يونس يرى تمليق لننزعن وما كان نحوه من غير أفعال القلوب نحو اضرب أيهم أفضل على تمليق العامل وشبهه بأشهد إنك لرسول الله وقد تقدم إفساد ذلك وأنه لا يكون الا في أفعال القلب والوجه ما ذهب اليه سيبويه لان نظير أيهم من وما وهما مبنيان وكان حق أيهم أن يكون مبنيًا كأخواته لوقوعه موقع حرف الاستفهام أو الجزاء أو موقع الذى فلما سقط أحد جزئي الجملة من الصلة وهو المائد نقص فعاد الى الاصل وهو البناء وأما مذهب الخليل وإرادة الحكاية وإضمار القول فهو شئ بابه الضرورة

والشعر أجمل به فلا يصار اليه وعنه من دوحه قل سيديوه ولوا سمع هذا في الاماء لقليل اضرب الفاء في الخبيث على الذي يقال له الفاسق الخبيث وأما قول يونس وتشبيهه اياه بأشهد انك لرسول الله فلا يشبهه لان ما بعد أشهد كلام مستقل قائم بنفسه وليس كذلك أيهم أفضل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول فتقول علمني منطلقا ووجدتك فملت كذا ورآه عظيما ﴾

قال الشارح : اعلم أن الافعال المؤثرة اذا أوقعتها الفاعل بنفسه لم يجز أن يتعدى فعل ضميره المتصل الى ضميره المتصل فلا يقال ضربتني ويكون الضميران للمتكلم ولا ضربت بك ويكون الضميران للمخاطب ولا نحو ذلك فاذا أرادوا شيئا من ذلك قالوا ضربت نفسي وأكرمت نفسي ونحو ذلك وأما امتنع ذلك لان التائب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم وأفعال النفس هي الافعال التي لاتتعدى نحو قام زيد وجلس بكر وغارف محمد ونحو ذلك فاذا اتحد الضميران فقد اتحد الفاعل والمفعول من كل وجه وكان أبو العباس يحتج لذلك بأن الفاعل بالكلية لا يكون المفعول بالكلية وهذا معنى قولنا لانه لابد من مغايرة ما ألا ترى انه يجوز ما فرمى بي الا أنا لان الضميرين قد اختلفا من جهة ان أحدهما متصل والاخر منفصل فلم يتحدا من كل وجه قال الزجاج استغنوا عن ضربتني بضربت نفسي كما استغنوا بكليهما عن تثنية أجمع فلم يقولوا قام الزيدان أجمعان وإن كانوا قد جمعه فقالوا قام القوم أجمعون كذلك لم يقولوا ضربتني استغنوا عنه بضربت نفسي لان النفس كغيره ألا ترى أن الانسان قد يخاطب نفسه فيقول بانفس لاتفعلين كإخاطب الاجنبي فكان قوله ضربت نفسي بمنزلة ضربت غلامي وأما أفعال القاب التي هي ظننت وأخواتها فانه يجوز ذلك فيها ويجوز « فيتعدى ضمير الفاعل فيها الى ضمير المفعول الاول دون الثاني فتقول ظننتني علما وحسبك غنيا » وذلك لان تأثير هذه الافعال إنما هو في المفعول الثاني ألا ترى ان الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني لان الشك وقع فيه والاول كان معروفا عنده فصار ذكره كالنحو فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الاول الى الثاني لان الاول كالمدموم والتعدي في الحقيقة الى الثاني وقوله « ورآه عظيما » في المثال يريد اذا كان المفعول الاول هو الفاعل المضمر في رأي قاعره ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أجرت العرب عدمت وقعدت مجراها فقالوا عدمتني وقعدتني قال جرير العود

لَقَدْ كَانَ لِي مِنْ ضَرَبَتَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا الْآفِي مِنْهُمَا مَتَزَحَّرَحُ

ولا يجوز ذلك في غيرها فلا تقول شتمتني ولا ضربت بك ولكن شتمت نفسي وضربت نفسك ﴾

قال الشارح : « قد أجرت العرب عدمت وقعدت مجرى ظننت ونحوه من الافعال التي يجوز الغاؤها فيها حكاة الفراء فيقولون عدمتني وقعدتني وذلك لان معناها يؤل في التحصيل الى معناها ألا ترى ان معنى عدمت الشيء علمته غير موجود واذا كانا في معنى العلم أجريا مجراها م ان النظر بحصيل عدمتني ألا ترى انك اذا قلت عدمتني فعناه علمتني غير موجود ومحال ان تعلم شيئا وانت غير موجود لانك اذا علمت كنت موجودا وصحته على الاستعارة وأصله عدمتني غيري وأما استعير الى المتكلم وأما قوله



• لقد كان لي عن ضربتين الخ \* (١) وبعده

هما القولُ والسَّعْلَةُ حَلَقِيَّ مِنْهُمَا مُخَدَّشُ مَايَيْنِ التَّرَاقِي مُكَدَّحُ

الشاهد فيه عدمني بالحد الضميرين المتصلين والمعنى انه كان له امرأتان ضربهما فخدشنا وجهه  
والضربتان المرأتان فاعرفه،

ومن أصناف الفعل الافعال الناقصة

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وهي كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وما زال وما يرح وما أنفك وما قى وما دام وليس يدخلن دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا ونقصانهن من حيث ان نحو ضرب وقيل كلام متى أخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ومجراها في ذلك مجرى ظننت وأخواتها وإن وأخواتها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر إلا ان شبيها بأفعال القلوب كظننت وأخواتها أخص من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر فاشترك في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر ولذلك قل سيدي به في التمثيل نقول كن عبد الله أخاك فانما أردت أن تخبر عن الاخوة وأدخات كان لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الاول كما ذكرت الاول في ظننت وهذا معنى قول صاحب الكتاب « يدخلن دخول أفعال القلوب » وتسمى أفعالا ناقصة وأفعال عبارة فاما كونها أفعالا فلتعصرها بالماضى والمضارع والامر والنبى والفاعل نحو قولك كان يكون كن لا تكن وهو كائن وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقى يدل على معنى وزمان نحو قولك ضرب فانه يدل على ماضى من الزمان وعلى معنى الضرب وكان انما يدل على ماضى من الزمان فقط ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما أنت في الزمان فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل أفعال عبارة أى هي أفعال لفظية لاحقيقية لان الفعل في الحقيقة مادل على حدث والحدث الفعل الحقيقى فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الاشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا الا من جهة اللفظ والتصرف

(١) البيت لجران العود - كما قاله مؤلف الكتاب - وجران العود لقبه وقد اختلف في اسمه فقيل اسمه المستورد وقيل اسمه عامر. وانما لقب بذلك لقوله يخاطب زوجته .

خذنا حذرا يا جارتى فأننى رأيت جران العود قد كاد يصلح

وأراد يجران العود سوطا قدم من جلد بعير نحره وهو أصاب ما يكون من السياط وأشدّها . . . والشاهد في البيت انه استعمل «عدمتى» كأفعال القلوب فيجمع معه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول وهما لواحد وهو المتكلم . والاصل ان المفعول اذا كان ضمير الفاعل اتصل به لفظ النفس فتقول كرمت نفسى ولا تقول كرمتى بضم التاء وتقول كرمت نفسك ولا يجوز ان تقول كرمتك فتفتح التاء ويستغنى عن أفعال القلوب وما حمل عليها . . . ومعنى البيت لقد كان لي متزوج عن الجمع بين ضربتين بل ان تزوج فتشبه لو كنت اعلم ما سيكون لي من الشقاء وما ينالني من التعب ولو فطنت لما ينتظرني من شرها وأذاها

فلذلك قيل أفعال عبارة لأنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعرض من الحدث فلذلك لا تهم الفائدة برفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة بالفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيها بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول فقالوا كان زيد قائما وأصبح البرد شديدا وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين الذين هما حقيقتين مختلفتين أفرد الكلام عليه في باب منفرد ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول ولذلك قيل لمرفوعها اسم والمنصوب خبر فرفعا بينهما وبين الفاعل والمفعول والذي يدل أن أصابها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر نحو قولك في كان زيد قائما إذا أسقطت كان «زيد قائم»

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ومما يجوز أن يلاحق بها آخ وعاد وغدا وراح وقد جاء جاء بمعنى صار في قول العرب ما جاءت حاجتك ونظيره قعد في قول الاعرابي أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة﴾

قال الشارح : سيبويه لم يأت على عدتها وإنما ذكر بعضها ثم نبه على سائر ما بأن قال «وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر» يريد ما كان مجردا من الحدث فلا يستغنى عن منصوب يقوم مقام الحدث وهي على ما ذكر كان وأمسى وأصبح وظل وأضحى وما دام وما زال وصار وبات وليس فكان مقدمة لأنها أم الأفعال لكثرة دورها وتشعب مواضعها وأصبح وأمسى اختان لأنها متقابلان في طرفي النهار وظل وأضحى اختان لانفاقهما في المعنى إذ كانا يصدر النهار ومادام وما زال وما انفك وما قى وما برح أخوات لانفادها بما في أولها وبات وصار أختان لاشتراكهما في الاعتلال وليس منفردة لأنها وحدها من بين سائر أخواتها لاتصريف وأما آخ وعاد فقد يجوز أن يلحقها بما يعمل عملها وذلك أن آخ يشيخ بمعنى عاد يعود ومنه قولهم وقال أيضا وقد يستعمل بمعنى صار قال زهير يذكر أرضا قطعها

قطعت إذا ما الآل آخ كأنه سيوف تنحى ساعة ثم تلقي (١)

وأما غدا وراح فقد يجريان هذا المجرى فيقال غدا زيد ماشيا وراح محمد راكبا يريد الأخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة القلدة من حين صلاة الغداة إلى طلوع الشمس والرواح قبض الندو وهو اسم للوقت من بعد الزوال إلى الليل والذي يدل أن المنصوب بهما في مذهب الخبر وليس بحال وقوع المعرفة فيه نحو قولك غدا زيد أخاك وراح محمد صديقك كما تقول كان زيد أخاك وأما قولهم «ما جاءت حاجتك» فجاء فعل استعمل على ضربين متمد وغير متمد تقول جاء زيد إلى عمرو وجاء زيد عمرا كما يقال لقي زيد عمرا ويكون الفاعل فيه غير المفعول كسائر الأفعال وقد قالت العرب ما جاءت حاجتك

(١) لم أجدها البيت فيمار واه المفضل وأبو عمرو والاصمعي من شعر زهير بن أبي سلمى المزني . والشاهد في هذا البيت قوله «آخ» حيث جاءت هنا بمعنى صار

بتأنيث جاء والحاقه التاء ونصب حاجتك وأول من تكلم به الخوارج حين أنام ابن العباس يدعوهم الى الحق من قبل على عليه السلام فجروا جاء ههنا مجرى صار وجعلوا لها اسما وخبرا ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في كان لما بينهما من الشبه وذلك ان قولك جاء زيد الى عمرو كقولك صار زيد الى عمرو لان في جاء من الانتقال مثل ما في صار فلما كانت في معناها أجريت مجراها فما اسم مبتدأ مرفوع الموضع وجاءت فعل ماض فيه ضمير مرفوع يعود الى ما وأنت حملا على المعنى لان ما هو الحاجة في المعنى والتقدير أى حاجة جاءت حاجتك وحاجتك منصوبة لانها الخبر والجملة خبر ما ونظير ذلك من كانت أمك فالضمير في كانت وان عاد الى من الا انه أنت حملا على المعنى اذ التقدير أى امرأة كانت أمك ولم يسم هذا المثل الا بالأنثى ولا عهد لنا بجاء في معنى صار الا في هذا المثل قال «ونظيره قعد في قول الأعرابي ارفع شغرتي قعدت كأنها حربة» ففي قعدت ضمير يعود الى الشجرة وكان واسمها وخبرها في موضع نصب خبر قعدت وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس وإنما المراد الصبرورة والانتقال فلذلك ضاهت صار قاعره ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء من أن كون المعرفة امما والنكرة خبرا حد الكلام ونحو قول القطامي ﴿ولايك موقف منك الوداعا﴾ وقول حسان ﴿يكون مزاجها عسل وماء﴾ وبيت الكتاب ﴿أظبي كان أمك أم حمار﴾ من القلب الذي يشجع عليه أمن الالباس وبجيثان معرفتين معا ونكرتين والخبر مفردا وجملة بتقاسيمها ﴿قال الشارح : اعلم انه اذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة لان المعنى على ذلك لانه بمنزلة الابتداء والخبر ألا ترى انك اذا قلت كان زيد قائما فقام هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك وقول النحو بين خبر كان أما هو قريب وتيسر على المبتدئ لان الافعال لا يخبر عنها ولو قلت كان رجل قائما أو كان انسان قائما لم تعد مخاطب شيئا لان هذا معلوم عنده انه قد كان أو قد يكون والخبر موضوع للفائدة فإذا قلت كان عبد الله فقد ذكرت له اسما يعرفه فهو يتوقع الفائدة فيما يخبر به عنه ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالاوصاف لجاز أن تخبر عنها لان فيها فائدة وذلك نحو قولك كان رجل من بني تميم عندي لان هذا مما يجوز أن لا يكون فيجوز ههنا كما يجوز في الابتداء نحو قولك رجل من بني تميم عندي لانه بالصفة قد تخصص بقرب من المعرفة وربما اضطر شاعر فقلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة وأما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان الى شيء واحد فليهما عرفت تعرف الآخر وهذا معنى قول صاحب الكتاب ﴿الذي شجعهم على ذلك أمن الالباس﴾ فما الايات التي انشدها شاهدة على صحة الاستعمال فن ذلك قوله

فنى قبل التفرق يا ضباعا      ولابك موقف منك الوداعا (١)

(١) هذا البيت مطلع قصيدة للقطامي مدح زفر بن الحارث السكلابي ، وكان بنو اسد احاطوا به في نواحي الجزيرة واسروه يوم الحارث ورادوا قتله ، فحاز زفر بينه وبينهم وحماء ومنعه وكساه واعطاه مائة ناقة ، فشدحه بهذه القصيدة وغيرها وحض قيسا وتغلب على السلم ، وبمدها البيت .

البيت القطامي واسمه عمير بن شبيب والشاهد فيه رفع الموقف وهو نكرة ونصب الوداع وهو معرفة وحسن ذلك وصف الموقف بالجار والمجرور الذي هو منك والتقدير موقف كائن منك والنكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقدم روى ولايك موقفي بالاضافة وهذا لانظر فيه اذلا ضرورة وضباعا ترخيم ضباعاة اسم امرأة وهى ضباعاة بنت زفر بن الحرث المكلابي. ومن ذلك قول حسان بن ثابت الانصاري

قنى فادى اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتمعا  
وكيف تجامع مع ما استحلا من الحرم الكبار وما ضاعا  
الم يحزنك ان حبال قيس وتقلب قد تباينت انقطاعا  
يطيعون الفواة وكان شرا لمؤتمر الفواة ان يطاعا  
لم يحزنك ان ابني نزار اسالا من دعائهما التلاعا  
الى ان قال .

امور لو تلافاها حلیم اذا لنهى وهب ما استطاعا  
ولكن الادیم اذا تفری بلى وتعبيا غلب الصناعا  
ومعصية الشفيق عليك مما يزيدك مرة منه استيعا  
وخير الامر ما استقبلت منه وليس بان تنبئه اتباعا  
كذلك وما رايت الناس الا الى ماضر فاوهم سراعا  
تراهم يغمزون من استركوا ويحتبون من صدق المصاعا

والقطامي اسمه عمير بن شبيب التغلبي من تغلب بن وائل وعمير مصفر عمرو وكذلك شبيب مصفر اشيم وهو الذي به شامة ويقال شبيب بكسر الشين ايضا وضبطه عيسى بن ابراهيم شارح ابيات الجمل سيميم - بسين مهمله مضمومة - وله لقبان احدهما القطامي وهو منقول من الصقر لان الصقر يقال له قطامي - يفتح القاف وضمها - وهو مشتق من القطم - بالتحريك - وهو شهوة اللحم وشهوة النكاح . وهذا لقب غلب عليه لقوله ؛

يصكهن جانبا جانبا صك القطامي القطا القواربا

واللقب الآخر «صريع الغواني» قال الانطاح . اول من سمى صريع الغواني القطامي بقوله :

صريع غوانف راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وقوله «ولايك موقف» فان الكلام هنا يحتمل وجهين (احدهما) ان يكون على الطلب والرغبة كأنه قال لا تجعلى هذا الموقف آخر وداعي منك (والوجه الآخر) ان يكون على الدواعى كأنه قال لاجل الله موقفك هذا آخر الوداع . ورواه الاخفش \* ولايك موقفا منك الوداعا \* وقال . نصب موقفا لانه اراد قنى موقفا ولا يكن الوداعا هذا انشاد بعضهم ما ذكروا ورفع بعضهم موقف وهو ابنتها : اه ورواية الرفع التي اشار الى جودتها التي عليها استشهادا لماؤلف هنا وانت ترى انه اخبر بالمعرفة وهى الوداع المعروف بالالف واللام عن النكرة وهى موقف فجاء الخبر على خلاف الغالب فيه لان اصله ان يكون نكرة وكذلك جاء الخبر عنه على غير اصله لان الاصل فيه ان يكون معرفة وقد ذكر الشارح رحمه الله تعالى هنا ان النكرة الخبر عنها موصوفة بالمجرور فهى فى حكم المعرفة . وقال ابن مالك في التسهيل . وقد يخبرنى بابى كان وان بمعرفة عن نكرة اختيارا وذلك لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز ان يقنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز فى باب الفاعل لكن

## كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١)

بشرط الفائدة وكون النكرة غير محضة من ذلك قول حسان \* يكون مزاجها عسل وماء \* وليس بمضطر  
اذ يمكنه ان يقول مزاجها بالرفع فيجمل اسم يكون ضمير الشأن وكذلك قول القطامي \* ولايك موقف  
منك الوداع \* وليس بمضطر اذ له ان يقول ولايك موقفى والحسن لهذا شبه المرفوع بالفاعل والنصوب بالمفعول  
وقد حل هذا الشبه في باب ان كقول الفرزدق !

وان حرما ان اسب مجاشعا يا بائى الشم الكرام الخضارم

وقال اللخمي . جعل موقفا وهو نكرة اسم يك والوداع وهو معرفة الخبر ضرورة لاقامة الوزن وحسن الضرورة  
فيه ثلاثة أوجه ( احدها ) ان النكرات قد قربت من المعرفة بالصفة ( والثاني ) ان المصدر جنس ففاد نكرته  
ومعرفته واحد ( والثالث ) ان الخبر هو المبتدأ في المعنى . وقال صاحب اللباب : وهما اى المنصوب والمرفوع بكان -  
على شرائطهما في باب الابتداء وزعم بعض المنتهين الى هذه الصنعة ان بناء الكلام على بعضها من غير تقدير دخول على  
المبتدأ والخبر سائغ بدليل قوله \* ولايك موقف منك الوداع \* وليس بمحمول على الضرورة اذ لا يتم المعنى  
المقصود هكذا اذ لو عرفهما لم يؤد أنه لم يرخص ان يكون ماسوى ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم يؤد أن الوداع  
قد كره اليه حتى صار نصب عينيه ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع بين المهجتين والجواب انه لو اراد ايراد المعنى  
بطريق النفي دون النهي لابدان يكون بعين ما ذكره فيكون الكلام من باب القلب اه .

(١) البيت من قصيدة لحسان بن ثابت قالها قبل فتح مكة ومدح بها النبي ﷺ وهجا اباسفيان من اجل انه كان  
قد هجا رسول الله ﷺ . ومطلعها

عفت ذات الاصابع فالجواء	الى عذراء منزلها خلواء
ديار من بنى الحسحاس فقر	تفقيها الزوامس والسماء
وكانت لا يزال بها انيس	خلال مروجها نعم وشاء
فدع هذا ولكن من لطيف	يؤرقنى اذا ذهب العشاء
لشعشع التي قد تيمته	فليس لقلبه منها شفاء
كأن خبيثة من بيت رأس	( البيت ) وبعده
اذما الاشربات ذكرن يوما	فهن لطيب للراح الفداء
نوليها الملامة ان أُلْمنا	اذا ما كان منث او لجاء
ونفسر بها فتتركتنا ملوكا	واسدا ما يهنهن اللقاء
عدمتا خيلنا ان لم تروها	تثير النقع موعدها كداء
يبارين الاسنة مصقيات	على اكتافها الاسل الظماء

وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بالبيت قال ابن جني . روى عن عاصم انه قرأ . وما كان صلاتهم عند البيت الامكا  
وتصدية بنصب صلاتهم وورفع مكاء وتصدية ولحنه الاعمش وقد روى هذا الحرف ايضا عن ابان بن تغلب انه قراءة  
كذلك . ولست اندفع ان جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة فيجوز فانما جاءت منه آيات شاذة وهو في ضرورة الشعر  
عذرو الوجه اختيار الافصح الا عرب ولكن وراء ذلك ما ذكره . اعلم ان نكرة الجنس تقدم مقدم معرفة الا ترى انك  
تقول خرجت فاذا اسد بالباب فتجده معناه . معنى قولك خرجت فاذا الاسد بالباب لا فرق بينهما وذلك انك في الموضعين

الشاهد فيه نصب المزاج بأنه خبر يكون وهو معرفة ورفع العسل والماء بانه اسمها وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة وهو في هذا البيت أسهل من القى قبيله من حيث كان المزاج مضافا الى ضمير سبيطة وهي نكرة وضمير النكرة لا يفيد المخاطب أكثر مما يفيد ظاهرها وان كان المضمرة معرفة من حيث يعلم المخاطب انه عائد الى المذكور الا ان المذكور غير متميز فكان حكمه حكم النكرة مع ان عسلا وماء جنسان ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيبه من حيث لم يكن لأجزائه لفظ يخصه بل يعبر عنه بلفظ الجنس فاذا لا فرق بين قولك عسل والعسل اذا أريد الجنس ألا ترى انك تقول عندي عسل وعندك درهم منه وعندى عسل وعندك كثير وقد رواه أبو عثمان المازني يكون مزاجها عسلا وماء برفع المزاج على انه اسم يكون وهو معرفة وعسلا الخبر وهو نكرة على شرط الباب وماء مرفوع حملا على المعنى لان كل شئ مازج شيئا فده مازجه الآخر فصار التقدير ومازجه ماء أى خالطه والسبيطة الخمر سميت بذلك لانها تسبأ أي تشتري وبروي سلافة والسلافة من الخمر ماجرى من غير اعتصار واشتقاقها من سلف اذا تقدمت ويت رأس موضع بعينه بالشام وقيل رأس اسم خمار معروف بجودة الخمر ووصفها بالمزاج لانها شامية ان لم تمزج قتلت وأما بيت الكتاب

فإنك لأتبالى بعد حَوْلٍ      أظنني كان أمك أم حمارٍ (١)

لا تريد اسدا واحدا معينا وانما تريد خرجت فاذا بالباب واحدا من هذا الجنس واذا كان كذلك جاز هنا الرفع في مكانه وتصديقه جواز اقرب باحتي كأنه قال وما كان صلاتهم عند البيت الا المساء والتصديقه اي الا هذا الجنس من الفعل واذا كان كذلك لم يجر هذا مجرى قولك كان قائم اخاك وكان جالس اباك لانه ليس في جالس وقائم من معنى الجنسية التي تلاقى معينا نكرتها ومعرفتها . وايضا فانه يجوز مع النفي من جمل اسم كان واخواتها نكرة مالا يجوز مع الايجاب فكذلك هذه القراءة لما دخلها النفي قوى وحسن جمل اسم كان نكرة . وهذا لما ذكرنا من مشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان \* كان سبيطة البيت \* انه انما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين فكانه قال يكون مزاجها العسل والماء . فبهذا تسهل هذه القراءة ولا تكون من القبح واللاحن فيما ذهب اليه الاعمش . اهـ

(١) نسب الشارح هذا البيت الى خدش بن زهير كان نسبة سيويه . ونسبه ابو تمام في كتاب مختار اشعار القبائل الى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري . وقبله

وكأن قد رأيت من اهل دار      دطام رائد لهم فساروا  
فاصبح عهدهم كقص قرن      فلا عين تحس ولا أنار  
لقد بدلت اهلا بعد اهل      فلا عجب بذلك ولا سغار  
فانك لا يضرك بعد عام      البيت وبعمده .  
فقد لحق الاسافل بالاعلى      وماج اللؤم واختلط النجار  
وعاد العبد مثل ابن قبيس      وسبق مع الملهجة المشار

والاستشهاد في البيت لما ذكرنا في البيتين السابقين فان اسم كان ضمير يعود على ظي وهو نكرة وامك بالنصب خبرها وهو معرفة . وظي المذكور اسم لكان مضمره تدل عليها المذكورة وهو نكرة ايضا وخبر كان المضمرة محذوف

فان الشعر لخداش بن زهير والشاهد فيه جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة لانها أفعال مشبهة بالافعال الحقيقية وفي الافعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأجريت هذه الافعال مجراها في ذلك عند الاضطرار قال سيبويه وهو ضعيف مع ما تقدم لانها لمين واحدة فاذا عرف أحدها يعرف الآخر لانه هو في المعنى فاذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا علم انه صاحب الصفة وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال اسم كان هنا مضموم في كان يعود الى الظبي والمضمرات كلها معارف وأملك الخبر فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز نحو كان عبد الله أخاك وسيبويه كأنه نظر الى المعنى من كون ضمير النكرة في التحصيل لا يزيد على ظاهره اذ لا يميز واحدا من واحد وإن كان من حيث علم المخاطب بانه يعود على المذكور معرفة وقد تقدم نحو ذلك وقد ذهب بعضهم الى أن ظليا في قولك «أظلي كان أمك أم حمار» مرتفع بكان مضمرة تفسرها كان هذه الظاهرة لان الاستفهام يقتضي الفعل فلي هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ولا يحسن ذلك عندي لان الاسم اذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبره فعلا فارتفاعه بالابتداء ولا يحسن ارتفاعه بفعل محذوف الامع دل وقد تقدم نحو ذلك والمعنى انه يصف إضراب الناس عن الشرف بالانساب وأنه اذا حصل للانسان الاستغناء بنفسه لم يبال الى من انتسب من الامهات وضرب الظبي والحمار مثلا لفضل الظبي وقص الحمار وذكّر الحول لذكر الظبي والحمار لانهما بعد الحول يستغنيان بأنفسهما فتقرر بما ذكرناه ان باب كان القياس نفيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة ولا يحسن عكس ذلك الا عند الاضطرار «وقد يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتين» نحو قولك كان زيد أخاك وإن شئت قلت كان أخوك زيدا أنت في ذلك مخير وعليه قوله تعالى (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) (وما كان حجبتهم إلا أن قالوا) وإن شئت رفعت الاول واذا نصبت الاول كان أن مع للفعل في تأويل اسم مرفوع واذا رفعت الاول كان في تأويل اسم منصوب لان أن والفعل في تأويل معرفة اذ أن والفعل في تأويل مصدر مضاف الى فاعل ذلك الفعل والتقدير الاقولهم ولذلك يحسن الابتداء به فتقول أن ذهبت خيرك على معنى

يدل عليه خبر المذكورة، وقيل ظي مبتدأ وجلة كان واسمها وخبرها خبره، قال ابن هشام في المعنى . والاول اولى لان همزة الاستفهام بالفعل اولى منها بالجل الاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه اخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان ظليا المذكور اسم كان وخبره أمك واما على الثاني فغير ظلي انما هو الجملة والجل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان أمك على ان ضمير النكرة اعيدت نكرة . اهـ وذهب صاحب المفتاح الى ان تنكير المسند اليه غير موجود بالاستقراء واما هذا البيت ونحوه فتذكير المسند اليه انما هو في ظي اذا ارتفع بالضمير لافي ضمير كان العائد عليه . وهو وارد على القلب والاصل اظليا كان أمك أم حمارا . قال . ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا لا يصح عقلا ليس في كلام العرب . واما ما جاء من نحو قوله \* ولايك موقف منك الوداعا \* وقوله \* يكون مزاجها عسل وماء \* وبيت الكتاب \* اظبي كان أمك أم حمار \* محمول على منوال عرضت الناقة على الحوض واصل الاستعمال ولا يك . وموافك الوداع ويكون مزاجها عسلا وماء ، واظليا كان أمك أم حمارا . ولا تظن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه ذهابا الى ان اسم كان هو الضمير والضمير معرفة فليس المراد كان أمك انما المراد ظبي بناء على ان ارتفاعه بالتمل المفسر لا بالابتداء ولذلك قدرنا الاصل على ما نرى . اهـ

ذهابك خير لك ومثله قوله

لقد علم الأقوام ما كان دأهما بهلان إلا الخزي بمن يؤدّها

لك في الخزي الرفع والنصب على ما تقدم وبما يدلك أن والفعل مصدر معرفة امتناع دخول لام التعريف عليه « وقد يكونان نكرتين » نحو قواك ما كان أحد مثلك وما كان أحد مجترئاً عليك وأما جاز الاخبار عن نكرة هنا لأن أحداً في موضع الناس والمراد أن يعرفه أنه فوق الناس كلهم حتى لا يوجد له مثل أو دونهم حتى لا يوجد له في الصفة مثل وهذا يعني يجوز أن يجهل مثله فيكون في الاخبار فائدة وكذلك اذا قلت ما كان أحد مجترئاً عليك فلما أراد أنه ليس في الناس واحد فافوته مجترئاً عليه فقد صار فيه فائدة لما دخله من العموم وتقول ما كان فيها أحد مجترئاً عليك فيجوز فيه وجهان (أحدهما) رفع مجترئاً على أنه صفة أحد وفيها الخبر وقد تقدم (والآخر) نصبه على الخبر ويكون الظرف مانع من متعلقات الخبر واعلم أن الظرف اذا كان خبراً فالاحسن تقديمه وإذا كان انشراحاً فالاحسن تأخيره مع أن كلا جائز وهما عريان ومنه قوله تعالى في قل هو الله أحد (ولم يكن له كفواً أحد) فله لغو هذا والخبر كفواً فان قلت فالقرآن يتغير له لاعليه قبل له الظرف هنا وإن لم يكن خبراً فان سقوطه بجل بمعنى الكلام الاول الأتراك لوقلت ولم يكن كفواً أحد لم يصح الكلام إذ كان معطوفاً على الخبر الذي هو لم يلد والخبر اذا كان جملة افتقر الى عائد فلما زعم الاتيان به ولم يميز سقوطه صار كالخبر الذي يتوقف المعنى عليه فقدم لذلك فاما قول الشاعر

لتقرّب قريباً جُلْدِيّاً مادامَ فيهنّ فصيلٌ حيّاً وقد دجا الليلُ فهياً هياً (١)

فانه قدم الجار والمجرور مع انه لغو لانه شعر والشاعر له أن يأتي بالجائز وإن لم يكن المختار مع انه قد افتاد بقوله فيهن المعنى المراد ولو حذف فيهن لكان على معنى آخر وهو التأبّد كقواك لأ كلك ما طار طائر وما طاعت الشمس فلما كان المعنى يقتضى وجود فيهن اذ المعنى عليه ولو أسقط لتغير المعنى فصار في لزومه ومسيب الحاجة اليه كالخبر فلذلك قدمه فاذا كانا نكرتين جاز الاخبار بأحدهما عن الآخر لانهما قد تكافأ كمالا كانا معرفتين « وأما اذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة » لم يميز الاخبار فيه عن النكرة

(١) هذه الايات من شواهد سيديويه والرضى ونسبها السيرافي لابن ميادة . قال الاعلم . استشهد به على تقديم فيهن على فصيل وجملة لتوامع التقديم وسوغ ذلك أنك لو حذف انتاب المعنى الى معنى آخر وهو الابد فلما تم الفائدة الابيه حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة . مخاطب ناقتة فيقول لسيرن الى الماء سيراً حثيثاً . والقرب القرب من الورد وولاية القرب التي يورد الماء في صبيحتها بمسير اليه وطلب . والجُلْدَى من وصف القرب ومعناه السريع الشديد ويجوز ان يكون اسم ناقتة - جلدية فرخم . والضمير في قوله « فيهن » عائد على الابل ودل عليه سياق الكلام وذ كر الناقتة فاضمر وان لم يجز لها ذكر يرجع الضمير اليه . وانما ذكر الفصل لان ناقتة من جملة الابل التي يسوقها الى الماء سوقاً حثيثاً . فيقول . لا عذر لك مادام في صوابك فصيل يطيق السير . وهياها كلمة استحثات وهي مكسورة الاول وقد حكيت بالفتح .. اه .



لانه قلب الفائدة وأما قوله « والخبر مفردا وجملة بتقاسيمهما » فانه يريد أن خبر هذه الافعال كأخبار المبتدأ والخبر من المفرد والجملة وقوله بتقاسيمهما يريد بتقاسيم المفرد والجملة لان الخبر اذا كان مفردا ينقسم الى قسمين قسم خال من الضمير نحو زيد أخوك وقسم يتحمل الضمير نحو زيد منطلق وهو في خبر كان كذلك نحو كان زيد أخاك وكان زيد منطلقا وأما الجملة فعلى أربعة أضرب فعلية نحو زيد ذهب واسمية نحو زيد ذاهب وشرطية نحو زيد إن تحسن إليه يشكرك وظرفية نحو زيد عندك وكذلك تقع هذه الاشياء أخبارا عن هذه الافعال فتقول كان زيد يخرج الا انه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته لان أحد اللفظين يعني عن الآخر وتقول في الاسمية كان زيد قائما وفي الشرطية كان زيد ان تحسن اليه يشكرك وفي الظرف كان زيد من الكرام فاعرف ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكان على أربعة أوجه ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة والمقدور كانن وقوله تعالى ( كن فيكون) ﴾

قال الشارح : اعلم ان كان أم هذا الباب وأكثرها تصرفا « فلها أربعة مواضع كما ذكر أحدها أن تكون ناقصة » فتنتقل الى الخبر ولا تستغنى عنه لانها لا تبدل على حدث بل تفيد الزمان مجردا من معنى الحدث فتدخل على المبتدأ والخبر لافادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها فاذا قلت كان زيد قائما فهو بمنزلة قولك قام زيد في افادة الحدث والزمن واعلم ان كان قد اجتمع فيها أمران كل واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ومع ذلك فان حذفه لا يجوز وذلك ان هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر وحذف خبر المبتدأ يجوز من اللفظ اذا كان عليه دليل من لفظ أو غيره نحو قولك زيد قائم وعمر و المراد وعمر قائم وكذلك تقول لمن قال من هنك زيد والمراد زيد عندي ولا يجوز مثل ذلك مع كان والآخر ان هذه الافعال جارية مجرى الافعال الحقيقية وفاعلها ومفعولها والمفعول يجوز اسقاطه وان لا تأتى به ولا يجوز ذلك في خبر هذه الافعال وان كانت مشبهة بتلك والعلّة في ذلك ما ذكرناه من ان الخبر قد صار كالعوض من الحدث وللفائدة منوطة به فكما لا يجوز اسقاط الفعل في قام زيد فكذلك لا يجوز حذف الخبر لانه مثله واعلم ان هذه الافعال لما كانت متصرفة تنصرف الافعال الحقيقية ومشبهة بها جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير فتقول كان زيد قائما وكان قائما زيد وقائما كان زيد كل ذلك حسن قال الله تعالى (وكان حقاعلينا نصر المؤمنين) فحقا خبر مقدم وتقول من كان أخوك ومن كان أخاك ان رفعت الاخ فن في موضع منصوب بانه الخبر وقد تقدم وان نصبت فمن في موضع رفع بلا ابتداء فاما قوله تعالى (وباطلا ما كانوا يعملون) في قراءة من نصب فيها دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها لانه قدمت معمول للخبر لان ما زائدة للتأكيد على حدها في قوله (فبما رحمة من الله) وباطلا منصوب يعملون وقد قدمه وتقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل لان مرتبة العامل قبل معمول فلا يجوز تقديم معمول حيث لا يجوز تقديم العامل وكذلك سائر أخواتها يجوز فيها التقديم والتأخير « الموضع الثاني أن تكون تامة » بمعنى الحدوث وقيل لها تامة لدلالتها على الحدث نحو قولك كان الأمر يعني حدث ووقع ويقال « كانت الكائنة » أى حدثت الحادثة ومنه قولهم « المقدور كانن » المراد ما يقضيه الله ويقدره كائن

أى حادث وواقع لارادله ومنه قوله تعالى (كن فيكون) أى أحدث فيحدث وكذلك قوله تعالى (الأن تكون تجارة) أى تقع تجارة ومنه بيت الكتاب وهو لمقاس

فِدَا لَبْنِي ذُهْلُ بْنُ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمُ ذَوْكَا كَبِ أَشْهَبُ (١)

أى إذا حدث وتسمى هذه التامة لدلائلها على الحدث واستغنائها برفعها فى فى عداد الافعال اللازمة وتسمى الاولى ناقصة لانفقارها الى منصوبها ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وزائدة فى قولهم ان من أنضلم كان زيدا وقال

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

ومن كلام العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بنى عبس لم يوجد كان مشاهم والى فيها ضمير الشأن ، ﴿

قال للشارح : « الوجه الثالث من وجوه كان أن تكون زائدة » دخولها كخروجها لا عمل لها فى

(١) البيت لمقاس العائذى واسمه مسهر بن النعمان وسمى مقاسا ببيت قاله . وهو .

مقست بهم ليل التمام مسهرا الى ان بداضوه من الفجر ساطع

قال سيدييه . هذا باب الفعل الذى ينعى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فى لشي واحد وذلك قولك كان ويكون وصار وما دام وليس . وما كان نحو من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول كان عبدالله اخاك فانما اردت ان تخبر عن الاخوة وادخلت كان لتجمل ذلك فيما مضى وذكرت الاول كما ذكرت المفعول الاول فى ظننت وان شئت قلت كان اخاك عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب لانه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى ضرب الان اسم الفاعل والمفعول فى لشي واحد وتقول كنهم كاتقول ضر بناهم وتقول اذالم نكتهم فن ذا يكونهم كاتقول اذالم يضر بهم فن ذا يضربهم قال ابو الاسود الدؤلى

فان لا يكتنها وتكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها

فهو كائن ويكون كما كان ضارب ومضروب . وقد يكون اسكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول قد كان عبدالله اى قد خلقه الله وقد كان الامراى وقع الامر وقد دام فلان اى ثبت كاتقول رايت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول انا وجدته تريد وجدان الضالة وكما يكون اصبح وامسى مرة بمزلة كان ومرة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا واما ليس فانه لا يكون فيها ذلك لانها وضعت موضعا واحدا ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر . . فعا جاء على وقع قول مقاس العائذى فدى لبني ذهل بن شيبان . . . ( البيت ) ف اى اذا وقع وقال عمرو بن شأس .

بنى اسد هل تعلمون بلامنا اذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

اضمر لعلم المخاطب بما يعنى وهو اليوم وسهت بعض العرب بقول « اشعنا » ويرفع ما قبله كأنه قال اذا وقع يوم ذو كواكب اشعنا . اه وقال الاعلم اراد وقع يوم او حضر يوم ونحو ذلك مما يقتصر فيه على الفاعل واراد باليوم يومان ايام الحرب وصفه بالشدة فجعله كالليل تبدو فيه الكواكب ونسبه الى الشبهة اما لكثرة السلاح الصقيلة فيه واما لما ذكره من النجوم وذهل بن شيبان من بنى بكر بن وائل وكان مقاس ناز لا فيهم واصله من قر يش من طائفة وهم حى منهم » اه

اسم ولا خير وذهب السبرافي الى ان معنى قولنا زائدة أن لا يكون لها اسم ولا خير ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها وشبهها بظننت اذا ألتيت نحو قولك زيد ظننت منطلق فالظن ملغى هنا لم تعملها ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين الى الشك كأنك قلت زيد منطلق في ظني والذي أراه الاول واليه كان يذهب ابن السراج قال في أصوله وحق الزائد أن لا يكون عاملا ولا معمولا ولا يحدث معنى سوى التأكيد ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى (كيف تكلم من كان في المهد صبيا) ان كان في الآية زائدة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان ولو أفادت الزمان لم يكن اعيسى عليه السلام في ذلك معجزة لان الناس كلهم في ذلك سواء فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالتناقضة ولم يكن للعدل الى جعلها زائدة فائدة... فن مواضع زيادتها قولهم «إن من أفضلهم كان زيدا» والمراد إن من أفضلهم زيدا وكان مزيدة لضرب من التأكيد اذ المعنى انه في الحال أفضلهم وليس المراد انه كان فيما مضى اذ لا مدح في ذلك ولأنك لو جعلت لها اسما وخبرا لكان التقدير إن زيدا كان من أفضلهم وكنت قد قدمت الخبر على الاسم وليس بظرف وذلك لا يجوز لان زيدا يكون اسم إن وكان وما تعلق بها الخبر فلذلك قيل ان كان هنا زائدة فلما قول الشاعر

• امرأة بني أبي بكر تسمى الخ • (١) فاشاهد فيه زيادة كان والمراد على المسومة العرب وقال قوم

(١) لم تقف على نسبة هذا البيت مع كثرة تردده في كتب النحو وقوله «سراة» هو بفتح السين قيل جمع سرى وقيل اسم جمع له وقال قوم يجهلون ان يكون بضم السين ويكون جمعا لساير كقاض وقاض وغزاة وقوله «تسمى» اصله تتسمى بتاء بن تحذف احداها وهو من السمو بمعنى العلو وقوله «المسومة» هي الخيل التي جعلت عليها سومة بالضم - وهي العلامة وتركت في المرعى وقوله «العرب» هي الخيل العربية وهي خلاف البراذين والمعنى ان سادات بني ابي بكر يركبون الخيول العربية ويروى «المطهمة» بدل «المسومة» والمطهم من كل حيوان التام الحلقة ويروى «حياد بني ابي بكر» الخ «والحياد جمع جواد وهو الفرس السريع العدو والمعنى على هذه الرواية ان خيل هؤلاء تفضل على خيول غيرهم والاستشهاد في البيت عند قوله «على كان المسومة» حيث جاء بكان زائدة بين الجار والمجرور (واعلم) ان زيادة كان عند المحقق الرضى على قسمين (احدهما) زيادة حقيقية تزداد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد ويكون وجودها في الكلام وعدمه على سواء فلا تعمل ولا تدل على معنى (ثانيهما) زيادة مجازية تدل على معنى ولا تعمل مثال الاول هذا البيت المستشهد به هنا ومثال الثاني قولهم ما كان احسن عليا وقولهم ان من افضلهم كان زيدا وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر الى ان زيادة كان في الشعر وانها تكون ابدا دالة على المضى وكلا الدعويين خلاف المرضى فانها كما وقعت زائدة في الشعر قد وقعت زائدة في النثر وقد حكى العلماء زيادتها في نحو قوله تعالى «كيف تكلم من كان في المهد صبيا» فان كان في هذه الآية ليست الناقصة ولا هي دالة على الزمان الماضي ولوانها كانت الناقصة لكانت دالة على المضى البتة وذلك لا يصح لان به تعطل معجزة عيسى عليه السلام فان جميع آحاد الناس يتكلمون بعد ان كانوا صبيانا في المهد وبعد ان ينهك بالمائة خفيفة الى موطن الضعف في مذهب ابن عصفور لا ترى بأسا في ان تستمع لقوله قال

«ومن الضرائر زيادة كان للدلالة على الزمان الماضي نحو قول الفرزدق

في لجة غمرت اباك بجورها في الجاهلية كان والاسلام

ونحو قول الآخر أنشد الفارسي

ان كان اذا زيدت كانت على وجهين (أحدهما) أن تلقى عن العمل مع بقاء معناها (والآخر) أن تلقى عن العمل والمعنى معا وأما تدخل لضرب من التأكيد فالاول نحو قولهم ما كان أحسن زيدا المراد ان ذلك كان فيما مضى مع الغائبا عن العمل والمعنى ما أحسن زيدا أمس وهى في ذلك بمنزلة ظننت اذا ألفت بطل عملها لا غير نحو قولك زيد ظننت منطلق ألا ترى ان المراد في ظنى وأما الثانى فنحو قوله

• على كان المسومة العرب • ومنه قوله تعالى (كيف إنكم من كان في المهد صبيا) والمراد كيف إنكم من في المهد صبيا ولو أريد فيها معنى المضى لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة لانه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس وأما قولهم «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة لم يوجد كان مثلهم» فالمراد بالكلمة الجماعة وهو جمع كامل كعافدة وحفدة وخائن وخونة والمراد ان هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم في السكال والفضل وكان زائدة وهؤلاء الكلمة هم بنو زياد العبدى وأمههم فاطمة بنت الخرشب الأثمارية وهى إحدى المنجيات ولدت ربيعا وعمارة وأنسا وكل واحد منهم أبو قبيلة وقيل لها يوما أى بنيت أفضل فقالت ربيع الواقعة بل عمارة الواهب بل أنس الفوارس نسكنهم ان كنت أدرى أيهم أفضل وكانت رأت في منامها ان قائلا قال لها أعشرة هذرة أحب اليك أم ثلاثة كعشرة فلما انتبهت قصت رؤياها على زوجها فقال لها إن عودك تقولى ثلاثة كعشرة فولدت بنين ثلاثة وفيهم يقول قيس بن زهير

لعمرك ما أضاع بنو زياد ذمار أبيهم فيمن يضيع  
(والوجه الرابع) أن تكون بمعنى الشأن والحديث وذلك قولك كان زيد قائم ترفع الاسمين معا قال الشاعر  
إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنم (١)

في غرف اللجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسمى كان مشكور  
يريد بسمى مشكور وقول الآخر انشده الفراء • على كان المسومة العرب • وقول غيلان بن حريث • الى كناس  
كان مستعيده • وقول امرئ القيس في الصحيح من القولين  
ارى ام عمرو دعمها قد تحدر ا بكا على عمرو وما كان اصبرا  
يريد وما اصبراى وما اصبرها وقد تزايد في لغة الكلام ومنه قول قيس بن غالب البدرى «ولدت فاطمة بنت الخرشب  
الكلمة من عس لم يوجد كان مثلهم» الا ان ذلك لا يحسن الا في الشعر وانما اوردت زيادتها في فعل دون زيادة الجملة  
لانها في حال زيادتها غير مسندة الى شيء وسبب ذلك انها لما زيدت للدلالة على الزمان الماضى اشبهت امس في حكمها  
بحكم امس» انتهى كلامه

(١) هذا البيت لامعير السلولى .. وقال سيويه . «هذا باب الاضمار في ليس وكان كالا ضمار في ان اذا قلت انه من باتنا  
نأته ، وانهامة الله ذاهبة . . . فن ذلك قول بعض العرب «ليس خافق الله مثله» فلو لان فيه اضمار لم يجوز ان تذكر الفعل  
ولم تعمله في امس . ولكن فيه من الاضمار مثل ما في انه . قال حيدار الرقط .

فاصبحوا والنوى على معرضهم وليس كل النوى تلقى المساكين  
فلو كان كل على ليس ولا اضمار في لم يكن الا الرفع في كل ولكنه انتصب على تاقى ولا يجوز ان تحمل المساكين على ليس وقد

يرى نصفان ونصفين فن نصب جملة الناقصة ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسره وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر نحو قولك هو زيد قائم أي الأمر زيد قائم وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواظع لما فيها من الوعد والوعيد ثم تدخل العوامل على تلك القضية فإن كان العامل فاصبا نحو أن وأخواتها وظننت وأخواتها كان الضمير منصوبا وكانت علامته بارزة نحو قولك إنه زيد قائم فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث وبرز لفظها لأنها منصوبة والمنصوب يبرز لفظه ولا يستتر قال الله تعالى (وأنه لما قام عبد الله) وربما جعلوا مكان الأمر والحديث القصة فأنثوا فيقولون إنها قامت جاريتك قال الله تعالى (فاتننا لنعبي الأبصار) وأكثر ما يجيء أفعال القصة مع المؤنث واضمارها مع المذكر جائز في القياس وتقول ظننته زيد قائم والمراد ظننت الأمر والحديث زيد قائم فلهاء المفعول الأول والجملة المفعول الثاني فإذا دخلت كان عليه صار الضمير فاعلا واستتر لأن الفاعل متي كان مضمرا واحدا لغائب لم تظهر له صورة وقع الجملة بعده للخبر وهي كالمفسرة لذلك الضمير وتسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لا يعود إلى مذكور وكان الفراء يجيز كان قائما زيد وكان قائما الذي دان وكان قائما الزيدون فيجعل قائما خبر ذلك الضمير وما بعده مرتفع به والبصريون لا يجيزون أن يكون الخبر عنه الاجملة من الجمل الخبرية (وهذا) القسم من أقسام كان يؤول إلى القسم الأول وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر وإنما أفردوها بالذكر وجعلوها قسما قائما بنفسه لأنها أحكاما تنفرد بها وتخالف فيها الناقصة وذلك أن اسم هذه لا يكون الأمضرا وتلك يكون اسمها ظاهرا ومضمرا والمضمر هنا لا يعود إلى مذكور ومن تلك يعود إلى مذكور ولا يعطف على هذا الضمير ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف تلك ولا يكون الخبر ههنا الاجملة على المذهب وتلك يكون خبرها جملة ومفردا والجملة في خبر هذه لا تنفقر إلى عائذ يعود منها إلى الخبر عنه وفي تلك يجب أن يكون فيها عائذ فلما خالفها في هذه الأحكام جعلت قسما قائما بنفسه وقد كان ابن درستويه يذهب إلى أن هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ولا تنفقر إلى مرفوع قال لأن هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه فيكون حكمها كحكمه ولا يصح أن تكون خبرا مع كونها مفسرة والقول الأول وهو المذهب لانا لا نقول أنها مفسرة على حد تفسير زيدا خبرته وإنما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الأخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت

تقدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر إلى الأول وهذا لا يحسن لو قلت كانت زيدا الحمى تأخذ وأنا أخذ الحمى لم يجز وكان قبيحا . ومثل ذلك في الأضمار قول العجيز سمعناه ممن يوثق بمريته \* إذا مدت كان الناس صنفان . . . . . ( البيت ) \* أضمرفها . وقال بعضهم «كان أنت خير منه» فإنه قال كان أنه أنت خير منه . ومثله (كادترغب قلوب فريق منهم) وجاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم ترغب . . . . . وقال الاعلم . استشهد به على الأضمار في كان ولولم يضمير نصب الخبر فقال صنفين ومعنى البيت ظاهر من لفظه . اهـ . وقال السيرافي في الكلام على بيت حيد الأرقط لولم يكن في ليس ضمير الأمر لا ترتفع كل بها وصار تلقى المساكين خبر كل واحتيج إلى أضمار في تلقى فيصير التقدير وليس كل النوى تلقى المساكين وحذف الهاء من الأخبار فيصح لا يحسن ، اهـ . وانظر ( ص ١١٤ ) وما بعدها ج ( ٣ ) من هذا الكتاب

الجملة هي ذلك الضمير في المعنى لانك اذا قلت كان زيد قائم قلغني كان الحديث زيد قائم فالحديث هو زيد قائم كما انك اذا قلت كان زيد أخاك فالأخ هو زيد فلما كانت الجملة هي الضمير فسرته وأوضحته لأنها أنيبت منابه فأعرفه ،

قال صاحب الكتاب (وقوله عز وجل (لن كان له قلب) يتوجه على الأربعة وقيل في قوله بئيماء قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ان كان فيه بمعنى صار

قل الشارح : أما قوله تعالى (لن كان له قلب) فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر ويكون قلب هو الاسم والجار والمجرور هو الخبر وقد تقدم والنكرة يجوز الاخبار عنها اذا كان الخبر جارا ومجرورا وتقدم على النكرة نحو قولك كان فيها رجل وكان تحت رأسى سرج ويجوز أن تكون التامة التي تكفى بالاسم ولا يحتاج الى خبر ويكون قلب اسمها والجار والمجرور في موضع الحال كأنه كان صفة النكرة وقد تقدم عليها الوجه الثالث أن تكون زائدة دخولها كخروجها والمراد لن له قلب ويكون له قلب جملة في موضع الصلة أي لن له قلب الوجه الرابع أن تكون بمعنى صار أي لن صار له قلب وأما قوله \* بئيماء قفر \* (١) البيت فانه لابن كثره والشاهد فيه استعمال كان بمعنى صار والعرب تستعير هذه الافعال فتوقع بعضها مكان بعض فأوقعوا كان هنا موقع صار لما بينهما من التقارب في المعنى لان كان لما انقطع وانتقل من حال الى حال ألا تراك تقول قد كنت غائبا وأنا الآن حاضر فصار كذلك تفيد الانتقال من حال الى حال نحو قولك صار زيد غنيا أي انتقل من حال الى هذه الحال كما استعملوا جاء في معنى صار في قولهم ما جاءت حاجتك لان جاء تفيد الحركة والانتقال كما كانت صار كذلك يصف سيره في فلاة موحشة أعيت المطى فيها وهزمت شبهه مطيته لسرعة مشيها وعدم لبثها بالقط لانها اذا فرخت لاستقر بل تسرع الطيران لطلب النجدة والتهباء

(١) نسب الشارح هذا البيت لابن كثره . وهو لابن احرر من ابيات وقوله .

لعمري لئن حلت قتيبة بلدة      شديدا بمال المقحمين عضيضا  
فلله عينا أم فرع وعبرة      تفرقها في عينا او تقيضا  
ألا ليت شعري هل أبيت ليلة      صحیح السرى والعيس تجرى غروضا  
بئيماء قفر والمطى كأنها      قطا الحزن . . . (البيت)

ويروى في نسخ ديوان شعراء :

اريمهم سهيلا والمطى كأنها      قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

وقتيبة بطن من باهلة . والمقحمون الذين أقحمتهم السنة وهي القحمة - بالضم - أي القحط . وقوله «عضيضا» منناه عضا . وصحيح السرى غير جائز عن القصد فيكون أسرع قصده لصحة سراه ليمجل الى مقصده . وغروضا أي اتساعها وقال شارح ديوان ابن احرر قوله «اريمهم سهيلا» يعني اصحابه وان لم يجرله ذكرا لدلالة الحال عليه أي يريمهم مطلقه الذي يبلد احبابه التي يقصدها فهو يتمنى ان يصح سراه الى مقصده ليريمهم مطلع سهيل ببلاد احبابه وتكون المطى على الحال التي وصفها من قلق غروضا واتساعها لحثه اياها على السرى الذي أهرزها فقلقت اتساعها

الفقر المضلة ليس بها علم يهتدى به كأنه يتاه فيها والفقر الخالية والحزن ماغلظ من الارض وقد حمل بعضهم  
كان في قوله تعالى (كيف نكلم من كان في المهد صبيا) على انها بمعنى صار ومنه قول العجاج  
\* والرأس قد كان له شكير \* أى قد صار والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قال الشاعر  
\* ومن عضة ما ينبتن شكيرا \*

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومعني صار الانتقال وهو في ذلك على استعمالين (أحدهما) قولك  
صار الفقير غنيا والطين خرقا (والثاني) صار زيد إلى عمرو ومنه كل حي صائر إلى الزوال ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول أن « صار معناها الانتقال » والتحول من حال إلى حال فهي تدخل على  
الجملة الابتدائية فتفيد ذلك المعنى فيها بعد أن لم يكن نحو قولك صار زيد علما أى انتقل إلى هذه الحال  
« وصار الطين خرقا » أى استحال إلى ذلك وانتقل إليه وقد تستعمل بمعنى جاء فتعدي بحرف الجر  
وتفيد معنى الانتقال أيضا كقولك « صار زيد إلى عمرو وكل حي صائر للزوال » فهذه ليست داخلية  
على جملة الأتراك لو قلت زيد إلى عمرو لم يكن كلاما وإنما استعمالها هنا بمعنى جاء كما استعملوا جاء بمعنى  
صار في قولهم ماجأت حاجتك أى ما صارت ولذلك جاء مصدرها المصير كقولوا المصير الجي قال الله تعالى  
(وإلى المصير)،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأصبح وأضحى على ثلاثة معان (أحدها) أن تقرر مضون  
الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحي على طريقة كان (والثاني) أن تفيد معنى الدخول في  
هذه الاوقات كاظهر وأعظم وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها قال عبد الواسع بن أسامة  
ومن فعلا تني أننى حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحت جليدها ﴾

قال الشارح . قد استعملت هذه الافعال « على ثلاثة معان » كما ذكر (أحدها) أن تدخل على المبتدأ  
والخبر لإفادة زمانها في الخبر فإذا قلت أصبح زيد علما وأمسى الأمير عادلا وأضحى أخوك مسرورا  
فلتراد أن علم زيد اقترن بالصباح وعادل الأمير اقترن بالمساء وسرور الأخ اقترن بالضحي فهي ككان  
في دخولها على المبتدأ وإفادة زمانها للخبر إلا أن أزمنة هذه الأشياء خاصة وزمان كان يعم هذه الاوقات  
وغيرها إلا أن كان لما انقطع وهذه الافعال زمانها غير منقطع ألا ترى أنك تقول أصبح زيد غنيا وهو غني  
وقت إخبارك غير منقطع « الثاني أن تكون تامة » تجزئى بمرفوع لا غير ولا يحتاج إلى منصوب

وشبهها بسرعة القطا التي فارتق فراخها لتحمل إليها الماء لأن القطا إنما تصير كما ذكر في الصيف . وقوله « والمطى  
كأنها » حال من فاعل تجرى الذي في البيت الذى قبله على الرواية الأولى وحال من ضمير الجمع في « أريهم سهيلا » على  
الرواية الثانية . وقوله « قد كانت الخ » حال من القطا والعامل ما في كأن من معنى التشبيه وفراخه خبر مقدم وكان ويوضحها  
اسمها المؤخر والاستشهاد في البيت بقوله « قد كانت » حيث أراد معنى صارت ووجب تقدير كان بصار هنا ليصح المعنى  
ولو أقيمت كان على أصل معناها لفسد لكونه محالا . ومثل هذا البيت قول شملة بن أخضر وهو من شعراء الحماة .

غفر على الآلاء لم يوسد وقد كان الدماء له حمارا

قال ابن جني « كان هنا بمنزلة صار وهذا وجه من وجوه كان » اهـ

كقولك أصبحنا وأمسينا وأصبحنا أى دخلنا في هذه الاوقات وصرنا فيها ومنه قولهم أخرجنا أى دخلنا في وقت  
الفجر قال الشاعر

فما أُنْجِرَتْ حَتَّى أَهَبَ بِسُحُورِهِ عِلَاجِيْمُ عَيْنِ ابْنِي صَبَاحٍ يُبْرِئُهَا (١)

ومثله قول الآخر

فأَصْبَحُوا والنَّوْىَ عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوْىِ تُلْقَى الْمَسَاكِينُ (٢)

أى أصبحوا وهذه حلهم ومنه أشملنا وأجنبنا وأصبحنا أى دخلنا في أوقات هذه الرياح وكذلك يقال  
أدنف كأنه دخل في وقت الدنف وأكثر ما يستعمل ذلك في وقت الاحيان فلما قوله \* ومن فملاقي الخ \*  
البيت لعبد الواسع بن أصامة والشاهد فيه قوله أضحى جليدها والاكتفاء بالرفع أى صار جليدها في وقت  
الضحى يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للاضياف حتى عند عزة الطعام والجذب وأراد باليلة الشبهاء  
المجدبة الباردة التى أضحى جليدها أى دخل جليدها في وقت الضحى يريد انه طال مكثه لشدة البرد  
ولم يذب عند ارتفاع النهار والجلد ما جدد من النداء

قال صاحب الكتاب (و) والثالث أن تكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنيا وأمسى فقيرا وقال عدى

نَمَّ أَصْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَوَتْ بِهِ الصَّبَا وَاللَّهُ بَوْرُكُ

قال الشارح : الوجه الثالث أن تستعمل بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها الى وقت مخصوص  
نحو « قولك أصبح زيد فقيرا وأمسى غنيا » تريد به انه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص

(١) الشاهد في البيت قوله « أُنْجِرَتْ » وهو فعل تام ومعناه دخلنا في وقت الفجر فيكون أصبح الذى معناه دخلنا في

وقت الصباح وامسينا الذى بمعنى دخلنا في المساء فعلا تاما كذلك . وستتكم على ذلك في البيت الآتى

(٢) هذا البيت لحيد الارقط وقبلة :

باتوا وجلتنا الصبياء بينهم كأن اظفارهم فيها السكاكين

والجمله قفة التمر يتخذ من سعف النخل وليفه فلذلك وصفها بالصبي . يقول . لما أصبحوا ظهر على معرسهم — وهو  
موضع نزولهم — نوى التمر وعلاه لكشرتة على انهم لحاجتهم لم يلقوا الا بعصه . وهذا الاشارة الى كثرة ما قدمه لهم منه  
وكثرة ما كانوا يصب كل بقوله « ياتى » والجمله تفسير للضمير فى ليس . والشاهد في هذا البيت هنا قوله « فأصبحوا »  
ومعناه دخلوا في وقت الصباح فهو فعل تام لا يحتاج الى منصوب وقد استشهد به سيبويه على الاضمار فى ليس وان اسما  
ضمير الثان . وقد علمت ذلك فيما مضى من تمليقاتنا ومثل هذا البيت قول امرئ القيس .

فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صبة أى اذلال

فان صار تاما ونافعا لها ومعناه رجعنا وانتقلنا يقال صار الامر الى كذا أى رجع . . . . . ومثله ايضا قول

قس بن ساعدة .

أيقنت انى لاحالة حيث صار القوم سائر

فان صار فيه تاما والمعنى . أيقنت انى منتقل حيث انتقل القوم فصائر خبر أن وصار بمعنى انتقل والقوم فاعله



ومنه « قول عدى بن زيد » \* ثم أضحوا كأنهم ورق الخ \* (٣) يريد أنهم صاروا الى هذه الحال شبه  
أحبائه واقراضهم بورق الشجر وتفسيره وجفافه وذكر الصبا والديور وهما ريجان لان لهما تأثيرا في  
الاشجار ومثله قول الآخر

أصبحت لا أحبل السلاح ولا أمالك رأس البعير إن نَفَرَا (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب \* وظل وبات على معنيين أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقت  
الخاصين على طريقة كان والثاني كينونتهما بمعنى صار ومنه قوله عز اسمه (واذا بشر أحدهم بالأنثى ظل  
وجهه مسودا) \*

قال الشارح : حكم هذين المعنيين كحكم أصبح وأضحى يكونان ناقصين فيدخلان على المبتدأ والخبر  
لإفادة الوقت الخاص في الخبر فتقول ظل زيد يفعل كذا اذا فعله في النهار دون الليل وبات خالد يفعل  
كذا اذا فعله ليلا والجملة بعده في موضع الخبر ومنه قوله تعالى (فظلم تفكهمون) وظلت مخفف من ظلمت

(١) البيت لعدى بن زيد من كلمة له مطلقها

أرواح مودع أو بكور لك فاعمد لاي حال تصير  
وقيل البيت المستشهد به .

وتذكر رب الحورنق اذا — رف يوما وللهدي تفكير  
سره ماله وكثرة ما يم — ملك والبحر معرضا والسدير  
فارعوى قلبه فقال . وما غب — طة حتى الى المبات يصير  
ثم بعد الفلاح والام — نة وارتم هنالك القبور  
ثم صاروا كأنهم (البيت)

ومارويناه لك من هذه الايات تعلم خطأ الشارح في قوله « شبه احبائه الخ » فتدبر والحمد لله الذي يمن على من  
يشاء من عباده .

(٢) البيت لربيع — بالصغير . وقيل كالمير — بن ضبع بن وهب بن بغيض وكان قد عاش اربعين وثلاثمائة سنة وقد  
قال لما بلغ اربعين ومائتي سنة .

اصبح منى الشباب قد حسرا — إن ينأ عنى فقد ثوى عصرا  
ودعنا قبل ان نودعه — لما قضى من جاعنا وطرا  
ها انذا آمل الخلود وقد — ادرك عقلى ومولدى حجرا  
أبامرئ القيس هل سمعت به — هيهات هيهات طال ذاعرا  
أصبحت لاجل السلاح . . . (البيت) وبعده .  
والذئب أخفاه إن مررت به — وحدى، وأخفى الرياح والمطر  
من بعدد ماقوة اسر بها — أصبحت شيخا اعالج الكبرا

ووجه الاستعهاد بالبيت ظاهر وكذلك معاني الايات وفيما روينا شواهد متعددة لمثل ما جاء الشارح

بالبيت من اجله

بكسر اللام كأنه حذف منه اللام المكسورة يقال غلظت أفعل كذا أظلل ظلولا قال الشاعر

وَلَقَدْ أَبَيْتُ عَلَى الطَّوَى وَأَظْلُهُ      حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَرِيمَ الْمَأْكَلِ (١)

وقد يستعملان استعمال كان وضار مع قطع النظر عن الاوقات الخاصة فيقال ظل كثيبا وبات حزينا وإن كان ذلك في النهار لانه لا يراد به زمان دون زمان ومنه قوله سبحانه « واذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا » والمراد انه يحدث به ذلك ويصير اليه عند البشارة وإن كان ليلا وقد تستعمل بات تامة بجنزى بالمرفوع فيقال بات زيد بمعنى انه دخل في المبيت يقال منه بات ببيت وبيات يبتوتة ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والتي في أوائلها الحرف النافي في معني واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها الايجاب ومن ثم لم يميز مازال زيد الا مقبا وخطى ذو الرمة في قوله • حراجيج لا تنفك إلا مناخة ﴾

قال الشارح . أما نافي أوله منها حرف نفي نحو مازال وما برح وما انفك وما قى فهي أيضا كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أن كان كذلك فيقال مازال زيد يفعل قال الله تعالى (فازلم في شك) وكذلك أخواتها ومعناها على الايجاب وإن كان في أولها حرف النفي وذلك أن هذه الافعال معناها النفي فزال وبرح وانفك وقى كلها معناها خلاف الثبات ألا ترى ان معنى زال برح فاذا دخل حرف النفي نفي البرح فعاد الى الثبات وخلاف الزوال فاذا قلت مازال زيد قائما فهو كلام معناه الانبات أي هو قائم وقيامه استمر فيما مضى من الزمان فهو كلام معناه الانبات ولهذا المعنى لم تدخل الاعلى الخبر فلا يجوز لميزل زيد الا قائما كما لم يميز ثبت زيد الا قائما لان معنى مازال ثبت فاما قول ذي الرمة حراجيج ما تنفك إلا مناخة      على الخسف أو نريى بها بلدا قفرا (٢)

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي من قصيدة له مطلعها .

طال الثواء على رسوم المنزل	بين اللكيك وبين ذات الحرمل
فوقفت في عرصاتها متعيرا	اسل الديار كفل من لم يذهل
لمبت بها الانواء بعد انيسها	والرامسات وكل جون مسبل

وقبل البيت المستشهد به .

أني امرؤ من خير عبس منصبا	شطرى واحى سائرى بالمنصل
ان يلحقوا أكرروا وإن يستلحقوا	أشدد وإن يلفوا بضنك أزل
حين النزول يكون غاية مثلنا	ويفر كل مضلل مستوهل
ولقد أبيت على الطوى . . .	( البيت ) وبعده .

وإذا الكتيبة أحجمت وتلاحظت	الفيت خيرا من معم مخول
والخيل تلم والفوارس أننى	فرقت جهم بطعنة فيصل
إذا لأبادر في المضيق فوارس	ولا أوكل بالرعيل الاول

(٢) هذا البيت من « أحجية العرب » وهي قصيدة طويلة لذى الرمة مطلعها

لقد جشأت نفسى عشية مفرف      ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

فان الاصمعي والجرمي قالا أخطأ ذوالرمة ووجه تخطئه أن يكون مناخة الخبر وتكون الا داخله عليه وذلك خطأ على ما تقدم قال المازني الافيه زائدة والمراد ماتنك مناخة وقيل الخبر على الخسف ومناخة حال والمراد ماتنك على الخسف الامناخة فاما تكون الا قد دخلت على الخبر وقيل ان الا واقعة في غير موقعها والثنية بها التأخير والمراد ماتنك مناخة الا على الخسف ومثله في وقوع الافي غير موقعها قوله تعالى (ان نظن الاظنا) وقول الشاعر \* وما اغتره الشيب الا اغترارا \* ألا ترى انك لو حملت الكلام على هذا الظاهر الذي هو عليه لم يكن فيه فائدة لانه لا يظن الا لظن ولا يقره الشيب الا اغترارا فاذا كان كذلك علمت أن المعنى والتقدير إن نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا فان قيل

نحن الى مى كما حن نازع دعاء الهوى فارتاد من قيده قصرا  
وقبل البيت المستشهد به :

فيامى مادراك ابن مناخنا معرقة الالحى يمانية سجرا  
قد اكفلت بالحنن واعوج دونها ضوارب من خفان عجابة سدر  
حراجيج ماتنك ..... ( البيت ) وبعدة .  
أنحن لتعريس قليل فصارف يفتى بنييه مطلحة صمرا

وقوله «جشأت» معناه نهضت . وشرف وحزوى ومضمان واللى منقطع الرمل وصبرا اى اصبرى والنازع البعير يحن الى وطنه وقوله «فارتاد من قيده قصرا» معناه طلب السعة فوجده مقصورا ويقال ارتاد جدبا وارتاد خيرا اى طلب الحصب فوقع على جذب وقوله «معرفة الالحى» اى قليلة لحم الالحى وهو جمع لحي واذا كثر لحم لحيها فهو عيب . ويقال نافقة سحراء اى تضرب الى الحرمة . وقوله «قد اكفلت بالحنن» اى صيرت الناقصة الحزن خلفها كالرجل الذى يركب الكفل فاما يركب على اقصى الكفل كما نقول اكفلت الناقصة اى ركبتم موضع الكفل منها والحزن ما غلظ من الارض والضارب منخض كالوادي وخفان موضع وقوله «عجابة سدر» معناه لابسة سدر والحراجيج الضمر والخسف الجوع وهوان تبيت على غير علف والتعريس الفزول في آخر الليل وصارف اى فبعضها صارف يصرف بنييه من الضجر والجهد ومطلحة معيبة وصمرا اى فيها ميل من الهزال والجهد وقد خطأ جماعة منهم الاصمعي ذا الرمة في البيت المستشهد به لان «ماتنك» واخواته بمعنى الا يجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها ويند كر السحابة عنه جوابين ( أحدهما ) ان تنك تامة ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة ونومى معطوف على مناخة ( الثانى ) انها ناقصة وعلى الخسف خبرها ومناخة حال واول من ذكر خطأ ذى الرمة ابو عمرو بن العلاء ورواه عنه الاصمعي قال . سمعت ابا عمرو يقول . أخطأ ذوالرمة في قوله \* حراجيج . البيت \* في ادخاله الا بعد قوله ماتنك . وكان اسحق الموصلى ينشد البيت \* حراجيج ماتنك آلامناخة \* والآل الشخص ويحتاج بيته الذى ذكر فيه الآل في غير هذه القصيدة وهو قوله .

فلم نهبط على سفوات حتى طرحن سخالن وصرن آلا

وعلى هذا يكون آلا خبر تنك ومناخة صفة وأنت الصفة لان الشخص مما يذكروا ونث وقال ابن عصفور ان ذا الرمة لما عيب عليه قوله «ماتنك الامناخة» فطن له فقال . إنا قلت «آلا» وقول الشارح رحمه الله «قال المازني لافي زائدة الخ» قد تبعه ابو على في القصريات قال . الامهنا زائدة لولا ذلك لم يميز هذا البيت لان تنك في معنى تزل ولا يزال لا يتكلم به الامنياعنه . اهـ . ونسب ابن هشام في المتن هذا الخبر يرجع الى الاصمعي وابن جنى ثم قال . وحمل عليه

ما ذكرته من وقوع الافي غير موضعها إنما أخرت عن موضعها ومعناه التقديم وما ذكرته الافيه مقدمة وأنت تنوي بها التأخير وذلك خلاف ما ذكرته فالجواب انه اذا جاز التأخير جاز التقديم لأنه مثله في انه واقع في غير موقعه ويجوز أن يكون الشاعر راعى اللفظ لانه منفى ولم ينظر الى المعنى فأدخل الالفك ومثله كثير قال الله تعالى (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) فأدخل الباء في الخبر لوجود لفظ النفي لأن الباء إنما تزداد لتأكيد النفي والمعنى فيها على الإيجاب ومثله قوله تعالى (إن هذان لاسحران) في قول بعضهم إن إن هنا بمعنى نعم ودخلت اللام لوجود لفظ إن وإن لم يكن المعنى معناها واعلم ان زال من قولهم مازال يفعل وزنه فصل بكسر العين وإنما قلت ذلك لقولهم في المضارع يزال على يفعل بالفتح ويفعل مفتوح العين إنما يأتي من فعل بكسر العين دون غيره إلا أن تكون العين أو اللام حرفاً حلقياً نحو سأل يسأل وقراً بقرأ وعينه من الياء وليس من لفظ زال يزول لقولهم زيلته فزال وزايلته وهذه دلالة قاطعة تشهد انه من الياء فلن قيل يجوز أن يكون زيلته فيعلمته مثل يبطرته واذا جاز أن يكون كذلك فلا يكون فيه دليل قيل لو كان فيعلمته لجاء مصدره زيلة على وزن فيعلمته وحيث لم يحيى دل ذلك على انه فعل لا فيعلم وما يدل على ذلك قولهم لم يزل بالفتح ولو كان من زال يزول لقيل لم يزل بالضم وأصل زال ههنا أن يكون لازماً غير متعمد نحو قولك زال الشيء أي فات وبرح الا انه جرد من الحدث لدلالته على الزمان وأدخل على المبتدأ والخبر كما كانت كان كذلك وأما برح من قولهم ما برح فهو بمعنى زال وجاوز ومنه قيل لليلة العايلة البارحة وكذلك قيل «أبرحت ربا وأبرحت جارا» أي جاوزت ما يكون عليه أمثالك من الخلال المرضية فقالوا ما برح يفعل بمعنى مازال وقد فرق بعضهم بين مازال وما برح فقال برح لا يستعمل في الكلام الا ويراد به البراح من المكان فلا بد من ذكر المكان معه أو تقديره وذلك ضعيف لانه قد جاء في غير المكان قال الله تعالى (لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين) فلا أبرح هذه لا يجوز أن يراد بها البراح من المكان لانه من الحال أن يبلغ مجمع البحرين وهو في مكانه لم يبرح منه واذا لم يجوز حمله على البراح تعين أن يكون بمعنى لا أزال وأما انك من قولهم ما انك يفعل فهي أيضا بمعنى زال من قولك فككت الشيء من الشيء اذا خلصته منه وكل مشتبهين فصلت أحدهما من الآخر فقد فككتهما وفك الرقبة أعتقها

ابن مالك قوله \* أرى الدهر الامجنوناباهله \* وانما المحفوظ «وما الدهر الا الخ» ثم ان ثبتت روايته فتخرج على ان أرى جواب لقسم مقدور وحذف لا كحذفها في «تالله تنقو» ودل على ذلك الاستثناء المرفوع اه. قال ابن عصفور: ومن الضرائر زيادة الافي قوله \* أرى الدهر الامجنوناباهله (البيت) \* هكذا رواه المساذني يريد «أرى الدهر منجنونا» وكذلك جعلها في قول الآخر.

ما زال مذ وجفت في كل هاجرة بالاشعث الورد الا وهو مهموم

يريد هو مهموم فزاد الا والواو في خبر زال وفي قول الآخر:

وكلهم حاشاك الا وجدته كمين الكذب ججدها واحتفلها

يريد «وكلهم حاشاك وجدته» وفي قول ذي الرمة \* حرا جيج ماتتفك البيت \* يريد «ماتتفك

مناخة اه :

ثم جردت من الدلالة على الحدث ثم أدخلت على المبتدأ والخبر كأنه -ل بكان وأما في من قولهم ما في  
يفعل فهو أيضا بمعنى زال يقال منه قى وفنا بالكسر والفتح ويقال منه ما أفنأت تفعل فأعرفه ،  
قال صاحب الكتاب ونجىء محدوقا منها حرف النفي قالت امرأة سالم بن قحطان  
• نزال حبال مبرمات أعدما • وقال امرؤ القيس • فقلت لها والله أبرح قاعدا • وقال  
تَنَفَّكَ تَسْمَعُ ما حَيِّدَــتَ بهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ  
وفي التنزيل (الله تفتو تذكر يوسف )

قال الشارح : قد ذكرنا ان هذه الافعال لانسه تعمل الا ومعه حرف الجحد نحو ما زال ولم يزل  
ولا يزال وذلك من قبل ان الغرض بها اثبات الخبر واسه تمارره وذلك انما يكون مع مقارنة حرف النفي  
لان استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض لانها اذا عريت من حرف النفي لم تفد الاثبات  
والغرض منها اثبات الخبر ولا يكون الايجاب الامع حرف النفي على ما تقدم الا ان حرف النفي قد  
يحذف في بعض المواضع وهو مراد وانما يسرغ حذفه اذا وقع في جواب القسم وذلك لان اللبس وزوال  
الاشكال فن ذلك

نَزَالُ حِبَالُ مُبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُمْرٍ جَلٍّ (١)

والمراد والله لا تزال لحذف لا والحبال اليهود والمبرمات المحكمات أعدما لها أى المحبوبة مدة مشى الجل  
على خفه كما يقال ماطر طائر وما حنت الذيب ودل على ارادة القسم حذف حرف النفي فلولوا القسم لما صاغ  
الحذف ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير لا نحو والله أقوم والمراد لأقوم وأنعم اليه يحذف  
غيرها لانه لا يجوز حذف لم وما لان لم عامة فيما بعدهما والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل وكذلك  
ما قد تكون عامة في لغة أهل الحجاز ولا يكون هذا الحذف الا في القسم لانه لا يليس بالمرجوب اذ لو أريد

(١) هذا البيت للبيلى امرأة سالم بن قحطان — بضم القاف وسكون الحاء المهملة وبعدها فاء — وكان من حديثهما انه  
جاء الى سالم اخو امرأته زائر فاعطاه بعير امن ابله وقال لامراته هاتى حبالا يقرن به ما اعطيناه الى بعيره . ثم اعطاه بعيرا آخر  
وقال مثل ذلك ثم اعطاه مثل ذلك فقالت ما بقى عندى حبل فقال على الجمال وعليك الحبال وان شاء يقول .

لقد بكرت ام الوليد تلومنى ولم احترم جرما فقلت لها مهلا  
فلا تمذلنى بالعطاء ويسرى لكل بعير جاء طالبه حبالا  
فانى لا تبيكى على افالها اذا شبت من روض او طانها بقلا  
فلم ارمثل الا بل مالا لمتين ولا مثل ايام الحقوق لها سبلا  
فرمت اليه خاوها وقالت صبره حبالا لبعضها ثم انشأت تقول :

حلفت يميناً يا ابن قحطان بالذى تكفل بالارزاق فى السهل والجبل

نزال حبال مبرمات ..... ( البيت ) وبعده

فاعط ولا تبخل اذا جاء سائل فعندى لها عقل وقد زالت العمل

والاستشهاد بالبيت على ان تزال جواب قسم وحذف منه حرف النفي اى لا تزال وانظر تفسير الشارح للبيت تلغض منه عيها

الموجب لأنى بان واللام والنون وهو كثير قال امرؤ القيس  
فقلت لها تالله أبرح قاعداً ولوقطعوا رأسي لذيك وأوصالى (١)  
أى لا أبرح وقال أيضاً • تفك تسمع الخ • (٢) وقال

(١) البيت من قصيدة امرؤ القيس بن حجر الكندي التى مطلعها .

الاعم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان في المصر الخالى  
وقبل البيت المستشهد به .

تنورتها من اذرعنا واهلها ييثرب ادنى دارها نظر عال  
نظرت اليها والنجوم كانها مصاييح رهبان تشب لقفال  
فقلت سباك الله انك فاضحى الست تري السمار والناس احوالى  
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولوقطعوا رأسي (البيت) وبعده  
فلما تنازعنا الحديث واسمحت هصرت بمن ذى شار يخ مبال  
فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذات صعبة اى اذلال

وقوله « فقلت يمين الله » الخ هذه هي الرواية الشائعة المستفيضة ولم يروها الشارح رحمه الله .. وقد روى قوله  
« يمين الله » رفوعا ومنصوبا اما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف اى لازمى ونحوه واما النصب فعلى ان اصله احلف  
بيمين الله فلما حذف الباء وصل فعل القسم اليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقي منصوبا به واجاز ابن خروف وابن  
عصفوران ينتصب بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره الزم نفسى يمين الله ورد بان الزم ليس بفعل قسم وتضمن الفعل  
معنى القسم ليس بقياس وجوز التحاس خفضه ايضا بالياء المحذوفة ولم يذكر ابن مالك في تفسيره في نحو هذا الا النصب  
قال وان حذف ما نصب المقسم به وهو اعم من ان يكون المقسم به لفظ الجلالة الشريف او غيره وقال الاعلم . النصب  
في مثل هذا على اضرار فعل اكثر في كلامهم من الرفع على الابتداء وأنشده سيبويه بالرفع وقال هكذا سمعناه من  
قصحاء العرب .. وقال في التوضيح وشرحه : ومنه « تالله تفنؤ تذكر يوسف » وقوله « فقلت يمين الله .. البيت \*  
اذ الاصل لا تنفأ ولا أبرح ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط : كون الفعل مضارعا . وكونه جواب قسم . وكون  
النافي لا . وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اى يمين الله  
قسمى وبالنصب على أن اصله أقسم يمين الله فحذف حرف الجر ولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب  
بحاله ، ولا أبرح جواب القسم وجواب لوعذوف لدلالة ما قبله والتقدير ولوقطعوا رأسي لا أبرح اه  
(٢) البيت لخليفة بن براز وهو شاعر جاهلى وبعده .

والمرء قد يرجو الرجا • مؤملا والموت دونه

وكان ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه كثيرا ما يمثل بهذين البيتين والاشهاد بالبيت على ان حرف النفي  
محذوف والتقدير لا تنفك (واعلم) ان في كلام الشارح رحمه الله وفيما نقلناه لك في الشاهد السابق عن شرح التوضيح  
نظرا من وجوه (الاول) ان اشتراط ان يكون الكلام جواب قسم غير موجود هنا فان تنفك ليست جواب  
قسم (الثاني) ان قوله « وكذلك ما قد تكون عاملة الخ » كلام مستدرك لا محل له لان موضوعنا في حروف النفي  
التي تدخل على الافعال وما الحجازية تختص بالاسماء فابن هذامن ذاك وهل هو الاشتباه وانتقال نظرو قد تبعه المرادى  
في شرح التسهيل فقال . « وينقاس الحذف في المضارع جواب قسم وشذ في الماضى جواب قسم كقوله \* لعمري

تالله يبقى على الأيام مبتقل جَوْنُ السَّراةِ رُبَاعُ سِنَّهُ غَرْدُ  
ومنه قوله تعالى ( تالله تنقض تذكر يوسف ) حتي تكون حرضا ) أي لا تزال تذكر يوسف حتي تكون حرضا  
أي ذا حرض وهو الحزن ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما دام توقيت للفعل في قولك أجلس مادمت جالسا كأنك قلت  
أجلس دوام جلوسك نحو قولهم آتيك خفوق النجم ومقدم الحاج ولذلك كان مفتقرا الي أن يشفع بكلام  
لأنه ظرف لا يبد له ما يقع فيه ، ﴾

قال الشارح : أما مادام من قولك مادام زيد جالسا فليست مافي أولها حرف نفى على حدها في ما  
زال وما برح إنما ما ههنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان فإذا قلت لأ كلك « مادام زيد  
قاعدا فالمراد دوام قعوده « أي زمن دوامه كما يقال « خفوق النجم ومقدم الحاج » والمراد زمن خفوق  
النجم وزمن مقدم الحاج وما يدل على أن ما مع ما بعدها زمان أنها لاتقع أولا فلا يقال مادام زيد قائما  
ويكون كلاما تاما ولا بد أن يتقدمه ما يكون مظروفا وليس كذلك ما زال وأخواتها فانك تقول ما زال زيد  
قائما ويكون كلاما مفيدا تاما وما من قولك مادام تقع لازمة لا بد منها ولا يكون الفعل معها الاماضيا  
وليس كذلك ما زال فانه يجوز أن يقع موقع ما غيرها من حروف النفي ويكون الفعل مع النافي ماضيا  
ومضارعا نحو ما زال ولم يزل ولا يزال ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد قائما  
الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا والذي يصدق انه فعل لحوق الضمائر وتاء التأنيث سا كنه به وأصله  
ليس كصيد البعير ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية « فينفيها في الحال » وذلك انك اذا قلت  
زيد قائم ففيه إيجاب قيامه في الحال واذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت هذا المعنى فان قيل فن أين زعم  
أنها فعل وليس لها تصرف الافعال بالمضارع واهم الفاعل كما كان ذلك في كان وأخواتها وإنما هي بمنزلة  
ما في دلالتها على نفي الحاضر قيل الدليل على أنها فعل اتصال الضمير الذي لا يكون الا في الافعال بها  
على حد اتصاله بالافعال وهو الضمير المرفوع نحو قولك لست ولستنا ولستنا واسمنا واسمنا ولستنا  
ولان آخرها مفتوح كما في آخر الافعال الماضية وتلحقها تاء التأنيث سا كنه وصلا ووقفا نحو ليست  
هند قائمة كما تقول كانت هند قائمة وليس كذلك التاء اللاحقة للاسماء فانها تكون متحركة بحركات

دهاء زالت عزيزة • أي لازالت وشذ في المضارع غير جواب كقوله

وابرح مادام الله قومي بحمد الله منتظا مجيدا

أي لا ابرح وقيل لاحذف والمعنى ازول عن ان اكون منتظا مجيدا أي صاحب نطق وجواد مادام الله قومي فانهم  
يكفونني ذلك . اه . ودعوى عدم الحذف تسف - وقد ذهب ابن عصفور الى انه من قبيل الضرورة قال ومن  
الضرائر إضمار لا النافية في غير جواب القسم كقوله • تفك تسمع . . . ( البيت ) • اه وانظر شرح  
الرضي على الكافية

الاعراب نحو قاعة وقاهدة فلما وجد فيها ما لا يكون الا في الافعال دل على انها فعل فان قيل الافعال بابها التصرف وليس غير متصرفه فهلا دلسم ذلك على كونها حرفا قيل عدم التصرف لا يدل على انها ليست فعلا اذ ليس كل الافعال متصرفه ألا ترى ان نعم و يشي وفعل التمتع بكها أفعال وان لم تكن متصرفه وأما كونها بمنزلة ما في النفي فلا يخرجها أيضا عن كونها فعلا لانه يدل على مشابهة بينهما وهو الذي أوجب وجودها وعدم تصرفها وأما أن يدل أنها حرف فلا اذ الدلالة قد قامت على أنها فعل وما يدل أنها فعل وليست حرفا أنها تتحمل الضمير كما أنه يتحمل الضمير فتقول زيد ليس قائما فيستمكن في ليس ضمير من زيد ولا يكون مثل ذلك في ما فلا يقال زيد ما قائما فيجمل في ما ضمير زيد وأيضا فان ليس لا يبطل علمها دخول الا في خبرها فتقول ليس زيد الا قائما ولا يكون مثل ذلك في ما لا تقول ما زيد الا قائما ومن المنافع ليس من التصرف انك تقول كان زيد فتفيد الماضي وتقول يكون زيد فتفيد المستقبل وأنت اذا قلت ليس زيد قائما الآن فقد أدت ليس المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي واستغنى عن زيادة حرف مضارعة فيها وقوله « لا تقول ليس زيد قائما غدا » يريد انها لا تكون الا لثني الحاضر لا غير ولا ينفي بها في المستقبل وقد أجازها أبو العباس المبرد وابن درستويه فان قيل وزنه فعل ساكن العين كليت وليس في الافعال الماضية ما هو على هذه الزنة فهلا دلسم ذلك على أنها حرف قيل لما منع التصرف لما ذكرناه ولم يبين بناء الافعال من بنات الياه نحو باع وسار منع ما للافعال من الاعلال والتغيير لان الاعلال والتغيير ضرب من التصرف والاصل في ليس ليس على زنة حرج وصعد وإنما قلنا ذلك لانه قد قامت الدلالة على أنه فعل فلا فاعل الماضية الثلاثية على ثلاثة أضرب فعل كضرب وقتل وفعل كعلم وسلم وفعل كظرف وشرف وليس فيها ما هو على زنة فعل بسكون العين واذا كان كذلك وجب أن لا يخرج عن أبنية الافعال فذلك قلنا ان أصله ليس على فعل بكسر العين « فيكون من قبيل صيد البعير » اذا رفع رأسه من داء وكان قياسه أن قلب الياه فيه ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها على حد باع وسار الا أنهم لما لم يريدوا تصرف الكلمة أبجوها على حالها ثم خففوها بالاسكان على حد قولهم في كتف كتف أو في نخذ نخذ والزموها التخفيف لعدم تصرفها ولزوم حالة واحدة وانما قلنا ان أصله فعل بالكسر لانه لا يخلو من أن يكون على فعل أو فعل أو فعل على ما ذكرنا فلا يجوز أن يكون على فعل بالفتح لانه لو كان مفتوحا لم يجر اسكانه لان الفتحة خفيفة ألا ترى انهم لا يخففون نحو قلم وجبل بالسكون ولا يجوز أن يكون على فعل بالضم لان هذا البناء لم يأت من بنات الياه فلما امتنع أن يكون على فعل وفعل تعين أن يكون فعل بالكسر وصحيح كاصح صيد البعير وليس المراد أن الة واحدة وانما ذلك لا بداء للنظير وذلك لان الة في تصحيح ليس ارادة عدم التصرف والة في تصحيح صيد انها في معنى أصيد كمور وحول اذ كانا في معنى أعور وأحول،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهذه الافعال في تقديم خبرها على ضربين قال في أوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها وقد خولف في ليس ففعل من الضرب الاول والاول هو الصحيح ﴾



قال الشارح : قد تقدم أن هذه الأشياء لما كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعا وجب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها حكم الأفعال الحقيقية وكانت الأفعال الحقيقية ترفع فاعلا وتنصب مفعولا فرفعت هذه الاسم ونصب الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحو كان زيد قائما كما تقول ضرب زيد عمرا ولما كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل لم يجر تقديم أسماء هذه الأفعال عليها ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه « جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها نفسها » مالم يمنع من ذلك مانع فذلك تقول كان زيد قائما قال الله تعالى ( وكان الله غفورا رحيما ) وقال ( وكان ربك قديرا ) وتقول كان قائما زيد فتقدم الخبر على الاسم قال الله تعالى ( وكان حقاهلينا نصر المؤمنين ) وقال ( أكان للناس عجباً أن أوحينا ) فقله حقا خبر وقد تقدم على الاسم الذي هو نصر المؤمنين وعجبا خبر أيضا وقد تقدم على الاسم الذي هو أن أوحينا لأن أن والفعل في تأويل المصدر وذلك المصدر مرفوع بانه اسم كان وتقول قائما كان زيد فتقدم الخبر على الفعل نفسه قال الله تعالى ( وأنفسهم كانوا يظلمون ) فلولاجواز تقديم الخبر على نفس الفعل لما جاز تقديم مفعوله عليه وذلك أن أنفسهم معمول يظلمون وهو الخبر وقد تقدم انه لا يقدم المفعول حيث لا يتقدم العامل ألا ترى انه لا يجوز القتال زيدا حين يأتي حيث لم يجر تقديم عامله الذي هو يأتي لأن المضاف اليه لا يتقدم المضاف وكذلك باقي أخواتها « فلما ماقى أوله حرف النفي » وحروف النفي أربعة ما ولم ولن ولا فان كان النفي بما نحو ما زال وما انفك وما قى وما برح فذهب سيويه والبصريين انه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال قائما ما زال زيد واليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء وذلك أن ما للنفي وأنه يستأنف بها النفي ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بان واللام في الإيجاب فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام فيسكان له صدر الكلام وإنما صار للاستفهام صدر الكلام لانه جاء لافتادة معنى في الاسم والفعل فوجب أن يأتي قبلهما لابعدهما كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذلك هنا ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام زيدا أضربت لم يجر كذلك هنا لو قلت قائما ما زال زيد لم يجر لانك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه ويجوز ذلك مع لم ولن ولا فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لن يرح بكر وخارجا لا يزال خالد وإنما ساغ ذلك مع لم ولن ولا وام يسغ مع ما لأن لم ولن لما اختصنا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها فكذا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لانهما كأحد حروفه وأيضا فان لم أفعل نفى فقلت ولن أفعل نفى ساقط ولحكم النفي حكم الإيجاب فكذا يسوغ في الإيجاب التقديم فكذلك مع النفي فجرى النفي هنا مجرى الإيجاب كما جرى مجراه في لن إذ لم يتلق به القسم ألا ترى أنك لا تقول والله لن أضرب كما لا تقول والله سأضرب وكذلك لا تقول والله لم أضرب كما لا تقول والله ضربت وأما لا وإن كانت قد يتلقى بها القسم وتدخل على الأسماء والأفعال فانها تصرف تصرفا لا يس اغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة وأنه يتخطاها العامل فيعمل فيما بعدها نحو قواك خرجت بلا زاد وعوقبت بلا جرم فكذا يعمل ما قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها وأجاز ذلك الكوفيون واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان فيقولون

قائما ما زال زيد وكذلك ما كان في معناها من أخواتها فاتهم يشبهونها بل وأما مادام قائما فلا تستعمل  
 الابلغظ الماضي كما كانت ليس كذلك ولا يتقدمها الافعل مضارع نحو لأ كلك مادام زيد قائما  
 ولا يتقدم عليها نفسها لأن ما فيها مصدرية لانافية وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ألا تري انك اذا قلت  
 لأفعل هذا مادام زيد قائما كان التقدير فيه من دوام قيام زيد كقولك جئتكم مقدم الحاج وخفوق  
 النجم أي زمن خفوق النجم وزمن مقدم الحاج لأنه حذف المضاف الذي هو الزمان للعلم به وأقيم  
 المصدر المضاف اليه مقامه واذا كانت ماقى ما دام بمنزلة المصدر كان ما يتعلق بها من صلتها وعامها فلا  
 يتقدم عليها وأما تقديم أخبارها على أسماؤها فجائز بلاخلاف لأن المقتضى لجواز ذلك ووجود وهو كون  
 العامل فضلا ولا مانع هناك فلذلك جاز أن تقول ما زال قائما زيد وما انك علما بركه وأما ليس فيها خلاف  
 فمنهم من يقلب عليها جانب الحرفية فيجرى بها مجرى ما النافية فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها  
 لا يقولون ليس قائما زيد ولا قائما ليس زيد وعليه حل سيديويه قوله ليس الطيب الا المسك وليس خلق  
 الله أشعر منه أجراها مجرى ما ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو قائما ليس زيد وهو قول  
 سيديويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي واليه ذهب الفراء من  
 الكوفيين واحتجوا لذلك بالنص والمعنى أما النص فقوله تعالى (ألا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم) ووجه  
 الدليل انه قدم معمول الخبر عليها وذلك ان يوم معمول مصروفا الذي هو الخبر وتقديم معمول يؤذن  
 بجواز تقديم العامل لانه لا يجوز أن يقع معمول حيث لا يقع العامل لأن رتبة العامل قبل معمول وأما  
 المعنى فانه فعل في نفسه وأما منع المضارع للاستغناء عنه بلفظ الماضي وهذا المعنى لا ينقص حكمها وصار  
 كيدع ويذر لما منعنا لفظ الماضي منهما استغناء عنه بترك لم تنقص من حكم عملها ومنهم من منع من تقديم  
 خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرد وقل السيرافي وأبو علي  
 لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها وحكي ابن درستويه في كتاب  
 الارشاد أن فيه خلافا على ما تقدم وقوله « وقد خواف في ليس فجعل من الضرب الاول » يريد الذي  
 لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما كان في أوله ما فيه اشارة الى أن من مذهبه جواز تقديم خبرها عليها  
 وقوله « والاول هو الصحيح » يريد الاول من القولين وهو جواز تقديم خبرها عليها وهو الذي أفتي  
 به والثاني ما حكا من قول الخائف وهو عدم جواز تقديمه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفصل سيديويه في تقديم الظرف وتأخيرها بين اللزوم والمستقر  
 فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قواك ما كان فيها أحد خير منك وتأخيرها اذا كان انما نحو قواك  
 ما كان أحد خيرا منك فيها تم قال وأهل الجفاء يقرؤن (ولم يكن كفتوا له أحد) ، ﴾

قال الشارح : سيديويه كان يسمي الظرف الجار والمجرور متي وقع واحد منهما خبرا مستقرا لانه  
 يقدر باستقر ومتي لم يكن خبرا مباحا لنوا وذلك نحو قواك زيد فيها قائما الظرف ههنا مستقر لانه الخبر  
 والتقدير زيد استقر فيها وقائما حال فان رفعت قائما وجملته الخبر فقلت زيد فيها قائم كان الظرف  
 لنوا لانه ليس بخبر انما الخبر قائم والظرف من متعلقات الخبر الذي هو قائم ومتي جملته خبرا كان ظرفا

وعاء للاستقرار ومتى جعلته لنوا كان ظرفا للقيام فاذا فهمت القاعدة فسيبويه يختار تقديم الظرف اذا كان مستقرا لانه مضطر اليه وتأخيره اذا كان لنوا لانه فضلة وذلك نحو قولك « ما كان فيها أحد خير منك » فأحد اسم كان وخير منك صفته والظرف الخبر ولذلك قدمه فان نصبت خيرا وجعلته الخبر أخرت الظرف لانه ملغى نحو قولك ما كان أحد خيرا منك فيها فأحد الاسم وخيرا منك الخبر وفيها لنوم من متعلقات الخبر وتقديم الظرف وتأخيره اذا كان مستقرا جائز قال سيبويه كل عربي جيد كثير وانما اختار تقديمه اذا كان مستقرا ولا كلام في جواز تأخيره فان قيل فما تصنع بقوله سبحانه (والم يكن له كفوا أحد) فقدم الجار والجرور مع انه لنو قيل لما كانت الحاجة ماسة والكلام غير مستغن عنه صار كأنه خبر فقدم لذلك ألا ترى أن قوله تعالى (الله الصمد) مبتدأ وخبر وقوله (لم يلد ولم يولد) خبر ثان وقوله (والم يكن له كفوا أحد) معطوف عليه وما عطف على الخبر كان في حكم الخبر فلذلك لم يكن بد من العائد في قوله له لان الجملة اذا وقعت خبرا افتقرت الى العائد قال « وأهل الجفاء يقرؤن ولم يكن كفوا له أحد » فيؤخرون الجار والجرور لقوة التأخير في الملغى هندم والمراد بأهل الجفاء الاعراب الذين لم يبالوا بخط المصحف أولم يعلموا كيف هو فاما قول الشاعر

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلُودِيَا      مادامَ فيهنَّ فصيلٌ حيًّا (١)

فانه قدم الظرف هنا وان لم يكن مستقرا وذلك ان فصيل اسم مادام وحيا للخبر وفيهن ظرف للخبر وذلك لجواز التقديم عنده مع انه قد تدعو الحاجة اليه ولا يسوغ حذفه اذ لو حذف لغير المعنى ويصير بمعنى الابد كما يقال ما طالت الشمس وما حنت النيب فلما كان المعنى متعلقا به صار كالمستقر فقدمه لذلك والجلدي السير الشديد ويجوز أن يكون اسم ناقة ثم ناداها مرخا فاعرفه ،  
ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منها عسى ولها مذهبان (أحدهما) أن تكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأولا بالمصدر كقولك عسى زيد أن يخرج في معنى قارب زيد الخروج قال الله تعالى ( فعسى الله أن يأتي بالفتح ) والثاني أن تكون بمنزلة قرب فلا يكون لها المرفوع الا أن مرفوعها أن مع الفعل في تأويل المصدر كقولك عسى أن يخرج زيد في معنى قرب خروجه قال الله تعالى ( وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ) ﴾

قال الشارح : معنى قولهم أفعال المقاربة أى تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ الخبر وإفادة المعنى في الخبر ألا ترى ان كان واخواتها انما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر فمن ذلك عسى وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجى قال سيبويه معناه الطمع والاشفاق أي طمع فيما يستقبل وإشفاق أن لا يكون (واعلم) أن أصل الأفعال

أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان ولولا ذلك لا غنت المصادر منها ولهذا قال سيديوه فأما الافعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كأن لم يتطعم وهذه عسى قد خالفت غيرها من الافعال ومنعت من التصرف وذلك لأمر (منها) أنهم أجروها مجري ليس إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل لأن الراجي إنما يرجو المستقبل لافي الماضي فصارت كليس في أنها باللفظ الماضي وينفي بها الحال فمنعت لذلك من التصرف كما منعت ليس (الثاني) أنها ترج فتشابهت لعل وقد استضعف بعضهم هذا الوجه من التعايل قال وذلك أن شبه الحرف معنى مضعف الاسم للأنفعل ألا ترى أن أكثر الاسماء المبينة نحو كم ومن إنما كان بشبه الحروف فأما الفعل فانه إذا أشبه بمعناه الحرف فانه لا يمنع التصرف وذلك لأن معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الافعال ألا ترى ان الا في الاستثناء نائية عن استغنى والمهزمة في الاستفهام نائية عن استغنى وما النافية نائية عن أنفي والشئ إنما يعطى حكما بالشبه إذا أشبهه في معناه وأما إذا أشبهه في معنى هوله أويساو به فيه فلا ولو جاز أن يمنع التصرف عسى لأنها في معنى لعل لجاز أن يمنع استغنى التصرف لمشاركة الاو لجاز أن يمنع أنفي التصرف لمشاركة ماو ذلك قول من قال ان ليس ممنوعة التصرف لمشاركة مافي معناه والاخر أنها لما دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلائلها على معنى غيرها إذ الافعال تدل على معنى في نفسها الا في غيرها فاجبت لذلك جود الحروف فان قيل ما الدليل على أنها أفعال مع جودها جود الحروف وعدم تصرفها فالجواب أنه يتصل بها ضمير افعال على حد اتصاله بالافعال نحو قولك عسيت أن أفعل كذا وعسيت بالكسر أيضا وهما لفتان قال الله تعالى (فهل عسيتم) وقرئ بالكسر والمؤنث عست فتؤنثه بالياء الساكنة وصلا ووفقا على ما يكون عليه الافعال ولما كانت فعلا افتقرت الى فاعل ضرورة افتقاد الكلام وهي في ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر الى منصوب ومرفوع ويكون معناها قارب (والضرب الثاني) أن تكون بمنزلة كان التامة فتكتفي بمرفوع ولا تفتقر الى منصوب وتكون بمعنى قرب فالاول نحو قولك عسى زيد أن يقوم ولا يكون الخبر الافلا مستقبلا مشفوعا بأن الناصبة للفعل قال الله تعالى (فعسى الله أن يأتي بالفتح) فزيد اسم عسى وموضع أن مع الفعل نصب لانه خبر والذي يدل على ذلك قولهم في المثل «عسى الغدير أبوسا» والمراد أن يأس فقد انكشف الاصل كما انكشف أصل أقام وأطال بقوله

صددت فاطوات الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم (١)

(١) نسب سيديوه هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة وقد بحث ديوانه فلم أجده فيه ونسبه الاعلم للعرار الفهمي قال سيديوه «ويحتملون قبح الكلام حتى يضموه في غير موضعه لانه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول عمر ابن أبي ربيعة \* صددت فاطوات الصدود... البيت \* وانما الكلام قلما يدوم وصال» قال في موضع آخر من الكتاب «ومثل ذلك هلا ولولا والا الزمونه لا وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم قال \* صددت فاطوات... البيت اه كلامه وقال الاعلم «اراد وقلما يدوم وصال فقدم وأخر مضطرا لاقامة الوزن والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم والفعل لا يتقدم في الكلام

وأبوس في البيت جمع أبس لان فعلا يجمع على أفعل نحو كاب وأكاب ومما يدل أن خبرها في موضع اسم منصوب وان لم ينطق به أن الفعل في خبرها اذا تجرد من أن كان مرفوعا والفعل انما يرفع بوقوعه موقع الاسم نحو قوله

عسى الله يُنْزِي عن يِلَادِ ابنِ قَادِرٍ بِمَنْهَمِرٍ جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبٍ (١)

وقول الآخر

عسى الكَرْبُ الذي أُمْسِيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (٢)

الا ان يبتدأ به وهو من وضع الشيء في غير موضعه ونظيره قول الزباه **عسى** اللجمال مشيا وئيدا \* اى وئيدا مشيا فقدمت واخرت ضرورة وفيه تقدير آخر وهو ان يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر فكانه قال وقلمنا يدوم وصال يدوم وهذا اسهل في الضرورة والاول اصح معنى وان كان ابعد في اللفظ لان قلمنا موضوع للفعل خاصة بمنزلة ربما فلا يليها الاسم البتة وقد يتجه ان تقدم ما في فلما زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بقل وهو ضعيف لان ما انما زاد في قلب وارب لتليهما الافعال وتصير امن الحروف المختصرة لها وجرى اطول على الاصل ضرورة شبه بما استعمل في الكلام على اصله نحو استحوذ واعملت المرأة وأخيلت السجدة . . . يقول ان السائق الوصول اذا أدبهم هجرانه بئس فطابت نفسه بالقطيعة

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت وقد قال الاعلم **عسى** الشاهد فيه إسقاط ان من يغنى والمنهمر السائل والجون الاسود والرباب ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه والسكوب المنصب اه

(٢) هذا البيت من قصيدة لهدبة بن الحشم قلما وهو في الحليس ومعلمها .

طربت وانت احبانا طروب	وكيف وقد تملك المشيب
يمجد النأى ذكرك في فؤادى	اذا ذهلت على النأى القلوب
يؤرقى <del>ك</del> كتاب ابي نمر	فقلبي من كآبته كشيبي
فقلت له هداك الله مهلا	وخير القول ذوالاب المصيب
عسى الكرب الذى . . . .	(البيت) وبعده
فيا من خائف ويفك عان	ويانى اهله الرجل الغريب
الايت الرياح مسخرات	بما حنتنا تبا كر او تروب
فتخبرنا الفحال اذا اتتنا	وتخبر اهلنا عنا الجنوب
فانا قد حللنا دار بلوى	فتخططنا المنايا او تعيب

والشاهد في البيت حذف ان من خبر عسى قال سيويه **عسى** واعلم ان من العرب من يقول عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل فيعمل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله **عسى** النوير ابوسا **عسى** فهذا مثل من امثال العرب اجروا فيه عسى مجرى كان قال هدبة **عسى** الكرب الذى . . . . (البيت) **عسى** وقال \* **عسى** الله يغنى عن بلاد . . . . (البيت) وقال.

فاما كيس فنجا ولكن عسى يغتربى بحق لثيم

قال الاعلم **عسى** الشاهد في هذه الايات اسقاط ان ضرورة ورفع الفعل والمستعمل في الكلام عسى ان يكون كإفقال

فارتفاع يعني ويكون عند تجردهما من الناصب دليل على ما قلناه فان قيل فلم يزم أن يكون الخبر أن والفعل  
 قيل أما لزوم الفعل فلانه لما منع لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي هوض المضارع في الخبر وأيضا  
 فانه لما كانت عسى طمعا وذلك لا يكون الا فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالا يفيد الاستقبال إذ  
 لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص وأما لزوم أن الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال وصرف  
 الكلام اليه لان الفعل المجرد من أن يصلح للحال والاستقبال وأن تحلصه للاستقبال والذي يؤدي ذلك  
 أن النرض بأن الدلالة على الاستقبال لا غير وأما قول الشاعر

عسى طمى ٥ من طمى ٥ بعد هذه صتظني غلات الكلى والجوانح (١)

لما كانت السين كأن في الدلالة على الاستقبال وضعها موضعها وان اختلفت من حيث ان الفعل لا يكون  
 معها في تأويل المصدر (والضرب الثاني) أن تكتفى بالرفع من غير افتقار الى منصوب وتكون عسى بمعنى  
 قرب الا أن مرفوعها لا يكون الا أن والفعل نحو قوله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) فان تكرهوا  
 به وضع رفع بأنه فاعل ووقعت الكتابة به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر ويجوز في قولك عسى  
 أن يقوم زيد أن يكون زيد مرفوعا بعسى وأن يقوم في موضع نصب بأنه خبر مقدم ويكون في الفعل على  
 هذا التقدير ضمير من زيد يظهر في اثنتيية والجمع نحو قولك عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوموا  
 الزيدون لان التقدير عسى الزيدان أن يقوموا وعسى الزيدون أن يقوموا فيجوز لك في ذلك وما كان  
 نحوه وجهان أبدا (أحدهما) أن يكون أن والفعل في موضع مرفوع وأن يكون في موضع منصوب بأنه خبر  
 مقدم فأما قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) فلا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو أن يكون ربك فاعل  
 يبعث وأن مع ما بعدها في موضع رفع بعسى ولا يجوز أن يكون أن في موضع نصب على الوجه الآخر لانه  
 يؤدي الى الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي لان مقاما محمودا منصوبة يبعث فلا يكون الرب مرتفعا  
 الا به والا كان أجنبيا اذ لم يكن عاملا فيه ،

الله عز وجل (عسى ان يبعثك ربك) (عسى الله ان ياتي بالفتح) «

(١) انشد ابو تمام في باب المراتي من الحماسة هذا البيت رابع اربعة وعزاها لقاسم بن ربيعة

السبسي . وقبله .

لبس نصيب القوم من اخويهم طراد الحواشي واستراق التواضع

وما زال من قتلى رزاح بعالج دم نافع او جاسد غير ماصح

دعا الطير حتى اقبلت من ضربة دواعي دم مهراقه غير بارح

يريد باخويهم صاحبهم يقال يا اخا بكر وبراديا واحدا منهم والحاشية صفار الابل ورذالها والتواضع جمع ناضح  
 الابل التي يستقى عليها الماء جعلت كأنها تنضح الزرع والتخل وطرادوا معطف عليه بدل من نصيب يقول انهم لا يقدمون  
 على القوم ويفرون على حواشيها دون جلتها لان الصبيان يرعونها يعني بلغ من جنبهم لا يتعرضوا للرعاة الا يسرقون  
 سرقة التواضع ويرضون الحواشي فيرضون بذلك من طلب الثار فيبس العوض ذلك من دم اخويهم ورزاح هو براه مهمة  
 مفتوحة فزاعى وآخره حاملة قليلة من خولان وعالج بالحليم موضع بالبادية فيه رمل والدم الناقع بالنون والقاف قيل الثابت

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومنها كاد ولما اسم وخبر وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا متوليا باسم فاعل كقولك كاد زيد يخرج وقد جاء على الاصل • وما كدت آتيا • كما جاء عسى الغوير أبوسا •﴾

قال الشارح : ومن قوله ومنها يعني من أفعال المقاربة كاد تقول كاد زيد يفعل أى قارب الفعل ولم يفعل الآن كاد أبلغ في المقاربة من عسى فاذا قلت كاد زيد يفعل فالمراد قرب وقوعه في الحال الا انه لم يتم بعد لانك لا تقول له الآن هو على حد الفعل كالداخل فيه لازمان بينه وبين دخوله فيه قال الله تعالى (يكاد سنابر قهيه ذهب بالا بصار) ومن كلام العرب كاد الهمام يطير وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر حملا لها على كان لدخولها على المبتدأ والخبر واذا قدمناها في الخبر واشترطوا أن يكون الخبر فعلا لانهم أرادوا قرب وقوع الفعل فانوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الضرر وجرد ذلك الفعل من أن لانهم أرادوا قرب وقوعه في الحال وان تصرف الكلام الى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين ولما كان الخبر فعلا محضاً مجرداً من أن قدروه باسم الفاعل لان الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل نحو زيد يقوم والمراد قائم ودل على أنه منصوب قول الشاعر • فأبت الى فهم وما كدت آتيا • (١) كاد قولهم عسى الغوير أبوسا • على أن موضع أن يباين نصب فأما البيت فهو لأتباع شراويحي • ولم أك آتيا • فلا يكون فيه شاهد والرواية الاولى أقيس من جهة المعنى لان المراد رجعت الى فهم وهي قبيلة وكدت لأؤوب لمشاركى التالف قال ابن الاعرابي الرواية ما كدت آتيا ودرواية من روي ولم أك آتيا خطأ وأرى انها جائزة والمعنى ولم أك في نظري واعتقادي أنى أسلم وقصته معروفة وأما قولهم في المثل «عسى الغوير أبوسا» قال الاصمعي إنه كان غار فيه ناس قاتلهم عليهم أو أنهم فيه عدو قتلهم فصار مثلاً لكل شئ يخاف أن يأتي منه شر قال ابن السكيتي التوير ماء السكب وهذا المثل تسكنت به الزبابة لما تسكب قصير الاخصى بالاجمال الطريق المهييع وأخذ على

وقيل الطرى • والدم الجاسد - بالجيم - قيل القديم وقيل اليابس والماصح - بالصاد المهملة - من مصح كنعن صوحا اذا ذهب وانقطع يقول لا يزال من مقتولى هذه القبيلة بهذا المسكان دم طرى ويابس غير زائل يعني ان دماهم باقية بحالهمالم يسأروا بها لان غسل تلك الدماء عما يكون بما يصب من دماء أعدائهم ولم يكتف بهذا الاغراء حتى قال «دما الطير» الخ يقول دعادوا عى دماهم طيور الاما كن البعيدة والجلال المطللة حتى انت سبأها وطبورها فوقعت عليها تأكل منها ومهر اقه الماء ضمير الدم يعني انه مصبوب في موضعه لم يزل ولم يحل وضرة اسم بلاد سميت باسم ضرية بنت ربيعة بن زاروقوله «عسى طي» الخ قال المرزوقي عسى لفظه وضعت للترجي والتأمل الا انها تؤخذ بان الفعل مستقبل معطوع فيه ووضع السين بدل ان في خبر عسى لا شترا كما في الدلالة على الاستقبال مع ان السين أشهر فيها ومعنى عسى طي • لعل البطن المغلوب من هذه القبيلة في القتال ينتصف من البطن الغالب منها فيه • اه وقال الدونشري «قال بعض شراح ألفية ابن معلى وقد أدخلت السين في خبر عسى لمشاركتها في الاستقبال قال الشاعر عسى طي • البيت • وكاد وكرب بالعكس قال اللقاني يشكل كون اوشك مشاركة لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الاصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بلبلة الافتران بأن ويدفعه أن القرب المرحج للتجرد عارض فيها دونهما اذ هي موضوعة للاسراع للمضى للقرب • اه

(١) سبق شرح هذا الشاهد بما لا مزيد عليه فارجع اليه (ص ١٣) من هذا الجزء

التوير فان قيل فلما منعتم كاد من التصرف كما فعلتم ذلك يسمى إذ معناها واحد قيل له جوابان (احدها) ان كاد قد يخبر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل نحو قولك كاد زيد يقوم أمس ويكاد يخرج غدا فلما أريد بها معنى المضى والاستقبال أتى لها بالأمثلة التي تدل على الأزمنة وهو بناء الماضي والمضارع ولما كانت عسى طعما والطعم يختص بالمستقبل فقط اختير له أخف اللفظة وهو مثال الماضي ولم تكن حاجة الى تكلف زيادة المضارع (والجواب الثاني) انهم قد غالوا في عسى فاستعملوها موجبة ولم تأت في الكتاب العزيز الا موجبة الا في موضع واحد وهو قوله تعالى (عسى ربه ان يبدله أزواجا خيرا منكن) قال ومنه قول الشاعر

ظنني بهم كعسى وهم بتؤفة يتنازهون جوائز الأمثال (١)

والمراد ظني بهم كاليقين فلما تنهات عسى في بابها وكان فيها ما ليس في كاد أخرجت عن بابها وباب الفعل الى حيز الحروف وجودها وأما قول حسان

وتكاد تسكسل أن نجى فراشها في جسم خربة وحسن قوام (٢)

(١) هذا البيت لابن مقبل وقد استشهد به الرضي ايضا على ان ابا عبيدة قال ان عسى تأتي بمعنى اليقين . وقال ابو حاتم وقرطوب . ان عسى تكون شكارة وبقينا أخرى كما قال تعالى (عسى ربكم ان يرحمكم) وعسى في القرآن واجبة قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هي واجبة من الله تعالى وكل ما في القرآن من ذلك فهو واجب من الله قال ابو عبيدة ومنه قول ابن مقبل \* ظنني بهم كعسى . . . البيت \* اي ظنني بهم كيقين « اه وقد استشكل الرضي ذلك فقال « انه لا يعرف عسى في غير كلام الله لليقين ويجوز ان يكون معنى ظنني بهم كعسى اي رجاء مع طمع « اه قال ابن السكيت « الظن يقين والظن شك . ومن اليقين قول ابن مقبل \* ظنني بهم كعسى . . . البيت \* يقول اليقين منهم كعسى وعسى شك « اه فجعل اليقين معنى الظن وعسى للشك على أصلها . وقال ابن الأنباري « عسى لها معنيان متضادان (احدها) الشك والطمع (والآخر) اليقين قال تعالى (وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم) معناه ويقين ان ذلك يكون وقال بعض المفسرين عسى في جميع كتاب الله واجبة « وقال غيره عسى في القرآن واجبة الا في موضعين في سورة بني اسرائيل (عسى ربكم ان يرحمكم) يعني بني النضير فارحمهم بهم بل قاتلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ووقع العقوبة بهم وفي سورة التحريم (عسى ربه ان يبدله أزواجا) فابده لمنه أزواجا ولا بانت منه احدا هن وقال تميم بن ابي مقبل في كون عسى ايجابا \* ظنني بهم كعسى . . . البيت \* اراد ظنني بهم كيقين « اه

(٢) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الانصاري شاعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قصيدة قالها يفتخر فيها بيوم بدر ويعبر الحرت بن هشام بفراره عن أخيه ابي جهل بن هشام وقد حسن اسلامه بعدواستشهد باجناد بن رضى الله عنه ومطلعا .

تبت فؤادك في المنام خريدة تسقى الضجيع ببارد سام  
كالمسك تخلطه بماء سحابة او عاتق كدم الذبيح مدام  
نفج الحفية بوصها متنصد بلهاء غير وشيكة الاقسام  
بنيت على قطن احيم كانه فضلا اذا قدمت مداك رغام



فانه قد قيل ان تكاد فيه زائدة والمراد انها تكسل أن نجى فراشها لدها ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شبه عسى بكاد من قال

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وكاد بعسى من قال • قد كاد من طول البلى أن يصحبا •

قال الشارح : قد تقدم القول ان الاصل في عسى أن يكون في خبرها أن لما فيها من الطمع والاشفاق وهما معنيان يقتضيان الاستقبال وأن مؤذنة بالاستقبال وأصل كاد أن لا يكون في خبرها أن لان المراد بها قرب حصول الفعل في الحال الا أنه قد تشبه عسى بكاد فينزع من خبرها أن فأما قوله • عسى الهم الذى أمسيت فيه الخ • (١) فالبيت لمدينة بن الخشرم والشاهد فيه اسقاط أن من الخبر ورفع الفعل على التشبيه بكاد يقول هذا الرجل من قومه أمر وقد تشبه كاد بعسى فيشغم خبرها بأن فيقال كاد زيد أن يقوم وقد جاء في الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا » فاما قولهم

• قد كاد من طول البلى أن يصحبا • (٢) فالبيت لرؤية وقيل • ربح عفا الدهر طولاً فامحى •

ونكاد تكسل . . . ( البيت ) وبعده .

اما النهار فلا افتر أذكرها  
اقسمت انساها واترك ذكرها  
يا من لماذلة تلوم سفاهة  
بكرت الى بسجرة بعد الكرى  
زعمت بان المرء يقرب يومه  
ان كنت كاذبة الذى حدثنى  
ترك الاجبة ان يقاتل دونهم  
جروا تمزع في الفبار كانوا  
تذر الصانجيج الجياد بقفرة  
ملأت به الفرجين فارمدت به  
وبنو أبيه ورهطه في معرك  
لولا الاله وجربها لتركنه  
والليل توزعنى بها احلامى  
حتى تغيب في الضريح عظامى  
ولقد عصيت الى الهوى لوامى  
وتقارب من حادث الايام  
عدم لم تذكر من الاصرام  
فنجوت منجى الحارث بن هشام  
ونجا برأس طمرة ولجام  
سرحات غاب في ظلال غمام  
مر الذمول بمحصد ورجام  
وثوى احبته بشر مقام  
نصر الاله به ذوى الاسلام  
جزر السباع ودسنه بحوامى

(١) سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجم اليه

(٢) نسب الشارح هذا البيت لرؤية وقال ابن السيد في شرح ادب الكاتب واللحن في شرح آيات الجمل انها لم يراه في ديوانه وقال البغدادى « ولم ار هذا الرجز في ديوان رؤية » وروى الشارح البيت الذى قبل الشاهد كما ترى وأنشد اللحن • ربح عفا الدهر دأبوا امتحى • ورواه غيرها • ربح غفان بعد ما قدامحى • والربيع المنزل حيث كان وروى بدله « رسم » والرسم أثر الدار وغفا يكون لازما بمعنى درس ويكون متعديا تقول عفت الريح المنزل اى محته والبلى - بكسر الباء والقصر - مصدر بلى الثوب يبلى اذا خلق وبلى المنزل اذا درس ويمصح - بفتح الياء والصاد - مضارع مصح - بفتح الصاد ايضا - قال الجوهري « مصح الشئ مصوحا ذهب واتقطع ومصح الثوب اخلق » اه ويستشهد

والشاهد فيه دخول أن على كاد تشبيها لها بعسي والوجه سقوطها وصف منزلا بالقدم وعفو الاثر ومصحح في معنى يذهب يقال .صح الظال اذا اتهمه الشخص هند قيام الظهيرة فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنييهما وطريق الحمل والمقاربة ان عسى معناها الاستقبال وقد يكون بعض المستقبل أقرب الي الحال من بعض فاذا قال عسى زيد يقوم فكأنه قرب حتي أشبه قرب كاد واذا ادخلوا أن في خبر كاد فكأنه بعد عن الحال حتي أشبه عسى ومن قال عسى زيد يفعل فقد أجرى عسى مجرى كان ويجعل الفعل في موضع الظاهر كأنه قال عسى زيد فاعلا وقد صرح الراجز عند الضرورة بذلك فقال  
أَكْثَرْتُ فِي الْعَذَلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا (١)

كما صرحوا في المثل فقالوا عسى التوير أبوسا ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب (أحدها) أن يقولوا عسيت أن تفعل وعسينا الى عسيتن وعسى زيد أن يفعل وعسيا الى عسين وعسيت وعسينا (والثاني) ألا يتجاوزوا عسى أن يفعل وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا (والثالث) أن يقولوا عساك أن تفعل الى عسا كن وعسا أن يفعل الى عسا هن وعسائي أن أفعل وعساما﴾

قال الشارح : اعلم ان عسى في اتصال الضمير بها « على ثلاثة مذاهب » أحدها أن تكون كليس في اتصال الضمير بها واستثارة فيها فنقول « عسيت أن تفعل كذا يا هذا » فالتاء ضمير مخاطب وهو الفاعل والياء قبلها بدل من الالف التي كانت في عسى لأنها في موضع متحرك ولما اتصل الضمير بها سكن فعادت

التحاة بهذا البيت على انه جاز اقتران خبر كاد بان قال سيويه . « وقد جاء في الشعر كاد ان يفعل شبهوه بعسى قال رؤبة : قد كاد . . . البيت \* وقد يجوز في الشعر ايضا لعل ان افعل بمنزلة عسيت ان افعل » اه و قال ابن عصفور « ومن ذلك عند بعض النحويين دخول ان في خبر كاد نحو قول رؤبة \* قد كاد . . . البيت \* وقول الآخر

كادت النفس ان تفيظ عليه اذ غدى حشوريطه و برود

والصحيح ان دخولها في خبر كاد ضرورة لانها ليست مع ذلك بزايدة لعمها النصب والزايدة لاتعمل بل هي مع الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر وذلك المصدر في موضع خبر كاد على حد قولهم زيد اقبال وادبار اه وكان ابو عمرو والاصمعي يقولان لا يقول عربي كاد ان يفعل وانما يقولون كاد يفعل وهذا مذهب جماعة النحويين . والجماعة مخطئون قد جاء في الشعر الفصح منه ما في بعضه مقنع فمن ذلك ما انشدناه ابن الاعرابي : يكاد لولا سيرة ان يخلصا : وانشد هو وغيره .

حتى تراه وبه إكداره يكاد ان ينطحه إجماره

وانشد أبو زيد وغيره في صفة كلب .

يرتم انتف الارض في ذهابه يكاد ان ينسل من إهابه

وقال ذو الرمة .

وجدت فؤادي كاد ان يستخفه وجيع الهوى من بعض ما يتذكر

وقد جاء في البخاري : « كاد امية - ابن ابي الصلت - أن يسلم » وفي الحديث « كاد الفقران يكون كفرا » (١) قد شرحنا هذا الشاهد شرحا وافيا فافطره (ص ١٤) من هذا الجزء

الياء الى أصلها كما كانت وتقول في التثنية عسيما وفي الجمع عسيتم كما تقول لست ولستما ولستم وتقول في المتكلم عسيت أن أفعل وفي التثنية والجمع عسينا وتقول في الغائب زيد عسى أن يفعل فزيد مبتدأ وعسى وما بعدها الخبر وفي عسى ضمير يرجع الى زيد ويظهر ذلك الضمير في التثنية والجمع فتقول الزيدان عسيا أن يقوموا وفي الجمع الزيدون عسوا أن يقوموا وفي المؤنث عست وفي التثنية عستا وفي الجمع عسين أن يقمن (الثاني) أن تكون في موضع رفع فاعله فتقول « زيد عسى أن يفعل » فان يفعل في موضع رفع بأنه الفاعل والمجئ في موضع خبر المبتدأ وتقول في التثنية الزيدان عسى أن يفعلا وفي الجمع الزيدون عسى أن يفعلوا وتقول في المؤنث هند عسى أن تقوم والهندان عسى أن تقوموا والهندات عسى أن يقمن فعسى في هذا الوجه منقطعة عن درجة ليس الاتري أن ليس تتحمل الضمير ويظهر في التثنية والجمع فتقول زيد ليس قائما والزيدان ليسا قائمين والزيدون ليسوا قياما وليست عسى في هذا الوجه كذلك فانها لا تتحمل الضمير ولذلك لا يظهر في تثنية ولا جمع وذلك لغلبة الحرفية عليها وجودها وعدم تصرفها لفظا وحكما أما اللفظ فظاهر وأما الحكم فانها لزمت طريقة واحدة بأن لا يكون منصوبا الا فعلا ولا يقع امما الا ضرورة فتقول عسى زيد أن يفعل ولا تقول عسى زيد الفعل وليست ليس كذلك فانه يقع خبرها فعلا واسما نحو ليس زيد قائما وان شئت يقوم فلما انحطت عنها مع الظاهر انحطت عنها مع المضمر وأما الوجه الثالث وهو قولهم عساك أن تفعل وعسا كما أن تفعل وعسا كم أن تفعلوا ومنه قول رؤبة

• يا أبتا علك أو عساك • (١) فذهب سيبويه الى أن الكاف في موضع نصب وأن خبر عسى هنامرفوع محذوف والكاف في موضع نصب وأن عسى هنا بمنزلة لعل تنصب الاسم وترفع الخبر والخبر محذوف كما أن علك في قولك علك أو عساك خبره محذوف مرفوع والكاف اسمها وهي منصوبة والذي يدل على ذلك أنك اذا ددت الفعل الى نفسك قلت عسانى قال عمران بن حطان الخارجي

ولى نفس أقول لها اذا ما تنازعنى لعلنى أو عسانى (٢)

قانون والياء فيها آخره ألف لا يكون الا نصبا وكان لمسى في الاضمار هذه الحال كما كان للولا في قولهم لولاى ولولاك حال ليست لها مع الظاهر وكما كان للذن مع غدوة حال ليست لها مع غيرها من الاسماء وذهب أبو الحسن الاخفش الى أن الكاف والياء والنون في موضع رفع ووجهه أن لفظ النصب استعير للرفع في هذا الموضع كما استعير لفظ الجر في لولاى ولولاك والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والنون والياء في عساك وعسانى في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمر فيها مرفوع وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر فيه اسما غير فعل كقولهم عسى التوير أبو سوا وحكي عنه أيضا أنه قدم الخبر لانه فعل وحذف الفاعل لعلم المخاطب كما قالوا ليس الا فاهرفه ،

(١) انظر ( ج ٣ ص ١٢٠ ) تجدهناك شرح هذا الشاهد وإفيا

(٢) هذا البيت لعمران بن حطان - بمجاهمة مكسورة فطاء مشددة و بعد ألفه نون - والذي نراه في نسخة

الشرح تحريف . وانظر ( ج ٣ ص ١٢٠ ) تجده شرح هذا الشاهد

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول كاد يفعل الى كدن وكدت تفعل الى كدن وكدت افعل وكدنا وبعض العرب يقول كدت بالضم﴾

قال الشارح : يشير بذلك الى الفرق بين كاد وعسى وان كان تصرفهما يجري على منهاج واحد كسائر الافعال المتصرفه فتقول زيد كاد يفعل فيكون في كاد ضمير مرفوع يعود الى زيد كما كان ذلك في كان من قولك زيد كان قائما والزيدان كادا يقومان والزيدون كادوا يقومون كما تقول ذلك في كان وتقول في الموث هند كادت تقوم كما تقول كانت وفي التثنية كادت وفي الجمع كدن لما سكنت اللام لاتصال ضمير الفاعل به سقطت الالف لاتقاء الساكنين وكذلك مع مخاطب والمتكلم (واعلم) انهم قد اختلفوا في ألف كاد أمن الواو هي أم من الياء والامثل أن تكون من الواو وأن تكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ونظيره من المعتل خفت أخاف وانما قلت انها من الواو لأمور (منها) أن انقلاب الالف اذا كانت عينا عن الواو أضاف انقلابها عن الياء والعمل انما هو على الاكثر (الثاني) قولهم في مصدره كود زعم الاصمعي انه سمع من العرب من يقول لأفعل ذلك ولا كودا فقولهم كود في المصدر دليل انه من الواو كما أن القول دليل ان ألف قال من الواو وقولهم في المضارع يكاد دليل ان ماضيه فعل بالكسر نحو خاف يخاف ونام ينام فاذا اتصل ضمير المتكلم أو المخاطب قلت كدت بكسر الفاء لانهم نقلوا كسرة العين الى الفاء ليكون ذلك اشارة على تصرفه ودليلا على المحذوف ألا ترى انهم لما لم يريدوا في ليس التصرف لم يغيروا حركة الفاء بل أبقيوها مفتوحة على ما كانت وليس في كسر الفاء دليل انه من الياء كما لم يكن في خفت ونمت دلالة انه من الياء وتقول كدنا فيستوى لفظ الاثنين والجمع وحكي سيويه عن بعض العرب كدت بالضم كانه جملة فعل يفعل بالفتح في الماضي والمستقبل مثل ركن يركن وأبي يأنى وفي ذلك دلالة انه من الواو أيضا لان النقل الي فعل بالضم انما يكون من الواو لان الياء فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والفصل بين معني عسى وكاد ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء والطمع تقول عسى الله أن يشفي مريضك تريد ان قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد ان قربها من الغروب قد حصل﴾

قال الشارح : قد تقدم الكلام على الفرق بين عسى وكان بما أغنى عن اعادته ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقوله تعالى ( إذا أخرج يده لم يكد يراها ) على نفى مقارنة الرؤية وهو أبلغ من نفى نفس الرؤية ونظيره قول ذي الرمة :

لِذَا غَيَّرَ الْمُهْجَرَ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

قال الشارح : قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية ففهم من نظر الى المعنى وأعرض عن اللفظ وذلك انه حمل الكلام على نفى المقاربة لان كاد معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها وهو اختيار الزمخشري والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله ( ظلمات بعضها فوق بعض ) ومنهم من قال التقدير لم يرها ولم يكده وهو ضعيف لان لم يكده ان كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بأخيه وذلك ان قوله لم يرها يتضمن نفى الرؤية وقوله ولم يكده فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان

ومنه من قال ان يكند زائدة والمراد لم يرها وعليه أ كثر الكوفيين والذي أراه ان المعنى انه يراها بعد اجتهاد وبأس من رؤيتها والذي يدل على ذلك قول تابطشرا \* فأت الى فهم وما كدت آتيا \* (١) والمراد ما كدت أوب كما يقال سلمت وما كدت أسلم لأنرى أن المعنى انه آت الى فهم وهي قبيلة ثم أخير ان ذلك بعد ان كاد لا يؤوب وهلة ذلك ان كاد دخلت لافادة معنى المقاربة في الظاهر كادخلت كان لافادة الزمان في الظاهر فإذا دخل النفي على كاد قبلها كان أو بعدها لم يكن إلا نفي الظاهر كالك قلت اذا أخرج يده يكاد لا يراها فكاد هذه اذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى والقاطع في هذا قوله تعالى (فنبجوها وما كادوا يفعلون) وقد فعلوا الذبح بلاريب فاما \* قول ذى الرمة \* اذا غـير التأى المحبين الخ \* (٢)

(١) ارجع الى شرحنا لهذا الشاهد (ص ١٣) من هذا الجزء

(٢) هذا البيت من قصيدة لذي الرمة مطلعها.

أمنزلتى مى سلام عليك على التأى والتأى بود وينصح

وبعد البيت المستشهد به .

فلا القرب يبدى من هو اها ملامه ولا حبا ان تنزح الدار بنزح

اتقرح ا كباد المحبين كلهم كما كبدى من ذكرمية تفرح

والتأى البعدور سيس الهوى مسه ويرح يزول وهو فعل تام لازمومية اسم محبوبته يقول ان العشاق اذا بعدوا عن محبوبون دب السلو اليهم وزال عنهم كانوا يقاسون واما اننا فلم يقرب زواله عنى فكيف يمكن ان يزول وقوله «فلا القرب يبدى الخ» نزحت الدار بعدت يقول ان حبة ولوبعدت الدار لا يتغير بل هو لازم ثابت وقوله «اتفرح الخ» القرح الجرح وقال صاحب القاموس القرح — بالفتح ويضم — عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن او بالفتح الآثار والضم الاول كنعج جرح وكسمع خرجت به القروح .. والقرح البثر اذا ترمى الى فساد وحرب شديد يهلك الفصلا ن . اه والنحاة يستشهدون بهذا البيت على ان بعضهم قال ان النفي اذا دخل على كاد تكون في الماضى للاثبات وفي المستقبل كالاول . قال صاحب اللباب . «واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون في الماضى دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) وبقول ذى الرمة \* اذا غير التأى \* . . . البيت \* والجواب انه لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ «وما كادوا» بل من لفظ «فنبجوها» اه . وقال القالى في شرح اللباب . «واذا دخل النفي الخ» . معناه نفي ما دخل عليه ادراجا له في الامر العام المعلوم من النسبة وهو انه اذا دخل النفي على فعل أفاد نفي . معناه ونه وقيل يكون للاثبات اى لا يثبت الفعل الذى دخل عليه كاد في الماضى وفي المستقبل اما في الماضى فلم قوله تعالى (وما كادوا يفعلون) والمراد انهم قد فعلوا الذبح واما في المضارع فلان الشعراء قد خطأوا ذ الرمة في قوله \* اذا غير التأى \* . . . البيت \* وهو انه يؤدى الى ان المعنى ان رسيس الهوى يبرح يزول وان كان بعد طول عهد فلولا انهم فعلوا في اللغة ان النفي اذا دخل على المضارع من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعدهم يكن لتخطئتهم وجه . . . وقيل يكون في الماضى للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) اذ المعنى قد فعلوا كما ذكرنا وبقول ذى الرمة \* اذا غير . . . البيت \* اذ المعنى وما يبرح حبا من قبي . فهذا القائل تمسكا بقول ذى الرمة والقائل الاول تمسكا بتخطئة الشعراء له . والجواب انه لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد ان نفي مقاربة الذبح لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ كادوا بل من لفظ فنبجوها وهذا جواب عن

فقد قيل انه لما أنشده أنكر عليه وقيل له فقد برح حبها فغيره الى قوله لم أجد رئيس الهوى وعليه أكثر الرواة وان صحت الرواية الاولى فصحتها محلها على زيادة بكاد والمعنى لم يبرح رئيس الهوى من حبمية فهذا عليه أكثر الكوفيين والشاعر لا يتقيد بمذهب دون مذهب ومثله قوله

• وتكاد تكسل أن تجيء فراشها • (١) تكاد فيه زائدة فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبها واستعمال كاد تقول يوشك زيد أن يجيء ويوشك أن يجيء زيد ويوشك زيد يجيء قال

يوشك مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُؤَاقِبُهُ

قال الشارح : اعلم ان « أوشك يستعمل استعمال عسى » في المقاربة فيقال أوشك زيد أن يقوم فزيد فاعل وأن يقوم في موضع المفعول والمراد قارب زيد القيام ويقال أوشك أن يقوم زيد فتكون أن وما بعدها في موضع مرفوع كما كانت عسى كذلك وقد أسقط من خبرها أن تشبيهها بكاد نحو قولك أوشك زيد يقوم قال الشاعر • يوشك من فر الخ • (٢) البيت لامية بن أبي الصلت والشاهد فيه اسقاط أن بعد يوشك تشبيهها بكاد كما أسقطت بعد عسى تشبيهها بكاد ومعنى يوشك يقارب يقال أوشك فلان أن يفعل كذا اذا قاربه وهو من السرعة من قولهم خرج وشيكاً أي سريعاً ومنه وشك البين أي سرعة الفراق فقولهم يوشك أن يفعل أي يسرع وضده يبطل أي يبعد ومعنى أن فيه صحيح لانه في معنى يقرب أن يفعل والفرقة النفلة عن الدهر ووتوع صروفه أي لا ينجي من المنية شيء فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق يستعملن استعمال كاد تقول كرب يفعل وجعل يقول ذاك وأخذ يقول قال الله تعالى (وطفقا بخصفان) •

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال تستعمل بمعنى المقاربة استعمال كاد تقول كرب يفعل كما تقول كاد يفعل بمعنى قرب ولا يكون الظير الافلا صريحاً ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع في خبر كاد ولم يسمع فيه

القولين المذكورين باننا لنسلم ان النفي الداخلة على كاد يفيد الاثبات لاقى الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة وليس ما تمسكوا به بشيء اما في الآية فهو ان معناه ان بنى اسرائيل ما قاربوا ان يفعلوا اللاتناب في السؤال ولما سبق في قولهم (أتخذنا هزوا) وهذا التثنية دليل على انهم كانوا الايقاربون ففعله فضلاً عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد تدرت عليه الفعل وقد لا يترتب واما البيت فكذلك متناهان حبهالم يقارب ان يزول فضلاً عن ان يزول وهو باق في نفي الزوال فانك اذا قلت ما كاد زيد يسافر فعناه ابلغ من قولك ما يسافر زيد أي لم يسافر ولم يقرب من ان يسافر ايضاً فالبيت مستقيم ولا وجه لتخلطه الشعر اياه . اهـ .

(١) قد مضى هذا الشاهد (ص ١٢٥) من هذا الجزء .

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت التثنية وهو من شواهد سيوبه وقال رحمه الله . «تقول توشك أن تجيء فان في موضع نصب كأنك قلت قاربت ان تفعل وقد يجوز يوشك يجيء بمنزلة عسى يجيء . قال الشاعر • يوشك من فر . . البيت • اهـ وقال الاعلم : «الشاهد فيه اسقاط ان بعد يوشك ضرورة كما اسقطت بعد عسى . والمستعمل في الكلام اثباتها ، ومعنى يوشك يقارب . يقال . اوشك فلان ان يفعل كذا ويوشك ان يفعل اذا قارب فعله : والشيك السريع الوقوع والقريب . والفرقة النفلة عن الدهر وصروفه : أي لا ينجي من المنية شيء . اهـ

أن ولا يتمتع معناه من ذلك اذ كان معناه قرب وأنت لو قلت قرب أن يفعل لكان صحيحا على معنى قرب فله وهو من قولهم كرب الشيء أى دنا وانه كربان اذا قارب الامتلاء ومنه كربت الشمس أى دنت للغروب « وأخذ وجعل وطفق » كلها بمعنى واحد وهو مقاربة الشيء والدخول فيه ولا يكون الخبر فيها الا فعلا محضا ولا يحسن دخول أن عليه لانهم أخرجوا الفعل فيه مخرج اسم الفاعل ولم يذهبوا به المذهب المصدر فاذا قلت أخذ يفعل أو جعل يفعل كان المعنى انه داخل في الفعل فهو بمنزلة زيد يفعل اذا كان في حال فعل وأخذ وجعل لتحقيق الدخول فيه يقال طفق يفعل كذا بمعنى أخذ في فعله قال الاخفش وبعضهم يقول طفق بالفتح فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم

**فصل** قال صاحب الكتاب **نعم وبئس** وضعا للمدح العام والذم العام وفيهما أربع لغات فعل بوزن حمد وهو أصلهما قال **نعم الساعون في الامر المبر** وفعل وفعل بفتح الفاء وكسرهما وسكون الميم وفعل بكسرهما وكذلك كل فعل أو اسم على فعل نانية حرف حلق كشهد ونفذ ، ويستعمل ساء استعمال بئس قال الله تعالى (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا)

قال الشارح : اعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان فمفعول للمدح العام وبئس للذم العام والذي يدل انها فعلان انك تضمر فيهما وذلك انه اذا قلت نعم رجلا زيد ونعم غلاما غلامك لا تضمر الا في الفعل وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالافعال قالوا نعموا رجلا ونعموا رجلا كما تقول ضربا وضربوا ، حكى ذلك الكسائي عن العرب ومن ذلك انه تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلا ووقفا كالتلحق الافعال نحو نعمت الجارية هند وبئست الجارية جاريته كما تقول قامت هند وقعدت ، وايضا فان آخرها مبنى على الفتح من غير عارض عرض لها كما تكون الافعال الماضية كذلك الا انها لا تنصرفان فلا يكون منهما مضارع ولا اسم فاعل والعلامة في ذلك انها تضمنتا ما ليس لهما في الاصل وذلك انها تقلان من الخبر الى نفس المدح والذم والاصل في إفادة المعاني انما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كليس وعسى ، هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين ، وذهب سائر الكوفيين الي انها اسمان مبتدآن واحتجوا لذلك بمفارقة الفعل بعدم التصرف فانه قد تدخل عليهما حروف الجر وحكما ما زيد بنعم الرجل واشدوا لسان بن ثابت

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارِ يُولَفُ بَيْتُهُ أَخَا قَلْبَةٍ أَوْ مُعْدِمَ لَمَالٍ مُضَرِّمًا (١)

(١) هذا البيت من قصيدة لسان بن ثابت الانصاري رضي الله تعالى عنه ومطلعها .

الم تسأل الربع الجديد التكلم بمدح اشداخ فبرقة أظلم

ابي رسم دار الحى ان يتكلم وهل ينطق المعروف من كان أبج

وقبل البيت المستشهد به .

سأهدى لها في كل عام قصيدة واقعد مكفيا يثرب مكروما

ألسنت بنعم الجار يولف بيته لذى العرف ذا مال كثير ومعدما

وحكي الفراء ان اعرابيا بشر بمولودة فقيل له نعم المولودة . ولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة وحكوا  
 يا نعم المولى ونعم النصير ، فنداؤهم اياه دليل على أنه اسم ، والحق ما ذكرناه وأما دخول حرف الجر  
 فعل معنى الحكاية ، والمراد ألسنت بجمار مقول فيه نعم الجار ، وكذلك البواق ، وأما النداء فعلى تقدير  
 حذف النادى والمعنى يامن هو نعم المولى ونعم النصير كما قال سبحانه (ألا يا اسجدوا) والمراد ألا يا قوم  
 اسجدوا أو يا هؤلاء اسجدوا « وفيها أربع لغات » نعم على زنة حمد وعلم وهو الاصل ونعم بكسر الفاء  
 والعين ونعم بفتح الفاء وسكون العين ونعم بكسر الفاء وسكون العين وليس ذلك شياً يختص هذين  
 الفعلين وإنما هو عمل فى كل ما كان على فعل مما عينه حرف حلق اسماء كان أو فعلاً نحو نغذ وشهد فانه  
 يسوغ فيهما وفى كل ما كان مثلها أربعة أوجه ، والعلة فى ذلك ان حرف الحلق يستقل اذا كان مستقلاً  
 واخرجه كالتهوع فلذلك آثروا للتخفيف فيه وكل ما كان أشد تسفلاً كان أكثر استقلاً فن قال  
 « نعم ونيس » بكسر العين وفتح الفاء فقد أتى بهما على الاصل وقد قرأ فنعما هي ابن عامر وحمة  
 والكسائي ، والذي يدل أن هذا البناء هو الاصل انه يجوز فيه أربعة أوجه وذلك انما يكون فيما كان على  
 فعل مما عينه حرف حلق وأيضاً فانه لا يخلو من أن يكون فعل أو فعل أو فعل فلا يكون فعل بالفتح اذ لو  
 كان مفتوح العين لم يجز اسكانه خلفه الفتحه الا ترى انهم لم يقولوا فى نحو جبل وجبل وجبل كما قالوا  
 كفف وعضد فى كفف وعضد وكسر أولهما دليل على أنه فعل دون فعل بالضم لان الثانى لو كان مضموماً  
 لم يجز كسر الاول لانه لا كسرة بعده فيكسر الاول للكسرة التي بعده وليس فى أبنية الثلاثى من الافعال  
 الماضية التى تسمى فاعلوها الا هذه الاقسام الثلاثة فصح بما ذكرناه أنه فعل مثيل علم ومن قال نعم  
 بكسر الفاء والعين أتبع الكسر الكسر لان الخروج من الشئ الى مثله أخف من الخروج الى ما يخالفه

وندمان صدق تخطر الحير كف	اذا راح فياض العشيات خضرما
وصلت به ركنى ووافق شيمى	ولم اك عضا في الندامى ملوما
وانق لنا مر الحروب ورزؤها	سيوفا وأدراعا وجما عرمرما
اذا اغبر آفاق السماء وأمحلت	كأن عليها نوب عصب مسهما
حسبت قدور الصاد حول بيوتنا	قنابل دها في المحلة صيما
يظل لديها الواغلوث كانما	يوافون بجرامن سميحة مفعما
لنا حاضر فعم وباد كانه	شماريخ رضوى عزة وتكرما
متى ماترنا من ممد بعصبة	وغسان نمنع حوضنا ان يهدما
اذا استدبرتنا الشمس درت متوتنا	كان عروق الجوف ينضجن عندما
ولنا بنى العقاء وابنى محرق	فاكرم بنا خالا وأكرم بنا ابنا

والشاهد فى البيت قوله « بنعم الجار » فان حرف الجر داخل على محذوف أى بمقول فيه نعم الجار وحذف القول بوقى  
 المحكى به . ونصب صاحب اللباب الى انه من باب حذف الموصوف غير القول قال تقديره بجمار نعم الجار فالجر فى  
 الحقيقة دخل على الموصوف المقدر لاعلى الصفة ولا فرق بين التقديرين فان كلامهما يحوج الى ارتكاب ما لا يجوز الا  
 للضرورة فتدبروا لله بصمك



ومن ذلك مستن ومنخر بكسر الميم اتباعا لما بعدها وعليه قراءة زيد بن علي والحسن ورؤية (الحدقة) بكسر الدال ومن قال نعم بفتح النون وسكون العين فانه أسكن العين تخفيفا كما قالوا في كتف كتف وفي نخذ نخذ وقد قرأ يحيى بن وثاب (فتم عقي الدار) ومنه قول الشاعر

فإن أهجبه يصجر كما صجر بازل من الأذم دبرت صفحته وغاريه (١)

أراد صجر ودبرت فأسكن تخفيفا ومن قال نعم بكسر النون وسكون العين وهي اللفظة الغاضية فانه أسكن بعد الاتباع كما قالوا في ابل ابل وعليه أكثر القراء ، وقد يستعمل ساء استعمال بئس بمعنى الذم فيقال ساء رجلا زيد كما تقول بئس رجلا زيد فيكون في ساء ضمير مستتر يفسر الظاهر كما يكون في بئس وهو من ساء الشيء يسوء ضد مره فاذا نقلته الى معنى بئس نقلته الى فعل بضم العين وصار لازما بعد أن كان متعديا فيصير تقديره سوء مثل فقه وشرف وانا قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حد طالع قال الله تعالى (ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا) «وقل قوم : لك أن تذهب بسائر الاعمال الى مذهب نعم وبئس فتحوها الى فعل فتقول علم الرجل زيد وجاد النوب ثوبه وطاب الطعام طعامه واذا تعجبت فهو مثل نعم الرجل زيد تمدح وأنت متعجب ، وحكي عن الكسائي انه كان يقول في هذا قضاو الرجل ودعو الرجل اذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء قل الله تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) وقال (وحسن أولئك رفيقا) وكل ما كان من ذلك بمعنى نعم وبئس يجوز نقل حركة وسطه الى أوله وان شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول ظرف الرجل زيد وظرف الرجل زيد فن قل ظرف فأصله ظرف فنقل الضمة الى الظاء للايزان بالمراد والاصل ومن قال ظرف بفتح الظاء لم ينقل وتركها على حالها ثقة بدليل الحال كما قال

قلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمَزَاجِها وَحُبَّ بها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ (٢)

(١) انشده شاهدا على انهم قد يخففون السكامة التي ككتف باسكان العين مع ابقاء فتحة الفاء على ما كانت والاستمهاد لقوله صجر ودبرت فان اصلهما بوزان علم فلما اراد التخفيف سكن الثاني منهما . وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى .

(٢) هذا البيت من قصيدة للاخطل التغلبي مدح بها خالد بن عبدالله بن اسيد بن ابي العيص بن امية وكان احد اجواد العرب في الاسلام . وقوله .

وجاءوا ببيسانية هي بعدما	يعمل بها الساقى ألد وأسهل
فتوقف احيانا فيفصل بيننا	غناء مغن اوشواء مرعبل
فلذت لمرتاح وطابت لشارب	وراحني منها مراح واخيل
فالبثنا نشوة لحقت بنا	توابعها مما نعل وتنهل
ندب ديبيا في العظام كانه	ديبب نعال في نقا يتهدل
فقلت اقتلوا عنكم بمزاجها	واطيب بها مقتولة حين تقتل

وبيسان هي بلدة بغور الشام تنسب اليها الخمر والعلل الشرب الثاني والشواء الكباب والمرعبل المقطع والمراح —

يروى بفتح الحاء وضمها ولا تنتقل حركة وسطه الى أوله الا اذا كان بمعنى نعم وبشس ،  
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفاعلهما إما مظهر معرف باللام أو مضاف الى المعرف به ، وأما  
مضمر مميز بشكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو القم وذلك قولك نعم صاحب  
أو نعم صاحب القوم زيد وبشس الغلام أو بشس غلام الرجل بشر ونعم صاحباً زيد وبشس غلاماً بشر ﴾  
قال للشارح : قد ثبت بما ذكرناه كون نعم وبشس فاعلين وإذا كانا فاعلين فلا بد لكل واحد منهما من  
فاعل ضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة « وفاعلهما على ضربين (أحدهما) أن يكون الفاعل امماً  
ظهراً فيه الالف واللام أو مضافاً الى ما فيه الالف واللام (والضرب الآخر) أن يكون مضمراً فيفسر  
بشكرة منصوبة . مثال الاول نعم الرجل عبد الله وبشس المرأة هند والمضاف الى ما فيه الالف  
واللام نحو نعم غلام الرجل عمرو وبشس صاحب المرأة بشر ، فالالف واللام هنا تعريف الجنس  
وليست لاهد انما هي على حد قولك أهلك الناس الدرهم والدينار وأخاف الاسد والدب ولست تعني  
واحداً من هذا الجنس بعينه انما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى (ان الانسان لفي خسر)  
الآتري انه لو أراد معينا لما جاز الاستثناء منه بقوله (الا الذين آمنوا) ولو كانا لعهده لم يحز وقوعه فاعلا لنعم  
أو بشس لو قلت نعم الرجل الذي كان عندنا أو نعم الذي في الدار لم يحز وقول صاحب الكتاب « وفاعلهما  
أما مظهر معرف باللام أو مضاف الى المعرف به » يريد تعريف الجنس لا غير وأما اطلاقه فليس  
بالجيد « فان قيل » ولم لا يكون الفاعل اذا كان ظاهراً الاجنسا قيل لوجهين (أحدهما) ما يحكي عن الزجاء انهما  
لما وضعا للمدح والذم العام جعل فاعلهما علماً ليطابق معناهما اذ لوجمل خاصا لكان نقضا للفرض  
لان الفعل اذا أسند الى علم عم وإذا أسند الى خاص خص وقد تقدم نحو ذلك في الخطبة ، (الوجه الثاني)  
انهم جعلوه جنسا ليدل ان الممدوح والمذموم مستحق للمدح والقم في ذلك الجنس فاذا قلت نعم الرجل  
زيد اعلمت أن زيدا الممدوح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم ، واذا قلت نعم الظريف  
زيد دللت بذكر الظريف أن زيدا ممدوح في الظراف من أجل الظرف ولوقلت نعم زيد لم يكن في اللفظ  
ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح لان لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ولفظ

بالكسر — السرور والاختيل الخيل والعجب ونشوتها رائحتها والنشوة السكر ايضا ونوابعها مالحق من كسرهما  
والنهل الشرب الاول ونال — بالكسر — جمع نعل والنقا الكتيب من الرمل وبتهيل يتصبب . . . . والاستشهاد  
باليت على ان حب — فيمارواه الشارح — للمدح والتعجب واصلها بضم العين للتحويل الى المدح فان نقلنا حركة  
العين الى الفاء بعد حذف حرفتها صارحب بالضم وان حذفنا ضمة العين صارحب بالفتح ، والادغام في الحالين واجب  
لاجناس المثلين والاول منهما ما كن ، وفاعلهما الضمير المؤنث المحرور بالياء لان هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى احبب  
بها ويدل لذلك روايتنا « واطيب بها » قال ابن الحاجب « مقتولة نصب على الحال من الضمير في بها وها فاعل حب زيدت  
فيه الباء على غير قياس كقوله ( كفى بالله شهيدا ) وقال صاحب التخمير الباء في بها ههنا للتعجب ونظيره قولهم كفاك  
بزدرجلا وقال ابن المراج الباء دخلت لانها دليل التعجب كما قالوا انك من رجل عالم لم تسقط من لانها دليل التعجب  
وقيل هي كالباء في كفى بالله ومقتولة حال ، اه

زيد أيضا لا يدل اذ كان اسما علما وضع لانتفرقة بينه وبين غيره فأسند الى اسم الجنس ليدل انه ممدوح أو مذموم في نوع من الانواع، والمضاف الى ما فيه الالف واللام بمنزلة ما فيه الالف واللام يعمل نعم وبئس فيه كما يعمل في الاول وانما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين اذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع لانهم يقصدون بهما الاحتواء على الاشخاص وهما في هذا الحكم واحد «الثاني وهو ما كان فاعله مضمرًا قبل الذ كر فيفسر بنكرة منصوبة» نحو قولك نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو ففي كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير في تبينه بمنزلة تقدم الذ كر له والاصل في كل مضمر أن يكون بعد الذ كر والمضمر ههنا الرجل في نعم رجلا والغلام في بئس غلاما استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتها لان كل مبهم من الاعداد انما يفسر بالنكرة المنصوبة ونصب النكرة هنا على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضمير فاعل وانما خصوا بهذا ابوابا معينة «فان قيل» فلم خصت نعم وبئس بهذا الاضمار فيهما قيل لان المضمر قبل الذ كر على شريطة التفسير فيه شبه من النكرة اذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى يفسر وقد بينا ان نعم وبئس لاتليهما معرفة محضة فصارح المضمر هنا ما فيه الالف واللام من أسماء الاجناس فان قيل فما الفائدة في هذا الاضمار وهلا اقتصروا على قولهم نعم الرجل زيد. قيل فيه فائدتان (احدهما) التوسع في اللغة (والاخرى) التخفيف فان لفظ النكرة أخف مما فيه الالف واللام، وقد جاء فاعل نعم وبئس على غير هذين المذهبين قالوا نعم غلام رجلا زيد فرفعوا بنعم النكرة المضافة الى ما لا ألف ولا لام فيه زعم الاخفش أن بعض العرب يقول ذاك وأشد لحسان بن ثابت وقيل هو لكثير بن عبد الله النهشلي

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا مِإْلَاحَ لَهُمْ      وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عِثَانُ بْنُ عَفَانَا (١)

(١) اختلاف العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم منهم السيرافي في شرح ابيات الايضاح انه لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن النريرة قال العيني «وقد راجعت ديوانه فلم اجده فيه» وقال جماعة هو لحسان بن ثابت الانصاري قال البغدادي «وقد راجعت ديوان حسان فلم اجده» ونحن قد راجعنا ديوان حسان ايضا فلم نجد. ونسبه ابو خاتم في كتاب الاصلاح الى اوس بن مفراموذ كر قبله.

ضحوا باشحط عنوان السجود به      يقطع الليل تسييحها وقرآنا

وهذا خاطفان هذا البيت الذي زعم انه قبل البيت الشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت في رثاء امير المؤمنين عثان بن عفان ومطلعها.

من سره الموت صرفا لا مزاج له      فليأت مأسدة في دار عثانا

وليس في هذه القصيدة هذا البيت الشاهد . . ويستشهد بهذا البيت على انه قد جاء قبل فاعل نعم نكرة مضافة الى مثله قال المرادي في شرح التسهيل «حي الاخفش اناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة مضافة فيقال على هذا نعم امرؤ زيد ونعم صاحب قوم عمرو ووافق الاخفش في كون الفاعل نكرة مضافة الى هذا ونحوه اشار (يعني ابن مالك) بقوله «وقال في الغالب» ونقل اجازة كونه نكرة عن الكوفيين وابن السراج ومنع ذلك عامة النحويين الا في الضرورة لقوله \* فنعنم صاحب قوم . . البيت \* وقد كان يمكن تأويل هذا البيت على حذف التمييز لولا ان الاخفش حي ان ذلك لغة للعرب. وزعم صاحب التبسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة. وليس كما زعم قبل

قال أبو علي . وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لأن المرفوع بنعم وبئس لا يكون الا دالا على الجنس لو قلت أهلك الناس شاة وبغير لم يدل على الجنس كما يدل عليه للشاة والبعبور ولو نصبت صاحب قوم في غير هذا البيت على التفسير لجاز كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك نعم رجلا لكنه ضعيف ههنا لمطفك في قولك وصاحب الركب عثمان والمرفوع لا يعطف على المنصوب وكان الذي حسن ذلك في البيت قوله وصاحب الركب لما عطف عليه ما فيه الالف واللام دل على انهما في المعطوف عليه مراده لأن المعنى الواحد فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيذا فيقال نعم الرجل رجلا زيد قال جرير

تَزَوَّدَ مِنْ لَاحِظٍ أَيْبِكَ فِينَا فَنِمَّ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا

قال الشارح: قد اختلف الأئمة في هذه المسئلة فتع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال « نعم الرجل رجلا زيد » وكذلك السيرافي وأبو بكر بن السراج وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي واحتج في ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر وأيضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي الا كذلك ، وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتأكيذ والاول أظهر وهو الذي أراه لماذا ذكرناه فلما « بيت جرير وهو :  
• تزود مثل الخ • » (١) فانه أنشده شاهدا على ما ادعى من جواز ذلك فانه رفع الزاد المعرف

ورد ولكنه أقل من المضاف ومنه قوله .

وسلمى لكل الثقلين حسنا وفي اثوابها قر وريم

نيف القرط غراء الثنايا ويريد للنساء ونعم تيم

والتيم الضجيع والضحيمة . وأجاز بعض النحويين ان يكون فاعل نعم وبئس مضافا الى ضمير ما فيه الالف واللام فاجاز « القوم منهم صاحبهم أنت » وينشد \* فنعهم اخو الهيجا ونعم شهابها \* قال بعضهم . والصحيح المنع وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه « اه وقال ابن رعي . » زعم الاخفش ان قوما من العرب يرفعون النكرة المضافة الى ما ليس فيه الالف واللام بنعم قال ابو علي ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لأن المرفوع بنعم لا يكون دالا على الجنس ولو قلت أهلك الناس شاة وبغير لم يدل على الجنس كما دلت عليه الشاة والبعبور ولا يجوز صاحب قوم بالنصب لقوله وصاحب الركب ولا يعطف مرفوع على منصوب ولا يكون معطوفا على مضمرفي نعم لانه مضمرف يحتاج الى التفسير فكانه لم يتم فلا يجوز اظهاره ولا تأكيده ولا المعطف عليه وإذا قبح المعطف على المضمرف المرفوع بالفعل دون تأكيده فإن لا يجوز هذا أولى لما بيناه « اه وقال ابو علي « اعلم ان العرب تجعل ماضيف الى ما ليس فيه الف واللام بمنزلة ما فيه الالف واللام فترفعه كما ترفع ذلك فتقول نعم اخو قوم زيد وقال « فنعهم صاحب قوم . . . البيت » هو بمنزلة صاحب القوم فان قلت اعلاه ينشد بالنصب صاحب قوم قلت لا يكون ذلك لأنك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة وهذا ضعيف ولو قلت نعم رجلا في الدار وزيد لم يجوز لانه ليس قبل زيد شيء . يعطف عليه لأن في الدار ليس باسم ورجلا نكرة منصوبة « اه

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير مدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان وقيله .

بالاف واللام بانه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالمدح وزادا تمييز وتفسير والقول عليه أفلا نسلم ان زادا منصوب بنعم وانما هو مفعول به تزود والتقدير تزود زادا مثل زاد أبيك فينا فلما قدم صفته عليه نصيها على الحال ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا مخدوف الزوائد والمراد تزود تزودا وهو قول الفراء ويجوز أن يكون الزاد تمييزا لقوله مثل زاد أبيك فينا كما يقال لي مثله رجلا، وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فان ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السراج وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يحفل قياسا ومثله قول الاسود بن شعوب

ذَرَّانِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ  
تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَتَّخِذْ سِوَاهُ وَنِزَمَ الْمَرْءَ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ

قوله من رجل تهام كقوله رجلا لان من تدخل على التمييز وذلك كله من ضرورة الشعر فاعرنه ،

وسدت الناس قبل سنين عشر	كذلك ابوك قبل العشر سادا
وثبت الفروع فهن خضر	ولو لم نحى أصلهم لبادا
تزود مثل زاد أبيك ...	(البيت) وبعده .
فما كعب بن عامر وابن اروي	بأجود منك يا عمر الجوادا
وتبنى المجد يا عمر بن ليلى	وتكنى المحل السنة الجمادا
يعود الحلم منك على قريش	وتفرج عنهم الكرب الشدادا
وتدعو الله مجتهدا ليرضى	وتذكر في رعبك المسادا

والاستشهاد بالبيت على انه قد يحى ، بعد الفاعل الظاهر تمييز للتوكيد . قال ابن جني في الخصائص . وان الرجل من قولهم نعم الرجل ف يغير المضمر في نعم اذا قلت نعم رجلا زيد لان المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظا به ولذلك قال سيويه هذا باب ما لا يعمل في المعرفة الا مضمر اى اذا فسر بالكرة نحو نعم رجلا زيد فانه لا يظهر ابدا واذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير \* تزود مثل زاد أبيك . . البيت \* وذلك ان فاعل نعم مظهر فلا حاجة به الى ان يفسر فهذا يسقط ما قاله المبرد ، اه وقال الماردي في شرح التسهيل . منع سيويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر واجاز ذلك المبرد والفارسي قال المصنف وهو الصحيح : اه ومن اجاز ذلك ابن السراج ويفصل بعضهم بين التمييز الذى يفيد فائدة لا يفيد الفاعل وبين التمييز الذى لا يحى . بفائدة جديدة فيجيز في الحالة الاولى نحو نعم الرجل رجلا فارسا زيد ، وانما حل سيويه على منع هذا الجمع ان التمييز في اصله انما يؤتى به لدفع الابهام والايهام وانت ترى ان هذين لا يوجدان مع كون الفاعل امام مظهر افادى حاجة بنالى التمييز حيثئذ . نعم قد وردت ابيات من الشعر ظاهرها اجازة ذلك ولكن محملها على الضرورة فان الشعر بابها . مثل ذلك قول جرير

والتغابيون بئس الفحل لحاهم

خللا وأهم زلاء

منطق

وقول الشاعر

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت

رد التحية نطقا او باعاء

فاما ما ذكره من قول الحرث بن عباد . « نعم القتل قتلا اصاح بين بكر وتغاب » فهو متناول بما قال ابو حيان : « وعندي تأويل غير ما ذكره وهو اقرب . وذلك ان يدعى ان في نعم وبئس ضميرا . وخلصا وفتاة وزادا تمييز لذلك الضمير وتأخر عن المخصوص على جهة التندور فالجمل والفتاة والزاد هي المخصوصة وفعلهم وزاد ابيك ابدال من المرفوع قبلها » اه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقوله تعالى فتعيا هي نعم فيه مسند الى الفاعل المضمر ومميزه ما وهي نكرة لاموصولة ولا موصوفة والتقدير فتعيا هي نعم شيتاهي﴾

قال للشارح : اعلم ان ما قد تستعمل نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة على حد دخولها في التعجب نحو ما أحسن زيدا والمراد شئ أحسنه ولذلك من الاستعمال قد يفسر بها المضمر في باب نعم كما يفسر بالنكرة المحضة فيقال نعم ما زيد أي نعم الشئ شيئا زيد وقوله تعالى ( ان تبدوا الصدقات فتعيا هي ) فما هنا بمعنى شئ وهي نكرة في موضع نصب على التمييز مبنية للضمير المرتفع بنعم والتقدير نعم شيتاهي أي نعم الشئ شيتاهي فهي ضمير الصدقات وهو المقصود بالمدح ، ومثله قوله تعالى ( ان الله نعماء يعظكم به ) فما في موضع نصب تمييز للمضمر ويعظكم به صفة للمخصوص بالمدح وهو محذوف والتقدير نعم الشئ شيئا يعظكم به أي نعم الوعظ وعظا يعظكم به وحذف الموصوف على حد قوله ( من الذين هادوا بجر فون الكلم عن مواضعه ) والمعني قوم بجر فون ( ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ) أي قوم ، وكان الكسائي يجيز نعم الرجل يقوم وقم وعندك والمراد رجل يقوم ورجل قام ورجل عندك ومنع ابن السراج من ذلك وأباه واحتج بان الفعل لا يقوم مقام الاسم وانما تقام الصفات مقام الاء لانها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الاء ، وان جاء من ذلك شئ فهو شاذ عن القياس فسيبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وفي ارتفاع المخصوص مذهبنا (أحدهما) أن يكون مبتدأ خبره ما تقدمه من الجملة كان الاصل زيد نعم الرجل (والثاني) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فالاول على كلام والثاني على كلامين﴾

قال الشارح : اعلم أن المخصوص بالمدح أو القم عبد الله مثلا من قولك نعم الرجل عبد الله وفي ارتفاعه وجهان (أحدهما) أن يكون مبتدأ وما تقدم من قولك نعم الرجل هو الخبر وانما آخر المبتدأ والاصل عبد الله نعم الرجل كما تقول مروت به المسكين تريد المسكين مروت به ، وأما الراجع الى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعا ينتظم الجنس كان عبد الله داخلا تحته إذ كان واحدا منه فارتبط به والقصد بالمائد ربط الجملة التي هي خبر بالمبتدأ ليعلم أنها حديث عنه فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذك الذي يعود عليه فأجروا الذك كالمعنوي مجرى الذك اللفظي ومثله قول الشاعر

فأما صدور لا صدور جعفر ولكن أعجازا شديدا صريها (١)

فالصدور مبتدأ وقوله لا صدور جعفر جملة في موضع الخبر ولما كان النفي عاما شمل الصدور الاول ودخل الاول تحته فصار لذلك بمنزلة الذك كالمائد ونحوه قول الآخر

فأما القتال لا قتال لذيكم ولكن سيرا في عراض المواكب (٢)

(١) لم اجد من نسب هذا البيت الى احد واستعلم ما فيه في شرح الشاهد الذي بعده

(٢) البيت للحارث بن خالد الخزومي وهو مما هجا به قديما بنى اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس

وقبل هذا البيت .

وانما آخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدا لأمرين (أحدهما) انه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها معنى زائد فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها (الامر الثاني) أنه كلام يجري مجرى المثل والامثال لا تنبر وتحمل على الفاظها وان قاربت... اللحن والوجه الثاني من وجهي رفع المخصوص أن يكون عبد الله في قولك نعم الرجل عبد الله خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل نعم الرجل فهم منه ثناء على واحد من هذا الجنس فقيل من هذا الذي أنفى عليه فقال عبد الله أي هو عبد الله وهذا من المبتدئات التي تقدر ولا تظهر فلي الوجه الاول يكون نعم الرجل له موضع من الاعراب وهو الرفع بأنه خبر عن عبد الله ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر وعلى الوجه الاخر يكون جملتين جملة أولى فعلية لاموضع لها من الاعراب وجملة ثانية اسمية كلفسرة للجملة الاولى وليست احدهما متعاقبة بالأخرى متعاقبة الاخرى كما كانت الاولى كذلك فلاولى على كلام واحد والثانية على كلامين ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب . وقد يحذف المخصوص اذا كان معلوما كقوله عز وجل ( نعم العبد ) أي نعم العبد أيوب وقوله ( فنعم الماسدون ) أي فنعم الماهدون نحن ، ﴿الشارح﴾ : «الاصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان الا أنه قد يجوز اسقاطه وحذفه اذا تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدل عليه وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفا قال الله تعالى ( نعم العبد ) أي أيوب والمراد أيوب عليه السلام ولم يذكره لتقدم قصته وقال ( والارض فرشناها فنعم الماهدون ) أي فنعم الماسدون نحن وقال تعالى ( قد نزلناهم القادرون ) أي نحن وقال تعالى ( ولنعم دار المتقين ) أي دارهم وقال ( فنعم عقبى الدار ) أي عقباهم وقد جاء مذكورا قال ( بش ما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا ) فان يكفروا في موضع رفع بأنه المخصوص بالذم أي كفرهم ، وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنه

فضحتهم قرى شابا لفرار وانتم قد دون سودان عظام المناكب وقوله «ولكن سيرا الخ» فلكن اسم محذوف وسيرا مفعول مطلق عامله محذوف وهو خبر لكن أي والكسركم تسبرون سيرا ويجوز أن يكون سيرا اسم لكن والخبر محذوف أي ولكن لكم سيرا وفي عراض جارو مجرور يتعلق بتسبرون المحذوف وهو جمع عرض - بضم العين وسكون الراء وآخره ضاد معجمة - ومنه الناحية والمراد كبا الجماعة وركبانا أو مشاة وقيل ركاب الابل للزينة . والقصد بضم القاف والميم وتشديد الدال الطويل وقيل الطويل الفنى هو السودان اراد به الاشراف وهو جمع سود الذي هو جمع اسود وهو اقل من السيادة ويروى «سيدان» . . . واصل كلام الشارح لابن جني حيث يقول في قول الشاعر .

الآيت شمري هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبر

هو بمنزلة قولهم «نعم الرجل زيد» وذلك ان الصبر عنها بهض الصبر لاجمعه وقوله فلا صبر نفى للجنس اجمع فدخل الصبر عنها وهو البعض في جملة ما نفى من الجنس كإن زيدا بهض الرجال فاما البيت الآخر فاما الصدور لاصدور لجمع مفر .. الخ فالثاني هو الاول سواء وكذلك قول الآخر فاما القتال لا قتال لديكم الخ فالثاني هو الاول وكلاما جنس . اه

مرفوع بالابتداء وما تقدم الخبر لان المبتدأ قد ي حذف كثيراً اذا كان في اللفظ ما يدل عليه وأما حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعيد فأعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ويؤنث الفعل وينفي الاسمان ويجعلان نحو قولك نعمت المرأة هند وان شئت قلت نعم المرأة وقالوا هذه الدار نعمت البلاد لما كان البلد الدار كقولهم من كانت أمك وقال ذو الرمة

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاهُ مُجْفَرَةٌ دَهَائِمُ الزَّوَرِ يَنْتَ زَوْرَقُ الْبَلَدِ

وتقول نعم الرجلان أخوك ونعم الرجل أخوتك ونعمت المرأة هند ودع ونعمت النساء بنات عمك ﴿ قال الشارح . اعلم أن نعم وبنس إذا وليهما مؤنث كنت مخيراً في إلحاق دلالة التأنيث بهما وتركها فنقول « نعمت الجارية هند » وبنست الامة جاريته وإن شئت قلت نعم الجارية هند وبنس الامة جاريته ، فان قيل فن أين حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم وبنس إذا وليهما مؤنث ولم يحسن ذلك في غيرهما من الافعال قيل أما من ألحق علامة التأنيث فأمره ظاهر وهو الايدان بأنه مسند الى مؤنث قبل الوصول اليه كما يكون في سائر الافعال كذلك من نحو قمعت هند ومن أسقطها فعلة ذلك أن الفاعل هنا جنس والجنس مذكر فإذا أنث اعتبر اللفظ وإذا ذكر حمل على المعنى وعلى هذا يقول « هذه الدار نعمت البلاد » فتؤنث لانيك تعني داراً فهو من الحمل على المعنى « ومثله قولهم من كانت أمك » فتؤنث ضمير من لانه في معني الام فأما قوله • أوحرة عيطل الخ • (١) فالشاهد فيه قوله نعمت زورق البلاد أن

(١) هذا البيت من قصيدة لذي الرمة مدح بها بلال بن أبي بردة . وقبلة

ومنهل آجن قفر محاضره خضر كواكب ذى عرمض ليد  
فرجت عن خوفه الظلماء يحملني غوج من العبد والاسراب لم ترد  
باق على الاين يعطى ان رفعت به ممجا رفاقا وان يخرق به يحد  
اوحرة . . . (البيت) وبعده

لانت عريكتهم طول ماسمت بين المساوؤ تتآم الصدى الفرد  
حنت الى نعم الله هنا فقلت لها امي بلالا على التوفيق والرشد

المنهل المورد والوافيه وأورب والآجن الماء المتغير العلم واللون واجن الماء يأجن من باب ضرب ونصر اجنا واجونا وحكي آجن من باب فرح والمحاضر جمع محضر بزنة جعفر وهو المرجع الى الماء وكوكب الشيء معظمه والعرمض بزنة جعفر — الطحلب وهو الاخضر الذي يعلو الماء والبد المتلبد المتراكب بعضه على بعض والظلماء مفعول فرجت وجملة يحملني حال من تاء فرجت . والفوج — بفتح التين المعجبة وسكون الواو وآخره جيم — الاين الماطف من الابل والحيدل . والعبد — بكسر العين المهملة — محل منجب من الابل . والاسراب جمع سرب وهو القطيع من القطا والظباء والوحش والنساء : والاين التعب والكلال والاعياء . والميج — بفتح الميم وسكون العين بعد ما جيم — سرعة السير والرفاق — بضم الراء — الرفيق . ونخرق — بفتح الراء — مضارع خرق بكسرهما اذا عمل شيئاً فلم يرق بهو الاسم الخرق — بالضم — وهو العنف . ويحد من الوحد وهو ضرب من السير والريكة الخلق . والتناّم تفعل من التثيم وهو صوت فيه ضف كالآين . والصدى ذكر اليوم الفرد — بكسر الراء — المنطرب في صوته . . .



الفعل مع انه مسند الى مذكر وهو زورق البلد لانه يريد به الناقة فأنت على المعنى كما أنت مع البلد في قوله نعمت البلد حين أراد به الدار ، والحرة الكريمة ، والمـ يطال الطويلة العنق ، وثبجاء عظيمة السنم ، والمجفوة العظيمة الجنب يقال فرس مجفروانة مجفوة اذا كانت عظيمة المحرم ودعائم الزور قوائمها وصفها بانها عظيمة القوائم وكفى عن ذلك بدعائم الزور والزور أعلى الصدر واتصبت دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من باب الحسن الوجه وقيل انتصابه على التمييز وهو ضعيف لانه معرفة ، والتميز لا يكون معرفة وقيل انما حسن اسقاط علامة التأنيت من نعم وبئس اذا وليها المؤنث من قبل أن المرفوع بهما جنس شامل مجزى مجزى الجم والفعل اذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز تذكير الفعل كقوله تعالى (وقال نسوة في المدينة) فصار قولك نعم المرأة بمنزلة نعم للنساء فانها حسن التذكير في هذين الفعائين ولم يحسن في غيرهما من الافعال وتقول « نعم الرجال أخوك ونعم الرجال أخوتك » فالرجلان فاعل نعم وهو جنس وليست الالف واللام للعهد والمراد نعم هذا الجنس اذا ميزوا اثنين اثنين ونعم هذا الجنس اذا ميزوا جماعة جماعة وكذلك تقول نعمت المرأة هـند ودعدو ونعمت النساء بنات عمك واذا قلت نعم وجلين أو نعم رجالا كان منصوبا على التمييز والفاعل مضمّر كقولك نعم رجلا وهذا انما يصلحه ويفسده التقدير والاعتقاد فان اعتقد في الالف واللام العهد امتنع ذلك لان فاعل نعم وبئس لا يكون خاصا وان اعتقد فيهما الجنس والشمول جاز وعلى ذلك تقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس المحجاج حجاج بن يوسف فجعل العمر جنسا لكل من له هذا الاسم وكذلك المحجاج فاعرفه ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل وقوله عز وجل (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا) على حذف المضاف أى ساء مثلا مثل القوم ونحوه قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) أى مثل الذين كذبوا ورئى أن يكون محل الذين مجرورا صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا أى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم ﴾

قال الشارح : « حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس فاعله » لانه اذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق والمخصوص إما أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر فيلزم أن يكون من جنسه ليدل عليه بعمومه ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع اليه واما أن يكون خبر مبتدأ محذوف فيكون كالتفسير للفاعل واذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيرا له . ثم أن المراد بنعم الرجل زيد أنه محمود في جنسه ، واذا قلت بئس الرجل خالد كان المراد به انه مذموم في جنسه واذا كان كذلك لم يكن بد من حذف المضاف في قوله ( ساء مثلا القوم ) أى مثل القوم مخذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك أن ساء ههنا بمعنى بئس وفيها ضمير فسرته مثلا فيلزم أن يكون المخصوص بالذم من الامثال وليس القوم بمثل فوجب أن

والاستشهاد في البيت على انه قد يؤنث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثا وان كان الفاعل مذكرا فانه في هذا البيت قد أنت نعم مع كونه مسندا الى زورق البلد وهو مذكر وذلك لانه اراد الناقة وهى مؤنثة فأنت على المعنى . ومثله قول الراجز .

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الاماني والقي والله

يكون هناك مضاف محذوف والتقدير ساء مثلاً مثل القوم فيكون المخصوص من جنس المرفوع فاما قوله تعالى ( يس مثل القوم الذين كذبوا ) فيجوز أن يكون الذين هو المخصوص بالنم وأن يكون في موضع رفع ولا بد من تقدير مضاف محذوف معناه مثل الذين كذبوا ثم حذف المضاف كما تقدم في الآية المتقدمة ، ويجوز أن يكون الذين صفة للقوم ويكون في موضع خفض والمخصوص محذوف تقديره يس مثل القوم المكذبين مثلهم ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحبنا بما يناسب هذا الباب ومعني حب صار محبوبا جدا وفيه لفتان فتح الحاء وضما وعليهما روى قوله • وحب بها • مقتولة حين تقتل • (١) وأصله حبب وهو مسند الى اسم الاشارة لأنهما جريا بعد التركيب مجرى الامثال التي لا تغير فلم يضم أول الفعل ولا وضع موضع ذا غيره من أسماء الاشارة بل التزمت فيهما طريقة واحدة • ﴾

قال الشارح : اعلم ان حبنا تقارب في المعنى نعم لانها المدح كما ان نعم كذلك الا أن حبنا تفضلها بأن فيها تقريرا للذكور من القلب وليس كذلك نعم ، وحبنا مركبة من فعل وفاعل فافعل حب وهو من المضاعف الذي عينه ولا منه من واحد وفيه لفتان حيث وأحببت ، وأحببت أكثر في الاستعمال قال الله تعالى ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) فهذا من أحب وقال سبحانه ( ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم ) وقال عليه السلام ، من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه . وقال أحب حبيبك هونا ما ، فأما حيث فتمتع في الاصل ووزنه فعل بفتح العين قال الشاعر

فوالله لولا تمره ما حببته ولو كان أدنى من حبيبك ومشرق (٢)

فلذا أريد به المدح نقل الى فعل على ما تقدم فتقول حب زيد أي صار محبوبا ومنه قوله .

• وحب بها • مقتولة حين تقتل • فضم الفاء منه دليل على ما قلناه وكذلك قول الآخر .

• هجرت غضوب وحب من يتجنب • وقد ذهب الفراء الى أن حب أصله حبب على وزن فعل مضوم العين ككرم واستدل بقولهم حبيب ، وفعل يابيه فعل كظريف من ظرف وكرم من كرم والصواب ما ذكرناه لانه قد جاء متعديا وفعل لا يكون متعديا فأما قولهم حبيب فلا دليل فيه لانه هنا مفعول فحبيب

(١) سبق شرح هذا الشاهد فانظره (ص ١٢٩) من هذا الجزء

(٢) هذا البيت لغيلان بن شجاع التمشلي وقيله :

أحبب بامرؤان من اجل تمره واعلم ان الجار الجار ارفق

وفي البيت المستشهد به على ما رواه الشارح الاقواء وهو اختلاف حركة الروي وكان ابو العباس الميرديريه :

فوالله لولا تمره ما حببته وكان عياض منه أدنى ومشرق

والاستشهاد في البيت لقوله حببته قال المرتضى « وحكى عن الأزهري عن الفراء قال وحببته أحبه بالكسر لغة حبب بالضم والكسر فهو محبوب قال الجوهرى : وهو شاذ لانه لا يأتى في المضاعف يفعل بالكسر الا وبشركة يفعل بالضم اذا كان متعديا ما خلا هذا الحرف وكره بعضهم حببته وانكر ان يكون هذا البيت لفصيح • ثم ذكر البيت الشاهد • أنه

وقال آخر:

(۲) قال ابو عبیدہ . کان زیاد بن منقر العدوی نزل صنعاء فاستو بأها وکان منزله بنجد فی وادی اثی فقال ینشوق بلادہ .

لا حبذا انت يا صنعاء من بلد  
 وحبذا حين تسمى الريح باردة  
 مخدمون كرام في مجالسهم  
 الواسعون اذا ماجر غيرهم  
 ليست عليهم اذا يقدون اودية  
 لم الق بدمهم قوما فاخبرهم  
 يائت شرى عن جنبى مكشحة  
 عن الاشاة هل زالت عمارها  
 ولاشعوب هوى منى ولا تقم  
 وادى اثنى وقتيان به هضم  
 وفي الرحال اذا صاحبهم خدم  
 على المشيرة والكافون ماجرموا  
 الاجياد قسى النبع واللاجم  
 الا يزيد هم حبا الى هم  
 وحيث تبنى من الخناء الاطم  
 وهل تغير من آرامها ارم

وذلك من قبل أن حبذا للماركة الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تنثيته ولا جمعه لانه قد صار في منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك والذي يدل انهما بذيا وجملا شيئا واحدا انه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين ذا شيء ولا يقال حب في الدار ذا ولا حب اليوم ذا فان قيل لم خص حب بالتركيب مع ذا من بين سائر الاصماء قيل لان ذا اسم مبهم ينعت بالاجناس وحكم حب هنا كحكم نعم فركبوه مع ذا لينوب عن أسماء الاجناس اذ لا ينعت الابهاء والنعت والمنعوت شيء واحد أيضا فان ذا مبهم فصار بمنزلة المضمر في نعم ولذلك فسر بالذكورة كما يفسر في نعم فتقول حبذا رجلا كما تقول نعم رجلا بقياسهما واحد فلما صار حبذا في الحكم كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسمية واعتقدوا انه اسم له موضع من الاعراب وموضعه هنا رفع بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبير وليس في العربية فعل وفاعل جمعا في موضع مبتدأ إلا حبذا لا غير فان قيل ولم غلب هؤلاء معنى الاسمية فيه قيل لان الاسم أقوى من الفعل والفعل أضعف فلما ركبنا وجملا شيئا واحدا غلب جانب الاسم لقوته وضمف الفعل واستدلوا على اصميته بكثرته ندائه نحو قولهم يا حبذا قال الشاعر

ياحِبُّذا جَبَلُ الرِّيانِ مِنْ جَبَلٍ وَحِبُّذا ساكِنُ الرِّيانِ مَنْ كانا (١)

يا ليت شعري متى اغدو تعارضني  
نحو الاميلح او سميان مبتكرا  
من غير عدم ولكن من تينظلم  
فيفزعون الى جرد مسحجة  
يرضخن صم الحصافي كل هاجرة  
(١) البيت لجرير بن عطية من قصيدته التي مطالعها .  
بان الخليط ولوطوعت ما بانا  
وقبل البيت المستشهد به .

يام عثمان ماتاقي رواحلنا  
تخدئ بنا نجب دمي مناسما  
ترمي بأعينها نجد او قد قطعت  
يا حبذا جبل الريان . . . (البيت) وبعدة :

وحبذا نفحات من بمانية  
هبت شمالا فذكرى ما ذكرتمكم  
عن الصفاة التي شرقي حوارنا

وقوله «تخدئ بنا نجب الخ» فان تخدئ مضارع خدى البعير والفرس ونحوها خديا وخديانا اذا اسرع وزج بقوائمه أو هو ضرب من سيرها . والنجب بضمه تين جمع نجيب وهو الكريم . من الابل وغيرها . والمتامم جمع منسم كجلس وهو خف البعير وأراد أنها من طول ما سارت وشدة ما جهدها قد دميت اخفافها . والسلوطح بفتح اوله وثانيه وطائه موضع بالجزيرة قريب من البشر وفيه يقول جرير ايضا يخاطب الاخطل :

جر الخليفة بالجنود واتم  
بين السلوطح والفرات فلول

وقال آخر

يا حبذا القمر أه والليل الساج وطرق مثل ملأه الساج

وهو كثير ومنهم من غلب جانب الفعل ويجعل الاسم كاللنى ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل فإذا قلت حبذا زيد غبذا فعل وزيد فاعل وذالو وانما غلبوا جانب الفعل هنا لانه أسبق لفظا ويدل على ذلك انهم قد صرفوه فقالوا لا يحبذ بهما لا ينفعه والاول أمثل وتولم لا يحبذ كأنهم اشتقوا فعلا من لفظ الجملة كقولهم حمدل في حكاية الحمد لله وصبعل في حكاية صبحان الله فهذان وجهان عريان كآرى ومنهم من لا يلب أحدهما على الآخر ويجريهما على ظاهرهما وهو المذهب المشهور فيجري بهما مجرى نعم وبئس ويكون حب فعلا ماضيا وذال فاعل في موضع رفع والاسم الأخير يرتفع من حيث يرتفع بعدهم من الوجهين المذكورين فيكون زيد مثلا من قولك حبذا زيد إما مبتدأ وحبذا الخبر كما كانت في نعم كذلك وإما أن يكون في موضع خبر مبتدأ محذوف أى هو زيد ويضاف اليه الوجه الذى ذكرناها وهو أن يكون خبر حبذا على رأى من يجعل حبذا مبتدأ وأن يكون فاعلا على رأى من يجعل حبذا فعلا ويلغى الاسم الذى هو ذا وأن يكون بدلا من ذا فقد صار ارتفاع زيد في قولك حبذا زيد من خمسة أوجه وقوله «حبذا» بما يناسب هذا الباب» يعنى باب نعم وبئس لما فيها من معنى المدح والمبالغة وقوله «وفيه لفتان فتح الغاء وضما» يعنى حب إذا أريد بها المدح من غير اسنادها الى ذا وذلك انك اذا قلت حب رجلا فغناه صار محبو با جدا وأصله حب مضموم الباء لانه منقول من حب مفتوح الباء للمأرب فيه من المبالغة على ما ذكرناه في قوله تعالى (سأ مثلاً) حين أريد به المبالغة في الذم واجرائه مجرى بئس الا أن منهم من ينقل حركة العين الى الغاء عند الادغام ايذانا بالأصل ومنهم من يحذف الضم حذفاً ويبقى الغاء مفتوحاً بهالما وعليه قوله

فقلتُ اقتلوا عشكم بجزاها وحُب منها مقتولة حين تقتل (١)

البيت لحسان والشاهد فيه قوله وحب بها مقتولة فانه قد روى بفتح الحاء وضما لما ذكرناه يصف الحمر فاما اذا ركبت مع ذا فان الحاء لا تكون الا مفتوحة لانه لما أئند الى ذا وازم المعنى جرى مجرى الامثال فلم تغير الامثال بل يؤتى بها على افظها وان قاربت الالحن نحو قولهم (الصيف ضيبت اللبن نقوله) للذكر بكسر التاء على التأنيث لان أصله للمؤنث فاهرفه ،

والروحان بفتح الراء المهملة بعد هاوا وسا كنة فخاهمهمة قال السكرى أقصى بلاد بنى سعد وقال الحفصى أرض وواد باليمامة . والريان اسم لعدة جبال منها جبل فى بلاد بنى عامر غناه ليبد بقوله \* فدافع الريان عرى رسمها \* ومنها جبل اسود عظيم فى بلاد طى . اذا أوقدت النار عليه ابصرت من مسيرة ثلاثة ايام وقيل هو اطول جبال أجأ وياها معنى جرير فى هذه الابيات وحوران بفتح الحاء وسكون الواو كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار وما همز الت منازل العرب ، وذكرها فى اشعارهم كثير منه قول امرئ القيس .

ولما بدت حوران والآل دونها نظرت فلم تنظر بعينك منظرا

(١) نداء استشهد للشارح بهذا البيت مراوا وقد مشر حناه فيما مضى شرحا وافيا فانظره فى (ص ١٢٩ ، ١٣٨) من هذا الجزء

قال صاحب الكتاب ﴿ وهذا الاسم في مثل إيهام المضمر في نعم ومن ثم فسر بما فسر به فقيل حبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد غير أن الظاهر فضل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسر فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا ، ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول أن ذا من حبذا يجري مجرى الجنس من حيث أنها اسم ظاهر يكون وصلة إلى أسماء الاجناس ولذلك لا يوصف إلا بها ومجرى المضمر في نعم من جهة إيهامه ووقوعه على كل شيء كما كان المضمر على شريطة التفسير كذلك ولذلك فسر بالشكره فقيل حبذا رجلا كما تقول نعم رجلا إلا أنه في حبذا يجوز أن لا تأتي بالمفسر وتقول حبذا زيد ولا يجوز ذلك في نعم فلا تقول نعم زيد وذلك لأن ذا اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الاجناس على ما ذكرنا فاستغنى عن المفسر لذلك فكما تقول نعم الرجل زيد ولا تأتي بمفسر كذلك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد وأيضا فإنه ربما ألبس في نعم لو فعل ولا يلبس في حبذا وذلك أن حب فعل عمل في ذا واصتوفى ما يقتضيه فاذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعا لا يشك أن يتوهم أنه فاعل لأن الفعل لا يكون له فاعلان وليست نعم كذلك لأن فاعلها مستتر لا يظهر فافتقر إلى تفسير فلولم تأت بالمفسر وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعا لجاز أن يظن ظان أنه فاعل نعم وأنه ليس في نعم فاعل وهذا معنى قوله ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل يعني في نعم فاعره ،

﴿ ومن أصناف الفعل فعلا التعجب ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما نحو قولك ما أكرم زيدا وأكرم يزيد ولا يبينان الإيماني منه أفعل التفضيل ويتوصل إلى التعجب مما لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما يتوصل به إلى التفضيل الأماشد من نحو ما أعطاه وأولاه للمعروف ومن نحو ما أشهاها وما أمقته وذكر سبويه أنهم لا يقولون ما أقبله استثناء عنه بما أكثر قائله كما استثنوا بترك هن وذرت ، ﴿

قال الشارح : اعلم أن التعجب معني يحصل عند التعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله وذلك المعني كالدهش والحيرة مثال ذلك أنا لورأينا طائرا يطير لم نتعجب منه لجرى العادة بذلك ولو طار غير ذى جناح لوقع التعجب منه لأنه خرج عن العادة وخفى سبب الطيران ولهذا المعني لا يصح التعجب من القديم سبحانه لأنه عالم لا يخفى عليه شيء فاما قراءة من قرأ (بل عجبت ويسخرون) بضم التاء فتأوله على رد الضمير إلى النبي عليه الصلاة والسلام أي قل بل عجبت ويسخرون أو أنه أخرج مخرج العادة في استعمال المخولفين تعظيما لامره وتفخيما له وإنما قال فعلا التعجب بلفظ التثنية والتعجب معني واحد لأنه يكون بلفظين (أحدهما) أفعل وبينني علي الفتح لأنه ماض نحو أكرم وأخرج (والثاني) أفعل وبينني علي الوقف لأنه على لفظ الامر فاما الضرب الاول وهو أفعل فلا بد أن يلزمه ما من أوله فتقول ما أحسن زيدا وما أجل خالدا وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر فإسم مبتدأ في موضع رفع وهي هنا اسم خبر موصول ولا موصوف بمعنى شيء كأنك قلت شيء أحسن زيدا ولم ترد شيئا بعينه إنما هي مبهمه كما قالوا شيء جاء بك أي ماجاء بك الا شيء ونحو قوله تعالى (فتمما هي) أي نعم شيتاها ولما أريد بها

الابهام جملة بغير صلة ولاصفة اذلو وصفت أو وصلت لكان الامر معلوما فان قيل ولم خصوا التعجب بما دون غيرها من الاسماء قيل لابهامها والشيء اذا أبهم كان أنعم لمعناه وكانت النفس متشوقة اليه لاحتماله أمورا فان قيل فاذا قلتم ان تقدير ما احسن زيدا شيء أحسنه وأصاره الى الحسن فهلا استعمل الاصل الذى هو شيء فالجواب انه لو قيل شيء أحسن لم يفهم منه التعجب لان شيئا وان كان فيه ابهام الا أن ما أشد ابهاما والتعجب معظم الامر فاذا قل ما أحسن زيدا فقد جعل الاشياء التى يقع بها الحسن متكاملة فيه ولو قال شيء أحسن زيدا كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لان الشيء قد يستعمل للقليل وأما أفعل فى التعجب ففعل ماض غير متصرف لا يستعمل الا بلفظ الماضى ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل فلا نقول فى ما أحسن زيدا ما يحسن زيدا ولا نحوه من أنواع التصرف وقد خالف الكوفيون فى ذلك وزعموا أن أفعل فى التعجب بمنزلة أفعل فى التفضيل واحتجوا بجواز تصغيره نحو قوله

يَا مِائِلَاجَ غِرْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوَالِيَّائِكُنَّ الضَّالَّ وَالسَّامِرَ (١)

والافعال لا يصغر شيء منها قالوا وايضا فانه تصح عينه فى التعجب نحو ما أقوله وما أبيعه وهذا التصحيح انما يكون فى الاسماء نحو زيد أقوم من عمرو وأبيع منه ولو كان فعلا لاعتل بقلب عينه ألفا نحو أقال وأباع والحق ما ذهب اليه البصريون وذلك لامور (منها) أنه قد يدخل عليها نون الوقاية نحو ما أحسننى عندك وما أظرقنى فى عينك وما أعلمنى فى ظلك ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لاعلى الاسم فتقول أعلمنى ولا تقول معلنى وتقول ضربي ولا تقول ضاربى فان قلت فقد جاء ضاربى قال • وليس حاملى الا ابن حمال • فقليل من الشاذ الذى لم يلتفت اليه مع أن الرواية الصحيحة وليس يحملنى وأما قولهم قدنى وقطنى فشاذ أيضا مع أنهم قد قالوا قدنى من غير نون قال • قدنى من نصر الغيبين قدنى • ولم يقولوا فى التعجب ما أحسنى فافتقر الحال فيها والذي حسن دخول نون الوقاية فى قدنى وقطنى كونهما أمرا فى معنى اكتف واقطع (الامر الثانى) انه ينصب المعارف والشكرات نحو قولك ما أحسن زيدا وما أجمل غلاما اشتريته وأفضل اذا كان امرا لا ينصب الانكارة على التمييز نحو زيداً كثر منك مالا وأكرم منك أباً ولو قلت زيداً كثر منك المال والعلم لم يميز ولما جاز ما كثر علمه وما كبر سنه دل على ما قلنا من أنه فعل الامر الثالث أنه مبنى على الفتح من غير موجب دل على ما قلناه وأما الجواب عما تعلق به الكوفيون أما عدم التصرف فلا يدل على اسميته لان ثم أفعالا لا يرب فيها وهى غير متصرفة نحو عسى وليس والذى منع فعل التعجب من التصرف انه تضمن ما ليس له فى الاصل وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجب والاصل فى افادة المعانى انما هو الحروف فلما أفاد فائدة الحروف جهد جودها وجرى فى امتناع التصرف مجراها ووجه ثان ان المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال والتعجب انما يكون مما هو موجود مشاهد والماضى قد يتعجب منه لانه شيء قد وجد وقد يتصل آخره

أول الحال ولذلك جاز أن يقع حالا إن اقترن به فلو استعمل لفظ المضارع لم يعلم التعجب مما وقع من  
الزمانين فيصير اليقين شكاً وأما التصغير فأتى دخله وإن كانت الأفعال لا تنصرف من قبل أنه مشابه  
للأسم من حيث لزم طريقة واحدة وامتنع من التصرف وكان في المعنى زيد أحسن من غيره فلذلك من  
الشبه جعل عليه في التصغير فإن قيل ولم يختص هذا الفعل ببناء أفعل فالجواب لأنه منقول من الفعل  
الثلاثي للتعدي فهو بمنزلة ذهب وأذهبته فإذا قلت ما أحسن زيداً فأصله حسن زيد فأردت الأخبار بأن شيئاً  
جعله حسناً فنقلته بالهمزة كما قول في غير التعجب زيد أحسن عمراً إذا خبرت أنه فعل به ذلك ولا يكون  
هذا الفعل إلا من الأفعال الثلاثية نحو ضرب وعلم وظرف فإذا تعجبت منها قلت ما أضربه وما أعلمه  
وما أظرفه لا يكون الفعل إلا من الثلاثة فإن قيل إذا زعمت أن هذه همزة التعدي وهمزة التعدي أبداً تزيد  
مفعولاً وأنت في التعجب إذا قلت ما أضرب زيداً فما زاد تعدياً لأنه بعد النقل يتعدى إلى مفعول واحد  
على ما كان عليه قبل النقل بل إذا قلت ما أعلم زيداً فإنه ينقص بهذا التعدي لأنه قبل التعجب  
قد كان مما يتعدى إلى مفعولين وفي التعجب صار يتعدى إلى مفعول واحد لا غير فما بال ذلك  
كذلك فالجواب أن التعجب باب مبالغة مدح أو ذم وذلك لا يكون إلا بعد تكرار ذلك الفعل منه حتى  
يصير كالطبيعة والغريزة فينبذ تنقله في التقدير إلى فعل بالضم فيصير ضرب وعلم كما قالوا قضو الرجل  
ورمو حين أرادوا المدح والمبالغة وهذا البناء لا يكون متمدياً فإذا أريد التعجب منه نقلوه بالهمزة  
فيتعدي حينئذ إلى مفعول واحد لأنه قبل النقل كان غير متمد فإن قيل ولم لا يكون هذا النقل إلا من  
فعل ثلاثي ولا يكون مما زاد على الثلاثي قيل النقل في التعجب كالنقل في غير التعجب بزيادة الهمزة  
في أول الثلاثي نحو دخل زيد الدار وأدخله غيره وحسن زيد وأحسنه الله فخرجوا في ذلك على عادة  
استعمالهم وأيضاً فإن فعل التعجب محمول على أفضل في التفضيل لأن مجرأهما واحد في المبالغة والتفضيل  
وأفضل هذا لا يكون إلا من الثلاثة نحو قولك زيد أفضل وأكرم وأعلم ولذلك قال صاحب الكتاب لا يبنى  
الأمما يبنى منه أفضل التفضيل وجلة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين  
أحدهما ما زاد ومساواة كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصل والآخر الأفعال المشتقة من الألوان  
والعيوب لأن فعلها زائد على الثلاثة أصلاً وغير أصل فلو زدت عليه همزة التعدي فخرج عن بناء أفضل  
وقد قالوا ما أعطاه الدرهم وأولاه للخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجوز منه إلا ما تكلمت  
به العرب فالتعجب من فعل قياس مطرد ومن أفضل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب وزعم الاخفش  
أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل وأفضل وأفضل لأن أصلها ثلاثة أحرف وقاسه على  
ما أعطاه وما أولاه كأنه يهدف للزوائد ويرده على الثلاثة وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه  
وذلك ضعيف لأن العرب لم تقل ما أعطاه إلا والفعل للمعطى لأنه منقول من عطوت وعطوت لا خذ  
قال امرؤ القيس

وتعطو برخص غير شثن كأنه أسارىع طَبَيَّ أَوْ مساويكُ لِمُسْعِلٍ (١)

(١) هذا هو البيت السابع والثلاثون من معلقة امرئ القيس المشهورة وقوله.



وكذلك ما أولاه انما هو المولى لالمن ولى شيئا وانما ساغ ذلك في أفضل عند سيبويه دون غيره من الابنية  
المزيد فيها لان أفضل أمره ظاهر فلو لا ظهور المعنى وعدم اللبس لمساخ التعجب منه وأما غيره من الافعال  
المزيد فيها من نحو اقطع واقطع واسـ قطع فلو تعجبنا بشئ منها بحذف الزيادة لم يعلم أى المعانى نريد  
وكذلك لو وقع التعجب من اضطرب وقيل ما أضرب لم يعلم اضطرب هو أم مضطرب في نفسه وأما الالوان  
والعيوب فنحو الابيض والاصفر والاحول والاعور فلا يقال ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفره اذا أريد  
البياض والصفرة فان أريد كثرة البيض والصفير جاز وكذلك لا تقول ما أسود فلانا من السواد الذى هو  
اللون فان أردت السود جاز وكذلك ما أحمره ان أردت الحمرة لم يحز وإن أردت البلادة جاز وذلك لان

ويضحى فتبت المسك حول فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

وبعد تضى الظلام بالشاء كأنها منارة ممسى راهب متبذل

الى مثلها يرنو الحليم صباية اذا ما سبكرت بين درع وبحول

قال العلامة الخطيب في شرح القصائد العشر «فتبت المسك ما فتئت منه اى تحت عن جلدها في فراشها وقيل كأن  
فراشها فيه المسك من طيب جسدها لأن أحد افتت لها منه مسكا واحتج بقوله في قصيدة أخرى \* وجدت بها طيبا  
وان لم تطيب \* وقوله «ويضحى» اى يدخل في الضحى كما يقال اظلم اذا دخل في الظلام ولا يحتاج في هذا الى خبر  
ونؤوم الضحى منصوب على اعنى وفيه معنى المدح ولا يجوز ان يكون منصوبا على الحال الا ترى انك اذا قلت جاءنى غلام  
هند مسرعة لم يحزان تنصب مسرعة على الحال من هند الا على حيلة بعيدة والملة في هذا ان الفعل لم يعمل في الثاني  
شيئا والحيلة التى يجوز عليها ان معنى قولك جاءنى غلام هند فيه معنى تحته فنصبه به وقد روى نؤوم الضحى — اى  
بالرفع — على معنى هي نؤوم الضحى ويجوز نؤوم الضحى — اى بالجر — على البديل من الضمير الذى في «فراشها»  
والضحى مؤنثة تأنيث صيغة وليست الاثنا فيها بالف تأنيث وانما هي بمنزلة موسى الحديد وتصغير ضحى ضحى —  
اى بياض مشددة — والقياس ضحية الا انه لو قيل ضحية لاشبه تصغير ضحوة والضحى قبل الضحاه ومعنى «عن  
تفضل» بعد تفضل وقال ابو عبيدة لم تنتطق عن تفضل اى لم تنتطق فتعمل وتطوف ولكنها لتفضل ولا تنتطق وقيل  
التفضل التوشح وهو لبسها اذنى ثيابها والاتطابق الا تزار لعمل .. وقوله «وتعطو برنخ الخ» تعطو تناول  
برنخ اى يبنان برنخ غبر شبن اى غير كز غليظ . وظي اسم كشيبي والاساريع جمع اسروع ويسروع وهي دواب  
تكون في الرمل وقيل في الحشيش زهورها ملمس والاسحل شجرة له اغصان نائمة شبه اناملها باساريع ومسوايك الليناه  
وقوله «تضى الظلام بالعشاء الخ» التبتل صفة الراهب وهو التفرد وقيل انه المنقطع عن الناس المشغول بعبادة الله  
وقوله بالعشاء معناه في العشاء وقوله كأنها منارة اى كأنها سراج منارة وقيل هو على غير حذف والمعنى ان منارة الراهب  
تشرق بالليل اذا اوقد فيها قنديله والمنارة مفعلة من النور وخص الراهب لانه لا يطفى سراجيه . ومسمى راهب امسار راهب  
ومعنى البيت انها وضئمة الوجه اذا ابتسمت بالليل رأيت لثاها بريقا وضوءا واذا برزت في الظلام استثار وجهها  
وظهر جمالها حتى يغلب ظلمة الليل ... وقوله «الى مثلها يرنو الحليم الخ» يرنو اى يديم النظر والصباية رقة  
الشوق وهو مصدر في موضع الحال ويجوز ان يكون مفعولا من اجله واسبكرت امتدت والمراد تمام شأنها والدرع  
قبض المرأة الكبيرة . والمجول للصغيرة اى انها بين من يلبس الدرع وبين من يلبس المجول اى ليست بصغيرة ولا  
بكبيرة هي بينهما ان قيل كيف قل «بين درع ومجول» وانما هي تحتها . فلجواب عن هذا ان يقال ان المجول  
الوشاح فهو يصيب بعض بدنهما والدرع ايضا يصيب بعض بدنهما فكانها بينهما . والوجه الجيد هو الاول اه

أفعالها تزيده على الثلاثة من نحو ابيض واصفر واحمر واسود وابيض واصفار واحمر واسود وكذلك العيوب الخلقية لا يقال في شيء منها مأعوره ولا مأحوله لما ذكرناه من أن أفعالها زائدة على الثلاثة فهي كالألوان نحو أعور وأحول وأعوار وأحوال فإن قيل فقد يقال عور وحول فقل على هذا مأحوله ومأعوره فالجواب أن هذا غير جائز لأنه منقول من الفعل والدليل على أنه منقول منه صحة عينه إذ لو كان أصلا غير منقول من غيره لاعتلت عينه فكنت تقول عارت وحالت كقالت وقامت وقال الخليل أنه ما كان من هذا لونا أو عيبا فقد ضارح الأسماء وصار خلقه كاليد والرجل ونحوهما فلا تقول فيه مأفعله كما تقول مأيداه وما أرجله فإن قيل قد جاء في الكتاب العزيز (من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا) قيل يحتمل ذلك أمرين (أحدهما) أن يكون من عى القلب واليه ينسب أكثر الضلال (والثاني) أن يكون من عى العين ولا يراد به التفضيل ولكنه أعمى كما كان في الدنيا كذلك وهو في الآخرة أضل سبيلا فإذا أريد التعجب من شيء من ذلك فخكه في التعجب أن تبني أفعلا من الكثرة أو القلة أو الشدة أو نحو ذلك ثم توقع الفعل على مصادر هذه الأفعال كقولك مأ أكثر درجة زيد ومأ أشد حرة عمرو ومأ أقل حوله وإنما بنيت أفعلا من هذه الأشياء خاصة من أجل أن المتعجب منه لا يتخلو من كثرة أو قلة أو شدة خارجة عما عليه المادة ولذلك وجب التعجب فتكون هذه الأشياء ونحوها عبارة عما لا يمكن التعجب منه من الأفعال إذ كانت الأفعال كلها غير منفكة من هذه المعاني كما عبر بكان عن الأحداث كلها ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومعنى مأ كرم زيداً شيء جملة كرم كقولك أمر أقمده عن الخروج ومهم أشخصه عن مكانه تريد أن تقومه وشخصه لم يكن إلا لا إلا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى منه مختص بباب التعجب وفي لسانهم أن يجعلوا بعض الأبواب شأنا ليس لغيره لمعنى ﴾ قال الشارح : معنى مأ كرم زيداً شيء جملة كرم فاعهنا بمعنى شيء وهو اسم مشكور في موضع رفع بالابتداء وقد تقدم الكلام على ما واختلف فيها بما فيه مقنع والمراد ههنا إبداء الظاهر لجواز الابتداء بالنكرة وانما جاز الابتداء هنا لأنه في تقدير النفي وذلك أن المعنى في قولك ما أحسن زيداً شيء جملة حسنا والمراد ما جملة حسنا لا شيء كما قالوا «شر أهر ذا ناب» أى ما أهره الاشر ومنه أمر أقمده عن الخروج ومهم أشخصه عن مكانه والمراد أن تقومه وشخصه لم يكن إلا لا إلا امر فسلغ الكلام لأنه في معنى النفي والنكرة في تأويل الفاعل فلذلك جاز الابتداء به وأما قوله «الا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى» منه فالغرض من ذلك أن نقل الفعل الثلاثي بالهمزة في غير التعجب موقوف على السماع غير مطرد في القياس لأنه قد يكون بنشيد العين ألا ترى أنك تقول عرف زيد الامر وعرفته إياه ولمية ولوا أعرفته وقالوا غرم زيد وغرمته ولم يقولوا أغرمته فلا يسوغ النقل بالهمزة إلا فيما استعملته العرب وهو في باب التعجب قياس مطرد بالهمزة في جميع الأفعال الثلاثية إلا ما استثنى وهو ما كان من الألوان والعيوب ، والألوان نحو سمر من السمرة وحمر من الحمرة وشهب من الشبهة وسود من السواد ، والعيوب نحو عور وحول كل ذلك لا ينقل بالهمزة في التعجب ولا غيره فلا تقول في شيء منها أفعلا فلا يقال ما أسمره ولا ما أحمره ونحوهما من الألوان ولا ما أعوره ولا ما أحوله ونحوهما من العيوب ، والكوفيون يميزون التعجب من البياض والسواد خاصة



وذلك قولك يا زيدا كرم بعمر ويا رجلاً كرم بعمر وكذلك جماعة الرجال والنساء قال الله تعالى (أسمع بهم وأبصر) والمعنى ما أسمعهم وما أبصرهم وحدث لفظ الفعل وذكرته لانك استأمر مخاطبين الذين تحدثهم ولا تسألهم أن يكرموا أحداً إنما تخبرهم أن عمرهم كرم وقولك يا زيدا إنما هو تنبيه له على استماع كلامك وحديثك والفعل الذي هو كرم ليس ازيد فيتأنت بتأنيته ويتذكر بتذكيره وينتبه له ويجمع وإنما هو اعمر والمجرور بالباء فوضعه رفع والباء زائدة على حد زيادتها في وكفي بالله والمراد وكفى الله والذي يدل على ذلك أنك إذا أسقطت الباء ارتفع الاسم قال \* كفى الشيب والاصلام للبرء ناهياً \* (١) وإنما قلنا ان المجرور في أحسن بزيد هو الفاعل لانه لا فعل الا بفاعل وليس معنى ما يصلح أن يكون فاعلاً الا المجرور بالياء وهو الذي قد كرم وحسن فاللفظ محتمل والمعنى عليه ولزمت الباء هنا لتؤخذ بمعنى التعجب بمخالفة سائر الاخبار ، فان قيل فكيف صار هنا المتعجب منه فاعلاً وهو في قولك ما كرم زيدا مفعول فالجواب ان الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول الاترى أنك إذا قلت ما أحسن زيدا فتقديره شيء حسن زيدا وذلك الشيء ليس غير زيد فان الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو فكان ذلك الشيء مشاعياً أو وجهه وليس غير ذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ وفاعلاً في هذا اللفظ إذ المعنى واحد فان قيل فما وجه استعمال التعجب على لفظ الامر وأدخل الباء معه قيل أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى أما التوسع فظاهر لان تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد وأما دخول الباء فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب إذ لو اريد الامر لكان كسائر الافعال ويتعدي بما يتعدي تلك الافعال فكنت تقول في أحسن بزيد أحسن الى زيد لانك تقول أحسنت الى زيد ولا تقول أحسنت بزيد فأما قول صاحب الكتاب «وفي هذا ضرب من التمسك وعندي أن أسهل مأخذاً منه أن يقال انه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً الى آخر الفصل» فان المذهب الاول مذهب سيويوه والجماعة وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذاً وعزاه الي نفسه فهو شيء يحكى عن أبي إسحق الزجاج وذكر في الباب وجهين (أحدهما) أن تكون مزيدة للتأكيد على حدها في قوله تعالى ( ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ) والمراد بأيديكم (والوجه الثاني) أن تكون للتعمية ويكون معنى أكرم بزيد صير الكرم في زيد كما يقال نزلت بالجبل أي في الجبل وذلك بعيد من الصواب وذلك لامور (منها) انه وإن كان بلفظ الامر فليس بأمر وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب فيصح ان يقال في جوابه صدقت أو كذبت لانه في معنى حسن زيد جداً (ومنها) انه لو كان امر الكنان فيه ضمير المأمور فكان يلزم تنسيته وجمعه وتأنيته على حسب احوال مخاطبين (ومنها) انه كان يصح ان يجاب بالناء كما يصح ذلك في كل أمر نحو أكرم بعمر فيشكرك وأجل بخالد فيعطيك على حد قولك أعطى فشكرك فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ما ذكرناه فأمره ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿واختلفوا في ما ذهب عند سيويوه غير موصولة ولا موصوفة وهي

مبتدأ ما بعده خبره وعند الاخفش موصولة صلتها ما بعدها وهي مبتدأ مخدوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أى شئ أكرم ، ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول فى ماهذه التي للتعجب وأن مذهب صيبويه والخليل فيها انها اسم تام غير موصول ولا موصوف وتقدم ديرها بشئ والمعنى فيها شئ حسن زيدا أى جملة حسنا وهي فى موضع مرفوع بالابتداء وأحسن فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى ما وزيدا مفعول به والجملة فى موضع الخبر كما تقول عبد الله أحسن زيدا وأما الاخفش فإنه استبعد أن تكون انما تاما غير استفهام ولا جزءا فاضطرب مذهبه فيها فقال وهو المشهور من مذهبه انها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها من قولك أحسن زيدا الصلة والخبر مخدوف وتقديره الذى أحسن زيدا شئ وعليه جماعة من الكوفيين واحتج من يقول ذلك بقولهم حسبك فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر لأن فيه معنى النهي فكانت ما كذلك وحكى ابن درستويه إن الاخفش كان يقول مرة ما فى التعجب بمعنى الذى الا انه لم يؤت لها بصلة ومرة يقول هى الموصوفة الا انه لم يؤت لها بصفة وذلك لما أريد فيها من الابهام والفعل بعدها وما اتصل به فى موضع الخبر وهذا قريب من مذهب الجماعة وأما الاول فضعيف جدا وذلك لمور (منها) أنه يعتقد ان الخبر مخدوف والخبر انما ساغ حذفه اذا كان فى اللفظ ما يبدل عليه ولا دليل همنا فلا يسوغ الحذف (ومنها) انهم يقدرون الحذف بشئ والخبر ينبغى أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه لانه معلوم ان الحسن ونحوه إنما يكون بشئ أوجبه فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة (الثالث) ان باب للتعجب باب الابهام والصلة موضوعة للموصول ففيه نقض لما اعتزموه فى باب التعجب من ارادة الابهام وكان ابن درستويه يذهب فى ماهذه الى انها التي يستفهم بها فى قولك ما تصنع وما عندك فهى بمنزلة من وأى فى الابهام قال وانما وضع هذا فى التعجب لاجل ان التعجب فيه الابهام وذلك ان التعجب انما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن المادة وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه فقولك ما أحسن زيدا فى المعنى كقولك أى رجل زيد اذا عنيت انه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك وهو مذهب الفراء من الكوفيين الا ان الفراء كان يذهب الى ان الفعل بعدها اسم حقه ان يكون مضافا الى ما بعده والمذهب الاول وما ذكره من ان ما استفهام فبعد جدا لان التعجب خبر محض يحسن فى جوابه صدق او كذب والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشئ الذى جعله حسنا وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت ما استفهاما لم يسغ فيها صدق أو كذب لان الاستفهام ليس بخبر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ولا يتصرف فى الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل فلا يقال عبد الله ما أحسن ولا ما عبد الله أحسن ولا يزيد أكرم ولا ما أحسن فى الدار زيدا ولا أكرم اليوم يزيد وقد أجاز الجرجى الفصل وغيره من أصحابنا وينهون قول القائل ما أحسن بالرجل أن يصدق ، ﴿ قال الشارح : صيغة التعجب نجرى على منهاج واحد لا يختلف فلا يجوز تقديم المفعول فيه على ما ولا على الفعل فلا يجوز زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن كما يجوز ذلك فى غير التعجب من نحو زيدا عبد الله أكرم وعبد الله زيدا أكرم وذلك لضرف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصديره وتصحيح المعنى منه من نحو ما أمياحه وما أقومه فأما الفصل بين فعل التعجب والمفعول منه بظرف أو نحوه

فيختلف فيه فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد الى المنع من ذلك واحتجوا بأن التعجب يجري مجرى الامثال للزومه طريقة واحدة والامثال الالفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم «الصيف ضيعت الابن» يقال ذلك بلفظ التانيث وان كان المخاطب مذكرا وذهب آخرون كالجرمي وغيره الى جواز الفصل بالظرف نحو قولك ما أحسن اليوم زيدا وما أجل في الدار بكرا واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضميما فلا ينحط عن درجة إن في الحروف وأنت تميز الفصل في إن بالظرف من نحو ان في الدار زيدا وليت لي منك صديقا وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز وان ضعف لانه لا يتقاصر عن الحروف فلما سبويه فلم يصح في الفصل بشئ وإنما صرح بمنع التقديم فقال ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا أن تزيل شيئا عن موضعه فظاهر اللفظ انه أراد تقديم ما في أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض للفصل بالظرف وقولهم «ما أحسن بالرجل أن يصدق» فشاهد على جواز الفصل لان ان يصدق في موضع المفعول المتعجب منه وقد فصل بالجار والمجرور الذي هو بالرجل بينه وبين الفعل والجواب عنه ان هذا وان كان قدورد عن العرب فقد فرق ما نحن فيه وذلك ان التعجب وان كان واقعا في اللفظ على أن وصلتها فيرجع التعجب في المعنى الى الرجل المجرور وذلك أن أصلها مصدر والمصادر واقعة من فاعليها والمدح والالذم انما يلحقان الفاعلين فلما كان يرجع التعجب الى الرجل لم يقبح الفصل بهاذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة وانما اختص التعجب بلفظ الماضي لان التعجب مدح ولا يمدح الانسان الا بما ثبت فيه وعرف به فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال ما كان أحسن زيدا للدلالة على الماضي وقد حكى ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها والضمير للتداة ﴾

قال الشارح : اعلم أنه قد تسئل كان في باب التعجب زائدة على معنى إنائها عن العمل وإرادة معناها وهو الدلالة على الزمان وذلك نحو قولك ما كان أحسن زيدا اذا أريد أن الحسن كان فيما مضى فيما مبتدأه على ما كانت عليه وأحسن زيدا للتبهر وكان ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضي كما تقول من كان ضرب زيدا تريد من ضرب زيدا ومن كان يكلمك تريد من يكلمك فكان تسئل في هذه المواضع وان أنيت من الاعراب فمعناها باق وهي ههنا نظيرة ظننت اذا ألنيت فانه يبطل عملها ومعنى الظن باق وذلك ان الزيادة على ضربين : زيادة مبطة العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى وان كان العمل باقيا نحو ما جاءني من أحد والمراد ما جاءني أحد ومثله قولهم بحسبك زيد والمراد بحسبك وكفى بالله والمراد كفى الله وكان السيراني يذهب الى جواز ان تكون كان ههنا غير زائدة وتكون خبر ما وفيها ضمير من ما وأحسن زيدا خبر كان وقد حكاها الزجاجي وفيه بعد لان فعل التعجب لا يكون الا أنقل منقولاً من فعل فجعله على غير هذا البناء عديم النظر وقد قالوا ما أحسن ما كان زيد ترفع زيدا هنا لا غير وكان ثمة هنا وزيد فاعل وما مع الفعل مصدر والتقدير ما أحسن كون زيد وجاز التعجب من الكون وهو في الحقيقة لزيد لان كونه ملتبس به ألا ترى الى قول الشاعر

• كما شرقت صدر القناة من الدم \* (١) كيف أنث الفعل وهو المصدر إذ كان صدر القناة ملتبسا بالقناة ولا يجوز نصب زيد هنا لانه اذا نصب كان خبرا لكان ويكون اسمها مضمرا فيها وذلك المضمور هو زيد في المعنى لانه مفرد واظهر اذا كان مفردا كان هو الاول في المعنى وذلك الضمير راجع الى ما ومالا يعقل وزيد يعقل فكان يتنافى المميز فاعرفه.... ولا يزداد في باب التعجب الا كان وحدها دون غيرها من اخواتها وذلك لانها أم الافعال لا ينفك فعل من معناها وقد قالوا ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها حتى ذلك

(١) هذا عجز بيت الاعمشى مبعون وصدره \* وتشرق بالقول الذي قد اذعته \* والبيت من قصيدة له طويلة ومطلعا :

الافل لتيا قبل نيتها اسلمى تحية مشتاق اليها مسلم  
على قيامها يوم التقينا ومن تكن على كذب الواشين يصرم ويصرم  
وقبل البيت المستشهد به .

لئن كنت في جيب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم  
ليستدرجك القول حتى تهزم وتعلم انى عنكم غير ملحم  
وتشرق بالقول . . . ( البيت ) وبعده .

فلا توعدنى بالفخار فأننى بنى الله بيتى في الدخيس المرمر  
وقوله « لتيا » هو تصغيرنا الذي هو اسم اشارة المفردة المؤنثة . وقوله « وتشرق الخ » هو من شرق بريقه اذا نص وهو من باب علم . وقوله « اذعته » هو بالدال المعجمة والعين المهملة من الاذاعة وهي الافشام وقوله « صدر القناة » هي الريح وتجمع القناة على قنات وقنات وقنات . وقوله « في الدخيس المرمر » فالدخيس — بفتح الدال وكسر الخاء بعد هاءيا مشاة فسين هملة — هو العظيم . والمرمر — بزنة زبرجد — الكثير والاستشهاد في قوله « شرقت » فانها مؤنثة وفعالها وهو المصدر مذكر وكان القياس « شرق » ولكن لما كان المصدر مضافا الى القنات وهي مؤنثة والمضاف بعض المضاف اليه اعطيناه حكمه فأنثناه الفعل كالوكان مسندا الى مؤنث قال في شرح التوضيح . « قد يكتسب » المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيته وبالعكس ويشترط لذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع محبة المعنى في الجملة فن الاول قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانت الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهي الاصابع اصلحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبير عن الجزء بالكل مجاز او منه قراءة الحسن البصري ( تلتقطه بعض السيارة ) وقول الاغلب المعجلى .

طول الليالى اسرعت في نقضى نقضن كلى ونقضن بمعنى

فانت اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الايام انا اكتسب التأنيث من الليالى . . . وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع ( الاول ) ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث وليس المراد لفظ بعض بل المراد انه بعض المضاف اليه اى جزه أو كجزئه ( الثانى ) ما كان بعضا وهو مذكر ( الثالث ) ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلاكه تعالى ( يوم تجد كل نفس . . . ووفيت كل نفس ) وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل الجماعة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله .

قالى ابن اماناس ارحل ناقتى عمرو فتبلغ حاجتى او ترحف

فنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التأنيث من الام ولا يبعد حمله على الضميرة « أه

الاخفش ولم يحكمه سيبويه وأنت الضمير لانه اراد الغداة والعشية وفي ذلك بعد لانهم جعلوا أصبح وأمس بمنزلة كان وليسا مثلهما لانهما لا يكونان زائدين بخلاف كان ومن الفرقان بينهما ان كان لا تبدل على شئ في الحال وانما تبدل على ماض نحو قولك كان زيد قائما وليس كذلك أصبح وأمس فانهما بدلان على وجود الامر في الحال نحو قولك أصبح زيد غنيا أى هو في الحال كذلك (واعلم) أن كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل لانها ملناة عن العمل هذا مذهب المحققين كبن السراج وأبى على وكن السيرافى يذهب الى أنه لا بد لها من فاعل بحكم الفعلية وذلك الفاعل معنوي يقدر بالمصدر ولفظ كان يدل عليه على حد قولهم من كذب كان شره أى كان الكذب فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل الثلاثي ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ المجرد منه ثلاثة ابنية فعل وفعل وفعل وكل واحد من الاولين على وجهين متمد وغير متمد ومضارعه على بناءين مضارع فعل على يفعل ويفعل ومضارع فعل على يفعل ويفعل والثالث على وجه واحد غير متمد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فمثال فعل ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد ومثال فعل شربه يشربه وفرح يفرح ووقف يقف ووافق يوافق ومثال فعل كرم بكرم ﴾

قال الشارح : اعلم ان الافعال على ضربين ثلاثية ورباعية لافير كأنها تقصت عن درجة الاسماء لقوة الاسماء واستغنائها عن الافعال وحاجة الافعال اليها ففضلت الاسماء بأن جعلت ثلاثية ورباعية وخماسية والافعال لا تكون الا ثلاثية ورباعية فأما الثلاثي فيكون مجردا من الزيادة وغير مجرد منها فالجود ثلاثة ابنية فعل بفتح العين وفعل بالكسر وفعل بالضم وأما فعل بضم الغاء وكسر العين فبناء مالم يسم فاعله وليس بأصل في الابنية أعما هو منقول من فعل أو فعل وقد تقدم الكلام عليه والخللاف فيه مستقصى وليس في الثلاثي فعل ساكن العين أعما ذلك من ابنية الاسماء نحو فلس وكعب فاما قول الشاعر

فَإِنْ أَهْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ      مِنَ الْأُذْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ (١)

فانه أراد ضجر بالكسر ودبرت وأما أسكن تخفيفا كما قالوا في علم علم وفي شهد شهد وقالوا في الاسم كتف في كتف ونفذ في نفذ فاما قول الآخر

وَمَا كَانَ مُبْتِغٍ وَلَوْ سَلَفَ صَعْقُهُ      يُرَاجِعُ مَا قَدْ فَاتَهُ بَرْدَادُ

فانه أراد سلف بالفتح وانما أسكن ضرورة فاصكان المفتوح ضرورة واسكان المضموم والمكسور لنة فما كان من الافعال فعل بفتح العين فانه يجي على ضربين متمد وغير متمد فالتمددى ضربه وقتله وغير المتمددى قعد وجلس والمضارع منه يجي على يفعل ويفعل بالكسر والضم ويكثران فيه حتى قال بعضهم انه ليس لاحدهما أولى من الآخر وقد يكثر أحدهما في عادة ألقاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقع استعماله وقال بعضهم اذا عرف ان الماضي فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لانه أكثر والكسر أخف من الضم وقبلهما سواء فيا لا يعرف وقبل ان الاصل في مضارع

سبق الاستقهاد بهذا البيت قريبا فارجع اليه



المتعدى الكسر نحو يضرب وأن الاصل في مضارع غير المتعدى الضم نحو سكت يستكت وقعد يقعد يقال هذا مقتضى القياس الا أنهما قد يتداخلان فيجئ هذا في هذا وربما تقابلا على الفعل الواحد نحو عرش يمرش ويعرش وعكف يمكف ويمكف وقد قرئ بهما وما كان فعل بكسر العين فانه على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدى نحو شربه واقعه وغير المتعدى نحو سكره وفرقه والمضارع منهما على يفعل بالفتح نحو يشرب ويلقم ويسكر ويفرق وقد شذ من ذلك أربعة أفعال جاءت على فعل يفعل بالكسر في المضارع والماضى وبالفتح في المضارع أيضا قالوا حسب يحسب ويحسب ويئس ويئس ولم ينم وينم وبئس يبئس ويئس قال سيبويه سمعنا من العرب من يقول

● فهل ينعم من كان في العصر الخالي \* (١) والفتح في هذا كله هو الاصل والكسر على التشبيه بظرف يظرف وقد يكثر في الفعل فعل يفعل بكسر العين في الماضي والمضارع على قلته في الصحيح نحو ورث يرث وولى يولى وورم يرم والعلة في ذلك كراهيتهم الجمع بين واو واو ياء لوقالوا بولى وبورث فخلوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه وربما جاء منه شيء على فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضما في المستقبل قالوا فضل يفضل وهو قليل شاذ على ما سيوضح أمره بعد ان شاء الله وأما البناء الثالث وهو فعل مضوم العين فلا يكون الا غير متعد نحو كرم وظرف قل سيبويه وليس في الكلام فلتنه متعديا ولا يكون مضارعه الا مضموما نحو يكرم ويظرف لانه موضوع للفرائض والهيئة من غير أن يفعل بشيء شيا بخلاف فعل وفعل الذين يكونان لازمين ومتعديين ولم يشذ منه شيء الا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال كدت أ كاد وللقياس أ كود ،

قال صاحب الكتاب \* وأما فعل يفعل فليس بأصل ومن ثم لم يجيء الا مشروطا فيه أن يكون عينه أولاهم أحد حروف الحلق الهززة والهاء والحاء والعين والغاء والظنن الا ما شذ من نحو أبى وأبى وركن يركن ، \* قال الشارح أدام الله أيامه : أما فعل يفعل فلم يأت عنهم الا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق وليس ذلك بالأصل إنما هو لضرب من التخفيف بتجانس الاصوات وحروف الحلق ستة الهززة والهاء والعين والحاء والظنن والغاء هذا ترتيبها فالهززة والهاء من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر فأقصاه الهززة ثم يليه الهاء والعين من وسط الحلق والحاء قبل العين والظنن والغاء من الجانب الآخر مما يقرب من الفم والظنن قبل الغاء لاعلى مارتها صاحب الكتاب وذلك نحو قرأ يقرأ ووجه يجبه وقلم يقلم وذبح يذبح وقالوا فيها كان فيه هذه الحروف عينا صال يسأل ويقت يبعث وفنر ينفث ونغر يغفر وأما فعلوا ذلك لان هذه الحروف الستة حلقية مستقلة والضممة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق لان الفتحة من الالف والالف اقرب الى حروف الحلق لتناسب الاصوات ويكون العمل من وجه واحد وقد جاء شيء من هذا النحو على الاصل قالوا برأ يبرؤ وهذا بهنو وزأ يزئزئ ونأ ينثم ونهق ينهق والاصل في الهززة والهاء أقل لانهما أدخل في

(٢) هذا عجز بيت لامرى القيس بن حجر الكندي ، وصدره \* الا عم صباحا ليل الليل البالي \* وقدمضى الليت

مع كثير من أبيات القصيدة فانظر (ص ٩١٠) من هذا الجزء

الحلق وكما سفل الحرف كان الفتح له ألزم وقالوا نزع ينزع ورجع يرجع ونطح ينطح وجنح يجنح والاصل في العين أقل منه في الحاء لأنها أقرب الى الهمة من الحاء والاصل في العين والحاء والذنين والحاء أحسن من الفتح لأنها أشد ارتفاعا الى الفم وذلك نحو نزع ينزع وصبغ يصبغ ونفخ ينفخ وطبخ يطبخ فان كانت هذه الحروف قآآت فهو أمر يأمر لم يلزم الفتح فيه لسكون حرف الحلق في المضارع والساكن لا يوجب فتح ما بعده لضعفه بالسكون وقالوا أبي يأبى وقلى يقلى وغسا الليل ينسى وسلا يسلا وقالوا ركن يركن وذلك يهلك وقرأ الحسن (و يهلك الحرث والنسل) فكان محمد بن السري يذهب في ذلك كله الى انها لغات تداخلت وهو فيها آخره ألف أسهل لان الالف تقارب الهمة ولذلك شبه سيبويه أبي يأبى بقرأ يقرأ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿وأما فعل يفعل نحو فضل يفضل ومت تومت فن تداخل اللتين وكذلك فعل يفعل نحو كدت تكاد والمزيد فيه خمسة وعشرون بناء تمر في أثناء التقاسيم بعون الله والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها كاذكر في أبنية الاسماء﴾  
قال الشارح : لم يأت عنهم فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل الا أحرف بسيرة لاعتداد بها لقلتها وندرتها قال أبو عثمان أنشدني الاصمعي

ذكرتُ ابنَ عيَّاسٍ يبابَ ابنِ عامِرٍ      وما مرَّ منْ يَوْمِي ذِكرْتُ وما فَضِلُ

وقدمت من ذلك أبو زيد وأبو الحسن وقد جاء عن غير سيبويه حضر يحضر وقالوا في المعتل مت تومت ودمت تنوم وذلك كله من لغات تداخلت والمراد بتداخل اللغات أن قوما يقولون فضل بالفتح يفضل بالضم وقوما يقولون فضل بالكسر يفضل بالفتح ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الاخرى لا أن ذلك أصل في اللغة وأما فعل مضموم العين في الماضي فبناء لا يكون الا لازما غير متعدي لانه بناء موضوع للفوائد والهبة التي يكون الانسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا ولا يكون مضارعه الا مضموما بخلاف فعل وفعل الذين يكونان لازمين ومتعديين ولم يشذ منه شيء الا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال كدت بضم الكاف أ كاد وهو من تداخل اللغات فهذه جملة الافعال الثلاثية المجردة من الزيادة فأما ذوات الزيادة فعني الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها إما لا فادة معني وإما اضرب من التوسيع في اللغة فهي نيف وعشرون بناء على ماسياتي الكلام عليها شيئا فشيئا والزيادة اللاحقة للأفعال ضربان (أحدهما) ما يكون بتكرير حرف من أصل الفعل نحو قولهم جليب وشملل كررت اللام فيها لتلحق ببناء دحرج كما فعلوا ذلك في الامم من نحو مهدد وقردد وذلك قياس مطرد لك ان تقول من ضرب ضرب ومن خرج خرج إذا أردت إلحاقه بدحرج كما فعلوا ذلك بجليب وشملل (الضرب الثاني) أن تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التي يجمعهما «اليوم تنساه» من نحو جهور ويقر زيد فيها الواو والياء لتلحقا بدحرج وذلك مسموع بوقف عند ما قالوه من غير مجاوزة له الى غيره فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وأبنية المزد يد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق وموازن له على غير سبيل الالحاق وغير موازن له (فالاول) على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو

شمل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجبورب وتشيطان وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم وملحق بأخر نجم نحو اقمسس واسلنقى ومصداق الالحاق اتحاد المصدرين (والثاني) نحو أخرج وجرب وقائل يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره (والثالث) نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهب واشهب واغدون واعلوط

قال الشارح : اعلم أن أبنية المزيد فيه من الثلاثي على ثلاثة اضرب موازن للرباعي على طريق الالحاق وذلك أن يكون النرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعي للافادة معنى توسعا في اللغة والثاني موازن له لأعلى سبيل الالحاق وذلك ان الموازنة لم تكن النرض وإنما الزيادة لمعني آخر والموازنة حصلت بحكم الاتفاق وغير موازن فالاول يكون على ضربين ضرب بتكوير حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها والآخر يكون بزيادة حرف من غير جنس حروفها وهذا انما يكون من حروف الزيادة وذلك نحو شامل وجلبب احدي الامين فيه زائدة لانه من الجلبب والشمل وانما كرت اللام للالحاق بدحرج ومرهف فصار موازنا له في حركاته وسكناته ومثله في عدد الحروف ولا يدغم المثان فيه كما ادغما في شد ومد لثلا تبطل الموازنة فيكون نقضا للنرض من الالحاق وهذا القبيل من الالحاق مطرد ومقيس خفي لو اضطر ساجع أو شاعر الى مثل ضربب وخرجج جاز له استعماله وان لم يسمعه من العرب لكثرة ما جاء عنهم من ذلك وأما الثاني وهو ما ألحق بزيادة من حروف الزيادة التي هي «اليوم تنساء» فنحو الواو في جهور وحوقل ونحو الياء في شيطان وبيطر والالف في نحو سلمقى وقلسى والنون في قلنس فهذا كله أيضا ملحق بدحرج ومرهف ويكون متعديا وغير متعد فالتعدى نحو صومته وبيطرته وغير المتعدى نحو حوقل وبيقر يقال حوقل الشيخ اذا أدبر عن النساء وبيقر اذا هاجر من موضع الى موضع وهذا القبيل مقصور على السماع لقننه ومضارع هذه الانمال كضارع الرباعي نحو يشمل ويحلب ويحوقل وبيطر ومصدره للشملة والجلبية والحوقلة والبيطرة كصدر الرباعي نحو الدحرجة والززلة والقلقلة وربما جاء على فيعال نحو حيقال قل الشاعر يا قوم قد حوقلت أو دنوت وشر حيقال الرجال الموت (١)

ففيعال هنا ملحق بفعلال نحو السرهاف وقالوا سلقيته سلقاء فهو فعلاء ملحق بفعلال كالسرهاف والزلال واعتبار الالحاق بالمصدر الاول لانه أغلب في الرباعي وأزيم وربما لم يأت منه فعلال قالوا دحرجته دحرجة ولم يسمع الدحراج ولذلك قال سيبويه تقول دحرجته دحرجة واحدة وزلزله زلزلة واحدة نجيء الواحد على المصدر لانه الاغلب الاكثر فأما قوله في تجلبب وتجبورب وتشيطان وترهوك انها ملحقات بتدحرج فكلام فيه تسامح لانه يوم ان التاء مزيدة فيها للالحاق وايس الامر كذلك لان حقيقة الالحاق في تجلبب

(١) قال العيني . «اقول . قبل انه لرؤية ولم أقف على محته وهو من الرجز المسدس قوله «حوقلت» من حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا اذا كبر وفتّر عن الجماع . وقوله «وبعض حيقال الرجال» ويروى «وبعض حوقال» بفتح الحاء واراد المصدر فلما استوحش من ان نصير الواو ياء فتحه واما حيقال فاصله حوقال بكسر الحاء وسكون الواو وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ؟ والاستهزاء فيه في قوله «وبعض حيقال» فانه على وزن فيعال وهو مصدر فوعل والقياس في مصدره فوعلة كدحرج دحرجة ولكنه جاء فيعال كحيقال فافهم اه

انما هي بتكرير الباء ألحقت جلبب بدحرج والباء دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان  
الالحاق لا يكون من أول الكلمة انما يكون حشوا أو آخر او كذلك تجورب وتشيطن ونزهوك الالحاق بالواو  
والياء لا بالباء على ما ذكرنا وأما تمسكن وتماثل وتكلم فليست الزيادة فيها للالحاق وان كان على حدة  
الاربعة فتوهم تمسكن شاذ من قبيل النلط ومثله قولهم تدمرع وتتمندل والصواب تسكن وتندرع وتندل  
وكذلك تماثل ليست الالف للالحاق لان الالف لا تكون حشوا ملحقة لانها مدة محضة فلا تقع موقع غيرها  
من الحروف انما تكون للالحاق اذا وقعت آخر انقص المد فيها مع أن حقيقة الالحاق اذا وقع آخر انما  
هو بالياء لكنها صارت ألفا لوقوعها موقع متحرك وقبلها فتحة وتكلم كذلك تضعيف العين لا يكون ملحقا  
فاطلاقه لفظ الالحاق هنا سهو واما احرنجم ففعل رباعي والنون فيه المطاوعة فهو في الرباعي بمنزلة انفعل  
في الثلاثي نحو حسرته فانحسر وكسرتة فانكسر واسحنسك واقتنسس ثلاثي ملحقي باحرنجم وحقيقة  
الالحاق بتكرير اللام ولذلك لا يدغم المثانل فيه والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولذلك لا يعمدي وأما  
الضرب الثاني وهو الموازن من غير الحاق فهي ثلاثة أبنية أفعل وفعل وفاعل نحو أخرج وأكرم وجرب  
وكسر وقتل وحارب فهذه الابنية وان كانت على وزن دحرج في حركاته وسكناته فذلك شيء كان يحكم  
الاتفاق وليست الموازنة فيها مقصودة والذي يدل على ذلك أنك تقول أكرم اكراما وكسر تكسيرا  
وقاتل مقاتلة وقتالا فلم تأت مصادرها على نحو الدحرجة والزلزلة فلما خالفت مصادر الرباعي علم انها ليست  
للالحاق وان اتفقت في المضارع لان الاعتبار بالمصادر التي هي أصلها وأمر آخر يدل على ما ذكرنا أن ما  
زيد الالحاق ليس الفرض منه الاتباع لفظ لفظ لا غير نحو واو جوهر وجوهر دخات لالحاق هذا البناء  
الثلاثي ببناء دحرج الرباعي فهو شيء يخص الالفاظ من غير أن يحدث معنى وهكذا الابنية الثلاثة التي هي  
أفعل وفعل وفاعل فالزيادة في كل واحد منها أفادت معنى لم يكن قبل وقد استقصيت معانيها في كتابي في  
شرح الملوك في التصريف وأما غير الموازن فهو سبعة أبنية على ما ذكر وذلك نحو انطلق واقتدر  
واستخرج واشهاب واشهب واغدون واعلوط فهذه الابنية قد لازم أولها همزة الوصل وذلك لسكون أولها  
وانما سكن كراهية أن يتوالي فيها أكثر من ثلاث متحركات ألا ترى أنالو حركنا النون من انطلق  
والطاء واللام والقاف متحركات لتوالي فيها أربع متحركات وذلك مفقود في كلامهم وكذلك افتعل نحو  
اقتدر وسائرهما محمول على ما ذكرنا ،

فصل قال صاحب الكتاب ﴿ فما كان على فعل فهو على معان لا تضبط كثرة وسعة وباب  
الغالبية مختص بفعل يفعل كقولك كلمني فكرمته أكرمها كآرني فكآرتها وكذلك عازني فعززه وخاصمني  
نفصمته وهاجاني فهجوته الا ما كان معتل الفاء كوعدت أو معتل العين أو اللام من بنات الياء كبعث  
ورميت فانك تقول فيه أفعله بالكسر كقولك خايرته نغزته أخبره وعن الكسائي انه استثنى أيضا ما فيه  
أحد حروف الحلق وان يقال فيه أفعله بالفتح وحكى أبو زيد شاعرتة أشمره وفاخرته أخفره بالضم قال سيديويه  
وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول نازعني فتزعمته استغني عنه بطلبته ﴾  
قال الشارح : يريد أن فعل مفتوح العين يقع على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسعا فيه خلفه البناء

واللفظ واللفظ اذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه فهو يقع على ما كان علاماً مرئياً والمراد بالمرئي ما كان متعدياً فيه علاج من الذي يوقمه بالقي بوقع به فيشاهد ويرى وذلك نحو ضرب وقتل ونحوهما مما كان علاجاً مرئياً وقالوا في غير المرئي شكر ومدح وقالوا في اللازم قد وجلس وثبت وذهب وقالوا نطق الانسان وهذل الحام وصل الفرس وضح ونحو ذلك مما معناه الصوت وقالوا في خلافه سكوت وهمس وصمت وقالوا في القطع جددع أنفه وصرب النبات وصرم الصديق وقالوا نفس وهجم ورفد وهجد ونحو ذلك مما معناه النوم وقالوا أكل الانسان ورثع الفرس ورعى كاه أكل وقالوا نكح وضربها الفحل وقرعها كله بمعنى الجماع ومما لا يكون الافعل اذا كان الفعل بين اثنين كقاتلته وشامتته فاذا غلب أحدهما كان فعله على فعل يفعل بفتح العين في الماضي والضم في المستقبل نحو كلرمني فكرمته أكرمته وخاصمني نخصمته أخصمته وهاجاني فهجوته أهجوه وإنما كان كذلك لأن فعل الأبنية ولأن الكسر ينلب عليه الادواء والاحزان والمغالبات موضوعاً للفعل والظفر فتحاموه لذلك ولم يكن على فعل بالضم لانه بناء لازم لا يكون منه فعلته وفعل المغالبة متعمد فلم يأت عليه ومضارعه مضموم لانه يجري مجرى الفرائض اذا كان موضوعاً للمغالب فصار كالمضمر له الا أن يكون لاه أو عينه ياء أو فاؤه واوا فانه يلزم مضارعه الكسر نحو خايرني فخرته أخيره وراماني فرميتة أرميه وواعدني فوعدته أعده واحلني فوحلته أحله لأن الكسر له في الاصل قياساً مستمراً لا ينكسر فجاء به هنا على منهاجه وليس كذلك ما تقدم من الابنية لان مضارعهها تختلف وحكي عن الكسائي انه استثنى ما فيه أحد حرف الخلق وأنه يقال فيه أفعله والحق غيره لان ما فيه حرف الخلق قد لا يلزم طريقة واحدة وبأى على الاصل نحو برأ يبرأ وهناً بهناً ونهق ينهق ونزع ينزع على ماسيأتي بيانه بعد وليس كاذ كانه ما يلزم فيه الكسر لا غير وقد حكي أبو زيد شاعرتة أشعره أي غلبته في الشعر وفاخرته أنغره بالضم وهذا نص على انه لا يلزم فيه الفتح ولا يكون ذلك في كل شيء الأتري أنه لا يقال نازعني فزعته كأنهم استغنوا عنه بنلبته كما استغنوا عن ودعته ووذرتة بتركته فاعرفه ، قال صاحب الكتاب وفعل يكثر فيه الاعراض من الملل والاحزان وأضدادها كسقم ومرضى وحزن وفرح وجذل وأشر والالوان كأدم وشهب وسود وفعل للخصال التي تكون في الاشياء كحسن وقيح وصنر وكبر ،

قال الشارح : وأما فعل بالكسر فقد استعمل أيضاً في معانٍ منسمة نحو شرب الدواء وسمع الحديث وحذر العدو وعلم العلم ورحم المسكين ويكثر فيما كان داءً نحو مرض وسقم وجبط البعير وجبج وهو أن ينتفخ بطنه من أكل العرفج وقالوا غرث وعطش وظمى لانها أدواء وقالوا فزع وفرق ووجل لانه داء وصل الى فؤاده وقالوا حزن وغضب وحرد ومسخط لانها أحزان وأدواء في القلب وقالوا فيما يضاد ذلك فرح وطر وأشر وجذل وقد جاء في الالوان قالوا أدم الرجل أدمة وهي الشقرة وشهب الشيء شبهة وهو يابض غلب على السواد يقال منه أشهب الرأس أي كثر يابض شعره وقالوا سود الرجل بمعنى اسود قال نصيب • سودت ولم أملك سوادى • (١) وأما فعل بالضم فبناؤه موضوع للمرائز والخصال التي يكون عليها

الانسان من حسن وقبح ونحوهما فن ذلك حسن الشيء يحسن وملح يملح ووسم يوسم وجمل يجمل وقبح يقبح وسهم وسهم وجهه يسهم وقالوا في معناه شنع يشنع فهو شنيع وجهه جهومة وقالوا شرف وظرف وسهل سهولة وصعب صعوبة وقالوا عظم الشيء وضعف الى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر وبابه ما ذكرناه فاعرفه ،  
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفعل ينجى مطاوع ففعل كجور به فتجورب وجلبه فتمجلبب و بناء مقتضبا كتهوك وترهوك﴾

(١) ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفعل ينجى مطاوع فصل نحو كسرتة فتكسر وقطعته فتقطع وبمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتحمل وتقرأ قال حاتم

تَحْلَمُ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدُهُمُ وَأَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحْلَمَا (٢)

قال سيديويه وليس هذا مثل تجاهل لان هذا يطلب أن يصير حلما ومنه تقيس وتنزر وبمعنى استعمل كتكبر وتعظم وتعجل الشيء وتيقنه وتقضاه وتثبتته وتبينه والعمل بعد العمل في مهلة كقولك تجرعه وتحساه وتعرفه وتفوقه ومنه تفهم وتبصر وتسمع وبمعنى اتخاذ الشيء نحو تدبىرت المكان وتوسدت التراب ومنه تبناه وبمعنى التجنب كقولك تحوب وتأنم وتهجد وتهرج أي تجنب الحوب والاثم والهجود والخرج ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا ولا يخلو من أن يكون من فاعل المتعدي الى مفعول أو المتعدي الى مفعولين فان كان من المتعدي الى مفعول كضارب لم يمتد وان كان من المتعدي الى مفعولين نحو نازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته

(١) هكذا بالاصول ليس لهذه الفصول شرح فانظره

(٢) هذا البيت لحاتم الطائي من قصيدة مطلعها.

أترى أطلالا ونؤيا مهديا كخطك فيرق كتابا منمنيا  
وقبل البيت المستشهد به

أهن الذي تهوى التلاد فانه اذا مت كانت المال نهيا مقسما  
ولا تشقين فيه فيسعد وارث به حين تحشى اغبر اللون مظلما  
يقسمه غنا وبشرى كرامة وقدصرت في خط من الارض اعظما  
قليل به ما يحمى دنك وارث اذا ساق مما كنت تجمع مغنيا  
تحمى عن الادين . . . (البيت) وبعده

مى ترق اضغان العشرة بالانا وكف الاذى يحسم لك الداء محسما  
وما ابتغى في هواى لاجة إذا لم اجد فيها امامى مقدا  
إذا شئت ناويت امرا سوء ما نزا اليك ولا طمت الكريم اللطفا  
وذو اللب والتقوى حقيق اذا رأى ذوى طبع الاخلاق ان يتكرما  
فجاور كرما واقتدح من زناده وأسند اليه ان تطاول سلما

وهذه القصيدة كإقال ابن يسمون من احسن ما قيل من الشعر في مداراة الاقارب وأبياتها ظاهرة المعنى فلا حاجة بنا الى شرحها . والاستشهاد في البيت في قوله « تحلما » حيث ورد بمعنى تكلف الحلم واتصمه وان لم تكن حلما

البعضاء تعدى الى واحد كقولك تنازعنا الحديث وتجادبنا الثوب وتناسينا البعضاء ويجيء ليريك الفاعل انه في حال ايس فيها نحو تفاعلت وتعاميت وتجاهلت قال \* اذا تجاوزت ومايى من خزر \* (١) وبمنزلة فعلت كقولك توائنت في الامر وتقاضيته وتجاوز الناية ومطاول فاعلت نحو باعدته فتباعد \*

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب \* وأفعل للتمدية في الاكثر نحو أجلسه وأمكثته وللتعريض لشيء وأن يجعل بسبب منه نحو أقتله وأبعته اذا عرضته للمقتل والبيع ومنه أقبرة وأشقيته وأسقيته اذا جعلت له قبرا وشقاء وسقيا وجعلته بسبب منه من قبل الهبة أو نحوها ولصير ورة الشيء ذا كذا نحو أغد البعير اذا صار ذا غدة وأجرب الرجل وأخز وأحال صار ذا جرب ونحاز وحيال في ماله ومنه ألام وأرأب وأصرم النخل وأحصد الزرع وأجز ومنه أبشر وأطر وأكب وأقسم التميم ولوجود الشيء على صفة نحو أحمده أى وجدته محمودا وأحييت الارض وجبتها حية النبات وفى كلام عمرو بن معديكرب لمجاشع السلمي لله دركم يا بني سليم قاتلناكم فما أجبنكم كم وسألناكم فما أبجلناكم وما جبنكم كم وللسلب نحو أشكيتهم وأعجمت الكتاب اذا أزلت الشكاية والجمعة ويجيء بمعنى فعلت تقول قلت للبيع وأقلته وشغلته وأشغلته وبكر وأبكر \* ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب \* وفعل يؤاخى أفعل في التمدية نحو فرحته وغرمته ومنه خطأته وفسقته وزنيته وجدعته وعقرته وفى السلب نحو فزعته وقذيت عينه وجلدت البعير وفردته أى أزلت الفزع والقذى والجلد والقراد وفى كونه بمعنى فصل كقولك زلته وزيلته وعضته وعوضته ومزته وميزته وبجيتهم للتكثير هو الغالب عليه كقولك قطعت الثياب وغلقت الابواب وهو يجول ويطوف أى يكثر الجولان والطواف وبرك النعم وربض الشاء وموت المال ولا يقال للواحد \* ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب \* وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه كقولك ضاربه وقتلته فاذا كنت الغالب قلت فاعلى ففعلته ويجيء بجىء فعلت كقولك سافرت وبمعنى أفعلت نحو عافاك الله وطارقت النمل وبمعنى فعلت نحو ضاعفت وناعت \* ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب \* وافعل لا يكون الا مطاوع فعل كقولك كسرتك فانكسر وحطمتك فانحطم الا ما شذ من قولهم اتحمتك فانحتم وأفلقته فانلق وأفسقتك فانسقت وأزعجتك فانزعج ولا يقع الا حيث يكون علاج وتأثير ولهذا كان قولهم انعدم خطأ وقالوا قلته فانقال لان القائل يعمل فى تحريك لسانه \* قال الشارح : فاما افعل فهو بناء مطاوع لا يكون متعديا البتة وأصله الثلاثة ثم تدخل الزيادة عليه من أوله نحو قطعتك فانقطع وشرحتك فانشرح وحسرتك فانحسر وقالوا طردته فذهب ولم يقولوا الطرد استنوا عنه بذهب فاما انطلق فانه لم يستعمل فعله الذى هو مطاوعه ومثله أزعجتك فانزعج وأغلقت الباب فانلق كأنهم طاولوا به أفعل ومنه قوله \* ولا يدى فى حيت السكن تندخل \* جاء به على أدخلته فاندخل وهذا شاذ ولا يكون فعل الذى افعل مطاوع لالا متعديا نحو كسرتك فانكسر فاما قول الشاعر  
وكم منزل لولاى طيحت كما هوى بأجر أمه من قلّة النيق منهوى (٢)

(١) قد مر هذا الشاهد مرارا فلا تغفل والله يرشدك

(٢) هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن ابى العاص الثقفى يعاتب فيها ابن عمه عبدالرحمن بن عثمان

فانه استعمله من هوى يهوى وهو غير متعمد كما ترى ضرورة مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب واعلم انه لا يستعمل انفعال الا حيث يكون علاج وعمل فلذلك استضعف انفسهم الشيء وقالوا قلت الكلام فانقال لان القول له تأثير في اعمال اللسان ونهريكه ،

﴿ نصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وافعل بشارك انفعال في المطاوعة كقولك غمته فاغتم وشوبته فاشتموي ويقال انتم وانشوي ويكون بمعنى تفاعل نحو اجنورا واخضعوا والقوا ومعنى الاتخاذ نحو اذبح واطيع واشتوي اذا اتخذ ذبيحة وطبخا وشواء لنفسه ومنه اكنال وآرن وبمنزلة فعل نحو قرأت واقترأت وخطف واخطف وللزيادة على معناه كقولك اكتب في كسب واعتمل في عمل قال سيبويه أما كسبت فانه يقول أصبت وأما اكتب فهو للتصرف والطلب والاعتمال بمنزلة الاضطراب ﴾

قال الشارح : أما افعل فهو بمنزلة انفعال في العدة ومثله في حرثه وسكنانه وله معان أغلبها الاتخاذ يقال اشتوى القوم اللحم اذا افخضوه شواء وأما شويت فكقولك أنضجت وكذلك اختبز المعجن وخبزه وله معان أخر (أحدها) أن يستعمل بمعنى المطاوعة فيشارك انفعال ولا يتعدى كقولك غمته فانغم واغتم وشوبته فانشوي واشتوي وهو قليل (الثاني) أن يكون بمعنى تفاعل نحو اضطربوا والمراد تضاربوا واقتتلوا

ابن ابي السام والها .

تسكثرنى كرها كانك ناصح وعينك تبدى ان صدرك لى دوى  
لسانك لى أرى وغيبك علمك وشرك مبسوط وخبرك ملتوى

وقبل البيت المستشهد به .

عدوك بخفى صولتى إن لقبته وانت عدوى ليس ذاك بمستوى  
وكم موطن ..... ( البيت ) وبعده .

نداك عن المولى ونصرك عاتم وانت له بالظلم والظفر مختموى  
تودله لو ناله ناب حية ريبب صفاة بين لهين منحوى

وقوله « تسكثرنى الخ » يقال كثر الرجل الرجل اذا كثر كل واحد منهما صاحبه وهوان يبدى له اسنانه عند التسم وكرها - بضم الكاف او فتحها - مصدر وضع في موضع الحال والدوى - بكسر الواو - وصف من الدوى - بالفتح مع القصر - وهو المرض وقوله « لسانك لى أرى الخ » الأرى السيل والمعلم الخطل وحذف أداة التشبيه للمبالغة وقوله « وكم موطن الخ » طاح الرجل يطح او يطوح اذا هلك والاجرام جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسم كانه جبل اعضاءه اجراما توصلة أى سقط بجسمه وقطعه وليس معناه هنا الذنوب كما فسره ابن السجري فانه غير مناسب . والنتى - بكسر النون - ارفع الجبل وقتله ما استدق من رأسه . وقوله « نذاك عن المولى الخ » الندى الجود المولى ابن العم وعن متعلقة بما تم اى بلى يقال عتم = من باب ضرب - اذا أبطأ وقصر ونصرك معطوف على نذاك والخبر محذوف والظفر - بكسر الظين المعجمة - الحقد والغل يقال غر صدره على من باب فرح وتختموى - بالخاء المعجمة - الجائر المسقط . وقوله « تودله لو ناله الخ » لحية معروفة تكون للذكر والانثى قالوا فلان لحية ذكر والثناء للواحد من المجلس كبطوة ودجاجة وهما بمعنى الذكر بدليل الوصف بالريبب والصفاء الصخرة المسماة والهب - بكسر اللام - هو النشق في الجبل والمنحوى - بالنون والحاء المهملة - المجتمع



في معنى تقائلوا ومنه اعتوروا واجتوروا في معنى تعاونا وتجاوزوا الثالث أن يجيء بمعنى فعل لا يراد به زيادة معنى وتلزمه الزيادة نحو افتقل في معنى فقر ولذلك تقول في الفاعل منه فقيرا جازا به على المعنى ومن ذلك اشتد فهو شديد واستلم الحجر ولا يستعمل سلم ولا يسلم وأما قولهم كسب واكتسب قال سيويه فرق بينهما كسب بمعنى أصاب مالا واكتسب تصرف واجتهد فهو بمنزلة الاضطراب وقال غيره لا فرق بينهما قال الله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) والمعنى واحد ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ واستفعل لطلب الفعل تقول استخفه واستعمله واستعمله اذا طلب خفته وعمله وعجلته ومر مستعجلا أى مر طالبا ذلك من نفسه مكلفها اياه ومنه استخرجته أى لم أزل أطلب وأطلب حتى خرج وللتحول نحو استنيست الشاة واستنوق الجمل واستنجر الطين وان البناث بأرضنا يستنمر والاصابة على صفة نحو استعظمته واستسمنته واستجده أى أصبته عظما وسمينا وجيدا وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وعلا قرنه واستعلاه ﴾

قال الشارح : أما استفعل فهو على ضربين متعد وغير متعد فالتعدى قولهم استحقه واستقبحه وغير المتعدى استقسم واستأخر ويكون فعل منه متعديا وغير متعد فالتعدى نحو علم واستعلم وفهم واستفهم وغير المتعدى نحو قبح واستقبح وحسن واستحسن وله معان أحدها الطلب والاستدعاء كقولك استعطيت أى طلبت العطية واستمتبته أى طلبت اليه العتي ومنه استفهمت واستخبرت الثانى أن يكون للاصابة كقولك استجده واستكرمه أى وجدته جيدا وكرما وقد يكون بمعنى الانتقال والتحول من حال الى حال نحو قولهم استنوق الجمل اذا صار علي خاق الناقة واستنيست الشاة اذا أشبهت التيس ومنه استنجر الطين اذا تحول الى طبع الحجر في الصلابة وقد يكون بمعنى تفعل لتكافئ الشيء وتعاطيه نحو استعظم بمعنى تعظم واستكبر بمعنى تكبر كقولهم تشجع وتجلد وربما عاقب فعل قالوا قر في المكان واستقر وعلا قرنه واستعلاه قال الله تعالى (واذا رآوا آية يستسخرون) أى يسخرون ويستعروون أى يرمون والغالب على هذا البناء الطلب والاصابة وما عدا ذلك فانه يحفظ حفظا ولا يقاس عليه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ وافعل عمل بناء مبالغة وتوكيد فاعشوشن واعشوشبت الارض واحلولى الشيء مبالغات في خشن واعشبت وحلا قال الخليل في اعشوشبت انما يريد أن يجعل ذلك عاما قد بالغ ، ﴾

قال للشارح : أما افعال فأكثر ما يكون في الالوان نحو اشهاب وابياض ولا يكون متعديا وهو اذا لم يدغم بزنة استفعل في حر كاته وسكناته وقد يقصر افعال اطوله فيرجع الى افعال قال سيويه وليس شيء يقال فيه افعال الا ويقال فيه افعال الا انه قد نقل احدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الاخرى فقولهم ابيض واحمر واصفر واخضر أكثر من ابيض واحمر واصفر واخضر وقولهم اشهاب وادهام أكثر من اشهب وأدم وقد يأتي افعال في غير الالوان قالوا اقطار النبات اذا ولى وأخذ يحف وابهار الليل اذا أنظم وقد يأتي الالوان على فعل قال آدم بندم وشهب وشهب يشهب وقهب يقهب وهو سواد يضرب الى حمرة وقالوا كهب يكهب وسود يسود قال نصيب

سَوَدْتُ وَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنْ الْقَوْمِ بَيْضٌ بَنَاتُهُ

وربما ضموا ذلك جميعه وذكر بعض النحويين ان فعل مخفف عن افعال واستدل على ذلك بتصحيح العين نحو عور وحول قال صحت الواو هنا حيث صحت في اعوارا كان هو الاصل، وأما افعول فبناء موضوع للمبالغة قالوا خشن المكان اذا حزن فاذا أرادوا المبالغة قالوا اخشوشن وقالوا اعشبت الارض فاذا أرادوا العموم والكثرة قالوا اعشوشبت لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو فعنى خشن واعشبت دون معنى اخشوشن واعشوشب وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى اذ الالفاظ قوالب المعاني وقد جاء متمد بالواو احواليته أى استطيعته قال حميد فلما مضى عامان بعد انفصاله عن الصرع واحملوا لى دماناً يرودها

وربما بني الفعل على الزيادة ولم تفارقه نحو اعروريت الفلو اذا ركبت عريا وهو مخالف لما قبله من افعال لأن المكرر هنا العين وما قبله المكرر فيه اللام فزيادة الواو هنا كزيادة الالف فيما قبله وقالوا اذ لولى الرجل اذا أسرع الحقوه باعرورى وبنوه على الزيادة قولم تفارقه، وأما افعول نحو اجلود اذا أسرع واخروط السير اذا امتد واعلوط البعير اذاركب عنه ومعناه المبالغة كافعول لانه على زنة لأن المكرر هناك العين وهنا الواو الزائدة، ومن أصناف الفعل الرباعى ❦

❦ فصل ❦ قال صاحب الكتاب ❦ للمجرد منه بناء واحد فعلل ويكون متمد يا نحو دحرج الحجر وسر هف الصبي وغير متمد نحو درج وبرم وللزبد فيه بناء ان افعلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقاشر، ❦ قال الشارح : اعلم أن الرباعى له بناء واحد وهو فعال وهو على ضربين متمد وغير متمد قلتمدى نحو سرهفته اذا أصلحت غذاءه ودحرجته وغير المتعدى نحو درجت الحماة اذا خضعت لذكرها وبرم أى أدام النظر وأسكن طرفه ولزم يذفيه بنا أن افعلل نحو احرنجم بمعنى الازدحام والتجمع والمراد به هنا المطاوعة فهو فى الرباعى كافعل فى الثلاثى والثانى افعلل كاقشر واطمان وهو كاجر واصفر فى الثلاثى ولذلك لا يتعدى واسحنكك واقمسنس واحرنبا كل ذلك ملحق باحرنجم وأصله الثلاثة والكاف الثانية والسين الثانية مكررتان ولذلك لا يدغم المثلان فيه كما لا يدغم نحو جلبب وشملل،

❦ فصل ❦ قال صاحب الكتاب ❦ وكلا بنائى المزيد فيه غير متمد وهما فى الرباعى نظير افعلل وافعل فى الثلاثى قال سيبويه وايس فى الكلام احرنجمته لانه نظير افعلل فى بنات الثلاثة زادوا نونا وألف وصل كما زادوهما فى هذا وقال وليس فى الكلام افعللته ولا افعللته وذلك نحو احررت واشهايت ونظير ذلك من بنات الاربعة اطمانت واشما ززت ❦

قال الشارح : قد تقدم القول على هذين البنائين وان بناء احرنجم بناء مطاوعة فهو بمنزلة افعلل فى الثلاثى ولذلك لا يتعدى لانه اذا طارح لا يفعل بغيره شيئا وكذلك افعلل و افعللات لا يتعدى شيئا من ذلك فلا يقال احرنجمته ولا احررت ولا اشهايته لانها مختصة بالاولان فهى جار يجرى الخلق فلا تتجاوز الفاعل فاعرفه،

قد تم — بمعونة الله وحسن توفيقه — طبع الجزء السابع من شرح المفصل لابی البقاء موفق الدين ابن عيش، ويليهِ — ان شاء الله تعالى — الجزء الثامن، ومطلعه قول المؤلف: «بسم الله الرحمن الرحيم..» القسم الثالث فى الحروف» نسأل الله الذى بيده الحول ومنه المعونة أن يوفقنا لأجله انه لولى الاجابة وهو على ما يشاء قدير.

# فهرست

الجزء السابع من شرح المفصل

صحيفة

٢ القسم الثاني في الافعال :

— تعريف الفعل ، وخصائصه

٤ من أصناف الفعل : الماضي

٦ ومن أصناف الفعل : المضارع

٩ متى يبنى المضارع

١٠ ذكر وجوه إعراب المضارع

١٢ المضارع المرفوع

١٥ • المنصوب

— النواصب التي تنصب بنفسها

١٨ ينتصب بأن مضرة بعد خمسة أحرف

٢٨ متى يمتنع إظهار أن الناصبة للمضارع ومتى

يجوز

٢٩ ليس يحتم أن ينتصب المضارع بعد الحروف

الخسة بل للمدول الى غير الرفع وجهة من

الاعراب

٤٠ الفعل المضارع المجزوم

— عوامل الجزم ضربان : حروف ، وأسماء

٤٧ الجزم في جواب الامر والنهي

٤٩ ما فيه معنى الامر كالامر

صحيفة

٥٠ إذا لم تقصد الجزاء في الجواب فرفعت فلا رفع

ثلاثة أوجه

٥٤ العطف على الجواب بالفاء أو بالواو فيه وجهان

٥٨ من أصناف الفعل مثال الامر

٦١ قد يؤمر الفاعل المخاطب

٦٢ المتعدي واللازم —

— أقسام المتعدي

٦٤ للمتعدية أسباب ثلاثة

٦٨ يستوى المتعدي واللازم في نصب ماسوي

المفعول به

٦٩ من أصناف الفعل : المبني للمجهول

٧٧ أفعال القلوب

٨٤ الاعمال والالفاء

٨٦ التطبيق

٨٨ اختصاص أفعال القلوب بالجمع بين ضميري

الفاعل والمفعول لواحد

— أفعال أخرى نادرة تجرى ذلك المجري

٨٩ الافعال الناقصة

٩١ الاصل في اسمها وخبرها أن يكونا كالمبتدأ

صحيفة	صحيفة
١٣٢ قد يجمع بين فاعلها الظاهر وبين المميز تأكيذا	٩٧ كان على أربعة أوجه
١٣٤ بيان معنى « ما » وموقعها في نحو قوله تعالى (فتعماهى)	١٠٣ معنى صار الانتقال وهي على استعمالين
— فى ارتفاع المخصوص مذهبان	— أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان
١٣٥ قد يحذف المخصوص اذا كان معلوما	١٠٥ ظل و بات على معنيين
١٣٦ اذاولى نعم وبئس مؤنث كنت بالخيار بين تأنيثهما وتركه	١٠٦ ما يعمل عمل كان بشرط تقدم نفي أو شبهه
١٣٧ ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل	١٠٩ قد يحذف النافي
١٣٨ حينذا تقارب نعم فى المعنى	١١١ معنى « مادام »
١٤٢ فعلا التعجب	١١٢ هذه الافعال فى تقديم خبرها على ضرر بين
١٤٦ معنى صيغة التعجب فى قولك ما أكرم زيدا	١١٥ أفعال المقاربة
١٤٧ « د د د د أكرم يزيد ، وأصل هذا التركيب	— عسى
١٤٨ اختلاف العلماء فى ما التعجبية	١١٩ كاد
١٤٩ صيغة التعجب كالامثال لا ينصرف فيها	١٢١ قد تشبه عسى بكاد وكاد بعسى
بتقديم ولا خير ولا نحوهما	١٢٢ للعرب فى عسى ثلاثة مذاهب
١٥٠ تزايد كان بين ما وفعل التعجب	١٢٤ الفرق بين عسى وكاد
١٥٢ ومن أصناف الفعل : الثلاثى	— دخول النفى على كاد
١٦٢ « د الفعل : الرباعى	١٣٦ أو شك
	— كرب ، أخذ ، جمل ، طفق
	١٢٧ نعم وبئس وما فى معناها
	١٣٠ فاعلها إما مظهر معرف بآل أو مضاف الى المرفوع بها وإما مضمحل بميز بنكرة